دار الشروق

الصهيونية والعنف...

من بداية الاستيطان
إلى انتفاضة الأقصى

د. عبد الوهاب المسيرى

الصهيونية والعنف...

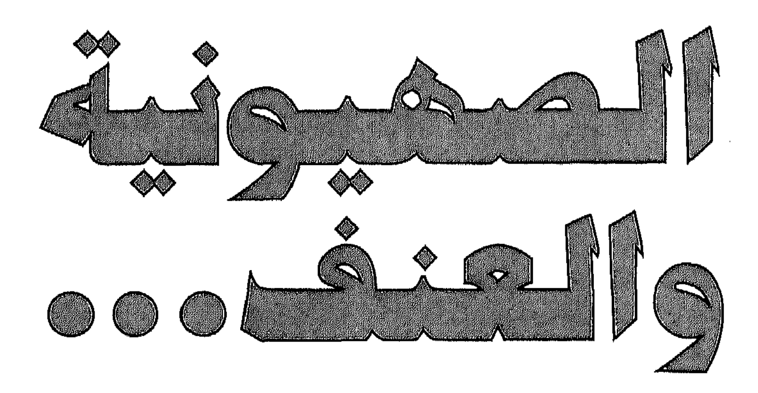
الطبعـــة الأولـــى
١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م

الطبعـــة الثـــانيـــة
١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية ـ مدينة نصر ـ ص . ب : ٣٣ البانوراما
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk.com

د. عبد الوهاب المسيرى



من بداية الاستيطان
إلى انتفاضة الأقصى

دار الشروق

مقدمة

تناولت عدة دراسات باللغة العربية قضيتي الإرهاب الصهيوني والعنصرية الصهيونية. وتميل معظم هذه الدراسات إلى التركيز على الجرائم (الإرهابية والعنصرية) التي ارتكبها الصهاينة (كأفراد وكجماعات وكمؤسسات) ضد الفلسطينيين العرب، ولا تتناول ـ إلا فيما ندر ـ الأسباب التي أدت إلى النتائج، والأنماط العامة المتكررة التي تنضوي تحتها هذه «الجرائم»، أي أن هذه الدراسات – في معظمها – تميل إلى السرد التاريخي (دون أن تتناول الاتجاه العام لهذا التاريخ) وإلى حشد المعلومات (دون أن تتناول النموذج الكامن وراءها). ونظرًا لالتصاق هذه الدراسات بالأحداث المتفرقة، فقدنا الرؤية الكلية للظواهر، وأصبحت نماذجنا التفسيرية في غاية الضعف، وحل البكاء والعويل محل الفهم والتحليل والتفسير.

لكل هذا وجدنا أن المكتبة العربية تحتاج لدراسة تتناول الأبعاد البنيوية اللصيقة بالظاهرة الصهيونية والنموذج الكامن وراء الحوادث الإرهابية والعنصرية المتفرقة. وقد وجدنا ضالتنا في موضوع العنف (الذي يتجاوز كلاً من الإرهاب والعنصرية ولكنه يتضمنها في الوقت ذاته). ومن هنا عنوان هذه الدراسة **الصهيونية والعنف**.

والعنف الصهيوني له أشكال عديدة، ولكن مهما تنوعت أشكاله وتجلياته، يمكن القول بأنه جزء عضوي من الظاهرة الصهيونية نفسها، وهي ظاهرة غربية، عرْقية، وإمبريالية وليست ظاهرة يهودية (كما يظن البعض وكما نبين في هذا الكتاب). والعنف ـ شأنه شأن العنصرية – جزء لا يتجزأ من التشكيل الإمبريالي الغربي الذي لم يحصل على ما حصل عليه من مكاسب، ولم ينهب ما نهب من ثروات من خلال المفاوضات والحديث العقلاني الهادئ، وإنما من خلال الإبادة والإحلال والقمع العسكري.

يبدأ الكتاب بالفصل الأول والثاني اللذين يتناولان النقد الصهيوني للشخصية اليهودية (هامشيتها وشذوذها وعجزها) والحلول الصهيونية لهذه الإشكالية (إعادة تعريفها في إطار عرْقي وإثني - تحديثها بحيث تصبح شخصية داروينية . . . إلخ) . ويتناول الفصل الثالث الرؤية الصهيونية للذات. أما الفصل الرابع فيتناول الإرهاب الناجم عن وضع الرؤية الصهيونية لليهود موضع التنفيذ .

وابتداءً من الفصل الخامس يبدأ الكتاب في التعامل مع العنف الصهيوني ضد العرب، فيتناول هذا الفصل العنف الفكري ضد العرب . أما الفصلان السادس والسابع فيتناولان الصهيونية باعتبارها ظاهرة استعمارية استيطانية . وتتناول الفصول التالية (الثامن والتاسع والعاشر) أثر هذه الاستيطانية على نظرية الأمن الإسرائيلية ، وعلى المفهوم الإسرائيلي للصراع وللحكم الذاتي ، وعلى علاقة الاقتصاد الإسرائيلي بالاستيطان (وقد ساهم الأستاذ أحمد التهامي عبد الحي ، الباحث في العلوم السياسية ، والأستاذ ياسر علوي ، في وزارة الخارجية ، في بعض أجزاء هذين الفصلين الأخيرين). أما الفصل الحادي عشر فيتعامل مع جانب آخر من الصهيونية، وهو الصهيونية لا باعتبارها استعمارًا استيطانيا وحسب، وإنما باعتبارها استعمارًا استيطانيا إحلاليا.

وتتناول الفصول الأخيرة (الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر) تاريخ الإرهاب الصهيوني ومؤسساته المختلفة ، باعتبارها جزءًا عضويا من العنف الصهيوني ومرحلة متبلورة منه، وليس أمرًا عرضيا دخيلاً عليه . (وقد ساهم الأستاذ كارم يحيى، الصحفي بجريدة **الأهرام**، بمعظم ما جاء في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر ، كما ساهم الدكتور محمد هشام، المدرس بجامعة عين شمس، بالجزء الخاص بالتنظيمات العسكرية الصهيونية، وساهم الأستاذ كارم كذلك بالجزأين الخاصين بالإرهاب الصهيوني/ الإسرائيلي وانتفاضة ١٩٨٧ ، والإرهاب الصهيوني/ الإسرائيلي بعد أوسلو والقمع الإسرائيلي لانتفاضة الأقصى. وقد أضفنا الجزء الخاص بانتفاضة الأقصى لتحديث الكتاب.

وهناك ملحق للكتاب يتناول المصطلحات الأساسية التي يستخدمها الكتاب (الحلولية العلمانية الشاملة ـ الجماعات الوظيفية والدولة الوظيفية ـ الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وتهويدها ـ الديباجات الصهيونية المختلفة) . وبإمكان القارئ أن يعود لها ، أو أن يبدأ بقراءة الملحق إن شاء.

وأحب أن أتوجه بالشكر للأستاذة جيهان فاروق (المدرس المساعد بكلية البنات جامعة عين شمس) لقراءة مخطوطة هذا الكتاب، والأستاذة رحاب محمد (بدار الشروق) التي قامت بإعدادها للنشر . ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر للأستاذ سيد طه الذي قام بكتابة المخطوطة على الكمبيوتر .

دمنهور – القاهرة

شوال ١٤٢١ – يناير ٢٠٠١

الفصل الأول

النقد الصهيوني للشخصية اليهودية

سيتناول هذا الكتاب، كما ذكرنا في المقدمة، قضية العنف والصهيونية بشكل عام، ولذا سنبدأ بتناول ما يمكن تسميته «النقد الصهيوني للشخصية اليهودية» وهو مستمد من أدبيات معاداة السامية أي معاداة اليهود، فالصهيونية، علي عكس ما يتصور الكثيرون، «تكره» اليهود وتطرح نفسها بديلا للعقيدة اليهودية. ومن ثم نجد أن وصف الصهاينة لليهود واليهودية لا يختلف في أساسياته عن وصف أعداء اليهود لهما، فيتّهم الصهاينة يهود المنفي، أي يهود العالم، بالهامشية والشذوذ والطفيلية والعجز، وأنهم لا نفع لهم.

هامشية اليهود وشذوذهم

«هامشية اليهود» مصطلح يُستخدَم في الدراسات التي تدور حول وضع أعضاء الجماعات اليهودية في الحضارة الغربية، خصوصًا شرق أوربا، وهو مصطلح يصف وجودهم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري كجماعة وظيفية وسيطة (انظر الملحق) تضطلع بوظائف وحرف ومهن مختلفة، مثل التجارة البدائية والربا وقد كانتا عمليتين مرتبطتين بالنظام الإقطاعي ولكنهما لم تكونا قط من صميم العملية الإنتاجية ذاتها. بل إن الحرف التي كان يمارسها اليهود أنفسهم، لم تكن مرتبطة بالفلاحين، وإنما كانت مرتبطة بالتجار اليهود أو الأمراء الإقطاعيين. ولذلك، فحينما ظهرت الرأسمالية المحلية في شرق أوربا مع بدايات القرن التاسع عشر، ثم الدولة القومية والنظام المصرفي الحديث، وجد أعضاء

الجماعات اليهودية أنفسهم بلا دور اقتصادي أو إنتاجي يلعبونه، وبالتالي كانوا عرضة لاضطهاد المجتمع الذي لم يَعُد في حاجة إلى خدماتهم ولم يعد يرى لهم نفعاً، الأمر الذي أدَّى إلى زيادة حدة تفاقم المسألة اليهودية وزيادة هجرتهم إلى غرب أوربا. وقد بذلت الحكومة الروسية، وكذلك الحكومة النمساوية التي كانت تتبعها جاليشيا، جهوداً شتى لتحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج عن طريق فتح أبواب مهنة الزراعة أمامهم. وساهم في هذه الجهود مليونيرات الغرب من اليهود، مثل هيرش وروتشيلد، لأن هجرة اليهود من شرق أوربا إلى غربها كانت تسبب لهم الحرج الشديد كما كانت تهدد مواقعهم الاقتصادية والحضارية التي اكتسبوها عن طريق الاندماج. وقد تعثرت هذه المحاولات وهو ما اضطر الحكومة الروسية، على سبيل المثال، إلى أن تلجأ للقمع الاقتصادي عن طريق إصدار قوانين مايو. وهامشية اليهود موضوع أساسي كامن في كتابات الصهاينة العماليين الذين يقترحون تحويل اليهود إلى شعب منتج عن طريق الهجرة واقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج.

والحديث عن هامشية اليهود فيه كثير من التعميم والتجريد. فالهامشية المقصودة هي هامشية يهود شرق أوربا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وحسب، لأن الدور اليهودي (الوظيفي التجاري المالي) (انظر الملحق) في المجتمعات الزراعية التقليدية في الغرب كان دوراً حيوياً، إذ اضطلع أعضاء الجماعات اليهودية بوظيفة أساسية في المجتمع رغم أنها لم تكن جزءاً من العملية الإنتاجية الرئيسية. أما الوجود اليهودي في العالم الإسلامي فلم يكن هامشياً قط، حيث تفاعلوا في محيطهم الحضاري واصطبغوا به فأبدعوا من خلاله وانخرطوا في سائر المهن والوظائف. كما أن الوجود اليهودي في الولايات المتحدة لم يكن أبداً هامشياً وإنما كان في صميم المجتمع ذاته من البداية. كما لا يمكننا استخدام مصطلح «هامشي» لوصف الوجود اليهودي في فرنسا أو إنجلترا أو روسيا السوفيتية (سابقاً)، فالبناء الوظيفي لأعضاء الجماعات اليهودية في كل هذه البلاد لم يَعُد متميِّزاً كما كان الأمر سابقاً. وإذا كان ثمة تميُّز، فإنه يعود لكون الجماعة اليهودية أقلية أو جماعة وظيفية وليس لأنها يهودية. وإذا كان هناك أي وجود هامشي غير منتج حتى الآن، فهو

وجـود الدولة الصـهـيـونيـة الوظيـفـيـة الممـوَّلة من الخـارج التي أُسِّست على أرض الفلسطينيين وحـولّتهم إلى عمالة رخيصة ولا تزال مستمرة في قمعهم وإجهاض تطلعاتهم وأحلامهم المشروعة .

ومن المصطلحات الأخري الشائعة في الأدبيات الصهيونية والمعادية لليهود عبارة «شـذوذ اليهـودية» وهي عـبارة تشير إلى بعض السمـات التي تُوصَف بأنهـا غيـر طبيعية ، والتي يُفترَض أنها تسم أعضاء الجماعات اليهودية الغربية ، والتي يمكن إزالتها عن طريق إصلاح اليهود أو تحويلهم إلى قطاع اقتصادي منتج أو عن طريق دمجهم أو تطبيعهم . ويرى الصهاينة أن وجود اليهود في المنفى والشتات (أي خارج فلسطين) حالة شاذة تسبب شذوذاً للشخصية اليهودية . وبالفعل ، وجه الصهاينة سهام نقدهم إلى هذه الشخصية المريضة الشاذة غير السوية .

ولشذوذ الشخصية اليهودية ، من وجهة نظرهم ، مظهران أساسيان : أحدهما اقتصادي والآخر سياسي . أما المظهـر الاقتصادي ، فيتبدَّى في اشتغال اليهود بأعمال السمسرة والمضاربات والأعمال الهامشية غير المنتجة ، مثل : التهريب والأعمال المالية والاتجار في العقارات وتجارة الرقيق الأبيض والتسول ، بينما يتمثل المظهر السياسي فيما يُطلَق عليه إشكالية العجز وعدم المشاركة في السلطة (انظر هذا الفـصل) . وقـد انعكست الظاهرة في ازدواج الـولاء عند اليـهـودي ، فـهـو نظراً لافتقاره إلى وطن قومي خاص به يضطر إلى أن ينتمي إلى مجتمعات غريبة يحاول أن يندمج فيها . ولكن نزعته القومية الحقيقية تستمر ، مع هذا ، في التعبير عن نفسها رغم أنفه ، فينقسم على نفسه وتتنازعه الولاءات المتناقضة .

وقد لاحظ المؤرخ الصهيوني العمالي دوف بير بوروخوف (١٨٨٣ ـ ١٩١٧) أن الهرم الاجتماعي عند اليهود مشوه تماماً . فبدلاً من وجود قاعدة عريضة من العمال والفلاحين والطبقات المنتجة ، وقلة من المفكرين والأطباء والمحامين والوسطاء ، كما هو الحال في معظم المجتمعات ، نجد العكس تماماً عند اليهود . فالهرم الإنتاجي عند اليهود مقلوب رأساً على عقب إذ أن معظم اليهود من الوسطاء . وغني عن القول أن السمات الشاذة التي تسم أعضاء الجماعات اليهودية هي في واقع الأمر السمات الأساسية لأية جماعة وظيفية ، ومن ثم فهي تمثل ظاهرة إنسانية

اجتماعية عامة لا تتسم بأي شذوذ . ولكن المعادين لليهود والصهاينة يرونها كذلك لأنهم يعزلون أعضاء الجماعات اليهودية عن محيطهم الحضاري والاجتماعي وينظرون إليهم من خلال نماذج اختزالية لا علاقة لها بوضعهم المتعيِّن ، ثم يحكمون عليهم بالشذوذ .

العجز اليهودي (بسبب انعدام السيادة وعدم المشاركة في السلطة)

إتهم الصهاينة أعضاء الجماعات اليهودية إتهاما آخر ، وهو الاتهام بما يسمي «العجز بسبب انعدام السيادة وعدم المشاركة في السلطة» ، وهي عبارة تحاول أن تفسر المسألة اليهودية على أنها تتلخص في افتقار اليهود إلى السيادة القومية وعدم مشاركتهم في صنع القرار . وتعود هذه الحالة (حسب التصور الصهيوني) إلى عام ٧٠م عندما قام تيتوس بهدم الهيكل رمز السيادة القومية وأصبح اليهود جماعات مشتتة ليست لها سيادة قومية مستقلة ، يوجد أعضاؤهاخارج نطاق مؤسسات صنع القرار بعيداً عن أية سلطة ، وبالتالي أصبحوا غير متحكمين في مصيرهم . ويستند هذا النموذج التفسيري إلى عدة افتراضات اختزالية من بينها تَصوُّر أن العبرانيين القدامى والعبرانيين اليهود ، أي اليهود حتى عام ٧٠م ، كانوا يمارسون سيادة قومية كاملة . وهذا أمر مشكوك فيه . فلقد كان العبرانيون ـ حسب ما وصلنا من معلومات – أقناناً أو عبيداً أو قبائل رحلاً . وبعد التسلل العبراني في كنعان ، ظل العبرانيون جيوباً متفرقة لا تمتلك كثيراً من السيادة القومية . والاستثناء الوحيد من هذه الصورة العامة هو حكم كلٍّ من داود وسليمان (المملكة العبرانية المتحدة) الذي لم يدم أكثر من أربعين عاماً بسبب الغياب المؤقت للقوى العظمى في الشرق الأدنى القديم . ثم ظهرت الدويلتان العبرانيتان اللتان كانتا تتبعان في سياستهما إما آشور وبابل أو مصر أو آرام دمشق . وقد دام حكم الحشمونيين فترة قصيرة لا تزيد على مائة عام ، بدأت بتوقيع معاهدة مع روما (القوة العظمى الصاعدة) وانتهت بتَدخُّل بومبي في تعيين الملك الحشموني .

ويفترض هذا النموذج التفسيري أيضاً وحدة المصير اليهودي ووحدة أعضاء الجماعات . وهذا أمر يتناقض تماماً مع الحقائق التاريخية ، فقد كان مصير كل

جماعة يهودية يتحدد بآليات وحركيات التشكيل الحضاري والسياسي الذي تواجدت داخله .

ويُنكر هذا النموذج التفسيري أن أعضاء الجماعات اليهودية كانوا في كثير من الفترات ، شأنهم شأن أعضاء الجماعات الدينية والإثنية الأخرى ، يشاركون في السلطة من خلال المؤسسات التقليدية للحكم . فالمجتمعات التقليدية كان لها نظامها الخاص في تقسيم السلطة بحيث تسيطر السلطة الحاكمة على الجيش والسياسة الدولية . أما الشئون الأخرى ، وضمنها الأمن الداخلي ، فكان يتم تسييرها عن طريق مؤسسات الإدارة الذاتية .

ثم يفترض هذا النموذج التفسيري وجود إدارة وسيادة يهودية مستقلة ، وهو افتراض خاطئ تماماً . ففي العصر الحديث ، يشارك أعضاء الجماعات ، منفردين أو مجتمعين ، في السلطة وفي صنع القرار من خلال مؤسسات الدولة الحديثة (البرلمانات والأحزاب السياسية) . فعلى سبيل المثال ، يُعدُّ تعيين هنري كيسنجر وزيراً للخارجية الأمريكية ، وهو من أهم المناصب السياسية في العصر الحديث ، تعبيراً عن هذا الشكل من أشكال المشاركة في السلطة . وبالمثل فإن اللوبي الصهيوني شكل آخر لهذه المشاركة ؛ حيث يشكل بعض أعضاء الجماعة اليهودية قوة ضغط داخل الكونجرس الأمريكي تقوم بممارسة الضغط لصالح الدولة الصهيونية . وهذه هي إحدى الآليات الأساسية للنظام السياسي الديموقراطي في الغرب .

وسيجد الدارس المدقق لهذا النموذج التفسيري أن المفكرين الصهاينة ، ومعظمهم من أصول إشكنازية شرق أوربية ، حين يتحدثون عن العجز بسبب انعدام السيادة وعدم المشاركة في السلطة ، إنما يفكرون في تجربة أعضاء الجماعات اليهودية في أوربا ابتداءً من العصور الوسطى حتى بداية القرن الحالي . ولذا ، فإن المقولة تحمل شيئاً من الصحة إن تَحدَّد مجالها الدلالي على هذا النحو .

ومن المعروف أن أعضاء الجماعات اليهودية في العصور الوسطى في الغرب ، كانوا تجاراً ومرابين وأقنان بلاط وأرندا ويهود بلاط ، وكلها أشكال مختلفة من

أنماط الجماعة الوظيفية ، وكانوا كذلك قريبين دائماً من الحاكم ملتصقين به ، كما كانوا يشكلون أدواته الطيعة في عملية الاستغلال وامتصاص فائض القيمة من الجماهير . ولكنهم ، مع هذا ، لم يشاركوا في صنع القرار ، فقد كانوا منبتي الصلة بالجماهير وتعوزهم القوة العسكرية ، وهذا ما جعلهم في حالة عجز واعتماد كامل على الحاكم الذي كانت ثقته بهم تتزايد لأنهم لا يشكلون أية خطورة عليه بسبب عجزهم عن الاستيلاء على السلطة أو لعدم وجود أساس من القوة يؤهلهم للمطالبة بنصيب فيها .

قيادات الجماعات اليهودية

يري الصهاينة أن أعضاء الجماعات اليهودية ، عبر تواريخهم ، واجهوا دائماً مشكلة القيادة ومشكلة من يتحدث باسمهم أمام السلطة الحاكمة . ولم يواجه العبرانيون القدامى هذه المشكلة ، ففي فترة الآباء كانت قيادتهم تتشكل من شيوخ القبيلة (القضاة) . وحسبما وصلنا من معلومات عن هذه الفترة السديمية ، لم يكن هناك ما يميِّز العبرانيين عن سواهم من الأقوام المتجولة في الشرق الأدنى في العالم القديم من ناحية البناء السياسي والطبقي . وقد استمر الوضع على ذلك أثناء فترة القضاة حين ظهرت القيادة الكاريزمية القَبَلية التي لم تكن تختلف في جوهرها عن القيادة القَبَلية في عصر الآباء . وبعد ذلك ، ظهرت مؤسسة الملكية تساندها طبقة الكهنة ، فقد حكم العبرانيين ملوك ابتداء من ١٠٢٠ حتى ٥٨٦ ق . م . ولكن ، وبطبيعة الحال ، كانت ثمة صراعات على القيادة لازمت هذه الممالك . فبعد وفاة شاؤول ، انقسمت المملكة إلى قسمين ؛ الجنوبي (يهودا) وقد استولى عليه داود ، والشمالي (يسرائيل) الذي استولى عليه إشبعل ابن شاؤول . وبعد سبع سنين ونصف السنة ، اتحدت المملكتان ثانية تحت قيادة داود ، ثم جاء سليمان وكانت أول خطوة قام بها أن قتل جميع منافسيه في الملك ليستريح من متاعبهم . ولكن المملكة الموحَّدة انقسمت بعد موته مباشرةً إلى مملكتين مستقلتين متخاصمتين ومتحاربتين : المملكة الشمالية وبقيت حتى عام ٧١٢ ق . م ، والمملكة الجنوبية وبقيت حتى عام ٥٨٦ ق . م . كما أن المملكتين كانتا بدورهما ميداناً لنزاعات داخلية مستمرة . كما

كان هناك صراع دائم بين الكهنة والملوك (المؤسسة الحاكمة) من جهة والأنبياء من جهة أخرى .

وبعد هذا التاريخ ، أخذت مشكلة القيادة في الظهور بكل أشكالها ، إذ تحوَّل كثير من الجماعات اليهودية إلى جماعات وظيفية . وتتسم الجماعة الوظيفية بأن قياداتها تهيمن على أعضائها لأنها عادةً جماعة صغيرة عددياً ، كما أنها لابد أن تخضع لعملية ضبط اجتماعي هائلة حتى يتسنى لأعضائها القيام بوظائفهم وحتى يمكنهم توارث الخبرات من خلال الجماعة الوظيفية . وعادةً ما كانت النخبة الحاكمة تطلق يد قيادة الجماعة الوظيفية في تصريف أمور الجماعة كشكل من أشكال الإدارة الذاتية . ومع أن الوضع في فلسطين كان مختلفاً ، بطبيعة الحال ، إلا أنه يُلاحَظ أن الجماعة اليهودية على أرض فلسطين فقدت استقلالها السياسي (باستثناء فترة الحشمونيين القصيرة) وأصبحت دولة تابعة لإمبراطورية كبرى . ولكن علاقة النخبة الحاكمة الإمبراطورية بالقيادة اليهودية المحلية كانت لا تختلف كثيراً عن علاقة أية نخبة حاكمة بقيادات الجماعات اليهودية الوظيفية .

ومنذ فترة التهجير إلى بابل ، قام أعضاء الجماعات اليهودية بتصريف أمورهم الدينية وبعض أمورهم الدنيوية المحلية ذات الطابع الإداري ، مثل جمع الضرائب ، بتصريح من السلطة الحاكمة وفي إطار الإدارة الذاتية المعمول بها في معظم الإمبراطوريات القديمة ، شأنهم في هذا شأن كل الطوائف والجماعات الوظيفية في المجتمعات التقليدية وفي هذا الإطار تم تأسيس المجمع الكبير . وقد استمر هذا النمط وساد بين أعضاء الجماعات اليهودية حتى القرن التاسع عشر ، ثم تقلص بعد ذلك التاريخ إلى تصريف الأمور الدينية وحدها . ولا يُستثنَى من هذا النمط إلا أعضاء التجمع الصهيوني . وقد تولي القيادة في غالب الأمر تحالف من رجال الدين وأثرياء اليهود وكانت التفرقة بينهم صعبة في معظم الأحيان . وبعد مرسوم قورش بالعودة من بابل (٥٣٨ ق . م) ، آلت القيادة إلى طبقة الكهنوت المتركزة حول الهيكل ، وتحالف معهم أثرياء اليهود الذين تأغرقوا ، فقاومتهم العناصر العبرانية المحلية . ثم ظهر من بينهم ، لفترة زمنية قصيرة ، ملوك الحشمونيين (١٤٢ ـ ٦٥ ق . م) الذين كانوا يحملون لقب الكاهن الأعظم ، وقد تأغرق هؤلاء أيضاً وتعاونوا في نهاية الأمر مع السلطة السلوقية ثم الرومانية . أما حكم الهيروديين

(ابتداءً من ٣٧ ق . م) ، فكان تابعاً للرومان تماماً . ومن المعروف أن لقب «ملك روماني (دوكس)» الذي كان يحمله ملوكهم وبعض ملوك الحشمونيين من قبلهم ، كان لقباً شرفياً وحسب إذ كانوا يدينون بالتبعية الكاملة لروما . وقد كان الملوك الهيروديون يعينون كاهناً أعظم يعمل موظفاً لديهم ويدين لهم بالولاء . وقد أصبح للجماعة اليهودية في بابل مركز سلطة مستقل يترأسه رأس الجالوت (المنفى) . وحين تعاظم عدد يهود مصر وتزايد نفوذهم ، أصبح لهم ، هم أيضاً، قيادتهم المستقلة بل هيكلهم المستقل . وفي نهاية القرن الأول قبل الميلاد ، ظهرت داخل اليهودية تيارات متعددة كان من أهمها الصدوقيون والفريسيون والغيورون ، طرح كلٌّ منهم نفسه باعتباره قيادة اليهود الحقيقية ، في فلسطين أساساً، وفي العالم ككل . ثم نشب التمردان اليهوديان الأول والثاني ضد الرومان واللذان انتهيا بتهديم الهيكل بيد الرومان ، الأمر الذي وضع نهاية للمرحلة العبرانية اليهودية .

ويُلاحَظ أنه ، بعد هدم الهيكل ، لا يوجد شكل واحد محدَّد للقيادة يسود الجماعات اليهودية إذ كانت كل جماعة خاضعة للتشكيل الحضاري السياسي الذي توجد فيه . وعلى سبيل المثال ، فإن قيادة يهود الفلاشاه التي استمرت حتى العصر الحديث كانت قَبَلية ، واصطبغت قيادة يهود بني إسرائيل في الهند بطابع هندي واضح، وتأثرت قيادة يهود كايفنج بالحضارة الصينية . أما يهود الخزر ، فقد سادت بينهم مؤسسة الملكية المزدوجة (التركية) . أما في الشرق الإسلامي ، فقد ترأس الجماعات اليهودية رأس الجالوت (المنفى) ، وكان منصبه المركزي تعبيراً عن مركزية الإقطاع في العالم الإسلامي . وقد ظهر إلى جواره نخبة قائدة دنيوية تستند هيبتها إلى نجاحاتها التجارية وثرائها ، وقد كانت هي التي تتحكم في النخبة الدينية . وهذا وضع يشبه الوضع في الولايات المتحدة في الوقت الحالي ، إذ أن أثرياء اليهود قد أمسكوا بزمام قيادة الجماعة اليهودية فعلياً ، وتضاءل دور المفكرين الدينيين والحاخامات .

وحين كانت الدولة المركزية قوية ، كان اليهود يتبعون مركزاً واحداً وقيادة واحدة. وحينما كانت السلطة المركزية تضعف وتنقسم الدولة إلى دويلات ، كانت الجماعات اليهودية ذاتها تنقسم إلى وحدات صغيرة تتبع كل منها الدولة التي تعيش فيها . في العالم الإسلامي على سبيل المثال ، حينما كانت تحكمه سلطة مركزية

قوية ، كان منصب رأس الجالوت يتمتع بنفس القوة . ومع تفكُّك الدولة الإسلامية إلى دويلات أو مقاطعات شبه مستقلة ، ظهر منصب رئيس اليهود (نجيد) في مصر وفي غيرها من البلاد الإسلامية .

ومع هذا ، كانت الجماعات اليهودية ، داخل الإطار القوي للدولة العثمانية ، منقسمة فيما بينها متصارعة الواحدة مع الأخرى ، واحتفظت كل جماعة باستقلالها . ولكن حدثت عملية اندماج فيما بينها مع مرور الزمن نظراً لسيادة العنصر السفاردي . ولذا ، فقد عينت الدولة العثمانية الحاخام باشي (في القرن التاسع عشر) ليمثل نوعاً من القيادة المركزية ليهود الدولة العثمانية .

ومن ناحية ظهور المسألة اليهودية وتطوُّر الحركة الصهيونية ، قد يكون من المفيد التركيز على أوربا وحدها . ويُلاحَظ أن الإقطاع الأوربي لم يكن ذا سلطة مركزية واحدة وإنما كان منقسماً إلى وحدات صغيرة . ومن الحقائق الأساسية التي تتعلق بالإقطاع الأوربي أن القيادات اليهودية انقسمت بانقسام الجماعات ، فكان لكل جماعة يهودية وظيفية نخبتها القائدة التي كانت تتكون عادةً من كبار رجال الدين والمموِّلين وتستبعد صغار رجال الدين والتجار . ويظهر هذا في مؤسسة القهال التي كانت تتكون من تنظيمات صغيرة متصارعة فيما بينها ، ثم أصبحت في نهاية الأمر مُمثَّلة في مجلس البلاد الأربعة الذي تم حلُّه عام ١٧٦٤ ، فعادت التوترات والصراعات بين منظمات القهال المختلفة مرة أخرى . وفي بداية القرن السابع عشر ، ظهر يهود البلاط (وهم من كبار المموِّلين الذين كان يعتمد عليهم الحاكم) الذين كانوا يكتسبون هيبة خاصة وشرعية نتيجة ارتباطهم بالحاكم ويتحولون إلى قيادات للجماعة اليهودية ويتحدثون باسمها أمام الأمير . وكانت أهم وظيفة تُوكَل إلى القيادات وظيفة الوسيط (شتدلان) ، تلك الوظيفة التي كانت مهمتها التوسط بين الحاكم وأعضاء الجماعة . وكان هؤلاء الوسطاء ، بسبب ثرائهم ونفوذهم ، يقدمون الصدقات للفقراء من أعضاء الجماعة ، الأمر الذي كان يعطيهم شرعية هائلة ، فشرعية هذه القيادة كانت تستند إلى ثرائها وإلى نجاحها في عالم الأغيار ، وإلى تقبُّل عالم الأغيار لها ، وهي ليست قيادة دينية أو نابعة من داخل حركيات الجماعة اليهودية .

ومع تدهور الجماعة اليهودية في شرق أوربا ، في بولندا وروسيا اللتين كانتا تضمان معظم يهود أوربا والعالم ، تدهورت هذه القيادات أيضاً وأصبحت فاسدة ، وتحوَّل القهال من شكل للإدارة الذاتية إلى أداة استغلال وقمع . وكان منصب الحاخام يُباع ويُشتَرى وكذلك منصب القاضي ، وهو ما كان يجعل الرشوة أمراً طبيعياً في المحاكم الشرعية اليهودية ، وهكذا ازداد انفصال القيادات الدينية والدنيوية عن جماهيرها . وربما كان هذا الوضع المتردي أحد العناصر التي أدَّت إلى تفجُّر النزعات المشيحانية والحركات الشبتانية التي جاءت بعدها ، والتي كانت تمثل ، فيما كانت تمثله ، ثورة ضد القيادة التقليدية المُكوَّنة من الحاخامات والأثرياء ، فضمت عناصر كثيرة من بينها صغار المموِّلين وصغار الحاخامات ، وكل من اهتز وضعه الاقتصادي نتيجة التحولات الاقتصادية ، وكل من استبعدته أشكال التنظيم القديمة . وقد كان لهذه الحركات قيادتها الكاريزمية ، يتبع كل قائد مريدوه وأتباعه وجماهيره . ولما كان لكل جماعة ، مثل الدونمه والفرانكيين ، طقوسها ومعتقداتها المتميزة عن طقوس ومعتقدات اليهودية الحاخامية ، فقد شكلت مثل هذه الجماعات جيوباً مستقلة . وكثيراً ما كانت هذه الجماعات تطلب إلى الحاكم أن يحميها من اضطهاد القيادات الحاخامية والمالية . وقد كانت الحركة الحسيدية أكثر الحركات الصوفية (الشبتانية) انتشاراً وجماهيرية . وكان لكل جماعة حسيدية قائدها (تساديك) وهو زعيمها الديني الصوفي الذي كانت تقوم بينه وبين أتباعه علاقة مباشرة حميمة ، فهو الصلة الوحيدة بينها وبين الإله حسب التصور القبَّالي . وقد حلَّ التساديك محل الحاخام بالنسبة إلى الحسيديين .

غير أن التحدي الأكبر للمؤسسة الحاخامية جاء من بين صفوف دعاة حركة التنوير (مسكليم) مع نهاية القرن الثامن عشر بتأييد من التجار اليهود الذين كانوا يشكلون جزءاً من الاقتصاد الرأسمالي الصناعي الجديد الذي جعل وجود الجماعات الوظيفية (اليهودية وغير اليهودية) غير ذي موضوع . وقد تلقَّى هؤلاء تعليمهم خارج المحيط اليهودي التقليدي . وكانوا قادرين على التعامل بكفاءة مع العالمين اليهودي والمسيحي والتقليدي والحديث ، فطرحوا أنفسهم باعتبارهم القيادة المنطقية للجماعات اليهودية ، والقادرين على التحدث باسمها ، والعارفين بمصالحها ، حتى ولو رفض السواد الأعظم من اليهود ذلك الرأي . وكانت

الحكومات الغربية الحريصة على تحديث أعضاء الجماعات اليهودية وعلى علمنتهم، تؤثر التعامل معهم، وهذا يعني أن دعاة التنوير كانوا، مثل يهود البلاط، يكتسبون شرعيتهم من عالم الأغيار.

وحينما ظهرت الحركة الصهيونية، كانت بعض أشكال القيادة التقليدية لا تزال سائدة برغم تَزايُد تحديث أعضاء الجماعات اليهودية ودمجهم في مجتمعاتهم. ولا يمكن فهم سلوك الزعامات الصهيونية في شرق أوربا إلا في ضوء هذه الحقيقة. وقد كانت منظمات أحباء صهيون منظمات حديثة تنطلق من مفاهيم حديثة مثل تطبيع الشخصية اليهودية وحل المسألة اليهودية عن طريق الاستعمار. ولكن، ورغم أن المفكرين الصهيونيين ليو بنسكر (١٨٢١ ـ ١٨٩١) وموشيه ليلينبلوم (١٨١٤ ـ ١٨٩٨) تلقيا تعليماً علمانياً، فإنهما حينما بدآ في التحرك اتبعا النمط التقليدي فطلبا إلى الحاخام صمويل موهيليفر (١٨٢٤ ـ ١٨٩٨) أن يتوجه إلى المليونير الألمانى اليهودي سمسون روفائيل هيرش (١٨٠٨ ـ ١٨١٨) والمليونير الفرنسي اليهودي إدمون جيمس وروتشيلد (١٨٤٥ ـ ١٩٣٤) ليطلب منهما تقديم المساعدة لمشروعهما الاستيطاني، أي أنهما توجها للوسيط (شتدلان) التقليدي (الحاخام) الذي يتوجه إلى الثري حتى يتوسط لدى الحكومات المعنية وحتى يزودهما بالدعم المالي الذي يريدانه. وظلت الحركة الصهيونية قابعة داخل هذه الرؤية الضيقة، إلى أن جاء تيودور هرتزل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) الصحفي النمساوي اليهودي ومؤسس المنظمة الصهيونية وحدَّث الحل الصهيوني فخرج به من الإطار اليهودي التقليدي وتخطَّى الوسطاء التقليديين وطرح المسألة في إطار استعماري غربي لا علاقة له بأشكال القيادة التقليدية المألوفة لدى اليهود فتَوجَّه إلى الدول الغربية الاستعمارية. ولذا، فقد نجح هرتزل فيما فشل فيه أحباء صهيون ويهود شرق أوربا، فأسس المنظمة الصهيونية العالمية التي أصبحت الوسيط المباشر بين أعضاء الجماعات اليهودية والقوى الإمبريالية، وظل مهيمناً عليها تماماً حتى موته.

وقد ظن صهاينة الغرب أن هيمنتهم على المنظمة ستستمر وأن صهاينة الشرق سيستمرون في تلقِّي الأوامر والإذعان لها. لكن، بعد موت هرتزل بفترة قصيرة، استولى صهاينة شرق أوربا على المنظمة على أساس أن الكثافة السكانية اليهودية

تتركز في بولندا و روسيا ، وعلى أساس أنهم أولى بالتعبير عنها وعن مصالحها ، وخصوصاً بعد أن تعلموا الدرس من هرتزل وتجاوزوا الإطار اليهودي المحض واتصلوا بالقوات الاستعمارية الغربية .

ويُعَدُّ وعد بلفور الشكل الجديد الذي يحدد العلاقة بين الجماعات اليهودية والحضارة الغربية حيث قامت الزعامة الصهيونية بدور الشتدلان أو الوسيط الحديث ، فعرضت تهجير فائض أوربا من اليهود إلى فلسطين تخلُّصاً منهم ، ولتأسيس قاعدة للاستعمار الغربي ، على أن يقوم الغرب بحمايتهم في المقابل . وقد قبل الغرب هذه الرؤية ، وتم توقيع وعد (عقد) بلفور في هذا الإطار ، حيث يقوم اليهود تحت زعامة الحركة الصهيونية بتصريف أمورهم الدينية باستقلال كامل ، وتصريف أمورهم الإدارية والسياسية المحلية في المُستوطَن الصهيوني ، على أن يتحرك الجميع في إطار المصالح الإمبريالية الغربية . وهذا الوضع لا يختلف في أساسياته عن وضع الجماعات اليهودية داخل إطار الإمبراطوريات القديمة . ولذا ، تم القضاء على المعارضة اليهودية للصهيونية أو كبح جماحها واستولت الصهيونية على الجماهير اليهودية من خلال الضغط « من فوق » أي من جهة الدولة الإمبريالية الراعية . ومن الأمور التي تستحق التأمل والدراسة أن معظم كبار المفكرين من أعضاء الجماعات اليهودية لا ينضمون إلى الحركة الصهيونية وهو ما يعني أن قيادة الجماعات اليهودية قد سقطت في يد صغار المفكرين الصهاينة الذين لا يتمتعون بأية آفاق فكرية فسيحة أو رؤى تاريخية عميقة .

ولم يتوقف الصراع على زعامة الجماعات اليهودية ، بعد وعد بلفور ، سواء على الصعيد العالمي أو داخل المُستوطَن الصهيوني . أما على الصعيد العالمي وداخل الحركة الصهيونية ، فإن الصراع أصبح يدور بين أعضاء الجماعات اليهودية بما لهم من مصالح وارتباط بأوطان وهويات ثقافية متنوعة من جهة وبين المنظمة الصهيونية من جهة أخرى، فهي تريد أن توظف كل شيء لصالح المُستوطَن الصهيوني وترى أن الجماعات اليهودية ليست إلا وسيلة تخدم الغايات النهائية للصهيونية . وهذا الصراع مستمر حتى الآن وينعكس في حوادث متفرقة كما حدث عند اكتشاف نشاط بولارد ، الجاسوس الأمريكي اليهودي .

كما نشب صراع جانبي آخر على قيادة الجماعات بين صهاينة الداخل المستوطنين (أي الإسرائيليين) وصهاينة الخارج التوطينيين (أي أعضاء المنظمة الصهيونية العالمية) . وقد حُسم الصراع إلى حدٍّ كبير لصالح الصهاينة المستوطنين ، وتحولت المنظمة الصهيونية العالمية إلى أداة تابعة لحكومة المُستوطَن الصهيوني . ولا تزال هناك أصداء للصراع القديم على قيادة الجماعات بين الصهيونية وأعداء الصهيونية من اليهود . ولكن هذا الصراع ، مثل كثير من الصراعات الشبيهة ، تم حسمه لصالح الحركة الصهيونية .

ودار صراع ثالث حول القيادة داخل المُستوطَن الصهيوني ، وهو صراع ذو أبعاد عديدة . وينبغي ملاحظة أنه لا يوجد تجانس كبير بين أعضاء النخبة الحاكمة في إسرائيل وزعاماتها ، ولا داخل أعضاء المُستوطَن الصهيوني فيما بينهم ، فأمثال ديفيد بن جوريون ومناحم بيجين وشيمون بيريز واسحق شامير جاءوا من بولندا ، وأمثال حاييم وايزمان وملاديمير جابوتنسكي وليفي إشكول مهاجرون من روسيا ، وييجال آلون وأرييل شارون واسحق رابين ولدوا في فلسطين ، وديفيد ليفي وشاحل من الدول العربية ، وجولدامائير وموشيه أرينز ومائير كهانا وأبا إيبان من الدول الناطقة بالإنجليزية . ومعظم القادة المذكورين لادينيون ولا يؤمنون باليهودية كعقيدة وإنما يتخذونها انتماءً إثنياً وحسب . ولذا ، فقد نشب كثير من الصراعات بينهم حول تَوجُّه الدولة الصهيونية وقيادتها ، فهناك صراع إثني بين الإشكناز وبقية أعضاء المُستوطَن من يهود سفارد وعرب وغيرهم . كما يوجد صراع بين المؤسسة العمالية الصهيونية من جهة وبعض كبار المموِّلين ودعاة الاقتصاد الحر ومن يتبعهم من قطاعات شعبية محبطة لا تجد وسيلة للإفصاح عن سخطها من جهة أخرى . وقد أخذ الصراع بين الدينيين واللادينيين في التصاعد ، كما يُلاحَظ أن هناك صراع أجيال غير واضح على سطح الأحداث ، ويطرح كل قطاع من أعضاء النخبة والزعامات نفسه باعتباره القيادة الأكثر كفاءة . بل يدور الآن صراع حاد بين القوى الدينية المختلفة : الصهاينة المتدينين والليتوانيين وحبد والسفارد . . . إلخ .

نفع اليهود

وجّه الصهاينة سهام نقدهم لأعضاء الجماعات اليهودية وناقشوا المسألة اليهودية في إطار مفهوم «نفع اليهود» ، أي في الإطار العلماني العقلاني المادي الشامل الذي طرحته الحضارة الغربية . و«نفع اليهود »عبارة تعني ضرورة النظر إلى أعضاء الجماعات اليهودية من منظور مدى نفعهم للمجتمعات التي يوجدون فيها ، وهو واحد من أهم الموضوعات الأساسية ، الواضحة والكامنة ، التي تتواتر في الكتابات الصهيونية والمعادية لليهود ، وبخاصة النازية .

والدفاع عن اليهود من منظور نفعهم يتضمن داخله قدراً كبيراً من رفضهم وعدم قبولهم كبشر لهم حقوقهم الإنسانية المطلقة . فالعنصر النافع عنصر متحوسل يُستفاد منه طالما كان نافعاً ومنتجاً ، كما يجب التخلص منه إن أصبح غير نافع وغير منتج . وهذا المقياس لم يُطبَّق على أعضاء الجماعات اليهودية وحدهم ، وإنما على كل أعضاء المجتمع الذي تحكمه الدولة القومية المطلقة العلمانية التي تقوم بحوسلة الطبيعة والإنسان . ومفهوم نَفْع الإنسان مفهوم محوري في فكر حركة الاستنارة نابع من الواحدية المادية .

وقد كانت الجماعات اليهودية تضطلع بدور الجماعة الوظيفية في كثير من المجتمعات ، فكان بعضها يضطلع بدور الجماعة الوظيفية القتالية والاستيطانية في العصور القديمة ، وتحولوا إلى جماعة وظيفية تجارية في العصور الوسطى في الغرب . وكان يُنظَر إليهم باعتبارهم مادة بشرية تُستجلَب للمجتمع كي تقوم بدور أو وظيفة محددة ، ويتم قبولها أو رفضها في إطار مدى النفع الذي سيعود على المجتمع من جراء هذه العملية . ومما دعَّم هذه الرؤية ، فكرة الشعب الشاهد التي تنظر إلى اليهود كأداة للخلاص ، ومن ثم ينبغي الحفاظ عليهم بسبب دورهم الذي يلعبونه في الدراما الدينية الكونية ، وهي الفكرة التي سادت أوربا الكاثوليكية الإقطاعية .

وقد كان وضع اليهود مستقراً تماماً داخل المجتمعات الغربية كجماعة وظيفية وسيطة ذات نَفْع واضح . ولكن هذا الوضع بدأ في التقلقل مع التحولات البنيوية

العميقة التي خاضها المجتمع الغربي ابتداءً من القرن السابع عشر وظهور الثورة التجارية . ولم يَعُد بالإمكان الاستمرار في الدفاع عن وجود اليهود من منظور فكرة الشعب الشاهد (الدينية) . فظهرت فكرة العقيدة الألفية أو الاسترجاعية التي تجعل الخلاص مشروطاً بعودة اليهود إلى فلسطين . ولكن هذه الأسطورة ذاتها لا تزال مرتبطة بالخطاب الديني ، ولم يكن مفر من أن يتم الدفاع عن اليهود على أسس لادينية علمانية ، كما لم يكن بد من طرح أسطورة شرعية جديدة ذات طابع أكثر علمانية ومادية . ومن ثم ، ظهرت فكرة نَفْع اليهود للدولة ، هذا المطلق العلماني الجديد ، فتم الدفاع عن عودة اليهود إلى إنجلترا في القرن السابع عشر من منظور النفع الذي سيجلبونه على الاقتصاد الإنجليزي ، حيث نُظر إليهم كما لو كانوا سلعة أو أداة إنتاج . وكان المدافعون عن توطين اليهود يتحدثون عن نقلهم على السفن الإنجليزية بما يتفق مع قانون الملاحة الذي صدر آنذاك ويجعل نَقْل السلع ، إلى إنجلترا ومنها ، حكراً على السفن الإنجليزية . كما أن كرومويل فكر في إمكانية توظيفهم لصالحه كجواسيس . وعمل اليهود في تلك المرحلة في وسط أوربا كيهود بلاط ، وهم جماعة وسيطة يستند وجودها أيضاً إلى مدى نَفْعها .

وحينما قام أعداء اليهود بالهجوم عليهم من منظور ضررهم وانعدام نَفْعهم ، دافع أعضاء الجماعات اليهودية عن أنفسهم لا من منظور حقوقهم كبشر ، وإنما من منظور نفعهم أيضاً . وقد استمر هذا الموضوع الكامن شائعاً في الفكر الغربي ، ثم ازداد انتشاره وتواتره مع علمنة الحضارة الغربية وسيادة الفلسفات المادية النفعية التي تحكم على مجالات الحياة كافة ، وليس على اليهود بمفردهم ، من منظور المنفعة . ولذا ، نجد أن فكرة نَفْع اليهود تزداد محورية في الفكر الغربي في أواخر القرن الثامن عشر ، وهي أيضاً المرحلة التي لم يَعُد فيها وضع أعضاء الجماعات اليهودية في الغرب مقلقلاً وحسب ، بل وصل فيها إلى مرحلة الأزمة .

ولا يمكن فهم تاريخ الحركة الصهيونية ولا تاريخ العداء لليهود (بما في ذلك النازية) إلا في إطار مفهوم المنفعة المادية هذا . فقد تبنّى المعادون لليهود هذا المفهوم وصدروا عنه في رؤيتهم وأدبياتهم ، فراحوا يؤكدون أن أعضاء الجماعة اليهودية شخصيات هامشية غير نافعة ، بل ضارة يجب التخلص منها ، وتدور معظم

الأدبيات العنصرية الغربية في القرن التاسع عشر حول هذا الموضوع ، وهي أطروحة لها أصداؤها أيضاً في الأدبيات الماركسية ، وضمن ذلك أعمال ماركس نفسه ، حيث يظهر اليهودي باعتباره ممثلاً لرأس المال الطفيلي الذي يتركز في البورصة ولا يغامر أبداً بالدخول في الصناعة . وتظهر الأطروحة نفسها في كتابات ماكس فيبر الذي يرى أن رأسمالية اليهود رأسمالية منبوذة ، بمعنى أنها رأسمالية مرتبطة بالنظام الإقطاعي القديم ولا علاقة لها بالنظام الرأسمالي الجديد (ومن المفارقات أن اليهودي الذي كان رمزاً لرأس المال المحلي المتجذر ، أصبح هنا رمز رأس المال الأجنبي الطفيلي المستعد دائماً للرحيل والهرب) .

وقد وصل هذا التيار إلى قمته في الفكر النازي الذي هاجم اليهود لطفيليتهم وللأضرار التي يُلحقونها بالمجتمع الألماني وبالحضارة الغربية . وقد قام النازيون بتقسيم اليهود بصرامة منهجية واضحة إلى قسمين :

١ ـ يهود غير قابلين للترحيل ، وهم أكثر اليهود نفعاً .

٢ ـ يهود قابلون للترحيل (بالإنجليزية : ترانسفيرابل transferable) وقابلون للتخلص منهم (بالإنجليزية : ديسبوزابل disposable) ويُستَحسن التخلص منهم بوصفهم عناصر غير منتجة (أفواه تأكل ولا تنتج [بالإنجليزية : يوسلس إيترز useless eaters] حسب التعبير النازي المادي الرشيد الطريف) وبوصفهم عناصر ضارة غير نافعة لا أمل في إصلاحها أو في تحويلها إلى عناصر نافعة منتجة .

والتعبيرات المجازية التي تُستخدَم للإشارة إلى الدولة الصهيونية تؤكد كلها كونها أداة نافعة ؛ فالدولة هي حصن ضد الهمجية الشرقية (وضد الأصولية الإسلامية في الوقت الحالي) ، وهي مؤخراً حاملة طائرات لأمريكا ، وهي في كلتا الحالتين ليس لها قيمة ذاتية ، وإنما تنبع قيمتها مما تؤديه من خدمات وما تجلبه من منفعة ، فالدولة هنا وظيفة ودور وليست كياناً مستقلاً له حركياته . وهي تستمد استمرارها ، بل وجودها ، من مدى مقدرتها على أداء هذا الدور . ولذا فنحن نشير إلى الدولة الصهيونية باعتبارها دولة مملوكية ، علاقتها بالغرب تشبه علاقة المملوك بالسلطان فهي علاقة نفعية محضة ، مستمرة طالما استمرت حاجة السلطان إلى الأداء المملوكي ، ونحن نشير لها كذلك باعتبارها الدولة الوظيفية ، أي الدولة التي

تضمن استمرارها وبقاءها من خلال أدائها لوظيفتها . وربما يبيِّن هذا مدى أهمية الانتفاضة التي أثبتت أن الدولة الصهيونية غير قادرة على أداء دورها ووظيفتها كقاعدة إستراتيجية في الشرق الأوسط، وأن نفعها ليس كبيراً، وأن أداءها لوظيفتها أصبح أمراً مُكلِّفاً للغاية .

ومن هنا تحرُّك الدولة الصهيونية السريع لتجد لنفسها وظيفة جديدة، فبدلاً من أن تكون حاملة طائرات أو معسكراً للمماليك، ستصبح « سوبر ماركت » مثل سنغافورة، ومركزاً للسماسرة والصيارفة، وربما ركيزة أساسية لقطاع اللذة (ملاهي ـ كباريهات ـ مصحات ـ سياحة) . ومن هنا أهمية توقيع اتفاقية السلام والإصرار على ضرورة رفع المقاطعة العربية، حتى يتسنى للدولة الصهيونية أن تلعب دورها الجديد الذي لا يختلف كثيراً عن بعض الأدوار التي كان يلعبها أعضاء الجماعات الوظيفية اليهودية في الغرب . إن الدولة الصهيونية ستصبح سوبر ماركت، أي فردوساً أرضياً يضم كل السلع التي يحلم بها الإنسان، فيذوب فيها ويفقد حدوده وينسى كل المُنغِّصات، مثل التاريخ، والذاكرة القومية، والهوية، والكرامة، والقيم الأخلاقية.

العداء الصهيوني لليهود

تبلورت الأفكار الصهيونية والمعادية لليهود في أوربا في القرن التاسع عشر، وهي الحقبة التاريخية التي تبلورت فيها النظرية العرْقية الغربية الخاصة بالتفاوت بين الناس بسبب الاختلاف بينهم في خصائصهم التشريحية والعرْقية والإثنية ومن ثم نجد أن الرؤية الكامنة في كل من الصهيونية ومعاداة اليهود واحدة . وأن كثيراً من مقولات الصهيونية هي مقولات عرْقية معادية لليهود .

ويرى الصهاينة أن معاداة اليهود ظاهرة طبيعية ورد فعل طبيعي وحتمي لوجود اليهود كجسم غريب في المجتمعات المضيفة . وقد نشأت صداقة عميقة بين حاييم وايزمان وريتشارد كروسمان (الزعيم العمالي البريطاني) حين اعترف هذا الأخير بأنه "معاد لليهود بالطبع" . وقد كان تعليق وايزمان على ذلك : لو قال كروسمان غير ذلك فإنه يكون إما كاذباً على نفسه أو كاذباً على الآخرين . وقد وصف المفكر

الصهيوني الروسي جيكوب كلاتزكين (١٨٨٢ ـ ١٩٤٨) العداء لليهود بأنه دفاع مشروع عن الذات . وقد ميَّز هرتزل بين العداء الحديث لليهود وبين التعصب الديني القديم ، ووصف هذا العداء الحديث بأنه "حركة بين الشعوب المتحضرة" تحاول من خلالها التخلص من شبح يطاردها من ماضيها . بل يرى الصهاينة أن هذه المعاداة هي أحد ثوابت النفس البشرية ، فهي تشبه المطلق الأفلاطوني أو المرض المستعصي . وقد عبَّر اسحق شامير ، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ، عن معاداة البولنديين لليهود ، فأشار إلى أنهم يرضعونها مع لبن أمهاتهم . ويعادل شامير بذلك بين الفعل الأخلاقي والفعل الغريزي البيولوجي ، وهو ما يبين أنه يدور في إطار الحلولية بدون إله ، وهذا ما يفعله أيضاً نوردو ووايزمان وهتلر . فقد وصف وايزمان معاداة اليهود بأنها مثل البكتيريا التي قد تكون ساكنة أحياناً ، ولكنها حينما تسنح لها الفرصة فإنها تعود إليها الحياة ، وهكذا لا يميِّز الصهاينة بين الأشكال المختلفة لمعادة اليهود وإنما يرونها كلاً عضوياً واحداً يتكرر في كل زمان ومكان ، كما يرون عدم جدوى الحرب ضد هذه الظاهرة باعتبارها أحد الثوابت وإحدى الحتميات .

والموقف الصهيوني من اليهود ، كما أسلفنا ، لا يختلف في أساسياته عن موقف المعادين لليهود :

١ ـ فكلا الموقفين يَصدُر عن الإيمان بأن اليهود شعب عضوي له عبقريته الخاصة وأن ثمة جوهراً يهودياً هو الذي يميز اليهودي عن غيره من البشر ، وأن هذا الجوهر لا يتغيَّر بتغيُّر الزمان والمكان ، فاليهود دائماً يهود . ومن هنا ، فإن تَصرُّف اليهودي كالأغيار هو تَصرُّف مصطنع لا يعبِّر عن اندماجه في مجتمعه وتمثُّله قيمه وإنما يعبِّر عن ازدواجية في الذات . ومهما يكن ما يبديه اليهودي من ولاء لوطنه ، فهو ولاء مشكوك فيه . ومن هنا يحارب الصهاينة وأعداء اليهود ضد اندماج أعضاء الجماعات اليهودية في مجتمعاتهم . وقد نادى الصهاينة بضرورة رفض "سم الاندماج" أو "الهولوكوست الصامت" . وكذلك ، فإن المعادين لليهود يرون أن اليهودي المندمج يقلد الأغيار كالببغاء ، فهو شخصية خطرة غير أصيلة تهدد نسيج المجتمع ، وهو خطر حتى دون أن يدري . ولهذا كان النازيون يتعاملون مع الصهاينة فقط لإصرارهم على هويتهم اليهودية .

٢ ـ يرى الفريقان أن اليهود شعب عضوي لا يمكن أن يهدأ له بال إلا بأن يستقر في الأرض التي يرتبط بها برباط أزلي عضوي . ومن هنا ، يرفض المعادون لليهود ، وكذلك الصهاينة ، الكفاح من أجل إعطاء اليهود حقوقهم السياسية والمدنية الكاملة في أوطانهم ، وبالتالي فلابد من "هجرة" اليهود إلى فلسطين أو "طردهم" إليها . ومهما كان المصطلح أو المسوغ ، فإن الحركة المثلى المقترحة واحدة ، وهي نقل اليهود من أوطانهم الفعلية إلى وطنهم القومي العضوي الوهمي . والواقع أن فكرة «الشعب العضوي» تحوي أيضاً فكرة «الشعب العضوي المنبوذ» ، وهي أساس تحالف الصهاينة والمعادين لليهود فكلاهما يهدف إلى إخلاء أوربا منهم .

٣ ـ إذا كان اليهود يشكلون في رأي الصهاينة ، كلاً عضوياً يعبَّر عنه في الإنجليزية بكلمة «جوري Jewry» ، فإنهم مترابطون ترابطاً عضوياً لا فرق فيه بين الكل والجزء . ولذا ، يتحدث الصهاينة عن «العبقرية اليهودية» باعتبارها تعبير الجزء عن الكل . وهم أيضاً يرون أن الهجوم على أية جماعة يهودية هو هجوم على الشعب اليهودي بأسره ، بغض النظر عن الظروف التاريخية . ويتبنى أعداء اليهود النظرة نفسها ، فهم يرون تماثل الجزء والكل ، وحينما يرتكب مجموعة من اليهود جرماً معيناً أو ينتشر بينهم الفساد ، فإن هذا يَصلُح أساساً للتعميم على كل اليهود . وفي الواقع ، فإن الحديث عن جرائم اليهود يشبه تماماً الحديث عن عبقريتهم .

٤ ـ تبنَّى الصهاينة كثيراً من مقولات المعادين لليهود في الغرب ، وكثيراً من صورهم الإدراكية النمطية ، وتزخر الكتابات الصهيونية بالحديث عن الشخصية اليهودية المريضة غير الطبيعية والهامشية وغير المنتجة التي لا تجيد إلا العمل في التجارة . بل إن ماكس نوردو ، ومن بعده هتلر ، طبَّق الصورة المجازية العضوية لا على معاداة اليهود بل على اليهود أنفسهم ، فقد شبههم بالكائنات العضوية الدقيقة التي تظل غير مؤذية على الإطلاق طالما أنها في الهواء الطلق ، لكنها تُسبِّب أفظع الأمراض إذا حُرمت من الأكسجين ، ثم يستطرد هذا العالم العنصري ليحذر الحكومات والشعوب من أن اليهود يمكن أن يصبحوا مصدراً لمثل هذا الخطر . وقد ذكر يهودا جوردون أن تفوُّق اليهودي المستنير يكمن في أنه يعترف بالحقيقة ، أي

يَقْبل اتهامات المعادين لليهود . وقد قال برنر : " إن مهمتنا الآن هي أن نعترف بوضاعتنا منذ بدء التاريخ حتى يومنا هذا " فاليهود شعب نصف ميت يعيش بقيم السوق ، لا يمانع في حياة كحياة النمل أو الكلاب ، مصاب بطاعون التجول " - ويمكن أن نجد عبارات مماثلة أو أكثر قسوة في الأدبيات الصهيونية . ومن هنا ، يؤمن الصهاينة بضرورة تطبيع الشخصية اليهودية حتى تتفق مع نمط الشخصية غير اليهودية الطبيعية السوية .

٥ ـ لا يقل عداء الصهاينة لليهودية عن عدائهم لليهود ، فقد رفضوا العقيدة اليهودية وحاولوا علمنتها من الداخل .

ومع هذا ، يرى بعض الصهاينة أن معاداة اليهود بين الأغيار هي وحدها التي أدَّت إلى بقاء الشعب اليهودي ، أي أن عضوية الشعب أو مصدر تماسكه العضوي ليس شيئاً جوانياً (الهوية اليهودية ـ التراث اليهودي) وإنما شيء براني : عداء اليهود . ولكل هذا ، فإن الصهاينة يعتبرون أعداء اليهود حلفاء طبيعيين لهم وقوة إيجابية في نضالهم «القومي» لتهجير اليهود من أوطانهم . ولذا ، كان تيودور هرتزل على استعداد للتعاون مع فون بليفيه وزير الداخلية الروسي ، كما تحالف فلاديمير جابوتنسكي مع الزعيم الأوكراني بتليورا الذي ذبحت قواته آلاف اليهود بين عامي ١٩١٨ و١٩٢١ ، وتعاون الصهاينة مع النازيين داخل ألمانيا وخارجها . ويتحالف الصهاينة في الوقت الحالي مع الجماعات الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة والمعروفة بعدائها العميق لليهود . بل إن المؤسسة الصهيونية تستخدم أحياناً وسائل المعادين لليهود لحَمْل اليهود على الهجرة ، كما حدث في العراق عام ١٩٥١ حين ألقى العملاء الصهاينة بالقنابل على المعبد اليهودي في بغداد . وعلى كلٍّ ، فقد صرح كلتزكين بقوله : " إنه بدلاً من إقامة جمعيات لمناهضة المعادين لليهود الذين يريدون الانتقاص من حقوقنا ، يجدر بنا أن نقيم جمعيات لمناهضة أصدقائنا الراغبين في الدفاع عن حقوقنا " .

وقد استمرت ظاهرة معادة الصهيونية لليهود بعد تأسيس الدولة الصهيونية ، بل يُلاحَظ أنها ازدادت حدةً وتبلوراً بين أعضاء جيل الصابرا (أي أبناء المستوطنين الصهاينة المولودين في فلطين) . فهؤلاء ينظرون إى «يهود المنفى» (أي يهود العالم)

من خلال مقولات معاداة اليهودية وصورها النمطية . ويزخر الأدب الإسرائيلي بأعمال أدبية تَصدُر عن رفض ثقافي وأخلاقي بل وعرْقي عميق ليهود الخارج .

اليهود في مقابل الأغيار

الصهيونية ، بنزعتها الوثنية الحلولية المتطرفة ، تميل نحو العنف ، ولذا فهي تميل نحو التفريق بين اليهود والأغيار . و«الأغيار» هي المقابل العربي للكلمة العبرية «جوييم» ، وهذه هي صيغة الجمع للكلمة العبرية «جوي» التي تعني «شعب» أو «قوم» (وقد انتقلت إلى العربية بمعنى «غوغاء» و«دهماء») . وقد كانت الكلمة تنطبق في بادئ الأمر على اليهود وغير اليهود ولكنها بعد ذلك استُخدمت للإشارة إلى الأمم غير اليهودية دون سواها ، ومن هنا كان المُصطلَح العربي «الأغيار» . وقد اكتسبت الكلمة إيحاءات بالذم والقدح ، وأصبح معناها «الغريب» أو «الآخر» . والأغيار درجات أدناها العكوم ، أي عبدة الأوثان والأصنام (بالعبرية : عوبدي كوخافيم أو مزالوت أي «عبدة الكواكب والأفلاك السائرة») ، وأعلاها أولئك الذين تركوا عبادة الأوثان ، أي المسيحيون والمسلمون . وهناك أيضاً مستوى وسيط من الأغيار «جيريم» أي «المجاورين» أو «الساكنين في الجوار» (مثل السامريين) .

ولا يوجد موقف موحَّد من الأغيار في الشريعة اليهودية . فهي بوصفها تركيباً جيولوجياً تراكمياً ، تنطوي على نزعة توحيدية عالمية وأخرى حلولية قومية . وتنص الشريعة اليهودية على أن الأتقياء من كل الأمم سيكون لهم نصيب في العالم الآخر ، كما أن هناك في الكتابات الدينية اليهودية إشارات عديدة إلى حقوق الأجنبي وضرورة إكرامه . وتشكل فكرة شريعة نوح إطاراً أخلاقياً مشتركاً لليهود وغير اليهود . ولكن ، إلى جانب ذلك ، هناك أيضاً النزعة الحلولية المتطرفة ، التي تتبدى في التمييز الحادّ والقاطع بين اليهود كشعب مختار أو كشعب مقدّس يحل فيه الإله من جهة والشعوب الأخرى التي تقع خارج دائرة القداسة من جهة أخرى . فقد جاء في سفر أشعياء (٦١/ ٥ ـ ٦) : "ويقف الأجانب ويرعون غنمكم ويكون بنو الغريب حراثيكم وكراميكم . أما أنتم فتُدعَون كهنة الرب تُسمَّون خدام إلهنا .

تأكلون ثروة الأمم وعلى مجدهم تتأمَّرون" . كما جاء في سفر ميخا (٤/ ١٢) : "قومي ودوسي يا بنت صهيون لأني أجعل قرنك حديداً وأظلافك أجعلها نحاساً فتسحقين شعوباً كثيرين" .

وقد ساهم بعض حاخامات اليهود في تعميق هذا الاتجاه الانفصالي من خلال الشريعة الشفوية التي تعبِّر عن تزايد هيمنة الطبقة الحلولية داخل اليهودية ، فنجدهم قد أعادوا تفسير حظر الزواج من أبناء الأمم الكنعانية السبع الوثنية (تثنية ٧/ ٢ ـ ٤) ، ووسعوا نطاقه بحيث أصبح ينطبق على جميع الأغيار دون تمييز بين درجات عليا ودنيا . وقد ظل الحظر يمتد ويتسع حتى أصبح يتضمن مجرد تناول الطعام (حتى ولو كان شرعياً) مع الأغيار ، بل أصبح ينطبق أيضاً على طعام قام جوي (غريب) بطهوه ، حتى وإن طبَّق قوانين الطعام اليهودية . كما أن الزواج المُختلَط ، أي الزواج من الأغيار ، غير مُعترَف به في الشريعة اليهودية ، ويُنظَر إلى الأغيار على اعتبار أنهم كاذبون في بطبيعتهم ، ولذا لا يؤخذ بشهاداتهم في المحاكم الشرعية اليهودية ، ولا يصح الاحتفال معهم بأعيادهم إلا إذا أدَّى الامتناع عن ذلك إلى إلحاق الأذى باليهود . وقد تم تضييق النطاق الدلالي لبعض كلمات، مثل «أخيك» و«رجل» ، التي تشير إلى البشر ككل بحيث أصبحت تشير إلى اليهود وحسب وتستبعد الآخرين ، فإن كان هناك نهي عن سرقة «أخيك» فإن معنى ذلك يكون في الواقع «أخيك اليهودي» .

وقد تحوَّل هذا الرفض إلى عدوانية واضحة في التلمود الذي يدعو دعوة صريحة (في بعض أجزائه المتناقضة) إلى قتل الغريب ، حتى ولو كان من أحسن الناس خلقاً . وقد سببت هذه العدوانية كثيراً من الحرج لليهود أنفسهم الأمر الذي دعاهم إلى إصدار طبعات من التلمود بعد إحلال كلمة «مصري» أو «صدوقي» أو «سامري» محل كلمة «مسيحي» أو «غريب» . وأصبح التمييز ذا طابع أنطولوجي في التراث القبَّالي ، وخصوصاً القبَّالاه اللوريانية بنزعتها الحلولية المتطرفة ، حيث ينظر إلى اليهود باعتبار أن أرواحهم مستمدة من الكيان المقدَّس ، في حين صدرت أرواح الأغيار من المحارات الشيطانية والجانب الآخر (الشرير) والخيرون من الأغيار

هم أجساد أغيار لها أرواح يهودية ضلت سبيلها . وقد صاحب كل هذا تزايد مطّرد في عدد الشعائر التي على اليهودي أن يقوم بها ليقوي صلابة دائرة الحلول والقداسة التي يعيش داخلها ويخلق هوة بينه وبين الآخرين الذين يعيشون خارجها .

والواقع أن هذا التقسيم الحلولي لليهود إلى يهود يقفون داخل دائرة القداسة ، وأغيار يقفون خارجها ، ينطوي على تبسيط شديد ، فهو يضع اليهودي فوق التاريخ وخارج الزمان ، وهذا ما يجعل من اليسير عليه أن يرى كل شيء على أنه مؤامرة موجهة ضده أو على أنه موظف لخدمته . كما أنه يحوِّل الأغيار إلى فكرة أكثر تجريداً من فكرة اليهودي في الأدبيات النازية أو فكرة الزنجي في الأدبيات العنصرية البيضاء . وهي أكثر تجريداً لأنها لا تضم أقلية واحدة أو عدة أقليات ، أو حتى عنصراً بشرياً بأكمله ، وإنما تضم الآخرين في كل زمان ومكان . وبذا ، يصبح كل البشر أشراراً مدنَّسين يستحيل الدخول معهم في علاقة ، ويصبح من الضروري إقامة أسوار عالية تفصل بين من هم داخل دائرة القداسة ومن هم خارجها . وقد تعمقت هذه الرؤية نتيجة الوضع الاقتصادي الحضاري لليهود (في المجتمع الإقطاعي الأوربي) كجماعة وظيفية تقف خارج المجتمع في عزلة وتقوم بالأعمال الوضيعة أو المشينة وتتحول إلى مجرد أداة في يد النخبة الحاكمة . ولتعويض النقص الذي تشعر به ، فإنها تنظر نظرة استعلاء إلى مجتمع الأغلبية وتجعلهم مباحاً ، وتسبغ على نفسها القداسة (وهي قداسة تؤدي بطبيعة الحال إلى مزيد من العزلة اللازمة والضرورية لأداء وظيفتها) .

وبظهور الرأسمالية القومية وتزايد معدلات العلمنة (انظر الملحق) في المجتمعات الغربية ، اهتزت هذه الانعزالية بعض الشيء ، وظهرت حركة التنوير اليهودية واليهودية الإصلاحية اللتان كانتا تحاولان تشجيع اليهود على الاندماج مع الشعوب . لكن الرؤية الثنائية المستقطبة عاودت الظهور بكل قوتها مع ظهور الصهيونية التي ترى أن اليهود شعب مختلف عن بقية الشعوب لا يمكنه الاندماج فيها ، كما شجعت الانفصالية باعتبارها وسيلة مشروعة تحافظ بها أقلية عرْقية على نفسها وتقاليدها وتراثها . فتحاول الصهيونية أن تنشئ سياجاً بين يهود الخارج وبين

الآخرين (ومن هنا الاهتمام الشديد بتأكيد ظاهرة معاداة اليهود والإبادة النازية لليهود باعتبارها العلاقة النموذجية والحتمية بين اليهودي والأغيار) . كما أن الصهاينة يشجعون اليهود على الاهتمام بهويتهم اليهودية وبإثنيتهم حتى لا يذوبوا في الآخرين . ويشار في الولايات المتحدة إلى الذكر غير اليهودي على أنه «شيكتس» ، وإلى الأنثى غير اليهودية على أنها «الشيكسا» (وهما كلمتان مضمونهما الدلالي يتضمن فكرة الدنس والنجاسة وعدم الطهارة) . ويشار إلى «الشيكسا» على أنها حيوان مخيف يختطف الأولاد اليهود . ويشار إلى الزواج المختلط على أنه «هولوكوست صامت» ، أي «إبادة صامتة» .

وفي الأدبيات الصهيونية العنصرية ، فإن الصهاينة يعتبرون العربي على وجه العموم ، والفلسطيني على وجه الخصوص ، ضمن الأغيار حتى يصبح بلا ملامح أو قسمات (ويشير وعد بلفور إلى سكان فلسطين العرب على أنهم «الجماعات غير اليهودية» أي «الأغيار») . وينطلق المشروع الاستيطاني الصهيوني من هذا التقسيم الحاد ، فالصهيونية تهدف إلى إنشاء اقتصاد يهودي مغلق ، وإلى دولة يهودية لا تضم أي أغيار . ومعظم المؤسسات الصهيونية (الهستدروت ، والحركة التعاونية ، والجامعات) تهدف إلى ترجمة هذا التقسيم الحاد إلى واقع فعلي ، كما أن فكرة العمل العبري تنطلق من هذا التصور .

وبعد ظهور الدولة الصهيونية الوظيفية (أي التي يستند وجودها إلى وظيفة محددة تضطلع بها) ، انطلق هيكلها القانوني من هذا التقسيم . فقانون العودة هو قانون عودة لليهود ، يستبعد الأغيار من الفلسطينيين . ودستور الصندوق القومي اليهودي يُحرِّم تأجير الأرض اليهودية للأغيار . ويمتد الفصل ليشمل وزارات الصحة والإسكان والزراعة .

ومن أطرف تطبيقات هذا المفهوم في الوقت الحاضر ، القرار الذي أصدره مؤتمر الدراسات التلمودية الثامن عشر الذي عُقد في القدس عام ١٩٧٤ وحضره رئيس الوزراء آنذاك إسحق رابين ، والذي جاء فيه ضرورة منع "قيام الطبيب اليهودي بمساعدة المرأة غير اليهودية على الحمل" . ومن المعروف أن الشرع اليهودي قد

تناول بشيء من التفصيل قضية : هل يجوز للطبيب اليهودي أن يعالج غير اليهودي؟ وقد كان الرد هو النفي في جميع الأحوال ، إلا إذا اضطر اليهودي إلى ذلك . وينبغي أن تكون نية الطبيب دائماً هي أن يحمي الشعب اليهودي ونفسه ، لا أن يشفي المريض . وقد أجاز بعض الفقهاء اليهود (مثل جوزيف كارو في كتابيه : **بيت يوسف** والشولحان عاروخ) أن يجرب الأطباء اليهود الدواء على مريض غير يهودي (وهي فتوى كررها موسى إيسيرليز في تعليقه على الشولحان عاروخ). وقد وردت كل الحقائق السابقة في مقال كتبه إسرائيل شاهاك ، ولم ترد نقابة الأطباء الإسرائيلية على اتهاماته .

وقد أثبتت بعض استطلاعات الرأي في إسرائيل أن الخوف من الأغيار لا يزال واحداً من أهم الدوافع وراء سلوك الإسرائيليين . وتحاول الدولة الإسرائيلية تغذية هذا الشعور بإحاطة المواطن الإسرائيلي بكم هائل من الرموز اليهودية ، فشعار الدولة هو شمعدان المينوراه ، وألوان العَلَم مستمدة من شال الصلاة (طاليت)، وحتى اسم الدولة ذاتها يضمر التضمينات نفسها . بل إن شعار العام الدولي للمرأة، الذي يتضمن العلامة (+) باعتبارها الرمز العالمي للأنثى ، تم تغييره في إسرائيل حتى يكتسب الرمز طابعاً يهودياً وحتى لا يشبه الصليب . وقد جاء في التراث الديني التقليدي أنه لا يصح مدح الأغيار . ولذا ، فحينما تسلَّم عجنون جائزة نوبل للسلام، مدح الأكاديمية السويدية ولكنه في حواره مع التليفزيون الإسرائيلي ، قال : "أنا لم أنس أن مدح الأغيار محرم ، ولكن يوجد سبب خاص لمديحي لهم" ، فقد منحوه الجائزة !

ولكن هذا الموقف من الأغيار ما كان له أن يتحول إلي أيديولوجية سياسية عدوانية، دون ظهور الاستعمار الغربي بعنصريته وعدوانيته. ولذا يكون مع الأكثر تفسيرية أن ننظر لهذا الموقف من الأغيار، باعتباره إمكانية كامنة وحسب، تحولت إلى ممارسة تاريخية من خلال حركيات الحضارة الغربية والاستعمار الغربى، لا من خلال حركيات ما يسمى "التاريخ اليهودي»! وبهذا نكون قد وضعنا العنف الصهيونى في سياقه العام الأساسي، دون أن نهمل سياقه الخاص الفرعي.

الفصل الثاني
العنف والرؤية الصهيونية

انتقد الصهاينة ما يسمى «الشخصية اليهودية» لعجزها وطفيليتها وهامشيتها (كما بيّنا في الفصل السابق). وقد طرحوا مفهوما جديدا للشخصية اليهودية يستند إلي الأساس العرقي والإثني (شأنهم في هذا شأن منظرو القومية العضوية في الغرب)، وهي شخصية «حديثه» داروينية عنيفة مرنة في ذات الوقت، يُفترض فيها المقدرة على أن تأخذ القانون في يدها وأن تلجأ للعنف والإرهاب (كما سنبين في هذا الفصل).

النظرية العرقية والإثنية

١ ـ النظرية العرقية:

«العرْق» هو جملة السمات البيولوجية (مثل حجم الجمجمة ولون الجلد أو العيون أو الشعر . . . إلخ) التي يُفترَض وجودها في جماعة بشرية وتَميِّزها بشكل حتمي (بيولوجي) عن غيرها من الجماعات . وكلمة «عرْق» ترادف أحياناً كلمة «سلالة» أو «جنس» أو «دم» . وهناك تقسيمات عدّة للسلالات أو الأعراق أو الأجناس البشرية المختلفة أو الدماء التي تجري في عروقها .

وهناك اتجاه صهيوني يؤمن بأن ثمة عرْقاً يهودياً مستقلاً ، وأن أساس الهوية اليهودية والشخصية اليهودية هو الانتماء العرْقي . ولعل المفكر الصهيوني موسى هس (١٨١٢ ـ ١٨٧٥) مؤسِّس الفكرة الصهيونية (في ديباجتها الاشتراكية) هو أول

من طرح تعريفاً لليهود على أساس بيولوجي أو عنصري حين ذكر أن العرْق اليهودي من الأعراق الرئيسة في الجنس البشري ، وأن هذا العرْق حافظ على وحدته رغم التأثيرات المناخية فيه ، فحافظت اليهودية على نقاوتها عبر العصور . وقد تنبأ هذا المفكر الصهيوني بأن الصراع بين الأجناس سيكون أهم الصراعات ، وأسهم في المحاولة الرامية إلى التمييز بين العنصرين الآري والسامي ، وهو التمييز الذي قُدِّر له أن يكون بعد عدة سنوات أحد المفاهيم الأساسية التي تبناها مُنظِّرو الفكر العنصري الأوربي . وقد داعبت تيودور هرتزل فكرة الهوية العرْقية ، فترة من الزمن على الأقل ، فاستخدم عبارات مثل «الجنس اليهودي» أو «النهوض بالجنس اليهودي» ، كما أنه كان يفكر في تمييز اليهود عن غيرهم على أساس بيولوجي . وعندما قام هرتزل بأول زيارة له إلى معبد يهودي في باريس ، كان أكثر ما أثار دهشته التشابه العرْقي الذي تصورّ وجوده بين يهود فيينا ويهود باريس : « الأنوف المعقوفة المُشوَّهة ، والعيون الماكرة التي تسترق النظر » . كما يقول المفكر الألماني اليهودي ماكس نوردو (١٨٤٩ ـ ١٩٢٣) الذي يُعَدُّ واحداً من أهم مفكري العنصرية الغربية (حتى قبل تَحوُّله إلى الصهيونية) ، في لغة لا تقبل الشك وتخلو تماماً من الإبهام ، « إن اليهودية ليست مسألة دين وإنما هي مسألة عرْق وحسب» . (وماكس نوردو هو زميل تيودور هرتزل في تأسيس المنظمة الصهيونية) .

ولا يخرج الفليسوف الألماني اليهودي (الإسرائيلي فيما بعد) مارتن بوبر (١٨٧٨ ـ ١٩٦٥) في تعريفه لليهودي عن هذا الإطار ، رغم استخدامه مصطلحه الحلولي الكموني العضوي لنقل فكرته ، فقد تحدَّث عن : « أزلية الأجيال كجماعة يربطها الدم . فالدم قوة مُتجذِّرة في الفرد تغذيه ، والدم هو الذي يحدد المستويات العميقة لوجودنا ، ويصبغ صميم وجودنا وإرادتنا بلونه . والعالم من حوله إن هو إلا آثار وانطباعات ، بينما الدم هو عالم الجوهر » . ونظراً لأن الدم الذي يجري في عروق اليهود يربطهم بالتربة ، فقد كان بوبر يشير إلى اليهود باعتبارهم أسيويين « لأنهم إذا كانوا قد طُردوا من فلسطين ، فإن فلسطين لم تُطْرَد منهم » .

ويبدو أن مسألة الدم هذه لم تكن شائعة في صفوف الفلاسفة والصهاينة المتأثرين بالتراث الألماني وحسب ، بل كانت شائعة في صفوف الصهاينة الأنجلو ساكسون

أيضاً . فقد ادَّعى الزعيم الصهيوني نورمان بنتويتش (١٨٨٣ ـ ١٩١٠) ، في حديث أدلى به في عام ١٩٠٩ ، أن اليهودي لا يمكن أن يكون مواطناً إنجليزياً كاملاً مثل هؤلاء الإنجليز الذين وُلدوا «لأبوين إنجليزيين وانحدروا من أسلاف خلطوا دماءهم بالإنجليز لأجيال كثيرة» . وعرَّف القاضي الأمريكي لويس برانديز (١٨٥٦ ـ ١٩٤١) اليهودية ، في خطاب ألقاه في عام ١٩١٥ ، بأنها « مسألة تتعلق بالدم » . وذكر أن هذه الحقيقة لقيت قبولاً من جانب غير اليهود الذين يضطهدون اليهود ، ومن جانب اليهود الذين يُحسِّون بالفخر «عندما يُبدي إخوانهم من ذوي الدم اليهودي تفوقاً أخلاقياً أو ثقافياً أو عبقرية أو موهبة خاصة ، حتى إذا كان هؤلاء النابهون قد تخلوا عن الإيمان بالدين ، مثل إسبينوزا أو ماركس أو دزرائيلي أو هايني» .

ويبدو أن الصهاينة حاولوا ، على طريقة المفكرين العنصريين في الغرب ، أن يُثبتوا أنهم عرْق مستقل بطريقة « علمية » وليس فقط على طريقة بوبر الفلسفية . ولذا ، فإننا نجد في صفوفهم كثيراً من «العلماء » المهتمين بهذه القضية . وقد أشار المفكر وعالم الاجتماع الصهيوني آرثر روبين (١٨٧٦ ـ ١٩٤٣) إلى "الكتابات المتعلقة بقضية الجنس اليهودي" وأورد في كتابه **اليهود في الوقت الحاضر** أسماء كثير من «المراجع القيمة» في ذلك الموضوع . ومن بين الأسماء التي يذكرها اسم عالم صيهوني هو إغناتز زولتشان (١٨٧٧ ـ ١٩٤٨) الذي وصف اليهود بأنهم « أمة من الدم الخالص لا تشوبها أمراض التطرف أو الانحلال الخلقي » . وقدَّم روبين نفسه تعريفاً عرْقياً لليهود بيَّن فيه أنهم «استوعبوا عناصر عرْقية أجنبية بدرجة محدودة ، ولكنهم في أغلبيتهم يمثلون جنساً متميِّزاً ، على عكس ما هو سائد في دول وسط أوربا » .

وكان اللورد بلفور ، الصهيوني غير اليهودي ، يفكر في اليهود على أساس عرْقي . وربما كان من المهم هنا أن نتذكر أن إحدى المسودات الأولى لوعد بلفور كانت تدعو إلى إقامة « وطن قومي للجنس اليهودي » ، وهي جملة تحمل في طياتها تعريفاً بيولوجياً واضحاً للهوية اليهودية .

ثمة ، إذن ، إجماع صهيوني على التعريف العرْقي لليهودي . وهو أمر متوقع ومفهوم ، فقد كانت الصهيونية تبحث عن الشرعية من أوربا لا من اليهودية ، ولذا كان عليها أن تصبح عرْقاً مستقلاً لأن العرْق المستقل وحده هو الذي من حقه أن تكون له دولة مستقلة (حسب الإطار المعرفي السائد في أوربا العلمانية الشاملة) . ولكن من الواضح أن تعريف اليهودي كعضو في عرْق مستقل أمر مغرق في الخيال والوهم ، إذ يدحض واقع الأقليات اليهودية بسهولة مثل هذه الأساطير . وكان على الصهاينة بالذات أن يتعاملوا لسوء حظهم مع يهود بيض ويهود سود وبضعة يهود صفر إلى جانب الكثير من الظلال اللونية . وكما أشرنا من قبل ، فقد كان هرتزل معجباً بالنظرية العرْقية ، ولكنه كان صديقاً لإسرائيل زانجويل (١٨٦٤ ـ ١٩٢٦) الروائي الإنجليزي والزعيم الصهيوني اليهودي ذي الأنف الطويل والشبيه بأنوف الزنوج والشعر الكث الحالك السواد ، وكانت نظرة واحدة إليه تكفي ، على حدّ قول هرتزل نفسه ، لدحض أي تصور عرْقي لليهود .

وثمة سبب آخر لاختفاء التعريف العرْقي لليهود يرتبط بالمجال الدلالي لكلمة «عرْق» ، إذ أنه بحلول الثلاثينيات كانت الحياة في الغرب قد تحولت عن العنصرية التي فقدت إلى حدٍّ كبير ما كانت تحظى به من قبول وتأييد في الأوساط العلمية . وكما يقول الزعيم الصهيوني ناحوم سوكولوف : بعد أن عشنا عصراً أصبحت فيه كلمة «عنصر» أو «عرْق» معادلة للقسوة والبربرية ، فإن معظم الناس ينفرون من استخدام هذا المصطلح . ويُضاف إلى هذا أن علم الأجناس قد أظهر أن هذا المصطلح لا يمكن أن يُطبَّق حقاً على اليهود ، وذلك رغم أنه كان من المعتاد تماماً الإشارة إلى اليهود في عصر ما قبل هتلر على أنهم «جنس» ، وكان الكثيرون يعتقدون أن يهودية المرء مسألة تتعلق بمولده وسماته .

ولذا ، كان لابد من العدول عن استخدام كلمة «عرْق» . وبدلاً من ذلك ، بدأ تعريف اليهودي على أساس إثني ، أي على أساس التراث والثقافة المشتركة ، ومن ثم حلت الإثنية محل العرْقية كنقطة مرجعية وكأساس للهوية . لكن التعريف الإثني لا يختلف في جوهره عن التعريف العرْقي ، فكلاهما يفرز نظرية في الحقوق

(العرْقية أو الإثنية) تعطي صاحب الهوية العرْقية أو الإثنية مزايا معينة وقوة مطلقة تنكرها على غيره من البشر .

٢ ـ النظرية الإثنية :

«الجماعة الإثنية» هي الجماعة التي لها تراث تاريخي وحضاري مشترك (تاريخ مشترك ـ لغة ـ طعام ـ ملْبس ـ موسيقى . . إلخ) يتوارثه أعضاء الجماعة جيلاً بعد جيل إلى أن يصبح جزءاً عضوياً لا يتجزأ من وجودهم ، يميزهم عن الآخرين ويشكل مصدر خصوصيتهم القومية (الإثنية) . والكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية ذات الأصل اليوناني «إثنوس ethnos» التي تعني «شعب» أو «قوم» . والجماعة الإثنية جماعة عضوية ، إذ أن التراث الإثني يربط أعضاء الجماعة بعضهم ببعض كما يربطهم بأرضهم بطريقة عضوية حتمية لا يمكن الفكاك منها وتجبُّ إرادة الأفراد .

وبمعنى من المعاني يمكن القول بأن النظرية الإثنية حلّت محل النظرية العرْقية في الخطاب الحضاري الغربي كأساس لتعريف الذات وتعريف الآخر ولتبرير عمليات الغزو والهيمنة وذلك بسبب تماثلهما البنيوي العميق وربما ترادفهما . فكلاهما يرى أن الكل لا يسبق الجزء وحسب بل يجبُّه تماماً ، كما أن كليهما يدور في إطار من العضوية الحتمية ، وكلاهما يجعل من الجماعة الإثنية أو العرْقية مرجعية ذاتها ، مكتفية بذاتها ، قادرة على أن تجعل حقوقها مطلقة ، فالإثنوس ، تماماً مثل العرْق ، هو موضع الحلول ، فكل شيء كامن فيه .

ومن أهم تجليات النظرية الإثنية فكرة الشعب العضوي و «الشعب العضوي» هو الشعب الذي يترابط أعضاؤه ترابُط الأجزاء في الكائن العضوي الواحد والذي تربطه رابطة عضوية بأرضه وتراثه . ويُشار إلى الفكر القومي ، الذي يَصدُر عن مفهوم الشعب باعتباره الفولك أو الكيان العضوي المتماسك ، بعبارة «الفكر القومي العضوي» ، ويُقال له أيضاً «القومية العضوية» . وعادةً ما تُوضَع الوحدة العضوية مقابل الترابط الآلي . ولكن يشار لليهود باعتبارهم «شعب عضوي منبوذ» Pariah volk وهو مصطلح يعني أن الجماعات اليهودية تشكل في معظم الأحيان جماعة وظيفية متماسكة عضوياً (مكتفية بذاتها) ولكنها فقدت وظيفتها فتم

نبذها ، فأصبحت شعباً عضوياً منبوذاً . وهذا المفهوم يشكل حجر الزاوية في التفاهم بين الصهاينة وأعداء اليهود ، فهم جميعاً يرون أن اليهود شعبٌ عضويٌ واحد ، لا ينتمي إلى الغرب أو إلى أي وطن، لأنه يرتبط عضوياً بإرتس يسرائيل . والشعب العضوي ، سواء كان منبوذاً أو غير منبوذ ، مكتف بذاته ، ومرجعية ذاته، مقدَّس مطلق ، تنبع قداسته وإطلاقه من داخله ، فهو موضع الحلول والكمون .

ويذهب الصهاينة إلي أن اليهود يتسمون بالنقاء الحضاري والإثني . ومن ثم فهم يتحدثون عن «الخصوصية اليهودية» أو «التراث اليهودي» أو «الثقافة اليهودية» وعن «التاريخ اليهودي» وكأن هناك بنية تاريخية مستقلة يدور اليهود في إطارها بمعزل عن الأغيار ، وذلك برغم انتشارهم في كل أنحاء الأرض ، بل ويتحدثون عن «النظام السياسي اليهودي» و«الاقتصاد اليهودي»، وهكذا ، باعتبارها كلها ناتجة عن هذا النقاء الحضاري اليهودي ، وباعتبارها الأطر التي احتفظ اليهود من خلالها بنقائهم .

ويُلاحَظ أن النقاء الثقافي غير منفصل عن النقاء العرْقي ، فاستناداً إلى فكرة الشعب العضوي (فولك) ، ترتبط حضارة أي شعب بالدماء التي تجري في عروقه . ومن ثم ، فإن هناك وحدة لا تنفصم عراها بين الحضارة والعرْق . وقد سادت هذه الفكرة أوربا في القرن التاسع عشر ، وكانت من أكثر الأفكار شيوعاً ، وأثَّرت في الفكر القومي الغربي وفي الفكر النازي والصهيوني وفي النظرية الإمبريالية الغربية .

ونحن نذهب إلى أن هناك ثقافات يهودية مختلفة باختلاف التشكيلات الحضارية التي يوجد داخلها اليهود - ومن هنا عدم نقاء الظواهر الحضارية اليهودية ابتداءً باللغة العبرية ذاتها ، وانتهاءً بالنشيد الوطني الإسرائيلي «الهاتيكفاه» (أي الأمل). والواقع أن الامتزاج مع الحضارات والشعوب الأخرى ليس أمراً معيباً أو مشيناً ، فهو قانون الوجود الإنساني . ولكن الصهاينة ، شأنهم شأن المعادين لليهود، يحاولون خلع صفة النقاء الحضاري وأحياناً العرْقي على اليهود ، وفي هذا إنكار لإنسانيتهم لأنهم حين ينتزعون اليهود من سياقهم التاريخي المتعيِّن إنما ينتزعونهم من سياقهم الإنساني الوحيد .

العنـف والرؤية الصهيونية للواقع والتاريخ

أحد الأشكال الأساسية «للعنف الصهيوني» هو رفض الصهاينة قبول الواقع والتاريخ العربي في فلسطين باعتبار أن الذات الصهيونية واليهودية هي مركز هذا الواقع ومرجعيته الوحيدة . ولذا يستبعد الصهاينة العناصر الأساسية (غير اليهودية) المكونة لواقع فلسطين وتاريخها من وجدانهم ورؤيتهم وخريطتهم الإدراكية . والإرهاب الصهيوني إن هو إلا محاولة تستهدف فرض الرؤية الصهيونية الاختزالية على الواقع المركب ، ولذا يمكن القول بأن الإرهاب هو العنف المسلح (مقابل العنف الإدراكي) .

والعنف النظري والإدراكي سمة عامة في الفكر العلماني الشامل الإمبريالي الذي حوسل العالم (أي حوله إلي وسيلة ونظر إليه باعتباره مجرد مادة استعمالية) . والصهيونية لا تمثل أي استثناء من القاعدة ، فقد نشأت في تربة أوربا الإمبريالية التي سادت فيها الفلسفات النيتشوية والداروينية والرؤية المعرفية الإمبريالية التي تتخطى الخير والشر والتي تحوسل العالم والناس بحيث يصبح الآخر مجرد أداة أو شيئاً يُستخدَم .

ومع هذا يظل العنف الصهيوني ذا جذور خاصة تمنحه بعض السمات المميزة :

١ ـ لم تكن الصهيونية حركة استعمارية وحسب وإنما هي حركة استيطانية إحلالية (أرض بلا شعب) وهو ما يعني ضرورة أن تُخلي الأرض التي سيُنفَّذ فيها المشروع الصهيوني من السكان الأصليين ، ولا يمكن أن يتم هذا إلا من خلال أقصى درجات العنف النظري والإرهاب الفعلي .

٢ ـ من السمات الأساسية للأيديولوجيات العلمانية الشاملة ، الحلولية العضوية ، أنها تحوي مركزها أو مرجعيتها (أو مطلقها) داخلها ، ومن ثم فهي تشكل نسقاً مغلقاً ملتفاً حول نفسه يخلع القداسة على الذات ويجعلها موضع الحلول والكمون ويحجبها عن الآخرين (الذين يقعون خارج دائرة القداسة) فيهدر حقوقهم ويبيدهم ، فهم ليسوا موضع الحلول .

والصهيونية وريثة الطبقة الحلولية اليهودية (داخل التركيب الجيولوجي اليهودي) هي عقيدة علمانية حلولية كمونية تجعل اليهود شعباً عضوياً ذا علاقة عضوية خاصة بالأرض (إرتس يسرائيل) أي فلسطين ، وهي علاقة تمنحهم حقوقاً مطلقة فيها ، الأمر الذي يعني طَرْد السكان الأصليين الذين لا تربطهم بأرضهم رابطة عضوية حلولية مماثلة .

وقد حوَّلت الصهيونية العهد القديم إلى فلكلور للشعب اليهودي ، وهو كتاب تفيض صفحاته بوصف حروب كثيرة خاضتها جماعة يسرائيل أو العبرانيون مع الكنعانيين وغيرهم من الشعوب ، فقاموا بطرد بعضهم وإبادة البعض الآخر . وجماعة يسرائيل يحل فيها الإله الذي يوحي لها بما تريد أن تفعل ، ويبارك يدها التي تقوم بالقتل والنهب ، فكل أفعال الشعب مباركة مقدَّسة لأن الإله يحل فيه .

٣ ـ ورثت الصهيونية ميراث الجماعة الوظيفية اليهودية بفصلها الحاد بين الشعب المقدَّس والأغيار وبما يتسم به ذلك من ازدواجية في المعايير تجعل الآخر مباحاً تماماً وتجعل استخدام العنف تجاهه أمراً مقبولاً .

لكل هذا ، أصبح العنف إحدى المقولات الأساسية للإدراك الصهيوني للواقع والتاريخ . وقد أعاد الصهاينة كتابة ما يسمونه «التاريخ اليهودي» فبعثوا العناصر الحلولية الوثنية مؤكدين جوانب العنف فيه . فصوروا الأمة اليهودية في نشأتها جماعةً محاربة من الرعاة الوثنيين الغزاة . فميخا جوزيف بيردشفسكي (١٨٦٥ ـ ١٩٢١) المفكر الصهيوني ، الروسي اليهودي ، على سبيل المثال ، ينظر إلى الوراء إلى الأيام التي كانت فيها "رايات اليهود مرتفعة" ، وينظر إلى الأبطال المحاربين "اليهود الأوائل" . كما أنه يكتشف أن ثمة تياراً عسكرياً في التراث اليهودي ، فالحاخام إليعازر قد بيَّن أن السيف والقوس هما زينة الإنسان ، ومن المسموح به أن يظهر اليهودي بهما يوم السبت . هذه الرؤية للتاريخ تتضح في دعوة فلاديمير جابوتنسكي (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠) زعيم الحركة التصحيحية لليهودي أن يتعلم الذبح من الأغيار . وفي خطاب له إلى بعض الطلاب اليهود في فيينا ، أوصاهم بالاحتفاظ بالسيف لأن الاقتتال بالسيف ليس ابتكاراً ألمانياً ، بل إنه ملك "لأجدادنا الأوائل . . . إن التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء" ، أي أن السيف يكاد

يكون المطلق ، أصل الكون وكل الظواهر . ولهذا لا يتردد جابوتنسكي في رفض التاريخ اليهودي الذي يسيطر عليه الحاخامات والمفكرون اليهود .

ويبدو أن هذا السيف المقدّس (رمز الذكورة والقوة والعنف) كان محط إعجاب كل الصهاينة الذين كثيراً ما عبّروا عن إعجابهم وانبهارهم بالعسكرية البروسية الرائعة (هذا بالطبع قبل أن يهوى هذا السيف البروسي على الرقاب اليهودية في أوشفتس) . وتمتلئ كتابات تيودور هرتزل ، بعبارات الإعجاب بهذا السيف ، إذ كتب في مذكراته يشيد ببسمارك الذي أجبر الألمان على شن عدة حروب ، الواحدة تلو الأخرى ، وبذلك فرض عليهم الوحدة وبدأ تاريخهم الحديث كدولة موحدة . فالعنف العسكري هو وحده محرك التاريخ الحقيقي ، "إن شعباً كان نائماً زمن السلم ، رحب بالوحدة في ابتهاج في زمن الحرب" . وبينما كان هرتزل ينظر من نافذة أحد المسئولين الألمان شاهد مجموعات من الضباط الألمان يسيرون بخطى عسكرية ، فعبّر عن انبهاره بهم في يومياته وذهب إلى أن هؤلاء هم صناع تاريخ ألمانيا : "ضباط المستقبل لألمانيا التي لا تُقهر" . بل إنهم قد يكونون أيضاً صناع التاريخ الصهيوني نفسه ، إذ يشير هرتزل إلى تلك "الدولة التي تريد وضعنا تحت حمايتها" .

وتغنّى الزعيم الصهيوني ناحوم جولدمان (١٨٩٤ ـ ١٩٨٠) أيضاً بهذه الروح العسكرية البروسية في شبابه : "ألمانيا تجسد مبدأ التقدم ومجدها واثقة من النصر . ألمانيا ستنتصر وستحكم الروح العسكرية العالم . ومن يريد أن يندم على هذه الحقيقة ويعبّر عن حزنه فله أن يفعل ، ولكن محاولة إعاقة هذه الحقيقة هي شيء من قبيل العناد وجريمة ضد عبقرية التاريخ الذي تحركه السيوف وقعقة السلاح" .

وقد تبع مناحم بيجين (مؤسس جماعة حيروت [الليكود فيما بعد] ورئيس وزراء إسرائيل الأسبق) أستاذه جابوتنسكي ، وكل الصهاينة من قبله ، في تأكيد أهمية السيف باعتباره محركاً للتاريخ إذ يقول : "إن قوة التقدم في تاريخ العالم ليست السلام بل السيف" .

وغني عن القول أن العنف الصهيوني الإدراكي يصل إلى ذروته في إدراك العرب والتاريخ العربي ، إذ يحاول الصهاينة ، بسبب مشروعهم الإبادي

الإحلالي ، أن يلتزموا الصمت تماماً تجاهه ، فلا يذكرونه من قريب أو بعيد . أو أن يغمغموا بأصوات ليبرالية تخبئ الحد الأقصى من العنف . فحينما اكتشف أحد الزعماء الصهاينة في المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) أن فلسطين ليست أرضاً بلا شعب كما كان الادعاء ، جرى إلى هرتزل وأخبره باكتشافه ، فهدَّأ الأخير من روعه وقال له إن الأمر ستتم تسويته فيما بعد . وكان هرتزل يعرف تماماً كيف كانت تتم تسوية مثل هــذه الأمور على الطريقة الإمبريالية ، ونحن نعرف كيف تمت تسويتها في فلسطين . وعلى كل فإن الحديث الصهيوني المستمر عن السيف كمحرك للتاريخ ليس تعبيراً عن رغبة الصهاينة في ممارسة رياضة محببة لبعض النفوس وإنما هو تعبير عن برنامج محدد لتغيير الواقع .

ويُعَد هذا العنف الإدراكي لبنة أساسية في التصور الصهيوني للذات والواقع والتاريخ والآخر ، وقد يعبِّر العنف عن نفسه بطريقة مباشرة ، كما أنه قد يعبِّر عن نفسه بطريقة غير مباشرة عن طريق عشرات القوانين والمؤسسات . وما قانون العودة الإسرائيلي إلا ترجمة لهذا العنف حين يُعطي أيّ يهودي في العالم حق "العودة" إلى إسرائيل في أي وقت شاء ويُنكر هذا الحق على ملايين الفلسطينيين الذين طُردوا من فلسطين على دفعات منذ عام ١٩٤٨ ، رغم أن يهود العالم لا يودون الهجرة إلى إسرائيل بينما يقرع الفلسطينيون أبوابها . ولكنها الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية التي تحوسل كل البشر (العرب واليهود) والزمان (تواريخ الجماعات اليهودية وتاريخ فلسطين) والمكان (فلسطين) . وما الإرهاب الصهيوني الذي لم يهدأ إلا تعبيراً عن رؤية الصهاينة التي تحاول أن تصل إلى نهاية التاريخ : نهاية تاريخ الجماعات اليهودية في العالم ، ونهاية التاريخ العربي في فلسطين .

تحديث الشخصية اليهودية

ثمة عنف أساسي في الإدراك الصهيوني للواقع والتاريخ . ولم يكن هناك مفر من أن يُترجم هذا الإدراك نفسه لإجراءات وعنف مسلح لتغيير الواقع ولرفض الرؤية اليهودية الحاخامية . ولتحقيق هذا الهدف كان حتمياً أن تُنتَج المادة البشرية القتالية القادرة على تحريك التاريخ لا من خلال التوراة وإنما من خلال السيف ، وهذا ما سماه الصهاينة «تحديث الشخصية اليهودية» ، أي علمنتها وجعلها قادرة

على تغيير قيمها حسبما تقتضيه الظروف والملابسات ، وتبنِّي قيم نيتشوية وداروينية لا علاقة لها بمكارم الأخلاق أو بالمطلقات الإنسانية والأخلاقية والدينية .

وقد بيَّن الصهاينة أن اليهودية الحاخامية طلبت من اليهود الانتظار في صبر وأناه لعودة الماشيَّح ، وألا يتدخلوا في مشيئة الإله ، لأن في هذا كفراً وتجديفاً . ولكن الصهاينة ، الرافضين للعقيدة اليهودية ، تمردوا على هذا الموقف أو وصفوه بالسلبية ونادوا بأن يتمرد اليهودي على وضعه وألا ينتظر وصول الماشيَّح ، إذ ينبغي أن يعمل اليهودي بكل ما لديه من وسائل على العودة إلى أرض الميعاد . فالمنفى بالنسبة إلى ديفيد بن جوريون يعني الاتكال ، الاتكال السياسي والمادي والروحي والثقافي والفكري ، "وذلك لأننا غرباء وأقلية محرومة من الوطن ومُقتلَعة ومشرَّدة عن الأرض ، وعن العمل وعن الصناعة الأساسية . واجبنا هو أن ننفصل كلياً عن هذا الاتكال ، وأن نصبح أسياد قدرنا" . ويلخص بن جوريون برنامجه الثوري في أنه لا يرفض الاستسلام للمنفى فحسب ، بل يحاول أيضاً إنهاءه في التو ، وهو يعتقد أن هذا هو حجر الزاوية : "القضية الحقيقية الآن ، كما كانت في الماضي ، تتركز فيما لو كان علينا أن نعتمد على قوة الآخرين أم على قوتنا . على اليهودي من الآن فصاعداً ألا ينتظر التدخل الإلهي لتحديد مصيره ، بل إن عليه أن يلجأ إلى الوسائل الطبيعية العادية" (مثل الفانتوم والنابالم مثلا) . وهذا ما يُسمَّى أيضاً في الأدبيات الصهيونية «إشكالية العجز وعدم المشاركة في السلطة» .

لكل هذا تنطلق الصهيونية من نقد نيتشوي لما يسمي «الشخصية اليهودية في المنفى» فيقول ماكس نوردو إن اليهودي ، خلال ثمانية عشر قرناً من النفي ، أصبح مترهل العضلات (وهذه هي إحدى الأوصاف السائدة لليهود بين أعداء اليهود) . ولذلك "أقترح أن يُقلع اليهودي عن قهر جسده ، وأن يعمل على تنمية قواه الجسدية وعضلاته ، أسوة بذلك البطل بركوخبا ، آخر تجسيد لتلك اليهودية في صلابة عودها المقاتل وحبها لقعقعة السلاح" . والفكرة نفسها تَرِد في كتابات جابوتنسكي الذي رفض أخلاقيات العبيد ونادى بتفضيل العقل على الفكر وأخلاق السادة على أخلاق العبيد والسيف على الكتاب حتى يظهر اليهودي الجديد المتحرر من أغلال الدين والقيم . (أنظر كتاب **الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ**) .

إن العنف هنا يصبح الأداة التي يتوسل بها الصهاينة لإعادة صياغة الشخصية اليهودية . فاليهودي ، في هذا التصور ، يحتاج إلى ممارسة العنف لتحرير نفسه من نفسه ومن ذاته الطفيلية الهامشية . وكان الكاتب الصهيوني بن هكت يشعر بسعادة في قرارة نفسه في كل مرة يقتل فيها جندياً بريطانياً لأنه ، على حد قوله ، كان يتحرر من مخاوفه ويُولَد من جديد ، تماماً مثل شارلوت كورداي في قصيدة لجابوتنسكي بعنوان "شارلوت المسكينة" . فشارلوت تتخلص من رتابة حياتها وسخافتها وتروي تَعطُّشها للعمل البطولي بأن تقوم بتسديد الضربة إلى جان مارا فترديه قتيلاً في الحمام . العنف هنا يصبح مثل الطقوس الدينية التي تستخدمها بعض القبائل البدائية حينما يصل أحد أفرادها إلى سن الرجولة . فاليهودي حينما يقوم بهذا الفعل الذي كان يخاف منه أجداده (ذبح أحد الأغيار) يتخلص من مخاوفه ، ويصبح جديراً بحمل رمز الذكورة . وهذا الجانب من الفكر الصهيوني يتضح بجلاء في كتاب **الثورة** الذي ألفه مناحم بيجين ، والذي يقلب فيه عبارة ديكارت المعروفة "أنا أفكر ، إذن أنا موجود" لتصبح "أنا أحارب ، إذن أنا موجود" . ثم يضيف : "من الدم والنار والدموع والرماد سيخرج نموذج جديد من الرجال ، نموذج غير معروف البتة للعالم في الألف وثماني السنين الماضية : اليهودي المحارب" .

وحتى الليبرالي الأمريكي الهادئ لويس برانديز يُشير (باستحسان شديد) إلى وظيفة العنف الصهيوني في إعادة صياغة الشخصية اليهودية : "غرست الصهيونية في الشباب اليهودي الشجاعة ، فألفوا الجمعيات ، وتدربوا على الأعمال الرياضية وعلى اللعب بالسيف ، وصارت الإهانة تُرَدُّ بإهانة مثلها . وفي الوقت الحاضر ، يجد أفضل لاعبي السيف الألمان أن الطلبة الصهيونيين يستطيعون أن يُدموا الخدود ، كما يفعل التيوتون ، ويرون أيضاً أن اليهود سوف يكونون أفضل لاعبي السيف في الجامعة" (وفي الشرق الأوسط فيما بعد) . لقد كان برانديز يفكر في الطالب الآري "وحش نيتشه الأشقر" حينما كان يتحدث عن بطله اليهودي .

والعنف عند بن جوريون يقوم بالوظيفة نفسها في إعادة صياغة الشخصية اليهودية ، إذ يصف الرواد الصهاينة بأنهم لم يكن لهم حديث إلا الأسلحة "وعندما جاءتنا الأسلحة لم تسعنا الدنيا لفرط فرحتنا ، كنا نلعب بالأسلحة كالأطفال ولم

نعد نتركها أبداً . كنا نقرأ ونتكلم والبنادق في أيدينا أو على أكتافنا " . إن موقف بن جوريون مبني على تصوُّر جديد للشخصية اليهودية باعتبارها شخصية محاربة منذ الأزل : "إن موسى ، أعظم أنبيائنا ، هو أول قائد عسكري في تاريخ أمتنا " . ومن هنا يكون الربط بين موسى النبي وموشى ديان مسألة منطقية بل حتمية ، كما لا يكون من الهرطقة الدينية في شيء أن يؤكد بن جوريون أن خير مفسر للتوراة هو الجيش ، فهو الذي يساعد الشعب على الاستيطان على ضفاف نهر الأردن ، فيفسر بذلك كلمات أنبياء العهد ويحققها . ولنلاحظ النمط الحلولي الكموني الذي يبدأ بوضع السيف في خدمة التوراة ، ثم يصبح السيف موازياً لها ، ثم تصبح هي تابعة له ، فالسيف هو الذي يفسر التوراة ويفرض عليها المعنى ، وكأنه أحد نقاد ما بعد الحداثة أو هارولد بلوم الناقد الأمريكي القبّالي الذي يرى أن الناقد هو الذي يفرض المعنى على النص ، أو كأنه "الشعب المختار" اختاره الإله ثم حل فيه ثم أصبح تابعاً له ، أو كأنه الشريعة الشفوية (تفاسير البشر) التي جاءت للوجود لتفسر الشريعة المكتوبة ولكنها حلت محلها بالتدريج .

الصهيونية العمالية والعنف

الصهيونية العمالية (التي أسست الدولة الصهيونية ورسمت معالمها الأساسية وأدارتها حتي عام ١٩٧٧ حين تولي بيجين الحكم) هي التيار الصهيوني الذي يتبنى العنف بهذا المعني النيتشوي الدارويني ، علي عكس التيارات الأخرى التي تبنت العنف آلية أساسية ولكنها لم تصل إلي نفس الدرجة من التبلور والوضوح ، ولعل هذا يعود إلي أن الصهيونية العمالية هي صهيونية الاستيطان والإحلال . وقد تبدي العنف الصهيوني العمالي في مفهوم الريادة ، ومفهوم اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج .

١ ـ الريادة :

تذهب حركة الصهيونية العمالية إلي أن اليهود قد «عادوا» إلى فلسطين كرواد يتكشفون أرضا جديدة و«الرواد» ترجمة للكلمة العبرية «حالوتسم» ومفردها «حالوتس» أي «رائد» . ويُطلَق المصطلح في الكتابات الصهيونية على الصهيوني

الذي يهاجر إلى فلسطين ويستوطن فيها ثم يكرس نفسه لبناء المُستوطَن الصهيوني . (أما الفلسطينيون العرب فقد أطلقوا عليهم اسم «المسكوب» أي الوافدون من «مسكوبا» أي «موسكو») .

والرواد جماعة من المستعمرين الاستيطانيين الذين يدورون في إطار الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة (انظر الملحق) بعد مزجها بالديباجات الشعبوية الروسية الخاصة بالعودة للشعب العضوي (الفولك) والأرض والتراث ورفض الطموحات المادية والمصلحة الذاتية وإيثار العمل اليدوي ، الذي قد يأتي بعائد مادي منخفض ، على الأعمال غير اليدوية التي قد تأتي بالنجاح المادي البورجوازي ، ولذا فهم يحلمون بمجتمع جماعي اشتراكي مفعم بروح التعاون . ولذا كان الرواد يرفضون حياة اليهود في العالم (الدياسبورا) كما خبروها في شرق أوربا ، كما كانوا يرفضون الاندماج في مجتمعاتهم الأصلية . وقد ذهب هؤلاء الرواد إلى أنه لا يمكن حل المسألة اليهودية في شرق أوربا إلا عن طريق تعلم اللغة العبرية والتمسك بالتراث اليهودي (تراث يهود شرق أوربا في واقع الأمر) . ولكن إلى جانب هذا التمسك بالتراث كان هناك الإدراك العميق لضرورة إحلال السكان الجدد ، أي المستوطنين الصهاينة ، محل السكان الأصليين في العمل وفي الأرض «اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج» ، ولعل كلمة «اقتحام» هي مفتاح فهم هذا المفهوم ، فهو يعني «اغتصاب» . ومع هذا ارتبطت حركة الريادة منذ بدايتها بالتنظيمات العسكرية الصهيونية ومزارع الكيبوتس (التي يُعَدُّ الانضمام لها ذروة تَحقُّق المثل الأعلى الريادي) ، فالريادة هي في نهاية الأمر الزراعة المسلحة التي تهدف إلى تحقيق الاستيطان الإحلالي في فلسطين على حساب الفلسطينيين . وبالتالي ، فإن الزراعة المسلحة التي يعمل بها الرواد هي في واقع الأمر الطريقة الصهيونية لتجنيد بعض الشباب اليهودي الثوري من شرق أوربا وتحويلهم إلى مستوطنين يحلون محل الفلسطينيين . وصورة الرائد هي الصورة التي شكَّلت الوجدان الصهيوني العمالي الاستيطاني . والمجتمع الإسرائيلي كان مجتمع مستوطنين .

٢ ـ اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج :

الرائد كما قلنا يعمل من أجل «اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج» وهي مجموعة من المفاهيم الصهيونية العمالية المترابطة التي تشكل عصب الأيديولوجية الصهيونية العمالية :

أ ـ اقتحام الأرض

كان مفهوم اقتحام الأرض أحد الأسس التي يستند إليها البرنامج الصهيوني الاستيطاني ، وهو مفهوم ينادي بالاستيلاء على أرض فلسطين واستغلالها حتى يمكن إنقاذها من أيدي الأغيار وبناء المستعمرات اليهودية . وعن طريق غزو الأرض يُطهِّر اليهودي نفسه من طفيليته التي كانت تسمه كشخصية هامشية تعمل بالتجارة والربا في الدياسبورا (أي في أنحاء العالم) ، حيث كان يعيش منفياً محرماً عليه ـ حسب التصوُّر الصهيوني ـ العمل في الزراعة والاحتكاك بالطبيعة ومصادر الحياة . فاقتحام الأرض لم يكن الدافع إليه اقتصادياً فحسب وإنما كان نفسياً أيضاً .

ولكن الاقتحام الحقيقي للأرض لم يتم بالطرق السلمية ولا حتى عن طريق التسلل والشراء ، فالصندوق القومي اليهودي لم يتمكن خلال ٤٥ عاماً (من تاريخ تأسيسه حتى عام ١٩٤٧) من الحصول إلا على ٩,٣٪ من مساحة فلسطين ، بينما نجد أن الهاجاناه (وشتيرن والإرجون) قد استولت في أقل من عام واحد (١٩٤٨) على مساحة قدرها ٧٦٪ من مجموع مساحة البلاد .

ب ـ اقتحام العمل

لو كان الاستعمار الصهيوني استعماراً استيطانياً وحسب ، لاكتفى باقتحام الأرض ولكنه استعمار استيطاني إحلالي ، ولذا لم يكن هناك مفر من البحث عن أداة أخرى لتحقيق الإحلال ، وقد وجد الصهاينة ضالتهم المنشودة في مفهوم اقتحام العمل . وفي إحدى مؤتمرات العامل الفتي ، أكد جوزيف واتكين أن اقتحام الأرض واقتحام العمل صنوان لا يفترقان ، يكمل الواحد منهما الآخر . وكلا المفهومين يعود في الأصل إلى المفكر الصهيوني العمالي الحلولي يهودا جوردون (١٨٣٠ ـ ١٨٩٢) الذي كان يرى أن اليهودي في الدياسبورا يقوم بأعمال كتابية

وحسابية ومالية ، ولذا فهو يحيا حياة مُشوَّهة ينقصها الانفعال والإبداع ، كما أنه لا يتمتع بأية سيادة ولا مشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياته . ولذا ، يجب على اليهودي أن يعود للأرض لا ليملكها فحسب وإنما ليشتغل فيها بالأعمال اليدوية الشاقة ويقهرها حتى يصبح هو نفسه محتلاً من قبَل العمل اليدوي . والعمل اليدوي هو إحدى وسائل الرجوع إلى عالم الطهارة والحواس والطبيعة ووسيلة الاتحاد الصوفي بها . ولذا يجب أن يعمل العامل اليهودي من أجل العمل ذاته ، وهو بهذا سيطبّع نفسه ويتخلص من هامشيته وطفيليته ويحل إشكالية الهرم الطبقي اليهودي المقلوب إذ يصبح هناك عمال وفلاحون (إلي جانب الحرفيين والمثقفين الذين يشكلون غالبية اليهود) . ومن ثم يكتمل تكوين الشعب اليهودي ، كما أنه سيحل إشكالية العجز وانعدام السيادة وعدم المشاركة في السلطة إذ أن هذا الشعب اليهودي الذي اقتحم العمل وأكمل تكوينه الطبقي يمكنه أن يؤسس دولة ذات سيادة يمارس اليهود من خلالها صنع القرار ويتحكمون في مصيرهم ، أي أن الصهيوني الذي يقتحم «العمل» لا يحرر نفسه وحسب من أدران المنفي ، وإنما يحرروا الأرض أيضا من العرب الذين يمتلكونها ويعملون فيها .

وقد قام الحاخام الصهيوني أبراهام كوك (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥) ، العارف بأسرار القبَّالاه وكبير الحاخامات الإشكناز في عهد الانتداب البريطاني علي فلسطين ، بالدفاع عن فكرة اقتحام العمل ، مستخدماً مصطلحاً حلولياً عضوياً ، إذ يقول : "لقد أدرنا ظهورنا للاهتمام بحياتنا الجسدية ولتطوير أحاسيسنا كما أهملنا كل ما له علاقة ملموسة بحقيقة الجسد لأننا أصبحنا فريسة لمخاوفنا ، لقد كان ينقصنا الإيمان بقدسية الأرض" . ونحن نرى أن ثمة تشابهاً بنيوياً بين مفهوم اقتحام العمل وبين المفهوم الحسيدي للخلاص بالجسد الذي يؤكد أن روح الإنسان تستطيع ، من خلال الانتشاء الجسدي والغوص في الأشياء المادية ، أن تتسامى لتصل إلى درجة عالية من الطهارة والشفافية والسمو الروحي . والحديث عن اقتحام العمل وطهارة العمل العبري لم يكن أمراً مجازياً بل كان حرفياً إلى أقصى درجة ، فلقد قام بعض العمال العرب الذين استأجرهم المستوطنون الصهاينة بغرس أشجار غابة هرتزل ، فقام العمال اليهود باجتثاثها ثم أعادوا غرسها في اليوم التالي من خلال العمل العبري الطاهر .

والحديث عن اقتحام العمل والعمل اليدوي بهذا الشكل الرومانتيكي يدل على الجذور الطبقية البورجوازية الصغيرة للصهيونية العمالية التي جاءت جماهيرها من بين قطاعات اجتماعية فشلت في التأقلم مع أوضاعها الطبقية والاقتصادية الجديدة في شرق أوربا ، ولم تتمكن من اللحاق بمن هاجر إلى الولايات المتحدة أو غرب أوربا ، فكان عليها أن تبحث عن بنيان اقتصادي جديد يمكنها أن تتكيف معه ، فوجدت ضالتها المنشودة في العودة إلى عالم زراعي مقدَّس في أرض الأجداد المقدَّسة !

ولكن الدافع وراء اقتحام العمل لم يكن نفسياً/ طبقياً فحسب ، بل كانت هناك ضرورات عملية يحتمها واقع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي في فلسطين ، فالأرض التي هاجر إليها اليهود لم تكن خالية من السكان، ولذا كان يتحتم إجلاؤهم وشَغْل أعمالهم . وقد أدرك المستوطنون منذ البداية أهمية العمل العبري كأساس للاستيطان الإحلالي ، فاستئجار العمال العرب كان يعني أن المُستوطَن الصهيوني سيظل معتمداً على العرب غير مستقل عنهم ، كما أنه في نهاية الأمر سيجعل تحقيق أغلبية يهودية أمراً مستحيلاً . ولذا ، لم يكن هناك مفر من إحلال العامل اليهودي محل العامل العربي ، وكان خلق وظائف جديدة للمهاجرين الجدد أمراً حتمياً ، وهو أمر كان من العسير تحقيقه دون اللجوء إلى اقتحام العمل .

وقد قاوم بعض المستوطنين هذا المفهوم الصهيوني العمالي لتَناقُضه مع مصالحهم الاقتصادية ، فالرأسمالي اليهودي كان يفضل العامل العربي الكفء قليل التكلفة على العامل العبري غير الكفء مرتفع التكلفة . وقد قام الصهاينة العماليون بتنظيم إضرابات عديدة ضد الرأسماليين اليهود الذين لا يحافظون على نقاء أو طهارة المُستوطَن ، إلا أن الصهاينة العماليين كانوا مع هذا يؤكدون أن غزو الأرض لم يكن يتم لحساب الطبقة العاملة اليهودية وحدها وإنما لحساب الشعب اليهودي ككل وأن التناقض بينهم وبين الرأسماليين لم يكن ينصب إلا على نقطة جزئية خاصة بإصرار الفريق الآخر على استئجار العمل العربي .

وكمحاولة لحل هذا التناقض ، لجأ المستوطنون إلى «استيراد» بعض اليهود الشرقيين من اليمن ، فالعامل اليمني كان عاملاً عبرياً (مقدَّساً) يُرضي المطامع

الإحلالية لدى الصهاينة العماليين ، ولكنه كان في الوقت ذاته عاملاً عربياً رخيصا يُرضي شراهة الصهاينة الرأسماليين . ولكن المشكلة زادت تفاقماً لأن العمال اليمنيين لم يكونوا سعداء بأحوالهم ، الأمر الذي اضطر المستوطنين إلى وقف استيراد اليهود من اليمن .

ولم يحقق شعار اقتحام العمل أي نجاح ، فحتى عام ١٩١٤ لم يزد عدد العمال اليهود عن ١٢٪ من القوة العاملة في فلسطين . ولذلك ، اقترح جوزيف واتكين إنشاء مزارع الكيبوتس كوسيلة لجَعْل العامل الزراعي مالكاً زراعياً أيضاً ، ذلك أن واتكين كان يعلم أن الجذور البورجوازية للعمال اليهود كانت تجعل تحولهم إلى مجرد عمال أمراً عسيراً عليهم ، كما أن غياب الرباط العاطفي بينهم وبين الأرض كان سبباً لهجرة كثير منهم إلى الولايات المتحدة . وقد نجحت مزارع الكيبوتس في تحقيق أحلام البورجوازية اليهودية الصغيرة المهاجرة في أن تصبح مالكة ، كما أنها ثَبتتها في الأرض وربطتها بها ، أي أن مزارع الكيبوتس أصبحت الوسيلة المزدوجة لاقتحام الأرض والعمل معاً ، وقد أصبح شعار اقتحام العمل من مبادئ هذه المزارع .

جـ ــ اقتحام الحراسة

إذا أضفنا إلى كل هذا شعار اقتحام الحراسة المرتبطة أيضاً بمزارع الكيبوتس ، وهو شعار يطلب من اليهود أن يقوموا بحراسة أنفسهم بدلاً من استئجار عرب أو شراكسة ، اكتشفنا أن الكيبوتس هو التجسيد العملي للاستيطان الصهيوني الإحلالي بكل رومانتيكيته وشراسته الزراعية والعسكرية . وقد اعتنقت فرق العمال مبدأ العمل والدفاع (عفوداه وهاجاناه) أو جمعت بين شعاري اقتحام العمل بحرمان العمال العرب من حق العمل واقتحام الأرض بالاستيلاء على أراضي فلسطين تحت ستار العمل . وقد تكونت قوات الهاجاناه والبالماخ في معظمها من سكان مزارع الكيبوتس والموشاف من العمال غزاة الأرض والعمل ، ولذا فنحن نتحدث عن «الزراعة المسلحة» .

د ـ اقتحام الإنتاج

وحتى يكتمل انعزال المستوطنين ، ظهر شعار "اشتروا الإنتاج" واتخذ ذلك طابعاً منظماً لمقاطعة المنتجات العربية ومنع التعامل مع العرب وشراء المنتجات اليهودية وحدها والتعامل مع اليهود وحدهم . وقد قام الهستدروت بفرض العمل العبري والاستهلاك العبري إن صح التعبير . وبذا ، تكون الدائرة قد اكتملت : من غزو مسلح للأرض ، لغزو مسلح للعمل ، لانغلاق اقتصادي حضاري كامل لا يزال يسم إسرائيل بكل مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية ، وفي هذا تكمن صهيونية الدولة الصهيونية .

ماسادا: أسطورة العنف القومي

بيّنا في الجزء السابق من هذا الفصل رفض الصهاينة ما يسمي «الشخصية اليهودية» بسبب سلبيتها، وطلبهم تحديثها لتصبح شخصية عنيفة . وفي هذا الإطار قاموا ببعث أساطير «وثنية» ترجح كفة العنف، وهي كلها أساطير شمشونية («عليّ وعلي أعدائي») وتنتهي بالانتحار والهلاك. وأهم هذه الأساطير أسطورة ماسادا .

و«ماسادا» كلمة آرامية تعني «القلعة» ، وهي آخر قلعة يهودية سقطت في أيدي الرومان أثناء التمرد اليهودي الأول ضد الإمبراطورية الرومانية . وتقع ماسادا على مرتفع صخري بارز شرقي الصحراء الفلسطينية بالقرب من البحر الميّت ، والتي تُعرَف بمصعدة وَسبة . وهي ترتفع عن سطح البحر المتوسط بنحو تسعة وأربعين متراً ، وعن سطح البحر الميت بأربعمائة وأربعة وثلاثين متراً. وقد بناها أحد ملوك الحشمونيين ، ثم بنى هيرود فيها قصراً وزاد تحصينها وأدخل بها نظاماً متقدماً نسبياً للري وتخزين المياه خوفاً من خطر كليوباترا ملكة مصر ، وجعلها ملاذاً يحتمي به عند الحاجة من الجماهير اليهودية المسحوقة الساخطة . وقد احتل الرومان القلعة . ولكن مجموعة من اليهود الغيورين ، بقيادة مناحم الجليلي ابن أو ربما حفيد يهودا الجليلي أحد قادة التمرد ، استولوا على ماسادا عام ٦٦ م وذبحوا كل أعضاء الحامية الرومانية بعد أن وعدوهم بالأمان إن استسلموا ؛ وهذا ما يُفسِّر خشية اليهود من الاستسلام فيما بعد . وقد اغتيل مناحم على يد المتمردين في القدس بسبب ادعاءاته الملكية المشيحانية واستبداده . لكن بقية أتباع مناحم فرّوا إلى ماسادا تحت قيادة

إليعازر بن يائير وهو أحد زعماء عصبة الخناجر ومن نسل يهودا الجليلي ولعله ابن عم مناحم . وقد اختبأ هؤلاء في القلعة حتى نهاية الحرب ولم يقدِّموا أية مساعدة لليهود المحاصرين في القدس ، واقتصر نشاطهم الأساسي على الهجوم على القرى اليهودية في المنطقة المحيطة بماسادا وابتزاز أهلها . وقد انضم إليهم شمعون برجيورا أحد زعماء التمرد ، هو وأتباعه الذين اشترك معهم بعد ذلك في الإغارة على القرى اليهودية ، ولكنه ترك ماسادا بعد ذلك واستسلم للرومان وأُعدم في روما .

وقد ترك الرومان قلعة ماسادا إلى أن فرغوا من إخماد التمرد اليهودي نظراً لعدم أهميتها قياساً إلى مواقع أخرى . ثم قامت قوة رومانية بقيادة فلافيوس سيلفا بحصارها من كل الجهات لمدة ثلاثة وسبعون أسبوعاً وشقت طريقاً ارتفاعه ٢٠٠ ذراع ، وأحدثت ثغرة في جدرانها (يسخر بعض المؤرخين من كل هذه التفاصيل ويؤكدون أن الحصار لم يدم أكثر من ثمانية أسابيع وأن الطريق المشار إليه ليس إلا امتداداً طبيعياً ، ناشئاً عن عمليات نحر وانحسار مياه البحر الميت وأنه جزء من التكوين الصخري للأرض) . وكل هذا دفع القائد اليهودي إليعازر بن يائير (حسب رواية يوسيفوس فلافيوس، المؤرخ والأديب «اليهودي» المتوفى في أواخر القرن الأول الميلادي) إلى إقناع رفاقه بممارسة انتحار جماعي بدلاً من الوقوع أسرى في أيدي الرومان . جاء ذلك في خطبة نُسب فيها إلى إليعازر أن الانتحار هو ما تأمر به الشريعة . وبحسب رواية يوسيفوس ، نجح إليعازر في إقناع المحاصرين برأيه ، وقد أدَّى هذا إلى انتحار تسعمائة وستين من الرجال والنساء والأطفال ، وذلك إلى جانب أنهم أضرموا النيران في منازلهم ومخازن مؤنهم عام ٧٣م . ويدَّعي يوسيفوس أن امرأتين وخمسة أطفال اختبأوا في أحد الكهوف أثناء تنفيذ العملية ، وهم الذين قصُّوا ما حدث (وهذا تقليد أدبي يتواتر في كثير من الأعمال الأدبية الخيالية) . وقد تحوَّلت قلعة ماسادا بعد ذلك إلى موقع عسكري روماني ثم إلى قلعة صليبية .

وتُحرِّم الديانة اليهودية الانتحار (تثنية ٣٠/ ١٩) ، شأنها في هذا شأن الديانات السماوية الأخرى . ولذا ، قال الحاخامات عن الانتحار إنه ضرب من "الميثاق مع الموت" .

وقد أثارت قصة ماسادا هذه شكوكاً كثيرة ، حتى عند بعض علماء الآثار اليهود الذين يؤكدون أنها قصة خرافية وأسطورة ملفقة، إذ لا يمكن البرهنة تاريخياً على سلامة الاكتشافات الأثرية التي تستند إليها هذه القصة . والمصدر الوحيد للقصة هو يوسيفوس فلافيوس، وهو كاتب لا يُعتد به كمؤرخ . كما أنه ، حينما كان قائداً لحامية الجليل التي استسلمت للرومان ، أرغمه جنوده على الفرار والاختباء في كهف بعد أن قرروا جميعاً الانتحار . وقد اضطر هو إلى مجاراتهم بل أشرف على القرعة التي أجريت وعلى عملية الانتحار نفسها إلى أن جاء دوره ، فأقنع الجندي المتبقي بعدم جدوى الانتحار وخرجا سالمين . وبعد ذلك ، انضم هو إلى الرومان وأصبح داعية لهم بين اليهود . ولعل القصة التي نسجها يوسيفوس فلافيوس عن ماسادا هي نوع من أنواع التعويض يقوم بها كاتب أدبي لم يستطع أن يصبح بطلاً في الواقع ، فقام بعملية تعويض عن طريق إسقاط القيم البطولية التي يحلم بها على من حوله وهو ما سميناه «عقدة فلافيوس» .

ولكن ، حتى بافتراض أن واقعة ماسادا واقعة تاريخية حقيقية، فإن كتب التاريخ الصهيونية قد أسقطت كثيراً من العناصر التاريخية لتفرض على ماسادا معنى صهيونياً بحيث تصبح ماسادا رمزاً لوحدة الشعب اليهودي ولرفضه التام للاستسلام للأغيار . فمثلاً لا تذكر المصادر الصهيونية شيئاً عن الحرب الطبقية التي دارت رحاها بين فقراء اليهود وأثريائهم ، أو أنه ، قبل حادثة ماسادا ، تم ذبح ما لا يقل عن اثني عشر ألف يهودي على يد إخوانهم من اليهود الفقراء . كما لا تذكر المصادر الصهيونية شيئاً عن القلاع اليهودية الأخرى ، مثل هيروديوم وماكايروس ، التي آثرت الاستسلام والبقاء على الانتحار والموت لعلمها أن الرومان لن يبيدوا من فيها لأنهم لم يرتكبوا جريمة الإبادة ضد الحاميات الرومانية التي استسلمت لهم ، هذا على عكس ما كان عليه سكان ماسادا الذين كانوا يعرفون أن مصيرهم هو الموت بسبب إبادتهم الحامية الرومانية التي استسلمت لهم . وكانت قلعة ماكايروس أقوى وأهم حصن بعد القدس . وإذا كان لابد من اختيار رمز ما ، فإن هذه القلعة أصلح لذلك من ماسادا . ولا تذكر المراجع الصهيونية أيضاً قادة التمرد الذين استسلموا وسيقوا إلى روما حيث أُعدموا . وكل هذا يدعونا إلى رؤية حادثة ماسادا باعتبار أنها الاستثناء وليس القاعدة ، وأنها ليست ممثِّلة لما يُسمَّى «التاريخ اليهودي»

أو «العبقرية اليهودية» ، وأن الوحدة القومية التي تتحدث عنها الصهيونية هي وحدة أسطورية وهمية . ومما يجدر ذكره أن يهود العالم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن ماسادا حتى القرن التاسع عشر .

ولكن ، ورغم هذا ، فإن الحركة الصهيونية والدولة الصهيونية من بعدها قد أحاطت قصة ماسادا بهالات صوفية ، وحولتها إلى أسطورة قومية محورية . ونظمت إسرائيل حملات دعائية ضخمة حول عملية الكشف عن القلعة قادها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال يادين ، وشارك فيها الجيش بإمكانيات واسعة في الفترة من سنة ١٩٦٣ حتى ١٩٦٥ . وتقوم أجهزة الإعلام الإسرائيلي بمحاصرة العقلية الإسرائيلية واليهودية بأسطورة ماسادا ، ففي كل عام تقيم بعض أسلحة الجيش الإسرائيلي احتفالات ترديد يمين الولاء على قمة القلعة ويقسمون في نهايته بأن ماسادا لن تسقط ثانية . وتنظم رحلات لأفواج من السياح اليهود وطلبة المدارس الإسرائيلية للحج إلى القلعة ، كما تحرص إسرائيل على أن تدرج زيارة هذه القلعة ضمن برنامج كل زعيم سياسي أجنبي يذهب إلى إسرائيل ، بل أعادت الدولة الصهيونية عام ١٩٦٩ دفن المنتحرين .

وتمكن الإشارة إلى أن الهدف السياسي من كل هذه الضجة حول ماسادا ، والآثار اليهودية الإسرائيلية بصفة عامة ، هو محاولة صهينة الشباب من جيل الصابرا أو غيره ومحاولة ربطهم بالتاريخ اليهودي القديم . لكن الواقع أن قطاعات واسعة من الشباب الإسرائيلي لا تُعير هذا التاريخ اهتماماً كبيراً . كما أن التركيز الزائد على الآثار هو محاولة للبرهنة على وجود جذور تاريخية لدولة إسرائيل الحالية تمتد في أغوار الماضي اليهودي في فلسطين للتأكيد على صحة سياسة الحركة الصهيونية في مواجهة اضطهاد اليهود من جانب والاستفادة من تضحياتها المستمرة في مواجهة هذا الاضطهاد من جانب آخر . والحركة الصهيونية ، في إشاعتها لهذه الأساطير الانتحارية عن الذات اليهودية ، تحاول أن تؤثر في الرأي العام العالمي والعربي وأن تكسب كثيراً من المعارك النفسية والفعلية دون خوض أية حرب .

ولكن من المعروف أن القوات الإسرائيلية التي حوصرت في خط بارليف عام ١٩٧٣ ، استسلمت بطريقة عملية ورشيدة للغاية على مسمع ومرأى الصليب

الأحمر الدولي والتليفزيون المصري . وفي أحد هذه المواقع ، سأل الجنود قيادتهم بتهكم إن كان المطلوب هو القتال حتى الموت لإقامة ماسادا ثانية ، فأتاهم الرد بالاستسلام على أن يبتسموا أمام عدسات التليفزيون المصري . أما الجنود الإسرائيليون الذين انتحروا أثناء عملية لبنان ، فيبدو أنهم قاموا بفعلتهم هذه يأساً من الحرب وثمنها الفادح ، إذ لم يكونوا داخل موقع مُحاصَر ، وبالتالي فإن انتحارهم لم يكن من أجل الدولة والمُثُل الصهيونية وإنما كان احتجاجاً عليها .

ومع اندلاع الانتفاضة ، لا يتحدث الصهاينة عن النهاية في الإطار الانتحاري للماسادا . فيهوشفاط حركبي ، وآرييل شارون ، وكلاهما تحدث عن نهاية الكيان الصهيوني ، لم يشيرا إلى ماسادا وإنما إلى الطائرة المروحية التي ستأخذ بقية المستوطنين من على سطح السفارة الأمريكية ، تماماً كما حدث في فيتنام . وقد تزايد بشكل ملحوظ عدد الجنود الإسرائيليين الذين ينتحرون في مواجهة الضغوط النفسية وما تشكِّله محاولة إخماد الانتفاضة من إرهاق . وقد شُكِّلت أكثر من لجنة تحقيق لدراسة هذا الموضوع . وامتدت الظاهرة لتشمل المهاجرين الفلاشاه والسوفييت ، إذ لوحظ مؤخراً تَزايُد معدل الانتحار بينهم بسبب الإحباط الذي يعانونه في الدولة الصهيونية ، وفشلهم في تحقيق أحلامهم وآمالهم .

الفصل الثالث

الرؤية الصهيونية للذات

يمكن القول أن الصهيونية تنطلق من توليفة من الأفكار العلمانية الشاملة (التي شاعت في الحضارة الغربية في القرن التاسع عشر، عصر الإمبريالية والعنصرية) من أهمها النظرية النفعية المادية والنظرية العرقية والإثنية التي تذهب إلي أن الاختلافات بين البشر إن هي إلا اختلافات مادية، كامنة في خصائصهم العرْقية والتشريحية والثقافية والإثنية (الطعام ـ التنظيم الاجتماعي)، وأن البشر مادة بشرية يمكن أن تُوظَّف فتكون نافعة كما يمكن ألا يكون لها نفع. ومن هنا تَبرُز أهمية الاختلافات العرْقية (لون الجلد ـ حجم الرأس . . . إلخ) كمعيار للتفرقة بين البشر. والخصائص الحضارية، ورقي شعب ما وتَخلُّفه هو ـ حسب هذه الرؤية ـ نتيجة صفاته العرْقية والتشريحية، ومن ثم فتقدُّم أو تَخلُّف شعب مسألة عرْقية أو إثنية متوارثة.

الصهيونية وحجم الرأس!

تنبع الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة من التشكيل العلماني الإمبريالي العرْقي فهي تفترض أن اليهود شعب عضوي يحوي داخله خصائصه العرْقية والإثنية. ولكن هذا الشعب غير نافع ولذا لا بد من نقله إلى أرض خارج أوربا لتوظيفه لصالحها ليتحول إلى عنصر نافع. وقد استخدمت الصهيونية النظريات

العرْقية الغربية لتبرير نقل الشعب العضوي اليهودي المنبوذ من أوربا ولتبرير إبادة السكان الأصليين ليحل أعضاء هذا الشعب محلهم .

وقد عبَّرت النظرية العرْقية الغربية عن نفسها على مستويين :

أ) داخل أوربا : طبَّق منظرو العرْقية النظريات نفسها على شعوب أوربا وأقلياتها ، فاتجه الألمان إلى وضع الآريين ، وخصوصاً التيوتون ، على رأس الهرم ، كما نجد الإنجليز يضعون العنصر الأنجلو ساكسوني (الإنجليزي الأمريكي) عند هذه القمة . وقد كان هناك أيضاً من السلاف من فعل ذلك . وعلى أية حال ، فإن الشعوب البيضاء (الشقراء) في الشمال تجيء على القمة ، أما الشعوب الداكنة في الجنوب (الإيطاليون واليونانيون) فكانت توضع في منتصف الهرم ، وفي قاعدة الهرم كان يوضع الغجر واليهود . وقد ظهرت أدبيات عرْقية معادية لليهود تحاول إثبات عدم انتمائهم لأوربا وانفصالهم عنها حضارياً أو عرْقياً كما تحاول إثبات تدنيهم .

ب) خارج أوربا : الشعوب الملونة خارج أوربا هي شعوب متخلفة حضارياً وعرْقياً، على حين أن الرجل الأبيض متقدم متحضر ، الأمر الذي يضع على الإنسان الأبيض عبئاً ثقيلاً ويفرض عليه أن يغزو بقية العالم ويهزم شعوبها ويبيد أعداداً منهم حتى يتم إدخال الحضارة عليهم .

وقد تبنَّت الصهيونية كلا جانبي النظرية العرْقية الغربية من الصفحة الحالية ، فاستخدمت النظرية العرْقية في مجالها الأوربي لتفسير ظاهرة نبذ الشعب العضوي اليهودي وضرورة نقله ، واستخدمت النظرية العرْقية في مجالها العالمي لتبرير عملية طرد العرب من بلادهم .

وقد ترجمت العنصرية الصهيونية نفسها إلى شعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" ، ولفهم هذا الشعار قد يكون من الأفضل قلبه . فنقول : "شعب [يهودي منبوذ طفيلي لا نفع له في أوربا لا ينتمي لها لا وطن له فهو] بلا أرض ، [ولذا يجب نقله] ترانفسيره transfer إلى أرض [لا تاريخ فيها ولا تراث ولا بشر فهي]

بلا شعب [وإن وُجد الشعب يمكن إبادته أو طرده من وطنه] " . فكأن الصهيونية تعني عمليتي نَقْل أو ترانسفير : لليهود من أوطانهم أو المنفى إلى فلسطين ، وللفلسطينيين العرب من وطنهم فلسطين إلى المنفى . ولذا ، فالعنصرية الصهيونية ليست موجَّهة ضد العرب وحسب وإنما ضد أعضاء الجماعات اليهودية أيضاً .

وغني عن القول أن وضع مثل هذه الرؤية موضع الطبيق يتطلب الحد الأقصي من العنف، ضد كل من أعضاء الجماعات اليهودية (أينما كانوا) وضد الفلسطينيين العرب، سكان الأرض الأصليين .

الديباجات الصهيونية العنصرية ونظرية الحقوق اليهودية المطلقة

تستند الديباجات، أية ديباجات، (انظر الملحق) إلى رؤية للذات (الفاعلة) ورؤية الآخر (المفعول به) . وفي حالة الديباجات الاستعمارية ، نجد أنها في جوهرها نظرية للحقوق يحاول الكيان الغازي أن يبرر عن طريقها عدوانيته وأن يضفي شيئاً من المعنى على فعلته .

وتنطلق الديباجات الصهيونية من الافتراض المحوري في الفكر القومي العضوي والعنصري الغربي الذي يذهب إلى أن أعضاء الحضارة (الغربية) الغازية أكثر تفوقاً من الناحيتين الحضارية والعرْقية من أعضاء الحضارات (الشرقية) المغزوة ، وأن تخلُّف هذه الحضارات الشرقية أمر وراثي حتمي ، ومن ثم تكون الغزوة الإمبريالية مسألة منطقية وحتمية، بل ويحتمها منطق التقدم !

وقد تم الغزو الصهيوني لفلسطين مثلما تم أي استعمار استيطاني إحلالي آخر ، أي عن طريق العنف واغتصاب الأرض من أصحابها . لكن المادة البشرية الغازية في حالة فلسطين كانت متنوعة غير متجانسة وكان لها انتماءات حضارية ودينية وثقافية وسياسية مختلفة ، كما أن الصهيونية كان عليها أن تبيع صورتها للاستعمار الغربي وللدول الاشتراكية وليهود العالم ، ومن ثم تنوعت الديباجات والتبريرات التي يستند إليها الغزو الصهيوني بشكل يفوق الاعتذاريات الاستعمارية المألوفة ، لكن هناك عناصر كثيرة مشتركة :

١ ـ عبء اليهودي الأبيض :

من أهم الديباجات الصهيونية ، تلك الديباجات الاستعمارية العامة ، أي التي لا تَصدُر عن منطق أو تسويغ صهيوني أو يهودي خاص ، وإنما تَصدُر عن منطق استعماري عام . ومن المعروف أن الجيوب الاستيطانية البيضاء قامت بتقديم اعتذاريات مفصّلة لتسويغ وجودها الشاذ في كل من آسيا وأفريقيا . وفي بعض الأحيان ، نجد أن الاعتذاريات الصهيونية من النوع التقليدي المألوف الذي يدافع عن نقاء الرجل الأبيض وتفوُّقه . فالإنسان الأبيض في هذه المنظومة هو مثل اللوجوس المتجسد أو موضع الحلول ومركز الإطلاق والركيزة النهائية للكون والتاريخ والذي يدور حوله ويكتسب معنى من وجوده في مركزه . ولهذا ، فإن حقوق هذا الإنسان مطلقة وتجبُّ حقوق الآخرين .

وقد وصف اللورد آرثر بلفور (١٨٤٨ ـ ١٩٩٠) عملية الاستعمار الاستيطاني بأنها تعبير عن حقوق وامتيازات الأجناس الأوربية ، واعتبر عدم المساواة بين الأجناس حقيقة تاريخية واضحة . أما ريتشارد كروسمان ، فكان يرى أن الاستعمار الاستيطاني الأوربي يَصدُر عن الإيمان بأن الرجل الأبيض سيقوم بجلب الحضارة إلى السكان الأقل تحضراً في آسيا وأفريقيا ، وذلك عن طريق احتلال القارتين فعلياً ، حتى لو أدَّى ذلك إلى إبادة السكان الأصليين (ولا شك في أنها طريقة غريبة ومدهشة أن تدخل الحضارة إلى شعب عن طريق إبادته) . أما ماكس نوردو ، فقد اقترح (حتى قبل تبنيه الرؤية الصهيونية وتمشياً مع نظرته العنصرية الاستعمارية) توطين العمال الأوربيين العاطلين ليحلوا محل الأجناس الدنيا التي لا تستطيع البقاء خلال معركة التطور .

أما الزعيم والمفكر النازي ألفريد روزنبرج (١٨٩٣ ـ ١٩٤٦) الذي تم اعدامه باعتباره مجرم حرب بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد قدم حجة مماثلة لإثبات براءته خلال محاكمته في نورمبرج ، مؤكداً للقضاة العلاقة العضوية بين العنصرية والاستعمار ، إذ أشار إلى أنه عثر على لفظ «سوبرمان» لأول مرة في كتاب عن حياة اللورد كتشنر ، الرجل الذي قهر العالم . وبيَّن روزنبرج أيضاً أنه صادف عبارة «العنصر السيد» أو «العنصر المتفوق» في مؤلفات عالم الأجناس الأمريكي ماديسون

جرانت والعالم الفرنسي لابوج ، ثم أشار أخيراً إلى أن هذا الضرب من التفكير الأنثروبولوجي ليس سوى اكتشاف بيولوجي جاء في ختام أبحاث دامت ٤٠٠ عام وأن النظرية العنصرية ، ونظريات التفوق العرْقي ، جزء من فكر الحضارة الغربية العلمانية الحديثة . والمشروع الصهيوني جزء من المشروع الاستعماري الغربي ، والصيغة الصهيونية الأساسية صيغة غربية غير يهودية . وليس غريباً أن نجد الصهاينة يؤكدون انتماءهم إلى الجنس الأبيض ، صاحب الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية والمشروع الاستعماري المنتصر ، حتى يتمكنوا من المشاركة في المزايا والحقوق التي منحها الرجل الأبيض لنفسه ، وحتى يساهموا في حَمْل عبئه الحضاري الثقيل . فنجد أن عالم الاجتماع الصهيوني آرثر روبين يؤيد في دراسته **يهود اليوم** النظرية التي تؤكد الشبه الجسماني بين الجنس اليهودي وأجناس آسيا الصغرى ولا سيما الأرمن ، إذ أنه يفضل (على حد قوله) أن يرى اليهود أعضاء في الجنس الأبيض ، ويرحب بأية محاولات نظرية ترمي إلى توجيه الضربات للنظرية السامية التي تَنسب اليهود للعرْق السامي أو الحضارة السامية . ويرى أن الاختلاف العنصري بين اليهود والأوربيين ليس كبيراً إلى درجة تؤدي إلى التشاؤم من ثمار الزواج المُختلَط بين أعضاء الجنسين .

وثمة اتجاه في التفكير الصهيوني يَقصُر لفظ «يهودي» على اليهود البيض وحدهم ، أي الإشكناز . وقد أفصح روبين عن هذه الفكرة بصراحة بالغة في كتابه آنف الذكر ، حيث يناقش أثر الحركة الصهيونية في وعي كثير من اليهود الغربيين ، وكيف أن محاولات الاستيطان الصهيونية كانت تستهدف أساساً تجنيد اليهود الأوربيين ، لا اليهود الشرقيين ، رغم أن تجنيد وتوطين اليهود الشرقيين (من اليمن والمغرب وحلب [سوريا] والقوقاز) في المستعمرات الزراعية كان أكثر سهولة ويسراً .

وقد ذكَّر روبين قارئه بأن الإشكناز ، بسبب طبيعة حياتهم في أوربا ، وبسبب الاضطهاد الذي تعرَّضوا له ، اجتازوا عملية طويلة من الاختيار وصراعاً مريراً من أجل البقاء ، وهو صراع لا يستطيع البقاء فيه سوى الأكثر ذكاء والأكثر قوة . ولذلك تمت المحافظة على المواهب العنصرية الطبيعية العظيمة التي يتمتع بها اليهود، بل جرت تقويتها . وقد ساهمت عوامل أخرى أيضاً في تصفية غير

الموهوبين ، وفي الإبقاء على الأكثر موهبة ، الأمر الذي شكَّل ضماناً أكيداً للتقدم الفكري للإشكناز وتفوقهم في النشاط والذكاء وفي المقدرة العلمية على السفارد وعلى اليهود العرب .

لكل ما تقدَّم ، يرى روبين أن الحقوق التي يدَّعيها الرجل الأبيض لنفسه لا تنطبق على السفارد ، وإنما تنطبق على الإشكناز وحدهم (فهم وحدهم القادرون على حمل عبء الرجل الأبيض ، وعلى اغتصاب آسيا وأفريقيا) .

وهذه الرؤية للمستعمر الصهيوني ، بوصفه رجلاً أبيض ، موضوع أساسي كامن في الاعتذاريات الصهيونية . فتيودور هرتزل كان يؤمن تمام الإيمان بتفوق الرجل الأبيض ، وكان يدرك تمام الإدراك ضرورة التنسيق بين الخطة الصهيونية الاستعمارية والمشروعات الاستعمارية المماثلة حتى لا تتعارض الحقوق المختلفة للبيض . ولذلك ، فقد قرر الزعيم الصهيوني ، قبل أن يجتمع بتشامبرلين ، أن من الضروري قبل مناقشة الخطة الصهيونية ، أن يبين لوزير المستعمرات البريطاني أن هناك بقعة ما في الممتلكات الإنجليزية ليس فيها حتى الآن أناس بيض . وقد بيَّن الروائي الإنجليزي والمفكر الصهيوني إسرائيل زانجويل في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني السادس (١٩٠٣) أن الاستيطان الصهيوني في شرق أفريقيا سيكون وسيلة لمضاعفة عدد السكان البيض التابعين لبريطانيا هناك . ولكن يبدو أن المستوطنين البيض هناك لم يقبلوا تعريف اليهودي بأنه رجل أبيض فعارضوا الاستيطان .

وقد حاول الصهاينة تسويغ الاستعمار الصهيوني بالرجوع إلى فكرة التفوق الحضاري الغربي . وانطلاقاً من هذا التصور ، تَحدَّث هرتزل عن الإمبريالية بوصفها نشاطاً نبيلاً ، يهدف إلى جَلْب الحضارة للأجناس الأخرى التي تعيش في ظلام البدائية والجهل . وقد كان هرتزل ينظر إلى مشروعه الصهيوني من خلال ذلك المنظور الغربي حين كتب رسالة إلى دوق بادن يؤكد له فيها أن اليهود ، عندما يعودون إلى وطنهم التاريخي ، سيفعلون ذلك بصفتهم ممثلين للحضارة الغربية ، وأنهم سيجلبون معهم النظافة والنظام والعادات الغربية الراسخة إلى هذا الركن الموبوء البالي من الشرق ، وأن الصهاينة سيقومون (بصفتهم من المؤيدين المتحمسين

للتقدم الغربي) بمد السكك الحديدية في آسيا التي تُعَدُّ الطريق البري للشعوب المتحضرة .

والديباجات التي تنطلق من مقولة عبء الرجل الأبيض موجَّهة بالدرجة الأولى للدول الإمبريالية ولشعوبها . وفي هذا الإطار طرحت إسرائيل نفسها باعتبارها دولة وظيفية غربية (بيضاء) نظيفة متقدمة ، قاعدة للديموقراطية الغربية تحمي المصالح الإستراتيجية الغربية وتقف بحزم وصرامة ضد القومية العربية (في عصر النظام العالمي القديم) وضد الحركات الإسلامية (في عصر النظام العالمي الجديد) .

ويؤكد الكثير من تصريحات الصهاينة أنهم لا يعتبرون أنفسهم كياناً عنصرياً منفصلاً فحسب ، بل يعتبرون أنفسهم أعضاء في الجنس الأبيض . وفي عام ١٩١٧ ، كتب الزعيم الصهيوني ديفيد بن جوريون مقالاً تحت عنوان "في يهودا والجليل" وصف فيه المستوطنين الصهاينة في فلسطين لا بوصفهم عاملين في هذه الأرض فحسب ، بل على أنهم غزاة لها ، "لقد كنا جماعة من الفاتحين" . وفي مقال آخر بعنوان : "الحصول على وطن قومي" كتبه عام ١٩١٥ ، قارن بن جوريون بين الاستيطان الصهيوني والاستيطان الأمريكي في العالم الجديد ، مستحضراً صورة المعارك العنيفة التي خاضها المستوطنون الأمريكيون ضد الطبيعة الوحشية ، وضد الهنود الحمر الأكثر وحشية . ومما له مغزاه أنه ساوى بين الطبيعة وبين الهنود ، بل وضعهم في مرتبة أدنى إذ هم أكثر وحشية منها . والواقع أن هذه الواحدية الكونية تؤدي إلى تجريد الإنسان وتحويله إلى مجرد جزء من دورات الطبيعة ، الأمر الذي يجعل إبادته أو نَقْله أمراً مقبولاً بل مرغوباً فيه ، أما وايزمان فقد فضَّل في كتابه **المحاولة والخطأ** أن يقارن بين المستوطنين الصهاينة من جهة والمستوطنين الفرنسيين في تونس والمستوطنين البريطانيين في كندا وأستراليا من جهة أخرى ، كما أظهر أيضاً تعاطفاً ملحوظاً إزاء المستوطنين في جنوب أفريقيا .

ويتبدَّى الاتجاه العنصري ، الذي يسوِّغ الاستعمار والعنف والإبادة باسم التقدم ، في مذكرة بعث بها حاييم وايزمان (١٨٧٤ - ١٩٥٢) ، أول رئيس لدولة إسرائيل ، إلى الرئيس ترومان (في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧) يشرح له فيها أن المجتمع

الصهيوني في فلسطين يضم أساساً فلاحين متعلمين وطبقة صناعية ماهرة تعيش على مستوى عال ، ثم يقارن بين هذه الصورة المشرقة والصورة الكئيبة للمجتمعات الأمية الفقيرة في فلسطين .

وإذا نظرنا إلى الجانب الآخر لأسطورة عبء اليهودي الأبيض ، وهو التفوق التكنولوجي للصهاينة (وليس العرْقي) ، الذي سيجعلهم رسلاً للتقدم يقومون بتطوير المجتمع ودَفْعه من المرحلة الدنيا التقليدية إلى المرحلة العليا الحديثة ، فإننا نجد أن كتابات الصهاينة تزخر بها . وقد اقتبسنا بعضاً من كتابات بن جوريون (الصهيوني الاشتراكي) وغيره ، في دفاعهم عن الاستعمار الصهيوني ، باعتبارهم ممثلين للحضارة الغربية . ولا شك في أن المستوطنين الصهاينة كانوا عارفين بالتكنولوجيا وبوسائل التنظيم والقيم السياسية المعاصرة ، كما كانوا جماعة معاصرة فعلاً ، وقد نقلوا قيمهم ومؤسساتهم المعاصرة إلى الوطن الجديد ، فنظموا النقابات العمالية والأحزاب السياسية ، وأجروا الانتخابات على أساس صوت واحد لكل ناخب . بل إنهم مارسوا أحياناً أشكالاً من الاشتراكية ، من حيث عدالة توزيع الدخل أو الإيمان بأهمية العمل اليدوي ومساواته بالعمل الفكري . ولكن كل هذه الأشكال المعاصرة من التنظيم ، وهذه القيم الديموقراطية والاشتراكية ، ظلت مقصورة على الصهاينة وحدهم ، تُطبَّق على مجتمعهم الصغير (الميكرو) وليس على المجتمع كله . ولم يحاول الصهاينة تحديث المجتمع بأكمله بل على العكس حاولوا أن يوقفوا تطوُّره (وهذا الدور يقف على الطرف النقيض من الدور الذي تلعبه النخبة المعاصرة ذات الأصول القومية) .

وقد بذل المستوطنون جهدهم في إبقاء السكان الأصليين في مستوى حضاري متخلف ، ومنعهم من تنظيم أنفسهم داخل أُطر معاصرة (نقابات عمال ـ أحزاب سياسية) ، وفضلوا التعامل معهم داخل أطر المجتمع التقليدي وتنظيماته . ولذا ، فقد فضلوا التعامل مع كبار الملاك وزعماء العشائر . وقد رفض الهستدروت (اتحاد العمال المستوطنين الصهاينة) السماح للعمال العرب بالانتظام في صفوفه إلا في تاريخ قريب . كما أن الدولة الصهيونية (العصرية الديموقراطية) ترفض الاعتراف

بحق تقرير المصير للسكان الأصليين أو حقهم في المشاركة في النظام السياسي الصهيوني الجديد عن طريق تكوين الأحزاب والاشتراك في الانتخابات ، وترفض أيضاً تشكيل دولة تضم كلاً من العنصر السكاني الدخيل والعنصر الأصلي على قدم المساواة .

وإلى جانب هذا ، هناك الحقيقة الأساسية ، وهي أن جماعة المستوطنين الغزاة تسرق من السكان الأصليين أرضهم ، أي تسرق منهم الأساس المادي لأي تَقدُّم ، وتهدم نمط حياتهم (الإطار الاجتماعي الذي تتحقق من خلاله ذواتهم التاريخية) . ولذا ، تتغيَّر الأولويات ، ويصبح واجب المواطن الأصلي (الجزائري أو الفلسطيني) هو البقاء وليس التقدم . ولعل هذا هو الذي يُفسِّر سرّ رفض موسى العلمي لكلمات بن جوريون الحلوة العذبة حين تقابلا عام ١٩٣٦ في منزل موشي شاريت . فطبقاً لما جاء على لسان بن جوريون بدأ الحديث بترديد النغمة (القديمة) التي أعدها عن المستنقعات التي يجري تجفيفها ، والصحارى التي تزدهر بالخضرة ، والرخاء الذي سيعم الجميع . ولكن العربي قاطعه قائلاً : "اسمع ! اسمع يا خواجه بن جوريون ، إنني أفضل أن تظل الأرض هنا جرداء مقفرة مائة عام أخرى ، أو ألف عام آخر ، إلى أن نستطيع نحن استصلاحها ونأتي لها بالخلاص" . ولم يسع بن جوريون إلا أن يعلق (فيما بعد) بأن العربي كان يقول الحقيقة ، وأن كلماته هو بدت مضحكة وجوفاء .

٢ ـ عبء اليهودي الخالص :

رغم شيوع أسطورة اليهودي الأبيض وحقه في استعمار فلسطين ، فإن هذه الأسطورة لا تحتل مركز الصدارة وحدها في الخطاب الصهيوني ، ذلك أن الديباجات الصهيونية ، وبخاصة حينما تتوجه إلى يهود العالم ، تستند بصفة جوهرية إلى فكرة اليهودي الخالص . واليهودي الخالص غير مرتبط بأي جنس أو حضارة ، شرقية كانت أو غربية (فهو يهودي مائة في المائة ، على حد قول بن جوريون) ، إذ أن اليهود بحسب هذا التصور يشكلون جنساً مستقلاً أو أمة مستقلة ، وليسوا مجرد سلالة من سلالات الجنس الأبيض أو الحضارة الغربية . واليهودي ،

وليس الجنس الأبيض ، هو نقطة الحلول والركيزة الأساسية للتاريخ والكون ، أي أن مفهوم اليهودي الخالص عودة إلى الحلولية العضوية اليهودية المنفصلة تمام الانفصال عن الأغيار . وفي الواقع ، فإن اليهودي الخالص ظهر في إطار محاولة تهويد الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ، حين أسقطت الصهيونية الإثنية مصطلحات الصهيونية الحلولية اليهودية عليها .

كما أن فكرة اليهودي الخالص ، مثلها مثل فكرة الرجل الأبيض المتفوق ، تمنح اليهود حقوقاً معينة مقدّسة وخالدة لا تتأثر بأية اعتبارات أو مطالب تاريخية ، ولا يمكن حتى للفلسطينيين أنفسهم أن يكون لهم حقوق أقوى أو حتى مماثلة لحقوق اليهود في فلسطين . ويتضح هذا التصور في كلمات الحاخام جـ . ل . هاكوهين فيشمان ميمون، أول وزير للشئون الدينية في إسرائيل ، حيث أكد أن الصلة بين الشعب اليهودي وأرضه مقدّسة أو هي سر من الأسرار الدينية ، وهذا ما يبيِّن أنه يدور في إطــار حلولي عضوي . وقد يكون للآخرين ، على أحسن الفروض ، صلة ما بهذه الأرض (سياسية علمانية خارجية عرضية مؤقتة) في حين أن لليهود ، حتى وهم في حالة الشتات ، صلة مباشرة بها (صلة سماوية وأبدية ، فهي صلة حلولية عضوية) .

وفي مجال الدفاع عن هذه الأسطورة ، نصح مناحم بيجين (رئيس وزراء إسرائيل الأسبق) بعض المستوطنين الصهاينة عام ١٩٦٩ بأن يصروا على أن فلسطين هي أرض إسرائيل "فلو كانت هذه الأرض هي حقاً فلسطين وليست أرض إسرائيل، إذن فأنتم فاتحون ولستم مزارعين يفلحون الأرض ، أنتم إذن غزاة . وإذا كانت هذه الأرض هي فلسطين فهي إذن تنتمي إلى الشعب الذي عاش هنا قبل أن تأتوا إليها . . لن يكون لكم حق العيش فيها إلا إذا كانت أرض إسرائيل" .

وإذا أصبحت فلسطين الأرض المقدّسة أو أرض يسرائيل تصبح حقوق اليهود الخالدة سارية المفعول فيها ، فيصبح بالإمكان الادعاء بأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض لأنها دخلت الدائرة الحلولية التي تستبعد الآخر . لقد كان الصهاينة يدركون أن الفلسطينيين يعيشون في فلسطين ، وأن اليهود المشردين يعيشون في الأراضي التي وُلدوا فيها . ولكن الرابطة الأبدية بين الأرض والشعب

اليهودي هي التي تجعل اليهود مجرد مشردين وشعباً رُحلاً بلا جذور ، رغم وجودهم في أوطانهم في كل أنحاء العالم . وهذه الرابطة هي التي تنكر وجود الفلسطينيين وتجعل مطالبهم القومية مسألة هامشية . ولهذا ، فإن شعار " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" لابد أن تتم إعادة صياغته على النحو الحلولي التالي : " أرض مقدَّسة بلا شعب مقدَّس لشعب مقدَّس بلا أرض مقدَّسة " . وفي هذه القداسة يذوب الفلسطينيون (شعب غير مقدَّس لا يتمتع بالحلول الإلهي) ، وتصبح مطالبهم أمراً هامشياً وتافهاً ، وقد تحقَّق كل ذلك دون اللجوء إلى أية نظريات عرْقية فاضحة .

إن أسطورة الحقوق الأبدية لليهودي الخالص في أرض فلسطين، التي تفترض هامشية السكان الأصليين ، هي شكل من أشكال الاعتذاريات يتسم بدرجة عالية من الغموض واللاأخلاقية تفوق غموض ولا أخلاقية الديباجات العنصرية التقليدية التي تنسب التفوق الحضاري والعرْقي للمستغل وتنسب التدني الحضاري العرْقي للمستغَل؛ فالأساطير التقليدية ، في نهاية الأمر ، تعترف بوجود الآخر ، أما الأسطورة الصهيونية الخاصة بالحقوق اليهودية فهي ترفض الاعتراف بوجوده . وفي إطار الحلولية العضوية ، تصبح فلسطين (الأرض المقدَّسة) بلداً بلا سكان ، لأن امتلاك فلسطين ليس من حق السكان الأصليين . وليس بإمكان البشر ، يهوداً كانوا أم عرباً أن يتساءلوا عن معنى هذا القرار ، لأن محور مشكلة فلسطين ، وفقاً لما قاله بن جوريون ، يتلخص في حق اليهود المشتتين في العودة (فاليهود هم موضع الحلول الإلهي) ، وهو حق مطلق قائم منذ بداية التاريخ حتى نهايته . وكما قال حانيم وايزمان : " إن أساس وجودنا كله هو حقنا في إقامة وطن قومي فوق أرض إسرائيل [فلسطين] وهو حق نملكه منذ آلاف السنين ، ومصدره وعد الرب لإبراهيم، وقد حملناه معنا في أنحاء العالم كله طوال حياة حافلة بالتقلبات " . وقد وصلت نظرية الحقوق هذه إلى ذروتها فيما نسميه «الصهيونية الحلولية العضوية» ، صهيونية جوش إيمونيم وكاهانا حيث يصبح اليهودي الخالص هو اليهودي المطلق .

والجدير بالذكر أن النطاق الإقليمي المحدود للأسطورة الصهيونية قد جعل كثيراً من الناس ، ولا سيما في الغرب ، يعتقدون أن الصهيونية ليست عنصرية . وهم على حق في هذا من بعض النواحي ، فالنازية على سبيل المثال لم تكن عنصرية إزاء اليابانيين مثلاً . وكذلك الصهيونية في العالم الغربي ، فهي ليست سوى أيديولوجيا سياسية وضعها اليهود من أجل اليهود ، تخصهم وحدهم ولا تتضمن أي تمييز ضد أي شخص في الولايات المتحدة أو إنجلترا . بل لقد دافع بعض الغربيين عن الدور الإيجابي البنَّاء الذي تلعبه الصهيونية بين الأمريكيين اليهود ، حيث تزوِّدهم بالشعور بالترابط والانتماء . وقد تكون هذه النظرة سليمة في حدود هذه الجزئية . ولكن الصهيونية حين نُقلت من أوربا وأمريكا إلى آسيا (مسرحها الحقيقي) ، فإن الأمر أصبح جد مختلف ، وأفصحت الصهيونية عن وجهها العنصري القبيح وأخذت تمارس أثرها الهدام على المجتمع الفلسطيني . والواقع أن التناقض هنا ليس تناقضاً بين النظرية والممارسة ، ولكنه تناقض بين نظرية و "نوعين" من أنواع الممارسة ، أحدهما عرضي مؤقت (في الغرب) والآخر ضروري وجوهري (في آسيا) . وفي تصوُّري أن الحكم على الصهيونية لا يمكن أن يتم في لندن أو باريس ، وإنما ينبغي أن يتم الحكم عليها في مجال فعاليتها الأساسية ، في حيفا ويافا والضفة الغربية ومئات القرى التي هُدمت . ولو أننا حكمنا على النازية في طوكيو مثلاً لوجدناها أيضاً مجرد أيديولوجيا قومية تدافع عن حقوق وأمجاد الشعب الألماني .

ومما يدعو للسخرية أن بعض المتحدثين بلسان حكومة التمييز العنصري بجنوب أفريقيا ، والذين لا يهتمون بالتجربة الصهيونية العرضية في الغرب ، قد وضعوا تقييماً واقعياً للتجربة الصهيونية في آسيا . فقد عنَّف فيروورد ، رئيس وزراء جنوب أفريقيا السابق ، بعض الصهاينة الذين أرادوا المقارنة بين سياسة النمو المنفصل التي تنتهجها إسرائيل على أساس من الدين (أو اليهودية الخالصة) والسياسة المماثلة التي تنتهجها حكومة جنوب أفريقيا على أساس عنصري ، فقال : "إذا كان التمييز خاطئاً في الحالة الثانية ، فهو لا شك خاطئ أيضاً في الحالة الأولى" . والواقع أن الديباجات ، مهما بلغت من تركيب ودهاء ، فإنها لا تغيِّر

حقيقة التمييز العنصري في شيء . كما أن الحقوق المقدَّسة التي تَجُبّ حقوق الآخرين ، سواء استندت إلى أساس عنصري أو إلى أساس إلهي أو إثني ، فإنها في نهاية الأمر تعد على حقوق الغير وإلغاء لوجوده .

وتعبِّر فكرة اليهودي الخالص عن نفسها في فكرة الدولة اليهودية الخالصة الخالية من أية عناصر غير يهودية وفي التركيز المستمر على قضية اضطهاد اليهود في كل زمان ومكان . وقد حاول وايزمان أن يبلور هذه الفكرة من خلال صورة مجازية إذ قارن بين "اليهودي الخالص" والحيوانات التي تحيا حياة سعيدة في حديقة الحيوان (في جنوب أفريقيا) : "ها هي ذي في موطنها ، الذي تقل مساحته قليلاً عن مساحة فلسطين ، تنعم بالحرية ، وتقدِّم لها الطبيعة هباتها بسخاء ، ولا تواجهها مشكلة العرب" . وحتى لا يترك أي مجال للشك لدى قارئه ، يعمم القضية على كل اليهود : "لا شك أنه أمر رائع أن يكون المرء حيواناً في حديقة الحيوانات بجنوب أفريقيا . فذلك أفضل له كثيراً من أن يكون يهودياً في وارسو أو حتى في لندن" . والصورة المجازية التي يستخدمها وايزمان تدل على غبائه الشديد ، ولكنها مع هذا ذات دلالة ، فالحيوان في حديقة الحيوان يشبه اليهودي الخالص في دولته اليهودية ، وهذا ما يفتقده اليهودي في فلسطين ووارسو ولندن!

كما أن التركيز على قضية البقاء اليهودي المهدد دائماً إما من خلال الإبادة المباشرة (الهولوكوست ـ أفران الغاز) أو من خلال الاندماج وفقدان الهوية هو تعبير عن مفهوم اليهودي الخالص . وينبع النقد الصهيوني للشخصية اليهودية في المنفى (باعتبارها شخصية جيتوية هامشية طفيلية) من مفهوم اليهودي الخالص هذا .

الديباجات الصهيونية الاشتراكية

إذا كانت الديباجات التي تستند إلى فكرة اليهودي الخالص فريدة مقصورة على الصهاينة ، فإن الديباجات التي تستند إلى فكرة اليهودي الاشتراكي وحقوقه في فلسطين قد تكون أكثر تَفرُّداً وطرافة . ومن المعروف أن كثيرا من الشباب من أعضاء الجماعات اليهودية انضموا إلى صفوف الحركات الثورية ، وقد سبَّب هذا حرجاً شديداً لليهود المندمجين . وقد باعت الصهيونية نفسها باعتبار أنها الحركة التي

ستحوِّل الشباب اليهودي عن طريق الثورة . والواقع أن أسطورة الاستيطان العمالية برزت لتحقيق ذلك الهدف . تقوم هذه الأسطورة بتسويغ الاستيطان الصهيوني لا باسم التفوق العنصري أو التقدُّم الحضاري الأزلي أو الحقوق المقدَّسة الأزلية بل على أسس اشتراكية علمية (والاشتراكية في هذه المنظومة هي موضع الحلول ، وهي أيضاً اللوجوس المتجسد في التاريخ) . ومن ثم ، فإن الحقوق اليهودية تستند ـ حسب هذه الأسطورة ـ إلى المثل الاشتراكية العليا (ومنها نُبل العمل اليهودي) . ولم يكن هذا المنطق مقصوراً على الصهاينة وحدهم ، فثمة اتجاه داخل الحركة الاشتراكية الغربية يُطلَق عليه اصطلاح «الاشتراكية الإمبريالية» ، وتضم أولئك الاشتراكيين الذين وجدوا أن من المحتم عليهم (باسم التقدم والأممية) تأييد الإمبريالية الغربية لأنها تعبير عن الرأسمالية الغربية (أعلى مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي بلغه الإنسان) . كما أنهم كانوا يرون أن الإمبريالية ، بغزوها آسيا وأفريقيا ، ستقضي على كل المجتمعات التقليدية فيها ، كما ستقضي أيضاً على التخلف وتجلب الصناعة والتقدم لها . ومن هذا المنطلق ، شجع بعض أتباع سان سيمون وكذلك فردريك إنجلز الاستعمار الاستيطاني في الجزائر ، كما دافع كثير من الاشتراكيين الهولنديين عن "الهجمة الحضارية" التي شنتها بلادهم على الأندونيسيين .

وقد خرجت أسطورة الصهيونية العمالية من هذه المجموعة من الأفكار ، فلم يكن المستوطنون الصهاينة مجرد يهود فحسب بل كانوا أيضاً رواداً زراعيين اشتراكيين وحارثين لأرض أجدادهم . وقد كتب مارتن بوبر لغاندي يقول : "إن مستوطنينا لم يجيئوا إلى فلسطين كما يفعل المستعمرون الغربيون الذين يطلبون من أهالي البلاد أن يقوموا عنهم بكل الأعمال ، بل إنهم يشدون بأكتافهم المحراث ويبذلون قوتهم ودمهم من أجل أن تصبح الأرض مثمرة" . وقد عاد المستوطنون العبريون الجدد إلى الأرض مثقلين بماضي يهود الشتات بكل ما في ذلك من شذوذ وطفيلية . وتقول النظرية العمالية الصهيونية ـ كما أشرنا من قبل ـ إن المستوطن الجديد يمكنه ، من خلال العمل العبري ، أن يُطهِّر نفسه مما علق بها من شوائب وأدران ، فالمستوطنون إنما يحررون أنفسهم حين يحررون الأرض ، بحرثها والعمل على ازدهارها "إن هذه الأرض تعترف بنا لأنها تثمر من خلالنا" .

ولقد نقل الكاتب الإسرائيلي عاموس إيلون سطراً من أغنية جذابة كان الرواد الزراعيون يرددونها في المستوطنات الإسرائيلية ، يصفون أنفسهم فيها بأنهم أول من وصل ، "مثل العصافير في الربيع" ، إلى الحقول الملتهبة والأرض المقفرة الجرداء . وهذه البراءة الكونية ، وهذا الإيمان بقدرة العمل على الشفاء والتطهير ، وهذا الالتزام بمبدأ المساواة ، تظهر جميعاً في كلمات بن جوريون حين تحدَّث عن مدى أحقية الإنسان في أرض ما ، فهذا الحق لا ينبع من سلطة سياسية أو سلطة قضائية (فكل هذه الأمور ليست ذات شأن من وجهة النظر الصهيونية العمالية) وإنما ينبع من العمل . ثم أطلق بن جوريون شعاراً ثورياً أحمر لابد أنه لاقى هوى في القلوب الثورية البريئة : "الملكية الحقيقية والدائمة للعمال" . بيد أن نقل المفاهيم من مستواها وسياقها إلى مستوى وسياق آخرين يسفران عن نتائج مختلفة ، فمثل هذا الشعار يتسم بالثورية الحقة إذا استخدمه العمال الفرنسيون في الأرض الفرنسية . ولكن حينما يقوم العمال الفرنسيون بتطبيق الشعار نفسه في الأراضي الجزائرية ، فإنه يصبح في التو اغتصاباً للأرض ، وخصوصاً إذا كانت المنافسة بين العمال الفرنسيين والجزائريين منافسة غير متكافئة ، حيث كان الفريق الأول تسانده مؤسسة عسكرية متقدمة تكنولوجياً .

وقد علق الكاتب الإسرائيلي عاموس كنان على هذا النوع من الديباجات الاشتراكية قائلاً : "إن الصهيونية لم تستطع تحقيق انتصاراتها وإنجازاتها دون الاستفادة من النفاق الذي تنطوي عليه هذه الاشتراكية . فكما أن المسيحية (بمُثُلها ومثالياتها) كانت بمنزلة عذر معنوي ، [أي ديباجات] للصليبيين [أى للفرنجة]، فإن الاشتراكية (بمُثُلها ومثالياتها) أدَّت هذه المهمة للصهاينة" .

والديباجات الاشتراكية موجَّهة بالدرجة الأولى للقوى والدول الاشتراكية في العالم وللشباب الاشتراكي من أعضاء الجماعات اليهودية . وفي هذا الإطار كانت إسرائيل تطرح نفسها باعتبارها دولة اشتراكية يمقت سكانها الرأسمالية . ويُلاحَظ أنه في الستينيات مع تصاعد قوى التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا ، كان ضرورياً أن تتلون الديباجات الصهيونية . فطرحت الصهيونية نفسها على أنها حركة تحرُّر الشعب اليهودي (ممن؟) وهو شعب صغير استُعبد عبر تاريخه ويبحث عن الحرية .

وعملية تلوُّن الديباجات الصهيونية دليل على مدى ذكاء الصهاينة وغياب البُعْد العقائدي الثابت ، وهو أمر متوقع من أيديولوجية تحملها جماعات هامشية تطالب بإنشاء دولة وظيفية لخدمة الاستعمار الغربي أو أية قوى على استعداد لتزويد هذا الجيب الاستيطاني بالأمن والدعم .

وتعبِّر كل نظرية للحقوق عن رؤية للذات تكملها رؤية للآخر . ويمكن القول فيما يتعلق بالحقوق الصهيونية بأن نظرية الحقوق الصهيونية في فلسطين تعني في واقع الأمر أن اليهود لا حقوق لهم في أوطانهم التي يقيمون فيها ، فمن له حقوق مطلقة في مكان ما لا يمكنه الادعاء أن له حقوقاً مطلقة أو نسبية في مكان آخر .

الفصل الرابع
الإرهاب الصهيوني ضد اليهود

بيّنا فى الفصول السابقة العنف الفكري الصهيوني ضد اليهود. وسنتناول في هذا الفصل العنف الفعلي، أي الإرهاب الصهيوني ضد اليهود، حتي ندرك مدي عمق عداء الصهاينة للتاريخ سواء كان تاريخ العرب فى فلسطين أو تواريخ الجماعات اليهودية والعالم. ويعبر هذا الإرهاب عن نفسه من خلال عمليات التهجير أو الخلاص الجبرى.

الترانسفير (التهجير) الغربي لبعض أعضاء الجماعات اليهودية

إن انتقال (هجرة) إنسان من وطن إلى أي مكان آخر عملية بالغة القسوة، فعلى هذا الإنسان أن يقتلع نفسه من جذورها ويستقر في مكان آخر، ويغيِّر نمط حياته، بل ومنظومته القيمية أحياناً. وعملية نَقْل الإنسان قسراً (تهجير أو ترانسفير transfer) مسألة وحشية. ومع هذا، يمكن القول بأن الحضارة الغربية الحديثة حضارة توجد داخلها إمكانية كامنة للهجرة والتهجير، فهي حضارة الترانسفير المستمر: أن ينتقل الإنسان بنفسه دائماً، ويقوم بنقل الآخرين. (**انظر الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ** حيث نذهب إلى أن الترانسفير لم يعد ضرورة استعمارية وحسب وإنما أصبح بعداً أصليا مرتبطا تمام الارتباط برؤية الإنسان الغربى لنفسه وللآخر.

والحضارة الغربية الحديثة بعقلانيتها المادية وعلمانيتها الشاملة تنظر لأعضاء الجماعات اليهودية باعتبارهم مادة بشرية تُنقل وتُوظَّف، لا يختلفون عن أية مادة

بشرية أخرى . ومع هذا ، فإن ثمة عناصر خاصة بالجماعات اليهودية جعلتهم عُرضة للنقل (الترانسفير) أكثر من غيرهم من العناصر البشرية ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ ـ حلت أوربا مشكلة أعضاء الجماعات اليهودية منذ العصور الوسطى عن طريق طرد اليهود من إنجلترا ثم فرنسا فإيطاليا فألمانيا إلى أن استقر بهم المقام في بولندا وروسيا . وقد كانت عملية الطرد تتم في إطار أنهم جماعة وظيفية حركية يمكن توظيفها في أي مكان ، فالجماعة الوظيفية لا ترتبط بوطن وإنما بوظيفة . وحينما بدأت الحركة الاستعمارية الاستيطانية الغربية أصبح يهود أوربا جزءاً لا يتجزأ منها ، وتوجهت حركة الهجرة اليهودية حيثما توجَّه الاستعمار الاستيطاني الغربي . وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أن اليهود أعضاء في جماعة وظيفية تتسم بالحركية وينظر لها المجتمع نظرة محايدة ، فهي جزء يُوظَّف وموضوع يُستخدَم . ولذا ، حينما تعثَّر التحديث في روسيا وشرق أوربا ، طُرحت فكرة تهجير اليهود ونقلهم كحل للمسألة اليهودية .

٢ ـ ومما ساعد على جعل فكرة نَقْل اليهود مطروحة دائماً تصوُّر الغرب لهم وتصوُّرهم هم لأنفسهم أحياناً كجزء من تاريخ يهودي مستقل عن التاريخ الأوربي ، وبالتالي فهم ليسوا جزءاً من أوربا ، وإن تواجدوا فيها فهم متواجدون على الهامش وحسب وبشكل عرضي مؤقت ، وهي فكرة دعمها وضعهم الهامشي في العصور الوسطى .

٣ ـ ارتبط اليهود دائماً بفكرة الخروج من المنفى (مصر ـ بابل) والتغلغل في كنعان (فلسطين) ، وهو ما يوحي بأنهم دائماً في حالة خروج من المنفى (أوربا) وفي حالة ارتباط عضوي دائمة بفلسطين .

٤ ـ ولا شك في أن الرؤية الدينية المسيحية البروتستانتية الحلولية رؤية حرفية ترى اليهود كياناً مستقلاً له تاريخ مستقل هو في جوهره امتداد للتاريخ التوراتي ، وهي رؤية ترى أن روايات العهد القديم وأساطيره لا تزال لها دلالتها الحرفية ومصداقيتها «الآن وهنا» . ومن أهم هذه الأساطير أسطورة الخروج من مصر . بل

إن التاريخ اليهودي يبدأ ، حسب هذه الرؤية ، بهذا الخروج ويصل ذروته بعد الاستقرار في فلسطين ، ثم يأتي بعد ذلك التهجير إلى بابل والعودة منها ، ثم الخروج من القدس بعد سقوط الهيكل والأمل في العودة . وداخل هذا الإطار الأسطوري أصبحت مسألة نَقْل اليهود مطروحة على مستوى الوجدان الديني (المسيحي واليهودي) .

٥ ـ خلقت صهيونية غير اليهود (بديباجاتها المختلفة) المناخ الملائم لعملية النقل هذه ، وقد تسربت هذه الرؤية إلى اليهود بكل حرفيتها بحيث بدأت قطاعات من اليهود تنظر لأعضاء الجماعات اليهودية باعتبارهم شيئاً يمكن نَقْله .

٦ ـ أدَّى تدهور الدولة العثمانية وبروز أهمية فلسطين الإستراتيجية إلى زيادة الاهتمام بنَقْل اليهود نظراً لارتباطهم بفلسطين في الوجدان الغربي .

٧ ـ يبدو أنه كان ثمة وهم أن فلسطين يمكن شراؤها ، وهو موضوع يتكرر في الكتابات الصهيونية . وقد ذكر أحد المؤرخين الصهاينة أنه ، في تلك الفترة ، قامت أمريكا بشراء فلوريدا من إسبانيا وألاسكا من روسيا ولويزيانا من فرنسا . وهذا تعبير عن علمنة الحيز والمكان بشكل عام .

لكل هذا ، يمكن القول بأن عملية نَقْل اليهود كانت مطروحة على الوجدان الغربي ولم تكن مسألة بعيدة عن الأذهان ، وهو ما أدَّى إلى ظهور الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة . هذا لا يعني أن العوامل التي أسلفنا الإشارة إليها هي التي أدَّت إلى نَقْل اليهود وتهجيرهم ، فمثل هذا القول بسيط ساذج ومخل يسقط في السببية البسيطة . وكل ما نقوله هو أن هذه العوامل خلقت المناخ العاطفي الذي يسمح بتقبُّل مثل هذه الفكرة الوحشية الهمجية . وقد طُرح مشروع نَقْل اليهود بشكل جماعي من رومانيا ، وقد استحسنه القنصل الأمريكي في بوخارست وعارضه زعماء الجماعة اليهودية هناك .

الترانسفير (التهجير) الصهيوني لبعض أعضاء الجماعات اليهودية

قامت الصهيونية بين اليهود بتهويد الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة حتى

أصبح من اليسير على أعضاء الجماعات اليهودية استبطانها وأصبح الترانسفير مسألة مطروحة داخل وجدانهم .

ويمكن القول ابتداءً بأن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة هي في جوهرها عملية نقل (ترانسفير) لمجموعة من المصطلحات والمفاهيم الدينية من مستواها الديني والمجازي إلى المستوى الزمني المادي الحرفي (وهذه سمة أساسية في الخطاب الحلولي التجسيدي حيث تتحول الكلمة إلى مادة ويتحول الدال إلى مدلول ويتداخل المطلق والنسبي) . فالشعب المختار ، حسب المفهوم الديني اليهودي ، جماعة دينية تلتزم بمجموعة من العقائد ، فينقل هذا المفهوم من السياق الديني ليصبح شعباً بالمعنى العرْقي أو يصبح مادة بشرية فائضة . أما صهيون، وهي المكان الذي سيعود إليه الماشيَّح في آخر الأيام ، فتصبح بقعة جغرافية في الشرق الأوسط ذات قيمة إستراتيجية واقتصادية يُصدَّر لها الفائض البشري ويُوطَّن ويُوظَّف فيها .

وعملية نَقْل المصطلحات هذه من مستواها الديني والمجازي إلى المستوى الزمني والحرفي ينجم عنها ظهور صيغة تنطوي على عمليتي نَقْل سكاني :

١ ـ نَقْل اليهود من المنفى إلى فلسطين .

٢ ـ نَقْل الفلسطينيين من فلسطين إلى المنفى .

وما لا يدركه الكثيرون هو أن الصهيونية كانت وما زالت حركة مبنية أيضاً على تهجير اليهود ، فهي حركة توطينية استيطانية ، كما أن تدفُّق المادة البشرية القتالية على المُستوطَن الصهيوني مسألة أساسية وحيوية بالنسبة له حتى يستمر في الاضطلاع بوظيفته القتالية . ولذا ، نجد أن الحركة الصهيونية كثيراً ما تلجأ إلى عملية تهجير قسرية لبعض يهود العالم .

وتبدأ عملية التهجير القسري بمحاولة خَلْق ما يمكن تسميته «الصهيونية البنيوية» ، أي الصهيونية التي تتجاوز المشروع المعلن والشعارات المطروحة لتخلق وضعاً (بنيوياً) يجعل استمرار أعضاء الجماعات اليهودية في الحياة في أوطانهم صعباً ويجعل رفضهم الصهيونية شبه مستحيل . أن نسميها وأولى هذه المحاولات كانت وعد بلفور حيث سعى الصهاينة إلى استخدام عبارة «العرْق اليهودي» بدلاً من

«الشعب اليهودي» حتى يجعلوا كل يهودي ، شاء أم أبى ، عضواً في هذا الشعب، إذ أن الانتماء العرْقي لا يترك مجالاً لاختيار ، ومن ثم تسقُط صفة المواطنة عن يهود العالم فيضطرون إلى الهجرة . ويمكن أن نسمى هذه الصهيونية البنيوية الخلاص الجبري .

الخلاص الجبري

«الخلاص الجبري» مصطلح قمنا بسكه لوصف المحاولات الصهيونية التي تهدف إلى غزو الدياسبورا ، أي الجماعات اليهودية في العالم ، لإرغام أعضائها على ترك أوطانهم والهجرة إلى إسرائيل ، ذلك لأن هجرتهم هذه (تهجيرهم ـ ترانسفير) فيها خلاص لهم من النفي في أرض الأغيار . فالصهيونية تفترض أنها تعرف ما فيه صالح أعضاء الجماعات اليهودية وأن يهود المنفى غافلون عما يحيق بهم من أخطار مادية ومعنوية ، ونظراً لغفلتهم هذه فإنهم لا يُبدون حماساً كبيراً للهجرة إلى إسرائيل . وقد وصف أحد المسئولين الإسرائيليين هذا الوضع بقوله : "إننا نجد أنفسنا مضطرين إلى سحب كل مهاجر جديد إلى إسرائيل وكأنه بغل حرون" . وطالب بضرورة التدخل الجراحي ، أي ضرورة تخليص اليهود بالإكراه .

والخلاص الجبري يأخذ أشكالاً كثيرة ابتداء من ترانسفير اليهود بالقوة من أوطانهم (وهذا ما سنركز عليه فى آخر هذا الفصل) وانتهاء بإصدار تصريحات وممارسة نشاطات صهيونية من شأنها تعريض أعضاء الجماعات اليهودية لتهمة ازدواج الولاء . ومن الأمثلة على التصريحات الصهيونية ما قامت به جولدا مائير حين كانت تشغل منصب وزير خارجية إسرائيل (عام ١٩٦٠) إذ بعثت رسالة رسمية إلى بعض الحكومات الغربية تحتج فيها على أحداث وقعت في تلك الدول تنطوي على عداء لليهود ، وكأن إسرائيل هي المسئولة عن يهود العالم ، وكأنها بالفعل قادرة على التدخل لحمايتهم ، وكأن يهود العالم قد فوضوها أن تتحدث باسمهم وتدافع عنهم .

ويأخذ الخلاص الجبري أحياناً شكل قطْع المعونات عن المهاجرين اليهود الذين يرفضون الاتجاه لإسرائيل كما حدث مع بعض نزلاء معسكرات المرحّلين بعد

الحرب العالمية الثانية الذين كانوا يرغبون في الهجرة إلى الولايات المتحدة . فقد مارس الصهاينة شتى أنواع الضغط عليهم من حرمان من حصص الطعام وطرد من العمل وحرمان من الحماية القانونية وضمن ذلك حق الحصول على تأشيرة السفر . وكانوا في بعض الأحيان يُطردون من المعسكر كليةً . وتجري ممارسة نفس الضغط في الوقت الحاضر على المهاجرين السوفييت الذين يودون الاتجاه إلى الولايات المتحدة . ومن أشكال الخلاص الجبري الأخرى توريط المستوطنين الجدد في إسرائيل من خلال إعطائهم معونات كبيرة يقومون بإنفاقها ويصبح من المستحيل عليهم سدادها . وقد تم ممارسة هذه الحيلة على نطاق واسع جداً مع المهاجرين السوفييت في السنين الأخيرة. وقد صرح كاتب في جريدة **دافار** بأنه لو كان الأمر بيده لبعث مجموعة من الشبان الإسرائيليين الصهاينة المتحمسين ليتولوا مهمة الخلاص الجبري ليهود الشتات المتفرقين عن طريق التخفي وإثارة ذعر اليهود بإطلاق شعارات معادية لليهود مثل "اليهود الملاعين" و"أيها اليهود اذهبوا إلى فلسطين" (والشعار الأخير ، على كلٍّ ، هو شعار صهيوني ومعاد لليهود في آن واحد) . وأهم أشكال الخلاص الجبري هو عمليات التهجير لليهود التي قامت بها الحركة الصهيونية .

وقد أخذ الخلاص الجبري شكل التعاون مع القوى المعادية لليهود (فون بليفيه ، وزير داخلية روسيا القيصرية ، وبتليورا ، الزعيم الأوكراني، وأخيراً النظام النازي نفسه) وتوقيع معاهدة الهعفراه (أي التهجير أو الترانسفير) . وتأخذ محاولة التهجير أيضاً شكل إغلاق باب الهجرة في العالم أمام أعضاء الجماعات اليهودية بحيث يتجهون ، شاءوا أم أبوا ، إلى أرض الميعاد . وينطبق هذا على يهود روسيا السوفيتية حيث تحاول المنظمة الصهيونية تحويل الهجرة التلقائية إلى الولايات المتحدة إلى تهجير قسري إلى إسرائيل عن طريق إغلاق باب الولايات المتحدة أمامهم وفتح أبواب إسرائيل ، ومنع المنظمات اليهودية من مساعدة اليهود السوفييت المهاجرين إلى الولايات المتحدة .

ويمكن أن نرى هجرة يهود العالم العربي ، وخصوصاً يهود العراق، على أنها عملية تهجير قام بها الصهاينة بخلقهم الظروف الموضوعية والبنيوية التي أضطرت

أعضاء الجماعة اليهودية إلى الهجرة ، مثل وضع القنابل في المعبد اليهودي في العراق (كما سنبين فيما بعد) أو تجنيد بعض يهود مصر لوضع قنابل في السفارات الأجنبية ، وهو ما أدّى إلى تدهور وضع الجماعات اليهودية في مصر .

إرهاب وتهجير (ترانسفير) يهود العراق

كان المجتمع العراقي يمر بمرحلة انتقالية في الأربعينيات ، وكانت هناك صعوبات تكتنف حياة جميع الأقليات الدينية والعرْقية هناك ، وضمنها الأقلية اليهودية . وفي سنة ١٩٤١ ، قامت مظاهرات معادية للجماعة اليهودية ، ولكنها كانت "الأولى من نوعها" كما تقول **موسوعة الصهيونية وإسرائيل** . وفي النهاية ، كان لليهود العراقيين نصيبهم العادي من السعادة والشقاء ، ففي ديسمبر ١٩٣٤ أرسل السير ف . همفري ، السفير البريطاني في بغداد ، برقية سرية إلى وزارة الخارجية البريطانية ، قال فيها إن الجماعة اليهودية في العراق "تتمتع" بوضع موات أكثر من أية أقلية أخرى في البلاد، وأوضح أنه "ليس هناك عداء طبيعي بين اليهود والعرب في العراق" ، ويبدو أن تقرير السفير البريطاني كان دقيقاً بصفة عامة ، فيهود العراق كانوا مؤمنين بأنهم عراقيون (أساساً) يرجع نَسَبَهم إلى أيام النفي البابلي ، وكان عدد كبير منهم يتمتع برخاء نسبي .

وكانت نسبة قيد يهود العراق في المدارس والكليات أعلى كثيراً من النسبة على المستوى القومي ، فقد أوضح رافي نيسان (اليهودي العراقي الذي هاجر إلى إسرائيل واستوطن فيها) أنه ، على الرغم من أن اليهود العراقيين تركوا ممتلكاتهم خلفهم في العراق ، فإنهم أتوا معهم بشيء أكثر أهمية "من المال" وهو "خبرتنا وعلمنا" ، على حد تعبيره . فثلث المهاجرين من يهود العراق تلقوا تعليماً لمدة أحد عشر عاماً على الأقل وهي نسبة تعلو حتى على النسبة المقابلة بين أولئك القادمين الجدد (إلى الدولة الصهيونية) من أوربا وأمريكا . وأضاف رافي أن "أكثر من ٨٠ في المائة من أرباب الأسر المهاجرة كانوا من الحرفيين المهرة وأصحاب المحال التجارية والمديرين والمحامين والموظفين والمعلمين" . وفيما يتعلق بمقدار المشاركة في الحكومة والسلطة ، فقد أعلنت الحكومة العراقية "حرية الدين والتعليم

والتوظف ليهود بغداد الذين لعبوا دوراً مهماً جداً في تحقيق رخاء المدينة وتطوّرها" . وكان هناك ستة أعضاء يهود في البرلمان العراقي .

ورغم هذا السلام والاستقرار اللذين كانت تتمتع بهما الجماعة اليهودية ، قرر الصهاينة جعل العراق هدفاً لنشاطهم . والعراق ـ مثلها في هذا مثل ليبيا ومصر وفلسطين ـ كانت هي الأخرى مطروحة في وقت من الأوقات هدفاً محتملاً لخطة الاستيطان الصهيوني ، الأمر الذي كان كافياً في حد ذاته لإثارة التوتر بين أغلبية السكان والجماعة اليهودية . وعندما اقتصرت المخططات الصهيونية على فلسطين (وتخومها) ، تحوَّلت الأنشطة الصهيونية عن أرض العراق ، وتركزت على يهود العراق ، فأسَّس أهارون ساسون (سنة ١٩١٩) جمعية في بغداد تُدعى «اللجنة الصهيونية» . وأنشأت هذه المنظمة فروعاً لها في عدة مدن عراقية (نحو ١٦ فرعاً) ، بل أرسلت وفداً عنها إلى المؤتمر الصهيوني الثالث عشر (١٩٢٣) ، كما قامت بتنظيم جماعات شبابية لإعداد الشباب المهجرين وطبع عدة نشرات شهرية بالعبرية والعربية ، وأسَّست مكتبة صهيونية . وكان الصهاينة يقومون أحياناً ـ بغرض تسميم العلاقات بين يهود العراق وباقي الشعب العراقي ـ بتوزيع منشورات في المعابد تحتوي على شعارات مهيجة ، مثل "لا تشتروا من المسلمين" متعمدين أن تصل هذه المنشورات إلى أيدي المسلمين . ونجحت الدعاية الصهيونية ، إلى حدٍّ ما ، في بذر الشقاق و"المرارة" كما ألمح السفير البريطاني في برقيته سنة ١٩٣٤ لبيان أن منع النشرات الصهيونية من الصدور قد يكون في "صالح اليهود أنفسهم" .

ويبدو أنه ، برغم الجهود الصهيونية ، وبرغم تشاؤم السفير البريطاني ، فإن يهود العراق لم يكونوا منعزلين تماماً عن وطنهم . فبعد النشاط الصهيوني الطويل في العراق ، وبعد مظاهرات ١٩٤١ المؤسفة ، استأنف اليهود العراقيون (بجذورهم الثابتة في البلاد) حياتهم الطبيعية ، فأقاموا حياً يهودياً . واستثمروا مبالغ ضخمة في مجال البناء في مدينة بغداد ، فقد جاء في كتاب لمؤلفة إسرائيلية أن المبعوثين الصهاينة في العراق "أدركوا أن الأيديولوجية الصهيونية لن تلقى قبولاً في معظم الدوائر اليهودية" . وقد حاول أحد هؤلاء المبعوثين تجنيد عناصر من بين

المثقفين "إلا أنه فشل" . ثم جاء قيام الدولة الصهيونية والهزيمة العربية ، الأمر الذي أدّى كما هو متوقع إلى تعقيد الأمور بالنسبة للجميع . فقد أُعفي اليهود العراقيون ، الذين كانوا يتولون مناصب تتطلب الاتصال بدول أجنبية ، من مناصبهم . وباستثناء مثل هذه الحالات ، فإن رد الفعل العراقي كان يتسم بضبط النفس إذا ما أخذنا في الحسبان أبعاد الموقف .

ورغم النشاط الصهيوني المكثف داخل العراق ، ورغم تورُّط بعض يهود العراق البارزين في هذا النشاط ، لم تنشأ حالة هستيريا شعبية من ذلك النوع الذي يجتاح الرأي العام عادةً في زمن الحرب ، وبصفة خاصة في أعقاب الهزيمة . وقد قال كبير حاخامات العراق للحاخام بيرجر سنة ١٩٥٥ : "إننا نسمع أنكم ، في الولايات المتحدة ، لم تعاملوا مواطنيكم اليابانيين معاملة طيبة أثناء موجة الانفعال العاطفي التي أعقبت بيرل هاربر" ، وكان يشير بذلك إلى اعتقال آلاف من الأمريكيين اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية ووضعهم في معسكرات خاصة، وقد لقي كثيرون حتفهم بسبب الظروف القاسية داخل هذه المعسكرات .

لقد كان من الممكن أن تنتهي المتاعب وقتها (سنة ١٩٤٨) ، وكان من الممكن أن يستأنف يهود العراق حياتهم ، بدرجات مختلفة من التوتر والتوافق ، وكان الزمن كفيلاً بجعل الجروح تلتئم . غير أن الصهاينة كان لديهم مخطط مختلف عن هذا ، فقد كانت هناك خطوات أساسية لابد من اتخاذها بهدف تحقيق الخلاص "لمائة وثلاثين ألف يهودي ولتحسين موقف إسرائيل ، في الوقت نفسه ، من حيث عدد السكان" . ونحن نعرف من مصادر صهيونية أن حركة صهيونية سرية ـ مثل تلك التي كانت تعمل في مصر ـ قد تأسست في العراق سنة ١٩٤١ . وأعطيت المنظمة الجديدة (التي بدأت في تعليم الشبان اليهود كيفية استخدام الأسلحة النارية وتصنيع المتفجرات) اسم «حركة الرواد البابليين» . وكونت الحركة السرية جيشاً شبه مستقل داخل العراق كانت له أسلحته ومجندوه. وفي سنة ١٩٤٧ ، كتب إيجال آلون ، قائد البالماخ ، رسالة إلى دان رام وصفه فيها بأنه "قائد جيتو العراق" . وقامت الهاجاناه بتهريب الأسلحة ـ من بنادق وذخائر وقنابل ـ إلى العراق . وقال

آلون في رسالته إلى دان رام " إن الهدف من إرسال هذه الأسلحة هو تشجيع كل أشكال الهجرة " .

ولكن ما الذي كان يراد من كل هذه الأسلحة (التي عُثر عليها فيما بعد) ؟ " هل كنا سنحارب العراق كله بها ، هذا على افتراض أن ولاءنا كان متجهاً لإسرائيل ، وهو ما لم يكن كذلك في الواقع " . إن هذا التساؤل الذي طرحه حاخام عراقي عام ١٩٥٥ كان له ما يسوغه ، وكان من الممكن أن يظل دون إجابة لو لم تتكشف بعض القرائن .

شهدت بغداد عدداً من الحوادث سنة ١٩٥٠ ، فقد أُلقيت شحنة ناسفة داخل مقهى اعتاد المثقفون اليهود الاجتماع فيه ، ثم انفجرت قنبلة في المركز الإعلامي للولايات المتحدة . ومرة أخرى ، نجد أن هذا المركز كان مكاناً اعتاد الشباب ـ وبخاصة اليهود منهم ـ أن يجلسوا فيه ويقرأوا ، وعندما انفجرت قنبلة ثالثة في معبد ماسودا شيمتوف ، أودى الحادث بحياة صبي يهودي ، كما فَقَد رجل يهودي إحدى عينيه . ولا شك في أن المؤرخين الصهاينة كانوا سيصوِّرون هذه الفترة على أنها مذبحة جماعية أخرى ضد اليهود ، لولا أن النقاب أزيح ، بطريق الصدفة ، عن مخطط صهيوني منظم للأعمال الاستفزازية .

ومن اليهود الذين ظنوا أن الانفجارات كانت من صنع العرب ، يهودي عراقي يُدعَى كوخافي ، أصبح فيما بعد مواطناً إسرائيلياً وعضواً بجماعة الفهود السود . لكنه قال إنه سمع إشاعة تتردد في إسرائيل (بعد أن كان أعضاء الجماعة اليهودية العراقية ، جميعهم تقريباً ، قد هاجروا إلى الدولة الصهيونية) مفادها أن الحادث كان من فعل عميل صهيوني " وقد نُشر هذا الموضوع في الصحف أيضاً ، ولم ينفه أحد " . وربما كان كوخافي يشير بهذا إلى المقال الذي نشرته صحيفة **هاعولام هازيه** يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٦٦ ، والتقرير الذي نشرته مجلة **الفهود السود** يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٢ وهما العملان اللذان أعادا ترتيب الحوادث التي وقعت أثناء المذابح الصهيونية المنظمة وأزاحا النقاب عن الحقيقة البشعة بأكملها .

ففي سنة ١٩٥١ ، أي بعد الانفجار الغامض مباشرةً ، شاهد لاجئ فلسطيني من عكا (كان يعمل في أحد المحال الكبيرة في بغداد) أحد رواد المتجر ، وعرف أنه

يهودا تاجر (الضابط بالحكومة العسكرية الإسرائيلية في عكا) . فأبلغ اللاجئ الشرطة العراقية عن وجود الضابط الإسرائيلي الذي قُبض عليه ومعه شالومك تزلاه وخمسة عشر آخرين من أعضاء المنظمة السرية الصهيونية . وكشف تزلاه أثناء التحقيق عن حقيقة المخطط الصهيوني ، وأرشد الشرطة العراقية إلى مخابئ الأسلحة في المعابد . وقد حوكم العملاء من أعضاء المنظمة الصهيونية السرية بتهمة محاولة "إثارة ذعر اليهود العراقيين لدفعهم للهجرة إلى إسرائيل" ، وصدر الحكم بالإعدام على اثنين من هؤلاء العملاء ، وبالسجن لمدد طويلة على الباقين . وقال محام عراقي (من سكان تل أبيب الآن) : "لقد كانت الأدلة من القوة بحيث لم يكن شيء ليمنع صدور الأحكام" . والآن ، يحاول قدوري سليم ـ المواطن الإسرائيلي اليهودي العراقي الذي فقد عينيه في حادث معبد شيمتوف ـ الحصول على تعويض من الحكومة الإسرائيلية .

حوادث إرهابية أخري ضد اليهود

لم ترحم آلة الإرهاب الصهيونية المهاجرين اليهود أنفسهم ، حيث تصدت المنظمات العسكرية الصهيونية في الثلاثينيات لجماعات البوند وحزب عمال صهيون الذين جاءوا من بولندا مطالبين بإلغاء سيطرة اللغة العبرية على المُستوطَن الصهيوني والاعتراف الرسمي باليديشية . فأشبعوهم ضرباً وتهديداً ورجماً بالحجارة وتهشيماً لواجهات حوانيتهم التي تحمل لافتات كتبت باليديشية . كما قام عضوان من الحركة التصحيحية في عام ١٩٣٣ بقتل حاييم أرلوزوروف رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية وأحد قادة الماباي . كما قامت إحدى المنظمات الصهيونية باغتيال يعقوب دي هان (١٨٨١ ـ ١٩٢٤) المفكر الديني اليهودي الذي كان معروفاً بعدائه للصهيونية ، وهو أستاذ قانون دولي ورجل دين يهودي هولندي . وُلد لأسرة متوسطة متعلمة من اليهود الأرثوذكس حيث كان والده معلماً . تَخرَّج في مدرسة المعلمين حيث أظهر مقدرة فائقة في الشعر ونُشرت أشعاره في العديد من الصحف الهولندية وقدرته الأوساط الأدبية . وقد أعجبته الطبيبة يوهانا فان مارسيفين ، وهي غير يهودية ومن أسرة غنية ، وتحوَّل هذا

الإعجاب إلى حب فتزوجا . وقد قامت زوجته الغنية بتمويل دراساته الجامعية حتى تَخرَّج حيث عمل بعدئذ محاضراً في الجامعة . انضم دي هان للاشتراكيين الديموقراطيين ، وسافر إلى روسيا ضمن وفد حزبي ، وعند عودته ألف كتاباً عن أحوال المعتقلين السياسيين في سجون القيصر . وقد كانت رحلته تلك سبباً في تَحوُّل مجرى حياته تحوُّلاً عميقاً ، فقد تأثر كثيراً بمذابح اليهود ورفع تقريره للقصر الملكي الهولندي . لكنه وجد استهزاء من جانب المستشارين اليهود .

تراجع دي هان عن الاشتراكية وانفصل عن زوجته وعاد إلى اليهودية وأصدر عام ١٩١٨ كتاب **الأنشودة اليهودية** الذي تلقفته الدعاية الصهيونية ، فهاجر إلى فلسطين باعتباره أول هولندي صهيوني يهاجر إلى هناك عام ١٩١٩ . وعمل دي هان في فلسطين مراسلاً لجريدة هولندية تَصدُر في أمستردام ، كما عمل أيضاً لجريدة **ديلي إكسبريس** اللندنية . وكان يلقي محاضرات في كلية القانون التابعة للحكومة في القدس حين تَعرَّف إلى الحاخام الأرثوذكسي سوننفلد وعرف وجهة النظر الأرثوذكسية اليهودية المتدينة في الصهيونية العنصرية العلمانية المتعصبة . وشيئاً فشيئاً غيَّر دي هان انتماءه السياسي والعقائدي وأصبح من أعداء الصهيونية والمتحدث باسم اليهودية الأرثوذكسية وأجودات إسرائيل (التي كانت حينذاك معادية تماماً للصهيونية من منطلق ديني) ، وانبرى للدفاع عن حقوق العرب في أرضهم . وقد أرسل عشرات العرائض والدعاوى لعصبة الأمم رافضاً حق الصهاينة العلمانيين في التحدث باسم الجماعات اليهودية كلها وحصل في النهاية على حق أن يعتبر كل يهودي متدين نفسه خارج نطاق الوكالة اليهودية ، وضمن ذلك حق رفض دفع الضرائب .

وقد أثارت مواقفه المتوالية ضد الصهيونية ونشاطه الفعال ضد الاستيطان الصهيوني استياء المؤسسة الصهيونية ، فبدأت الصحف الصهيونية مثل **هآرتس** في مهاجمته بعنف ، ودعته بالخائن ، وأعلنت أنه عنصر خطر ينبغي التخلص منه . بيد أن هذا الهجوم المادي والمعنوي لم يثنه عن عزمه وعن كراهيته وعدائه للصهيونية التي كان يراها الخطر الأكبر على اليهودية بل على القيم الإنسانية كلها . ونظَّم الصهاينة مقاطعة شاملة لمحاضراته في الجامعة الأمر الذي دعا دي هان إلى

الاستقالة . وكان رد دي هان على هذه الاعتداءات قوياً وحكيماً ، فقد نظم اجتماعاً شديد الأهمية بين الشريف حسين ملك الحجاز والأمير عبد الله أمير إمارات شرق الأردن والملك فيصل ملك العراق وبين كبار الحاخامات اليهود الأرثوذكس . وقد صعَّد هذا الهجوم الصهيوني ضد اليهود الأرثوذكس عامة ودي هان على وجه الخصوص . وقد تلقى دي هان العديد من التهديدات بالقتل ما لم يترك فلسطين فوراً . بل إنه تنبأ بموته حين قال لمراسلين صحفيين فرنسيين "سوف ترون ، سيقتلني الصهاينة ، فهذا ديدنهم" .

وفي ٢٩ يونيه عام ١٩٢٤ ، كتبت إحدى الجرائد الصهيونية محذرة : "إن الخائن دي هان سيرحل إلى لندن ليخطب أمام مجلس العموم البريطاني ويحطم طموحات اليهود القومية" . وفي ٣٠ يونيه عام ١٩٢٤ ، تم اغتياله بالفعل ، وثبت تَقاعُس المستشفى الذي نُقل إليه عن إنقاذه ، وكذلك فقد تغاضت قوات الشرطة المُكلَّفة بحمايته عن القيام بواجبها ، وكان الصهاينة من الوقاحة بحيث إنهم اتهموا العرب بقتله وأرجعوا اغتياله إلى علاقة جنسية شاذة بينه وبين أحد العرب .

وقد اعترف قتلته بارتكاب الحادث في الثمانينيات بعد ما يزيد عن نصف قرن من الإنكار ، وبعد التلميح لعدة سنوات بأن يعقوب دهان كانت تربطه علاقة شاذة مع أحد الشبان العرب ، وأن هذا هو الذي تسبب في مصرعه .

ولعل من أشهر الحوادث التي تعرَّض لها اليهود في المنطقة خلال عام ١٩٤٠ كان على أيدي العصابات الصهيونية نفسها حين فجَّر إرهابيو الهاجاناه السفينة باتريا في ميناء حيفا وسقط ضحية العمل ٢٥٠ يهودياً ثمناً للضغط على السلطات البريطانية كي تستجيب لطوفان الهجرة غير الشرعية بعد تحميلها وزر هؤلاء الضحايا . أما الأطفال اليهود في اليمن والعراق فقد اختطفهم الإرهاب الصهيوني عنوة بالعشرات من أُسرهم إلى فلسطين .

الفصل الخامس
العنف الفكري ضد العرب

تناولنا رؤية الصهاينة لليهود باعتبارهم شعباً أبيض أو شعباً مقدّساً يهودياً خالصاً أو شعباً اشتراكياً تقدمياً . وسنتناول في هذا الفصل رؤية الصهاينة للعرب ، فرؤية الذات ـ كما أشرنا ـ مرتبطة تمام الارتباط برؤية الآخر . ويُلاحَظ أن طريقة صياغة الرؤية الصهيونية للعرب تتسم بكثير من سمات الخطاب الصهيوني ، ابتداءً بالإبهام المتعمد وانتهاءً بالتزام الصمت . كما يُلاحَظ تصاعد معدلات التجريد إلى أن نصل إلى النقطة التي يتحقق فيها النموذج الصهيوني الإدراكي وهي التغييب الكامل للعرب .

العربي كعضو في الشعوب الشرقية الملونة (تخفيض العربي)

تصور العربي كعضو في الشعوب الشرقية الملونة تصور تكميلي لرؤية اليهود كأعضاء في الحضارة الغربية البيضاء ، فالجنس الأبيض هو موضع القداسة أما الأجناس الأخرى فتقع خارجها ، والعربي هو من هذه الأجناس المتخلفة .

وفي إطار هذا التصوُّر ، يُقدِّم الصهاينة وصفاً للشخصية العربية على أنها شخصية متخلفة ، ومثل هذا الوصف أمر شائع في الديباجات العنصرية وفي أدبيات الاستعمار الأوربي ، فالوصف هنا ليس وصفاً للعربي بقدر ما هو وصف لأي آسيوي أو أفريقي (أو حتى أي أمريكي أسود) . والاستعمار الصهيوني ، في أحد تصوُّراته لنفسه ـ كما أسلفنا ـ كان يرى أنه جزء (تابع) لا يتجزأ من الحركة

الإمبريالية الغربية ، ومن الهجمة العسكرية الحضارية على الشرق العربي لإدخال الحضارة والسكك الحديدية والبلاستيك والقنابل .

وقد بلوَّر وايزمان قضية الصراع العربي الصهيوني بالأسلوب نفسه الذي بررت به الحضارة الغربية مشروعها الاستعماري في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا . و "إننا ما زلنا نسمع حتى الآن أناساً يقولون : حسناً ، ربما كان ما أنجزتموه عظيماً تماماً ، ولكن العرب في فلسطين قد ألفوا حياة الدعة والسكينة ، وكانوا يركبون الجمال ، وكان منظرهم رائعاً ، وكانت صورتهم منسجمة مع منظر الطبيعة . فلماذا لا تظل هذه الصورة كما لو كانت متحفاً أو حديقة عامة ؟ لقد وفدتم إلى البلاد من الغرب حاملين معرفتكم وإصراركم اليهودي ، ولذا فصورتكم لا تنسجم مع مناظر الطبيعة . إنكم تجففون المستنقعات ، وتقضون على الملاريا بطريقة تؤدي إلى انتقال البعوض إلى القرى العربية . إنكم ما زلتم تتحدثون العبرية بلكنة سقيمة ولم تتعلّموا حتى الآن كيف تستخدمون المحراث بطريقة سليمة ، وتستخدمون بدلاً من الجمل سيارة . ومن جهة أخرى فإن هذا يُذكِّر المرء بالصراع الأبدي بين الجمود من جهة والتقدم والكفاءة والصحة والتعليم من جهة أخرى . إنها الصحراء ضد المدنية " .

ولم يكن من الضروري في هذا الإطار الاستعماري العرْقي القيام بأية دراسة دقيقة للضحية ، وإنما كان يُكتفَى بالحديث عن مدى تَقدُّم الحضارة الغربية ، ومدى تَقدُّم الإنسان الأبيض ، كما كان يُكتفَى بالإشارة إلى تخلُّف الإنسان غير الأبيض (سواء كان أسود أو أصفر أو أسمر) . فالأمور كانت واضحة للعيان ، ومن هنا كانت هذه الأوصاف أوصافاً عمومية لا تُركِّز على السمات المتعيِّنة للضحية . وعلى أية حال ، فإن أي تفكير عنصري لابد أن يتسم بهذا التعميم والتجريد والانتقاء ، وإلا وجد نفسه أمام وجود متعين محسوس له قداسته وله قيمته الإنسانية والحضارية المحددة ، وله كيانه الخاص ، الأمر الذي يجعل من العسير تَقبُّل الديباجات التي تُسوِّغ استغلاله أو إبادته .

وصورة العربي المتخلف صورة مهمة في الأدبيات الصهيونية . فقد لاحظ المفكر الصهيوني آحاد هعام (وهو الاسم الأدبي لآشير جنزبرج [١٨٥٦ - ١٩٢٧])

سنة ١٨٩١ أن المستوطنين الصهاينة يعاملون العرب باحتقار وقسوة ، وينظرون إليهم باعتبارهم متوحشين صحراويين ، وعلى أنهم شعب يشبه الحمير ، لا يرون ولا يفهمون شيئاً مما يدور حولهم . كما لاحظ أحد الرواد الصهاينة في أوائل القرن أن الصهاينة يعاملون العرب كما يعامل الأوربيون السود . وأما أهارون أرونسون (١٨٧٦ ـ ١٩١٩) أحد زعماء المستوطنين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فقد حذر الرواد الصهاينة من أن يقطنوا بجوار الفلاح العربي القذر الجاهل الذي تتحكم فيه الخرافات ، وأكد لهم أن كل العرب مرتشون .

ويتصف العربي ، حسب تصور وايزمان ، بصفات قريبة من التي ذكرناها من قبل ، فهو عنصر منحط يحاول الجري قبل أن يستطيع السير ، وهو شعب غير مستعد للديموقراطية ومن السهل أن يقع تحت تأثير البلاشفة والكاثوليك [كذا] كما ورد في رسالة وايزمان إلى أينشتاين بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٢٩ . أما الفيلسوف البرجماتي الأمريكي ، الصهيوني اليهودي ، هوراس كالن (١٨٨٢ ـ ١٩٧٦) ، فإنه لم يرى العربي إلا في صورة شيخ قبيلة من صحراء النقب ، يلبس هو وأولاده ساعات مستوردة لا تبيِّن الوقت ، ويحملون أقلاماً لا يستعملونها في جاكتات غربية يرتدونها فوق جلابيبهم ، ووظيفتهم الأساسية هي تهريب الحشيش بطبيعة الحال . وفي أحد استطلاعات الرأي (نُشرت نتائجه عام ١٩٧١) ، جاء أن ٧٦٪ من الإسرائيليين يؤمنون بأن العرب لن يصلوا إلى مستوى التقدم الذي وصل إليه اليهود . ونعتقد أنه لا يفيد كثيراً أن نأتي بمزيد من الأدلة والقرائن والبراهين من أعمال بن جوريون أو جابوتنسكي أو غيرهما من الكُتَّاب الصهاينة ، إذ أن مثل هذا سيكون مجرد توثيق كميّ وتمدُّد أفقي لا يغيِّر ملامح الصورة كثيراً .

وفي هذا الإطار ، نلاحظ أن العربي الجديد ، وهو المقابل البنيوي لليهودي الأبيض ، لا يأتي ذكره إلا في النادر . ومن هذه اللحظات النادرة ما دوَّنه هرتزل في يومياته حينما كان في القاهرة يتفاوض في شأن أحد مشروعاته الاستيطانية ، فقد استمع الزعيم الصهيوني إلى محاضرة عن الري ، ويبدو أنه رأى بعض المصريين واستمع إلى أسئلتهم ، فكتب يقول : "[المصريون] هم سادة المستقبل هنا ، ومن العجيب أن الإنجليز لا يرون ذلك ، فهم يعتقدون أنهم سيتعاملون مع الفلاحين إلى

الأبد" . ثم أخذ هرتزل بعد ذلك يصف كيف أن الاستعمار نفسه يخلق الجرثومة التي تقضي عليه ، وذلك لأنه يعلّم الفلاحين الثورة . ثم أبدى هرتزل دهشته لفشل البريطانيين في إدراك هذه الحقيقة البسيطة . ويحق للمرء أن يتعجب لفشله هو نفسه في إدراكها ، إذ أنه ذهب ليتفاوض في اليوم التالي بشأن منطقة العريش لتكون موطناً للاستيطان الصهيوني . ويبدو أن ما حدث هو لحظة إدراك تاريخية نادرة من جانب الزعيم الصهيوني فهم فيها الاستعمار البريطاني باعتباره ظاهرة تاريخية إنسانية لا تتسم بالثبات . ولكنه غاص ، مرة أخرى ، في الأسطورة الصهيونية الحلولية العضوية ، فاستثنى الاستعمار الصهيوني المقدّس والمطلق من هذا القانون التاريخي الإنساني ، ولم تُترجَم لحظة الإدراك نفسها إلى حكمة إنسانية أو سلوك عقلاني .

وقد رسم هوراس كالن صورة الفلسطيني في المستقبل ، كما يحب أن يراها ، فقال : "لو حصل اللاجئون على جوازات سفر وغيرها من الوثائق التي تُمكّنهم من التحرك بحرية ، ولو حصلوا على مبلغ كاف من المال ليشقوا به طريقهم إلى مكان من المُتوقّع أن يجدوا فيه سبل العيش المعقولة . وقيل لهم إن هذا هو كل ما سيحصلون عليه ولا شيء آخر أبداً ، لو حدث هذا لبدأوا عندئذ في الاعتماد على النفس" ، أي أن تحديث الشخصية العربية سينتج عنه أن يفهم العرب الحقوق اليهودية في إطارها الحلولي العضوي باعتبارها حقوقاً مقدّسة أزلية لا تقبل النقاش ولا تخضع للتغير .

كما أن التصوُّر الصهيوني يقوم على أن تحديث الشخصية العربية قد يؤدي بالفعل إلى تلاشي الشخصية العربية نفسها ، أو أنها ستكتشف أنه لا توجد هوية عربية ، وإنما هوية سنية أو شيعية أو مصرية (فرعونية) . وهكذا تتبخر القومية العربية وتظهر الدويلات الإثنية الدينية على النمط الإسرائيلي . ولكن الحديث عن الإنسان العربي في المستقبل هو في نهاية الأمر حديث نادر في الكتابات الصهيونية .

العربي ممثلاً للأغيار (تجريد العربي)

يحاول الصهاينة تصوير العربي ممثلا لكل الأغيار ، وينطلق هذا التصوُّر من

التصوُّر الصهيوني لليهودي باعتباره يهودياً خالصاً. ويصبح العربي ممثلاً لكل الأغيار، أي أنه تصوُّر ينبع من الثنائية الحلولية الصلبة.

وقد وُصف الأغيار في الأدبيات الصهيونية بأنهم: ذئاب، قتلة، متربصون باليهود، معادون أزليون لليهود. و«الأغيار» مقولة مجردة، بل إنها أكثر تجريداً من مقولة «اليهودي» في الأدبيات النازية، أو مقولة «الزنجي» في الأدبيات العنصرية البيضاء. وهي أكثر تجريداً لأنها لا تضم أقلية واحدة، أو عدة أقليات، أو حتى عنصراً بشرياً بأكمله، وإنما تضم كل الآخرين في كل زمان ومكان. وقد وضع الصهاينة الإنسان العربي على وجه العموم، والفلسطيني على وجه الخصوص، داخل مقولة «الأغيار» حتى يصبح بغير ملامح أو قسمات.

وتظهر مقولة «الأغيار» هذه في وعد بلفور (أهم الوثائق الصهيونية) حيث أشار إلى العرب (الذين كانوا يشكلون أكثر من حوالي ٩٣٪ من مجموع السكان) على أنهم «الجماعات غير اليهودية»، دون تحديد هذه الجماعات أو ذكر اسمها، حتى تظل هذه الجماعات عند مستوى عال من التجريد. إن هذه الجماعات غير اليهودية هي أية جماعة إنسانية تشغل الأرض التي سيستوطن فيها الشعب اليهودي. وبينما كان هرتزل يتفاوض بشأن كريت موقعاً للاستيطان الصهيوني كتب عن الجماعات غير اليهودية التي تقطنها بطريقة تنم عن عدم الاكتراث والتجريد، فقد وصفهم بأنهم "عرب، يونانيون، هذا الحشد المُختلَط من الشرق".

أما شاؤول تشرنحوفسكي (١٨٧٥ - ١٩٤٣) الشاعر الصهيوني، الروسي اليهودي، في قصيدته «وقت الحراسة» التي كتبها في تل أبيب عام ١٩٣٦، فلم يُكلِّف خاطره الإشارة إلى العرب، بل يتحدث عن الأغيار فحسب، بوصفهم رجال الصحراء المتوحشين، وهم بهذا، يصبحون شيئاً عاماً مجرداً خالياً من القداسة، وجزء من الطبيعة يَسهُل التعامل معه واصطياده وإبادته.

وفي إسرائيل، لا يتحدثون عن «اليهود والعرب»، وإنما يتحدثون عن «اليهود وغير اليهود». وكما يقول إسرائيل شاهاك المفكر الإسرائيلي، فإن كل شيء في إسرائيل ينقسم إلى يهودي وغير يهودي. وينطبق هذا التقسيم على كل مظاهر الحياة فيها، حتى على ما يزرع من خضراوات من طماطم وبطاطس وغيرها. وفي

هذا الصدد ، قد يكون من المفيد أن نتذكر أن الحاخام أبراهام أفيدان حين أوصى الجنود الإسرائيليين بقتل «المدنيين الأغيار أو غير اليهود» كان يعني في الواقع العرب فحسب، ولا شك في أن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي يعرفون تماماً ما كان يرمي إليه الحاخام .

هذا هو التصوُّر الصهيوني للعربي (الممثل للأغيار) في الماضي والحاضر ، فماذا عن الإنسان العربي ممثل الأغيار في المستقبل ؟ هنا نجد أن الزمان قد تجمَّد وأُلغي ، كما هو شأن الكتابات الصهيونية دائماً ، فالأغيار ذئاب في الماضي والحاضر والمستقبل . والإنسان العربي الخانع الخاضع للعنف الصهيوني ، هو نفسه الإنسان العربي المقاتل الأزلي ضد اليهود : كلاهما جزء من مخطط ميلودرامي أزلي . وقد وصف رئيس جمهورية إسرائيل السابق إسحق بن تسفي المقاومة العربية في أوائل القرن الحالي بأنها مجرد مذبحة يرتكبها أعداء اليهودة في فلسطين ، حرَّض عليها قنصل روسيا القيصري، أي أن معاداة اليهود هي هي لا تتغيَّر ، فهي تأخذ شكل مذابح في روسيا أو مقاومة عربية في فلسطين ! وفي المؤتمر الصهيوني السابع (١٩٠٥) ، طرح أحد الصهاينة تصوراً مماثلاً للتصور الذي طرحه هرتزل عن الإنسان العربي في المستقبل ، وحذَّر من أن الفلاحين الفلسطينيين سيثورون ضد الاستعمار الصهيوني ، كما طالب المستوطنين الصهاينة بأن يسلكوا سلوكاً مختلفاً حتى لا يشتد الصراع مع العرب . وقد ردَّ أحد المستوطنين الصهاينة بأن الفلاحين العرب سيتحولون ضد اليهود مهما كان تصرف وسلوك اليهود حيالهم ، فثورة الفلسطينيين ليست محاولة لرد العدوان والظلم الواقع عليهم، وإنما هي تعبير عن العداء الأبدي الذي يبديه الأغيار نحو اليهود "هذا الشعب الذي طُرد من بلاده" . وهذا التفسير السهل الذي يشرح كل شيء لا يزال شائعاً في إسرائيل حتى بين المثقفين . ويُفسِّر الكاتب الإسرائيلي يهوشاوا المقاومة العربية بأنها شيء غير مفهوم، ودوافعها غير عقلانية إلى حدٍّ كبير ، فثمة شيء ما في اليهود يؤدي إلى إثارة جنون الأغيار . والعرب ، بوصفهم أغياراً ، لا يشذّون عن هذه القاعدة . والواقع أن مقولة «الأغيار» (العرب) تُعفي الصهاينة من مسئولية التوجُّه المحدَّد للمسألة الفلسطينية وللإنسان العربي .

تهميش العربي

إن عملية التجريد السابقة تستهدف تهميش العربي حتى لا يشغل مركز الأحداث بالنسبة لفلسطين . والعربي الهامشي نمط أساسي في الإدراك الصهيوني للعرب . إن الصهاينة ينكرون وجود أية هوية سياسية للعرب عامة ، وللفلسطينيين على وجه الخصوص ، أو أية مشاعر قومية من جانبهم . فالصهاينة في إدراكهم للثورات العربية ضدهم ، ينكرون طبيعتها القومية والسياسية ويؤكدون لأنفسهم ولرفاقهم أن الدافع إليها ليس حب الأرض أو الوطن أو التمسك بالتراث ، فالدافع إليها هو التعصب الديني . وقد كان الصهاينة يلومون المسيحيين العرب ، أحياناً ، باعتبارهم الأعداء الحقيقيين لمشروعهم الاستيطاني ، ويصورون المسلمين في صورة الفريق الطيب الذي يمكن التفاهم معه . وكانوا أحياناً أخرى يفترضون العكس ، فيؤكدون أن المسلمين هم العدو الحقيقي ، وأن المسيحيين هم الفريق الذي يبدي استعداداً كبيراً للتعاون . وكانت الجماهير الفلسطينية بالنسبة إليهم مجرد غوغاء يتلاعب بها المهيجون الإقطاعيون والأفندية ولا تحركها الدوافع القومية . ويرى سمحا فلابان أن وايزمان كان يؤمن إيماناً راسخاً بأن تمرُّد هذه الجماهير ليس تعبيراً صادقاً عن حركة قومية خلاقة وإنما كانت تمليه الاعتبارات الإقطاعية والقَبَلية الضيقة .

وإلى جانب هذا ، كان الصهاينة يرون الفلسطيني أو العربي حيواناً أو مخلوقاً اقتصادياً محضاً تحركه الدوافع الاقتصادية المباشرة . ولذا ، فيمكن حل المشكلة العربية (حسب هذا التصور) في إطار اقتصادي لا يكون سياسياً بالضرورة . ولعل من الأمثلة الأولى على هذه الإستراتيجية الإدراكية رشيد بك ، هذا العربي الذي تم تخليقه حسب المواصفات الصهيونية في رواية هرتزل **الأرض الجديدة القديمة** ، فهو يؤكد أن الوجود الصهيوني قد عاد على العرب بالنفع الكبير : لقد زادت صادرات البرتقال عشر مرات ، كما أن الهجرة اليهودية كانت خيراً وبركة ، خصوصاً بالنسبة لملاك الأراضي لأنهم باعوا أرضهم بأرباح كبيرة . وظل لفيف من الصهاينة يؤمنون إيماناً راسخاً بإمكان التغلب على معارضة الفلسطينيين عن طريق توضيح المزايا الاقتصادية الجمة التي سيجلبها الاستيطان الصهيوني ، وعن طريق حثهم على

الرحيل إلى البلاد العربية بعد إعطائهم التعويض الاقتصادي المناسب عن وطنهم . وكانت إحدى القناعات الإدراكية عند وايزمان أن تطوُّر فلسطين سيؤدي إلى أن يفقد العرب الاهتمام بالمعارضة السياسية .

ويؤكد وولتر لاكير وغيره من المؤرخين أن السياسة الرسمية للصهيونية في العشرينيات (ويمكن أن نضيف : وبعدها) هي عدم الدخول في مناقشات سياسية مع العرب ، بأية حال ، وحصر أيّ تفاوض في التعاون الاقتصادي وحده ، وعدم التعرض لطبيعة النظام السياسي . ويُلاحَظ أن الإستراتيجية الإدراكية هنا تهدف إلى إسقاط الطبيعة القومية لردة الفعل العربية . فلو تم تصنيفها كحركة قومية فإن منطق التصنيف نفسه يؤدي إلى ضرورة الاعتراف بالعرب كجماعة قومية لها أرض قومية وتراث قومي ومجال قومي ومجموعة من الحقوق القومية تنسف الادعاءات الصهيونية القومية بشأن الأولوية القومية الأزلية لليهودي في أرض فلسطين .

ومع هذا ، فقد كانت القومية العربية أحياناً تفرض نفسها على الإدراك الصهيوني فرضاً كدافع محرك للجماهير العربية . وهنا ، كان الصهاينة يتبنون إستراتيجيتين أخريين هما في جوهرهما تعبير أكثر حذقاً وصقلاً عن محاولة تهميش العربي ونزع الصبغة السياسية عنه . أما الأولى ، فهي الاعتراف الجزئي بالطبيعة القومية للثورات الفلسطينية مع تفسيرها تفسيراً يجردها من مضمونها الإنساني ويفصلها عن الحركات القومية المماثلة فتصبح بالتالي قومية ناقصة لا تستحق أن تحصل على أية حقوق . والقومية العربية ، حسب هذا الإدراك ، إن هي إلا قومية مصطنعة تابعة للإنجليز وللقوى الخارجية وعميلة لهم . كما أن الصهاينة كانوا أحياناً يرون القومية العربية مجرد رد فعل للاستيطان الصهيوني ليست لها وجودها الحقيقي ، ومحاولة لسلب الصهيونية ليست لها دينامية ذاتية مستقلة . وكان الصهاينة العماليون يصفون القومية العربية بأنها قومية رجعية ، أو كما قال حاييم أرلوسوروف فإنهم قومية تهيمن عليها قوى الرجعية الاجتماعية والطغيان السياسي ولم تبرز داخلها قيادات سياسية مثل صن يات صن أوغاندي .

وأما الإستراتيجية الإدراكية الثانية ، فهي مواجهة القومية العربية كأمر واقع يفرض نفسه فيتم الاعتراف بها كقومية كاملة مع تقليص مجال فعاليتها بحيث

لا تضم الفلسطينيين . ويقول أحد مؤرخي الحركة الصهيونية إن الإسهام الأساسي لوايزمان في النظرة الصهيونية إلى العرب تتلخص في تمييزه بين العرب والفلسطينيين ، إذ كان يرى إمكانية التوصل إلى اتفاق مع القومية العربية ، بل مساومتها ، مقابل أن يتخلى العرب عن مطالبهم في فلسطين . وكان أيضاً ، حسبما ورد في كتاب فلابان ، صاحب النظرية القائلة بأن فلسطين جزء غير مهم من الوطن العربي الكبير . وكان أرلوسوروف موافقاً على التعاون مع العرب ، ولكنه كان متشائماً بشأن التعاون مع الفلسطينيين . ويمكن أن نرى مفاوضات وايزمان/ فيصل ومعظم اتصالات الصهاينة مع العرب في هذا الإطار . بل إن الصهاينة قدّموا عام ١٩٣٠ مشروعاً طرحه موشيه بينكوس نائب رئيس تحرير **دافار** ونال تأييد بن جوريون الحذر ، وهو في جوهره تعبير عن هذه الإستراتيجية . كان المشروع يدعو إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين تصبح جزءاً من اتحاد فيدرالي يضم الشرق العربي بأسره . وكان المفروض أن يشكل الفلسطينيون أقلية داخل الدولة المفتوحة ، ولكنها هي نفسها كانت تشكل أقلية داخل اتحاد الدول العربية .

ولعل هذه الإستراتيجيات الإدراكية هي أذكى الإستراتيجيات على الإطلاق وأكثرها تفرُّد ودهاءً وتعبيراً عن خصوصية الصهيونية كحركة استيطانية إحلالية لا تهدف إلى غزو العالم واستعباده (على طريقة النازية) وإنما إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وحدها دون سكانها . فعملية التهميش هنا تصبح مقصورة على الضحية المباشرة ، أي الفلسطيني ، دون حاجة إلى استجلاب عداء الآخرين ، سواء في الشرق أو في الغرب . ولا تزال محاولة تهميش العرب نمطاً أساسياً في الإدراك الإسرائيلي للعربي .

تغييب العربي

إن ذكر العرب ، ولو في مجال التشهير بهم ، هو اعتراف ضمني بهم ، ولكن الصهاينة يحاولون إخفاء العرب بإدخالهم في مفهوم مقولة «الأغيار» المجردة . هذا الاتجاه يصل إلى قمته فيما يمكن أن نسميه مقولة «العربي الغائب» ، فبدلاً من الإخفاء الجزئي خلف مقولة مجردة ، تصل محاولة الإخفاء إلى حد الإغفال الكامل ، فالصهاينة أحياناً لا يذكرون العربي بخير أو شر ، ويلزمون الصمت حيال

الضحية ، ويُظهرون عدم الاكتراث الكامل بها (وهذه إحدى سمات الخطاب الصهيوني) .

ومقولة «العربي الغائب» كامنة في مقولة «اليهودي الخالص» . وكلما تزايدت معدلات الحلولية العضوية وتركزت القداسة في اليهود ، اتسعت الدائرة وزاد استبعاد الآخر تدريجياً إلى أن يختفي تماماً ويغيب حين يصبح اليهودي الخالص هو اليهودي المطلق ذي الحقوق المطلقة الخالدة التي لا تتأثر بوجود الآخرين أو غيابهم . وهكذا ، فإن نظرية الحقوق المطلقة تعني غياب أية حقوق أخرى غياباً تاماً .

ويُفسِّر بعض المفكرين ظاهرة العربي الغائب بأنها محاولة للتهرب من حقيقة صلبة تتحطم عندها كل الآمال الصهيونية . فيقول عالم السياسة الإسرائيلي شلومو أفنيري : "إن الرواد الصهاينة الأولون لم يكن في مقدورهم مواجهة حقيقة أن ثمن الصهيونية هو نقل العرب ، ولذا أخذت آليات الدفاع عن النفس شكل تَجاهُل تَعيُّن المشكلة العربية . فالتمسك بالرؤية الصهيونية لم يكن ممكناً دون اللجوء بشكل غير واع لخداع النفس» . ويقول المفكر الإسرائيلي ، يهوشاوا ليبوفيتس : إن الصهاينة الأوائل لم يريدوا (لأسباب نفسية واضحة) رؤية الحقيقة ، ولم يدركوا أنهم كانوا يضللون أنفسهم ورفاقهم . ومهما كانت الدوافع ، فإن من الواضح أن الصهاينة أرادوا أرض فلسطين دون فلسطينيين (أرضاً بلا شعب) ، ولذا كان يجب أن يختفي العرب ويزولوا .

وإفراغ فلسطين من كل سكانها أو معظمهم (أي تغييبهم) هو أحد ثوابت الفكر الصهيوني ، وهو عنصر مُتضمَّن بشكل صامت في الصيغة الصهيونية الأساسية . وهذا أمر منطقي ومفهوم ، إذ لو تم الاستيلاء على الأرض وبقي سكانها عليها لأصبح تأسيس الدولة الوظيفية مستحيلاً ، ولتم تأسيس دولة عادية تمثِّل مصالح سكانها بدرجات متفاوتة من العدل والظلم . فيهودية الدولة (مع افتراض تغييب السكان الأصليين) هو ضمان وظيفيتها وعمالتها .

ومن هنا ، كان اختفاء العرب حتمياً ، ومن هنا كانت الصفة الأساسية للاستعمار والاستيطان الصهيوني وهي كونه استعماراً إحلالياً ، فصهيونيته

تكمن في إحلاليته ، كما أن إحلاليته هي التعبير الحتمي عن صهيونيته (ويهوديته المزعومة).

ورغم أن رَصْد مقولة «العربي الغائب» وتوثيقها أمر بالغ الصعوبة لأن ما هو غائب لا يمكن رصده وتوثيقه بالطريقة التقليدية التي تعتمد على الاقتباسات والنصوص وتحليلها . ومع هذا ، فإن هناك عدداً كبيراً من التصريحات والمفاهيم الصهيونية لا يمكن فهمها إلا في إطار مقولة «العربي الغائب» . ويمكن أن يندرج تحت هذا كل ذلك الحديث المستفيض عن الأرض المقدَّسة وإرتس يسرائيل وصهيون وأرض الميعاد ، فهو حديث يستند في نهاية الأمر إلى افتراض غياب فلسطين العربية . والحديث عن استيطان المهاجرين من روسيا القيصرية باعتبارها «عاليا»، أي «صعود» ، والحديث عنهم باعتبارهم «معبيليم» ، أي يهود يدخلون فلسطين كما دخلها العبرانيون القدامى رغم كل الصعاب والعوائق ، هو أيضاً حديث يفترض غياب العرب وغياب تاريخهم . بل إنه يمكن القول بأن المصطلح الصهيوني ككل (نفي ، عودة ، تجميع المنفيين . . . إلخ) يفترض هذا اليهودي الخالص الذي يفترض بدوره العربي الغائب . وقراءة أي نص صهيوني وفهم أي برنامج صهيوني أمر صعب جداً ، إن لم يكن مستحيلاً ، من دون افتراض مقولة العربي الغائب كمثل أعلى ونقطة تحقُّق للاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني .

الفصل السادس
الاستعمار الإستيطاني : الغربي والصهيوني

من المشاكل الرئيسة التي تقابل الباحث العربي والدارس للصهيونية، هي طريقة تصنيف هذه الظاهرة. إذ يبحث كثير من الدارسين عن الأصول اليهودية للصهيونية في التوراة والتلمود والبروتوكولات ويسقطون فيما أسميه النصوصية، أي نزع النصوص المختلفة من الكتب المقدسة (ونصف المقدسة وغير المقدسة) اليهودية، وتصور أن مثل هذه النصوص تفسر سلوك اليهود (إذ أن التصور السائد هو وجود علاقة تقابل كامل بين هذه النصوص وواقع اليهود الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي).

وينتج عن هذا أن الباحث العربي يخفق في التمييز بين الجوهر والعرض، وبين الحقيقة والديباجة. ونحن نذهب إلي أن الصهيونية نشأت في أحضان الاستعمار الغربي، وأنها ظاهرة استيطانية إحلالية، لا تختلف في جوهرها عن أية حركة استعمارية أخري.

أسطورة الاستعمار الاستيطاني: الغربي والصهيوني

يمكن تعريف الاستعمار الاستيطاني بأنه انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر، حيث تقوم الكتلة الواحدة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم أو استعبادهم، أو خليط من كل هذه الأمور (كما حدث في أمريكا الشمالية وفي فلسطين). ومهما بلغ الإنسان من وحشية وحياد، فهو لا يستطيع القيام بمثل هذه الأفعال إلا إذا كان هناك مبرر، من هنا لجأ الاستعمارالاستيطاني الغربي إلي

الديباجات وإلي الأسطورة التي نعرفها بأنها نموذج معرفي ، أي رؤية كاملة للكون [الإله ـ الإنسان ـ الطبيعة] ، علاقتها بالواقع واهية إلى أقصى درجةولكنها تظل ـ مع هذا ـ بالنسبة للبعض دليل للعمل للإنسان الذي يتحرك في اطارها . ويمكن تلخيص السمات الأساسية لأسطورة الاستعمار الاستيطاني الغربي والصهيوني فيما يلي .

١ ـ جوهر الأسطورة ، أية أسطورة ، هو إلغاء الزمان أو تجميده والانفصال عن المكان، وعرّف عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي كلود ليڤي شتراوس الأسطورة بأنها آلة لكبح جماح الزمان . هذا الاتجاه يأخذ شكلاً متطرفاً في حالة أسطورة الاستعمار الاستيطاني بشكل عام ، فهو ينطلق من الإنكار الكامل للتاريخ بشكل متطرف ، وإعلان نهايته . ولكن يزداد الإنكار حدة وعنفاً في حالة المجتمعات الاستيطانية الإحلالية ، التي لابد أن تُغيِّب السكان الأصليين تماماً . ونقطة البداية عند المستوطنين البيض المهاجرين من العالم الغربي هي عادةً رفض تاريخ بلادهم الأصلية ، باعتباره تاريخ "اضطهاد وكفر" وفساد . ويحاول المهاجرون أن يضعوا "حلاً نهائياً" لمشاكلهم وأن يبدأوا من نقطة الصفر الفردوسية في الأرض الجديدة . ومع هذا عادة ما يتباهى هؤلاء المستوطنون بانتمائهم للعالم الغربي الذي لفظهم .

ويتضح هذا الجانب في أسطورة الاستيطان الصهيونية التي تبدأ برفض تاريخ اليهود في المنفى (وضمن ذلك العالم الغربي) . ثم تطرح الصهيونية الحل النهائي : الاستيطان في صهيون باعتباره نقطة البداية والصفر . ومع هذا لا يكف الصهاينة عن الحديث عن دولتهم باعتبارها واحة الديموقراطية الغربية في الشرق وقاعدة الحضارة الغربية فيه .

٢ ـ ينكر المستوطنون البيض تاريخ السكان الأصليين في الأرض التي سيهاجرون إليها ويستوطنون فيها . فهي عادةً ـ حسب ادعائهم ـ أرض عذراء بلا تاريخ ، غير مأهولة بالبشر (أرض بلا شعب) ، على عكس الأرض التي يأتي منها المستوطنون ، فهي مكتظة بالسكان .

ومرة أخرى نجد أن أسطورة الاستيطان الصهيونية تعبِّر عن هذا بشكل متبلور ، إذ يزعم الصهاينة أن فلسطين هي إسرائيل أو صهيون ، وأن تاريخها قد توقَّف تماماً برحيل اليهود عنها . بل إن تاريخ اليهود أنفسهم قد توقَّف هو الآخر برحيلهم عنها ، ولن يُستأنف هذا التاريخ إلا بعودتهم إليها ، ولكنه تاريخ جديد خال من الاضطهاد والصراع ، فهو أقرب إلى التاريخ المقدَّس .

٣ ـ لا تؤكد أسطورة الاستيطان الغربية نهاية التاريخ وحسب وإنما نهاية الجغرافيا كذلك ، فالأرض التي يستوطن فيها الإنسان الأبيض هي أرض وحسب ، ليس لها حدود واضحة ، ولذا فهي تتسع حسب قوة الإنسان الأبيض الذاتية ، كلما زاد عدد المستوطنين وازدادوا قوة اتسعت الحدود . ومن هنا فكرة الرائد والجبهة المتسعة دائماً . والرائد هو الذي يرتاد أرضاً جديدة دائماً ، لا يعرف حدوداً ولا قيوداً ولا سدود . وارتباط نهاية التاريخ بنهاية الجغرافيا أمر متوقَّع ، ففكرة الحدود فكرة إنسانية حضارية غير طبيعية ، أما عالم الطبيعة فلا يعرف الإنسان ، ومن ثم فهو لا يعرف الحدود .

وأسطورة الاستيطان الصهيونية هي أسطورة التوسع بالدرجة الأولى ، فإرتس يسرائيل ليس لها حدود واضحة ، فالعهد القديم يحتوي أكثر من خريطة . والمستوطنون الصهاينة أطلقوا على أنفسهم مصطلح «حالوتسيم» ، أي «رواد» .

٤ ـ إذا حدث أن كانت "الأرض العذراء" مأهولة بالسكان فإن أسطورة الاستيطان الغربية تحاول تهميشهم ، فهم قليلو العدد متخلفون يفتقرون إلى الفنون والعلوم والمهارات المختلفة ، يهملون الثروات الطبيعية الكامنة في الأرض . وهم عادةً مجرد رحالة لا يستقرون في أرض ما ، وهم شعب لا تاريخ له ، فأعضاؤه جزء لا يتجزأ من الطبيعة (كالثعالب والذئاب) ومن ثم لا حقوق لهم . لكل هذا فإن وجود مثل هؤلاء الناس هو وجود عرضي ومن الضروري وضع حل جذري ونهائي للمشكلة الديموجرافية ، أي مشكلة وجود السكان الأصليين في الأرض العذراء ، وضرورة اجتثاث شأفتهم تماماً .

وأسطورة الاستيطان الصهيونية تنظر للوجود الفلسطيني في فلسطين باعتباره أمراً عرضياً هامشياً ، والديباجات الصهيونية مليئة بالحديث عن فلسطين باعتبارها أرض مهجورة مهملة ، وكثيراً ما يتحدث الصهاينة عن الفلسطينيين كما لو كانوا جزءاً من الطبيعة بلا تاريخ . وكل هذا ينتهي بطبيعة الحال بتأكيد حق اليهود المطلق في فلسطين (ومن هنا قانون العودة) وينكرون هذا الحق على الفلسطينيين (ومن هنا مخيمات اللاجئين) . وتحاول الحركة الصهيونية وضع حل نهائي للمشكلة الديموجرافية فقامت أحياناً بالإبادة (دير ياسين ـ كفر قاسم) ولكن الطرد كان الشكل الأساسي . وبعد اتفاقيات أوسلو أخذ الحل النهائي شكل عزل السكان الأصليين داخل مجموعة من القرى والمدن ومحاصرتهم بالقوات العسكرية الإسرائيلية والطرق الالتفافية .

٥ ـ تم تبرير الرؤى الاستيطانية الإحلالية عن طريق القصص الإنجيلية ، وهنا يحدث تلاق كامل بين أسطورة الاستيطان الغربية العامة وأسطورة الاستيطان الصهيونية . فالمستوطنون البيض (وضمنهم الصهاينة) ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم من الآباء (البطارقة) الذين تركوا بلادهم ليستقروا في بلاد أكثر اتساعاً ، أو في أرض عذراء لم يستوطن فيها أحد من قبل . وهم مثل العبرانيين يخرجون من مصر (أو بابل) أرض المنفى البغيضة ، وينسلخون من تاريخها ليعودوا إلى صهيون (الجديدة) بأن "يصعدوا" لها . فإن وجدوها مأهولة فأهلها إذن من الكنعانيين الذين لا حق لهم في الأرض ومصيرهم هو الحل النهائي : الطرد أو الإبادة .

وغني عن القول أننا حينما نتحدث عن «أسطورة» فنحن لا نتحدث عن واقع تشكَّل ولا حتى عن برنامج عمل ، وإنما عن قصة أو قصص يوجد فيها بشكل كامن نموذج معرفي ، وهذه القصة مستبطنة تماماً ، تعبِّر عن نفسها بشكل جزئي وتتحقق بعض جوانبها في أماكن وأزمنة متفرقة ، ولا تتحقق مجتمعة إلا في لحظة نماذجية نادرة .

الاستعمار الاستيطاني الصهيوني : أهدافه وآلياته وسماته الأساسية

وضع الرؤية (أو الأسطورة) الصهيونية موضع التنفيذ لم يكن أمراً سهلاً ، إذ أن المستوطنين الصهاينة حلّوا في أرض لا يعرفونها وهي أرض مأهولة بالسكان ، ومن

هنا كان من الضروري أن يُنظِّموا أنفسهم بطريقة صارمة ، وأن تكون لهم مؤسساتهم الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لوضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ . وقد فرض هذا على الاستعمار الاستيطاني كثيرا من سماته ومن أهمها العنف والطابع العسكري المتكامل (انظر الفصل السابع) . فتم تأسيس الوكالة اليهودية ومهمتها القيام بمعظم عمليات التخطيط والتطبيق الفعلي لهجرة وتدريب المستوطنين وتأمين كل ما يحتاجونه من وسائل وأدوات إنتاج وخدمات للمهاجرين . وكانت مهمة الصندوق القومي اليهودي شراء الأرض لصالح الفلسطيني . وتُعتبَر المؤسسة العسكرية والتنظيمات شبه العسكرية من أبرز القواعد التي تضطلع بتطبيق المخطط الاستيطاني الصهيوني والمحافظة على استمرار العملية الاستيطانية وحمايتها . فتقوم المؤسسة العسكرية بتعبئة الجماهير وتجنيدهم حول فكرة الاستيطان باعتبارها المثل الأعلى للمواطن الإسرائيلي . أما التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية مثل الهاجاناه والناحال والجدناع فتقوم بأدوار الحراسة والأدوار الأمنية ورفع الروح المعنوية .

ويمكن القول بأن الأهداف والسمات الأساسية للاستيطان الصهيوني هي ما يلي :

١ ـ يهدف الاستيطان الصهيوني إلى أن تحل الكتلة البشرية (الصهيونية) الواحدة محل السكان الأصليين فهو استعمار إحلالي ، وإحلاليته هي سمته الأولى والأساسية (حتى عام ١٩٦٧) .

٢ ـ حدَّدت منظمة الهاجاناه جوهر الإستراتيجية الاستيطانية عندما أكدت (عام ١٩٤٣) أن الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة الاستيلاء السياسي على البلد ، أي فلسطين . وقد استمرت هذه السياسة قبل وبعد عام ١٩٤٨ ، أي أنها العنصر الأساسي الثابت في الإستراتيجية الصهيونية . ومن ثم عرَّف بن جوريون الصهيونية بأنها الاستيطان ، وهو مُحق في ذلك تماماً . ولذا يمكن القول بأن الاستيطان هو نفسه التوسع الصهيوني ، لا يوجد أيّ فاصل بينهما . وهذه هي السمة البنيوية الثانية من سمات الاستيطان الصهيوني .

٣ ـ ارتبط انتشار المستوطنات بحركة الهجرة اليهودية ، وهو ما جعل إستراتيجية الاستيطان تتخذ خطاً متوازياً مع الخطوات التي قطعها المشروع الصهيوني لجذب المهاجرين اليهود واقتلاعهم من البلاد التي أقاموا فيها .

٤ ـ من المُلاحَظ أن المؤسسات الاستيطانية الصهيونية تقف على رأسها بدلاً من أن تقف على قدميها (ويمكن أن نسميها الهرم الاستيطاني الصهيوني المقلوب) ، فقد كان هناك مزارع الكيبوتس وهي تنظيمات زراعية هدفها الاستيلاء على الأرض التي ستُزرع وتكوين طبقة مزارعين يهود . كما كان هناك الهستدروت ، وهو نقابة عمال تهدف إلى خَلْق الطبقة العمالية (وذلك على خلاف النقابات العمالية التي لا تظهر إلا كتعبير عن وضع قائم بالفعل) . ثم كانت هناك جماعات الحراس المختلفة مثل الحارس والهاجاناه والبالماخ وهي تنظيمات عسكرية تهدف إلى خَلْق الشعب اليهودي (أي أن الجيش يسبق الشعب ، أو كما قال شاعر إسرائيلي : كل الشعوب تملك سلاح طيران إلا في إسرائيل حيث يوجد سلاح طيران يملك شعباً) . بل إن الجامعة العبرية نفسها أُسِّست بادئ الأمر كمبان وهيئة تدريس في انتظار الطلبة . ويمكن سحب هذا المنطق على كل الحركة الصهيونية ، فهي قد بدأت بتأليف الحكومة التي كان هدفها الأساسي إقامة الدولة التي كانت ترمي أساساً إلى تجميع السكان (حكومة فدولة فشعب) . وما من شك في أن هذا يعود إلى أن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة هي صيغة غير يهودية تم تهويدها لتجنيد المادة البشرية التي رفضت هذه الصيغة أو تملَّصت منها . كما أن الأصول الطبقية لبعض العناصر البشرية المستوطنة صعَّبت عليهم الاضطلاع بوظائف معينة ، ولذا كان حتمياً أن يسبق عملية الاستيطان مؤسسات استيطانية مختلفة ، مهمتها جذب المستوطنين وتدريبهم . كما أن من أهم سمات الاستيطان الصهيوني أن الكيان الاجتماعي الصهيوني في فلسطين لم يكن متكاملاً ، بل كان في مرحلة بداية التكوُّن والتشكُّل ، ولم يكن هدف المستوطنين الاندماج في المجتمع القائم بل إقامة كيان اجتماعي وسياسي مستقل .

٥ ـ يتسم الاستيطان الصهيوني بأنه استيطان جماعي عسكري بسبب الهاجس الأمني (استجابة لمقاومة السكان) ولأن جماعة المستوطنين ترفض الاندماج في

المحيط الحضاري الجديد الذي انتقلت إليه . وتساهم عمليات التمويل من الخارج في تعميق هذه السمة .

٦ ـ الاستيطان الصهيوني ليس مشروعاً اقتصادياً وإنما مشروع عسكري إستراتيجي ، ولذا فهو لا يخضع لمعايير الجدوى الاقتصادية ، ولابد أن يموَّل من الخارج (الخارج يمكن أن يكون الدياسبورا اليهودية الثرية [أي الجماعات اليهودية في العالم] أو الراعي الإمبريالي) .

ويُعَد عام ١٩٦٧ لحظة فارقة في تاريخ الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، إذ ضمت الدولة الصهيونية مساحات شاسعة من الأراضي ، وقررت الاحتفاظ بها وتأسيس المستوطنات فيها ، رغم وجود كثافة سكانية فلسطينية فيها . ومن ثم تحوَّل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من استعمار استيطاني إحلالي إلى استعمار استيطاني مبني على الأبارتهايد وفكرة المعازل البشرية للسكان الأصليين . ولكن ، مع هذا ، لم تتغيَّر الثوابت الإستراتيجية الصهيونية ، وإن اختلفت الأهداف والآليات بسبب تغيُّر الظروف .

ويمكن تحديد أهداف الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ بما يلي :

١ ـ أن تكون المستوطنات رأس جسر لكسب مزيد من الأرض من خلال نزع الملكية أو سُبل أخرى أكثر دهاءً مثل إزالة المزروعات واقتلاع الأشجار ورفض التصريح بإقامة مبان جديدة أو إصلاح المباني القديمة .

٢ ـ خَلْق الحقائق الاستيطانية الجديدة في الأراضي المحتلة بحيث تصبح العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ مستحيلة . ومما يجدر ذكره أن الاستيطان قام ، دائماً ، بدور أساسي في رسم حدود الكيان الصهيوني ، وخصوصاً منذ بداية عرض خطط تقسيم فلسطين في النصف الثاني من الثلاثينيات ، وصولاً إلى صدور قرار تقسيمها سنة ١٩٤٧ . ولا شك في أن الإسرائيليين يطمعون في أن يقوم الاستيطان الجديد بدور مماثل في توسيع حدود كيانهم .

واستهدفت السياسة الاستيطانية بناء خط من المستوطنات من الجولان حتى شرم الشيخ مروراً بغور الأردن . وأهم مشروع استيطاني كان مشروع إيجال آلون الذي استهدف بناء حاجز بين الضفتين الغربية والشرقية وتصحيح الحدود وتعديل مسار الخط الأخضر ، وتجزئة الضفة الغربية إلى منطقتين .

٣ ـ إيجاد القاعدة البشرية من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم .

٤ ـ بعد فشل الصهاينة في "إقناع" الفلسطينيين (عن طريق شراء الأراضي والإرهاب) بترك الأرض بحيث تصبح أرضاً بلا شعب ، قرَّر الصهاينة اللجوء إلى أسلوب الأبارتهايد التقليدي وهو تأسيس المعازل ، ومن ثم أصبح من أهم أهداف المستوطنات قطع التواصل بين مناطق سكنى الفلسطينيين ، بحيث ينقطع الاستمرار بين المراكز السكانية الفلسطينية الأساسية ، أي أن وظيفة المستوطنات أصبحت تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات ممزقة مفصولة بعضها عن بعض ولا تربطها سوى ممرات محدودة تحيط بها من كل جانب المستوطنات والثكنات العسكرية للجيش الإسرائيلي بحيث لا يستطيع الفلسطينيون التحرك بحرية داخل الأراضي المحتلة . وبالفعل قامت المستوطنات الموزَّعة في كتل أو أطواق بخدمة إستراتيجية "الفصل" و "الوصل" الاستيطانية .

٥ ـ تهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي ، سواء من خلال قوات الجيش الرئيسية أو عن طريق الاستعانة بمستوطنين مسلحين يتبعون هذه القوات أو باستخدام وحدات من جيش الاحتلال يتم نشرها .

الجيبان الاستيطانيان في إسرائيل وجنوب أفريقيا : منظور مقارن

يأخذ الاستعمار الاستيطاني شكل هجرة جماعية منظمة لكتلة سكانية من العالم الغربي لأرض خارج أوربا . وتتم هذه الهجرة تحت الإشراف الكامل لدولة غربية لها مشروع استعماري (تُسمَّى «الدولة الأم») أو بدعم مالي وعسكري منها . ويوجد نوعان من الاستعمار الاستيطاني :

١ ـ الاستعمار الاستيطاني الذي يهدف لاستغلال كل من الأرض ومَنْ عليها من البشر ، وهذا هو الاستعمار الاستيطاني المبني على التفرقة اللونية (التي يُقال لها

الأبارتهايد) . وجنوب أفريقيا من أفضل الأمثلة على ذلك النوع من الاستعمار . كما يمكن القول بأن الولايات المتحدة ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر تنتمي هي الأخرى لهذا النمط .

٢ ـ الاستعمار الاستيطاني الذي يهدف إلى استغلال الأرض بدون سكانها ، وهذا هو النوع الإحلالي حيث يحل العنصر السكاني الوافد محل العنصر السكاني الأصلي الذي يكون مصيره الطرد أو الإبادة . والولايات المتحدة في سنوات الاستيطان الأولى هي أكثر الأمثلة تبلوراً على هذا النوع من الاستعمار . والدولة الصهيونية مثل آخر (وإن كانت الإبادة هي الآلية الأساسية في حالة الولايات المتحدة ، بينما نجد أن الطرد هو الآلية الأساسية في حالة الدولة الصهيونية) . وكما تحوَّلت الولايات المتحدة من النظام الاستيطاني الإحلالي إلى النظام المبني على الأبارتهايد ، تحوَّلت الدولة الصهيونية هي الأخرى بعد عام ١٩٦٧ من النظام الإحلالي إلى النظام المبني على الأبارتهايد .

وهكذا يمكن القول بأنه رغم الاختلاف العميق بين إسرائيل وجنوب أفريقيا من منظور مرحلة التكوين الأولى ، إلا أن التطورات التاريخية اللاحقة جعلت نُقَط التماثل بين الجيبين الاستيطانيين أكثر أهمية من نُقَط الاختلاف بينهما ، ولها مقدرة تفسيرية أعلى .

ولنحاول الآن أن نتناول بعض نقط الالتقاء هذه :

١ ـ كلتا الدولتين بدأ كجيب استيطاني يخدم المصالح الغربية على عدة مستويات (قاعدة إستراتيجية وعسكرية ـ استيعاب الفائض البشري ـ عمالة رخيصة ـ مصدر للمواد الخام) نظير الدعم والحماية الغربيين . وليس من قبيل الصدفة أن الشخصيات الأساسية وراء إصدار وعد بلفور هي نفسها الشخصيات التي كانت وراء إصدار إعلان اتحاد جنوب أفريقيا وهم : آرثر بلفور ولويد جورج واللورد ملنر وإيان سمطس .

٢ ـ كانت الدولة الإمبريالية الأم عادةً ما تعطي إحدى الشركات حق استغلال رقعة من الأرض ثم تتحول هذه الشركة نفسها إلى حكومة المُستوطَن . وقد قامت المنظمة الصهيونية/ الوكالة اليهودية بهذا الدور في حالة المشروع الصهيوني .

٣ ـ تستمر العلاقة بين الدولة الأم والجيب الاستيطاني حتى بعد إعلان "استقلال" الدولة ، إذ أن الدولة الاستيطانية ترى نفسها جزءاً لا يتجزأ من التشكيل الحضاري الغربي .

ومع هذا لا تتسم العلاقة بين الوطن الأم والدولة الاستيطانية بالمودة دائماً ، فرغم ادعاء الرابطة الحضارية إلا أن العلاقة مع الوطن الأم هي علاقة نفعية . فالدولة الاستيطانية دولة وظيفية يستند وجودها إلى وظيفتها ، فإن فَقَدت وظيفتها أو أصبحت تكاليف دعمها أعلى من عائدها فَقَدت وجودها (كما حدث مع كل الجيوب الاستيطانية ومنها جنوب أفريقيا) . وعادةً ما يحدث الصدام بين الوطن الأم والجيب الاستيطاني بسبب اختلاف رقعة المصالح . فالوطن الأم له مصالح عالمية إمبريالية عريضة ، أما الجيب الاستيطاني فمصالحه محلية ضيقة . وأحياناً يأخذ التوتر شكل مواجهة مسلحة (حرب بريطانيا مع البوير ـ المواجهة العسكرية بين حكومة الانتداب البريطاني وبعض المنظمات العسكرية الصهيونية ـ المواجهة العسكرية بين الحكومة الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين في الجزائر) ، أو مواجهة سياسية (موقف الدول الغربية من نظام الأبارتهايد ـ التوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل إبان حرب ١٩٥٦) .

٤ ـ يُلاحَظ أن الخطاب الاستعماري الاستيطاني خطاب توراتي . فالمستوطنون سواء في جنوب أفريقيا أو إسرائيل هم «عبرانيون» أو «شعب مختار» أو «جماعة يسرائيل» ، وديباجات المستوطنين عادةً ديباجات توراتية ، فالأرض التي يستولون عليها هي صهيون ، أرض وعد الإله بها أعضاء هذا الشعب دون غيرهم . والسكان الأصليون إن هم إلا «كنعانيين» أو «عماليق» ، وجودهم عرضي في هذه الأرض (أو غير موجودين أساساً) . ولذا فمصيرهم الإبادة أو الطرد أو أن يتحولوا إلى عمالة رخيصة .

٥ ـ عادةً ما ترى الجيوب الاستيطانية نفسها باعتبارها موجودة عرضاً في المكان الذي توجد فيه (أفريقيا أو العالم العربي) ولكنها ، في واقع الأمر ، ليست منه . وذلك لأنها جزء من التاريخ الأوربي (وإن كان الصهاينة أيضاً يرون أنفسهم جزءاً من التاريخ اليهودي) .

ومع هذا يمكن القول بأن الكتل الاستيطانية عادةً كتل معادية للتاريخ ، فقد جاء المستوطنون من أوربا التي لفظتهم إلى أرض عذراء (صهيون الجديدة) لا تاريخ لها ـ حسب تصوُّرهم ـ يمكنهم أن يبدأوا فيها من نقطة الصفر . (وإنكار تاريخ البلد الجديد مسألة أساسية من الناحية المعرفية والنفسية ، لأن المستوطنين لو اعترفوا بوجود تاريخ لسكانه الأصليين لفقدوا شرعية وجودهم) .

٦ ـ عادةً ما يتبنَّى الجيب الاستيطاني رؤية قومية عضوية ، إذ يرى المستوطنون أن ثمة وحدة عضوية تضمهم كلهم وتربطهم بأرضهم . هذا على مستوى الإدراك والرؤية ، أما على مستوى البنية الفعلية فالأمر جدُّ مختلف . ففي جنوب أفريقيا ـ على سبيل المثال ـ نجد أن المستوطنين هناك قد انقسموا إلى شيع وجماعات ، ولكن الانقسام بين العنصر الهولندي والعنصر البريطاني يظل أهم الانقسامات . وفي إسرائيل نجد أيضاً انقسامات حادة بين أعضاء الجماعات اليهودية المختلفة التي هاجرت إلى إسرائيل ، ولكن مع هذا يظل الانقسام الأساسي هو الانقسام بين السفارد والإشكناز .

٧ ـ يتفرع من هذا كله خطاب عنصري يؤكد التفاوت بين الكتلة الوافدة (التي يُنسَب لها التفوق العرْقي والحضاري) ، والسكان الأصليين (الذين يُنسَب لهم التخلف العرْقي والحضاري) .

٨ ـ ويترجم هذا نفسه إلى نظرية في الحقوق . فحقوق الكتلة الاستيطانية حقوق مطلقة ، أما السكان الأصليون فلا حقوق لهم ، وإن كان ثمة حقوق فهي عرضية (كنعانية) تَجُبُّها حقوق المستوطنين (العبرانيين !) .

٩ ـ انطلاقاً من كل هذا يتحدد مفهوم المواطنة في البلدين ، فالمواطن ليس من يعيش في الجيب الاستيطاني وإنما هو صاحب الحقوق المطلقة ، أي اليهودي في الدولة الصهيونية ، والأبيض في جنوب أفريقيا . ويتضح هذا في قانون العودة الإسرائيلي الذي يمنح حق العودة لليهود وحسب ، كما يتضح في قوانين الهجرة في جنوب أفريقيا التي تمنع هجرة غير البيض . هذا يعني أن التمييز العنصري في الجيوب الاستيطانية لا يُشكِّل انحرافاً عن القانون أو خرقاً له (كما هو الحال الآن في الولايات المتحدة) وإنما هو من صميم القانون نفسه . فمقولة «يهودي» و«أبيض»

هي مقولات قانونية تمنح صاحبها حقوقاً قانونية وسياسية ومزايا اقتصادية تنكرها على من هو غير يهودي في إسرائيل ، ومن هو غير أبيض في جنوب أفريقيا .

١٠ ـ تترجم نظرية الحقوق (والتفاوت) نفسها إلى بنية سياسية واجتماعية وثقافية . فعلى المستوى السياسي ينشأ نظامان سياسيان واحد ديموقراطي حديث مقصور على المستوطنين ، والآخر شمولي يحكم علاقة الجماعة الاستيطانية بأصحاب الأرض الأصليين . وبينما يُسمَح لأعضاء الكتلة الوافدة بالتنظيم السياسي والمهني ، يُحرَّم هذا على السكان الأصليين . ويُلاحَظ أنه رغم أن النظام الاستيطاني نظام غربي حديث إلا أنه يُشكل عنصراً أساسياً في محاولات إعاقة تحديث السكان الأصليين .

١١ ـ أما في المجال الاقتصادي فنجد أن المستوطنين يحاولون الاستيلاء على الأرض إما عن طريق الاستيلاء المباشر أو عن طريق شرائها أو عن طريق إصدار قوانين تُسهِّل عملية الاستيلاء هذه ونقل الأرض من السكان الأصليين للمستوطنين. وهذه عملية مستمرة لا تتوقف إذ أن الجيب الاستيطاني بسبب إحساسه بالعزلة وبسبب خوفه من المشكلة الديموجرافية يسمح لمزيد من المهاجرين بالاستيطان ، الأمر الذي يتطلب المزيد من الأرض ، فيزداد الصراع . وقد قام المستوطنون البيض في جنوب أفريقيا بالتوسع على حساب السكان الأصليين البوشمان والهوتنتوت والبانتو ، تماماً مثلما قام المستوطنون الصهاينة بالتوسع على حساب الفلسطينيين .

ويتقاضى العمال من السكان الأصليين أجوراً أقل كثيراً من التي يتقاضاها العمال الاستيطانيون . كما أن معظم العمال من السكان الأصليين عليهم الانتقال من أماكن انتقالهم إلى أماكن عملهم ، وهو ما يعني جهداً إضافياً شاقاً يتجشمه العامل دون مقابل. كما يقوم النظام الاستيطاني بإعاقة تطوُّر اقتصاد محلي للسكان الأصليين أو أي شكل من أشكال التراكم الرأسمالي .

١٢ ـ ويُلاحَظ على المستوى الثقافي ظهور نظامين قوميين : القومية الأولى قومية أصحاب الأرض الأصليين سواء الفلسطينيين أو الأفارقة في كلتا الدولتين ، أما القومية الثانية فهي قومية مصطنعة ، وهي قومية المستوطنين الذين لا تتوافر لهم

في مجموعهم من البداية غالبية خصائص القومية الواحدة . ومع هذا يُحتفَل "بالقومية" الاصطناعية الواحدة وتصبح رموزها هي الرموز السائدة في الدول الاستيطانية . وفي مجال التعليم ، لا تُتاح لأبناء السكان الأصليين فرص تعليمية متميِّزة ، خشية أن يحققوا حراكاً اجتماعياً وثقافياً وتظهر بينهم نخبة متعلمة تقود كفاحهم الوطني .

١٣ ـ تواجه الجيوب الاستيطانية مشكلة ديموجرافية دائمة إذ أن السكان الأصليين يأخذون في التكاثر . ولذا لابد أن يضمن الجيب الاستيطاني تدفُّق الهجرة من الغرب . وتُستصدَر التشريعات المختلفة لهذا الهدف (كما أسلفنا) وتُعدُّ الهجرة قضية أمنية عسكرية .

١٤ ـ لابد أن تساند نظرية الحقوق هذه ومحاولة ترجمتها إلى بنية اجتماعية وسياسية قدراً كبيراً من العنف الفكري والإرهاب الفعلي والقمع المستمر بهدف إبادة السكان أو طردهم أو استرقاقهم . وآليات الإرهاب تبدأ من عمليات المذابح المباشرة (دير ياسين وشاربفيل) والطرد الجماعي والعقاب الجماعي ووضع السكان في معازل جماعية (البانتوستان في جنوب أفريقيا ـ المناطق العسكرية من الضفة في فلسطين المحتلة) ، وفرض شبكة أمنية ضخمة وشبكة مواصلات ومجموعة من القوانين (مثل ضرورة استصدار تصريح من السلطات) بهدف تقييد حرية انتقال السكان الأصليين من مكان لآخر وتقليل الاحتكاك بين السكان الأصليين والمستوطنين .

١٥ ـ رغم كل عمليات القمع هذه يظهر ما يمكن تسميته «شرعية الوجود» ، أي إحساس المستوطنين الوافدين أن السكان الأصليين لا يزالون هناك يطالبون بحقوقهم ويحاربون من أجلها ، وتأكيد هذا الوجود يعني في واقع الأمر غياب/ اختفاء المستوطنين . ولذا يصر المستوطنون على أن وجودهم مهدد دائماً . ولذا فهدف الأمن القومي في النظم الاستيطانية هو البقاء (وأهم مقومات البقاء القوة العسكرية وتدفُّق المادة البشرية بشكل دائم) .

وهذا التوافق والإدراك المتبادل لوحدة المصير أدَّى إلى خلق درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين الدولتين في عدة مجالات . ففي المجال التجاري كانت

العلاقات بين الجيبين الاستيطانيين من القوة بحيث نجد أن جنوب أفريقيا ـ قبل زوال النظام العنصري ـ كانت شريكة إسرائيل الأولى في التجارة . ولم يكن التعاون العسكري بين الدولتين أقل قوة ، فقد أرسلت الدولة الصهيونية متطوعين إسرائيليين ليحاربوا جنباً إلى جنب مع قوات جنوب أفريقيا في حربها ضد قوى التحرر الوطني . وشاركت جنوب أفريقيا بدورها في إمداد إسرائيل بالسلاح في حرب إسرائيل ضد العرب . ويُعدُّ التعاون في مجال صناعة الأسلحة من أهم أشكال التعاون ، وكانت الدولتان تحاولان تنسيق جهودهما لتحقيق الاستقلال في مجال إنتاج المعدات العسكرية وفي مجال السلاح النووي .

ومع بداية التسعينيات تمت تصفية كل الجيوب الاستيطانية في أنحاء العالم . ولم يتبق غير إسرائيل وجنوب أفريقيا : الأولى تقبع على بوابة أفريقيا (تفصل بينها وبين آسيا) ، والثانية تقبع في أطرافها . فكأنهما كانا يُشكلان ما يشبه الكماشة التي تطبق على أفريقيا . وبزوال الجيب الاستيطاني في جنوب أفريقيا ، لم يبق سوى إسرائيل ، الحفرية الأخيرة في نظام قضي وانتهى .

الفصل السابع
الطبيعة العسكرية للاستعمار الإستيطاني الصهيوني

تناولنا بعض الصفات الأساسية للاستعمار الإستيطاني، ولكننا سنركز في هذا الفصل من هذه الدراسة عن الصهيونية والعنف، علي الجانب العسكري. ويجب أن نؤكد، أن العنف الصهيوني ليس سمة عرضية في الظاهرة الصهيونية الإستيطانية الإحلالية، فهي سمة عضوية جوهرية، لصيقة بسمات الاستعمار الصهيوني الأخري. ولكن ضرورات التحليل هي التي تطلبت "فصلها" عن بقية الصفات، وتناولها كما لو كانت صفة "مستقلة" عن كل الصفات الأخري.

الطبيعة العسكرية للاستعمار الاستيطانى الصهيوني قبل عام ١٩٤٨

اختيرت فلسطين كبقعة لتوطين اليهود فيها وإقامة الدولة الوظيفية القتالية بسبب موقعها الإستراتيجي . ففلسطين ليست معروفة بثرواتها الطبيعية ، وهي صغيرة الرقعة، وأرضها ليست خصبة (فهي ليست في ثراء ولا خصوبة أوغنده التي وقع عليها الاختيار في بادئ الأمر لتكون الوطن اليهودي الجديد ثم عُدل عنها). وموقع فلسطين هو الذي جعلها ضحية مباشرة للاغتصاب الاستعماري الغربي ثم الصهيوني . وقد قال نابليون : "إن من يسيطر في المعركة على تقاطع الطرق يصبح سيد الأرض" . وفلسطين التي تطل على البحر المتوسط والأحمر وقناة السويس ، والتي تُقسِّم العالم العربي إلى قسمين وتقع على نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا ،

هي ولا شك موقع ممتاز لإقامة قاعدة لخدمة مصالح الاستعمار الغربي ليفرض إرادته وهيمنته . وبالفعل ، لا يمكن أن نرى الدولة الصهيونية إلا باعتبارها معسكراً كبيراً يخضع أساساً للاعتبارات الإستراتيجية العسكرية وليس للاعتبارات الاقتصادية .

وينطبق الشيء نفسه على الاستيطان الصهيوني ككل فهو مشروع عسكري بالدرجة الأولى ، وهو كذلك الهدف الكامن وراء كل مستوطنة على حدة ، فهي كيان صهيوني مُصغَّر في طبيعة بنائها ونوعية أعمال مستوطنيها أنفسهم وموقعها (وبخاصة قبل عام ١٩٤٨) . فهندسة بناء المستوطنات وطبيعة تنظيمها الداخلي آنذاك تكشف عن أغراض هي أقرب ما تكون إلى الطبيعة العسكرية البحتة . إذ كان يُخطَّط لبناء المستوطنات في أماكن يَسهُل الدفاع عنها كرؤوس التلال والهضاب وعلى مشارف الوديان والممرات . وليس من قبيل الصدفة أن تكون أول مستوطنة صهيونية في فلسطين (عام ١٨٦٨) قد أقيمت على جبل الكرمل المشرف على حيفا . وأن تكون معظم المستوطنات التي أنشئت بعد ذلك ، خلال فترة الاستعمار البريطاني ، قد أنشأت على مفارق الطرق ، وعلى المرتفعات المشرفة على أماكن التجمُّعات العربية في المدن والقرى ، وعلى الطريق بين يافا والقدس . وليس غريباً أن نجد أن العسكريين البريطانيين هم الذين اختاروا في بداية الأمر كل المستوطنات الأولى . وليس غريباً أن نجد كذلك أن مواقع بعض المستوطنات الزراعية في ذلك الوقت لا تؤهلها للزراعة . وقد بيَّن آلون كيف أن الموقع الدقيق للمباني والمنشآت وجميع المرافق في كل مستوطنة جديدة كانت تقرر اختياره هيئة أركان الهاجاناه ، بغية تأمين الترتيب الأفضل للهجوم والدفاع (حبيب قهوجي) .

وقد كان الفلاحون العرب يسمون هذه المستوطنات «القلاع» ، وكانوا محقين تماماً في تسميتهم هذه . فكل مستعمرة صُمِّمت لتكون بمنزلة قلعة حصينة قادرة على الدفاع عن نفسها وعن المستعمرات المجاورة أيضاً (وهي تُذكِّر الدارس بالمعبد/ القلعة في أوكرانيا إبان حكم الإقطاع الاستيطاني البولندي فيها) . ويُعتبَر هذا التصميم تطبيقاً للتشكيل العسكري الروماني المعروف باسم «الدفاع على شكل

أضلاع مغلقة» حيث كانت كل مستعمرة تقوم بتوفير الاحتياجات الأساسية لأعضائها ذاتياً .

ورغم أن المستوطنات كانت مستوطنات زراعية إلا أن الزراعة الاستيطانية لا علاقة لها بالاستثمار الزراعي . فالموقع وليس التربة هو العنصر الذي يتم على أساسه الاختيار . ولذا فنحن نسميها «الزراعة المسلحة» .

وكان المستوطنون يقيمون مستوطناتهم الزراعية على طريقة السور والبرج . فكانوا يأتون بألواح جاهزة وبرج مراقبة وسياج وخيام على أن تنقل كلها خلسة في ليلة واحدة بمساعدة مئات المستوطنين ويحيطون الأرض العربية المغتصبة بسور من الأسلاك الشائكة ثم يبنون برج مراقبة مزوداً بالأسلحة . وفي الصباح تكون المستوطنة الجديدة جاهزة ، وقادرة على صد "الإرهابيين" العرب الذين اغتُصبت أرضهم أثناء الليل . ثم تبدأ عملية الزراعة والقتال .

وكانت كل مستعمرة (شأنها شأن المُستوطَن الصهيوني ككل) تتخذ موقعها ضمن إقليم عربي لتخترق تماسكه وتجانسه وأمنه وفي دفاعها عن "أمنها" تدخل حالة صراع مع المجتمع المحيط بها وتستولي على مزيد من الأرض .

والطبيعة العسكرية للاستيطان هي رد فعل للرفض العربي . ولكنها ، في الوقت نفسه ، جزء لا يتجزأ من المخطَّط الصهيوني الإستراتيجي الذي يهدف إلى تأسيس تجمُّع استيطاني له هويته وحدوده الحضارية والاقتصادية والاجتماعية التي تفصله عما حوله والاستيلاء على الأرض العربية ، ويهدف كذلك إلى تقسيم العالم العربي عن طريق عملية الاستيلاء هذه . ويمكن تلخيص تكامل البُعْد الاستيطاني والبُعْد العسكري في المستوطنات بأن الواحد منهما يخدم الآخر ، فالاستعمار الاستيطاني يخدم العمل العسكري فيما يلي :

١ ـ تشارك المستوطنات في عملية البناء العسكري الدفاعي ، وخصوصاً فيما يتعلق بتأمين الحدود الخارجية والمناطق الداخلية الحيوية .

٢ ـ تشكل المستوطنات قواعد للقوات المسلحة ومراكز لوثوبها خارج أراضي إسرائيل لتحقيق المزيد من التوسع الإقليمي .

٣ ـ المستوطنات في واقع الأمر مستودع للقوى البشرية المدربة عسكرياً واللازمة للقوات المسلحة .

٤ ـ بعد ضم المناطق الجديدة تقوم المستوطنات بملء الفراغ وخلق الوجود المادي السكاني لها .

وإذا كانت المستوطنات تخدم الإستراتيجية العسكرية الصهيونية فالعكس أيضاً صحيح فالمؤسسة العسكرية تخدم المستوطنات .

١ ـ تقوم القوة العسكرية الصهيونية بتوفير الأراضي والمشاركة في الدفاع عنها ، وبالتالي تهيئة الظروف المناسبة لازدهار الاستعمار الاستيطاني .

٢ ـ تقوم المؤسسة العسكرية بتخليق الزارع الجندي اللازم لإقامة المستعمرات الدفاعية الحصينة وتأمين الحدود .

إن الاستيطان الصهيوني هو جوهر المشروع الاستيطاني الصهيوني الذي يهدف إلى اغتصاب الأرض الفلسطينية العربية من أهلها وإحلال عنصر بشري وافد محلهم ، ولذا فهو مشروع لا يمكن تنفيذه إلا بالعنف ، ومن هنا طبيعته العسكرية . ويمكن دراسة طريقة توزيع المستوطنات الصهيونية وإعادة انتشار القوات المسلحة الإسرائيلية في الإطار نفسه .

الطبيعة العسكرية التوسعية للاستعمار الإستيطاني الصهيوني بعد عام ١٩٤٨

بعد أن أمّن الاستعمارالاستيطاني الصهيوني موطأ قدم "للشعب اليهودي" ورقعة من الأرض هي بداية "وطنه القومي اليهودي" ، كان لا بد من استيراد المزيد من المهاجرين اليهود والتهام المزيد من الأرض ، أي أنه كان لا مفر من التوسع السكاني والجغرافي . وقد أعلن أحد أعضاء حركة إسرائيل الكبرى معارضته قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ على أساس أنه قد يسفر عن خنق الصهيونية "وهي في ذروة اندفاعها" . فالانتصارات الصهيونية هي التي أعطت دفعة قوية لحركة الهجرة من الاتحاد السوفيتي ، وذلك على عكس الانسحاب من الأراضي الذي يتسبب في ضعف الصهيونية ووهنها . وأضاف : إن التوسع الصهيوني هو الذي يعطي

المجتمع الإسرائيلي معنى وهدفاً . ويمكن تفسير هذا الوضع بالإشارة إلى العناصر التالية :

١ ـ نبتت الصهيونية في تربة إمبريالية غربية ترى أن العالم إن هو إلا مادة يغزوها الإنسان ويوظفها لصالحه . وعملية الغزو هذه عملية تستمر إلى ما لا نهاية ، ذلك أن عقيدة التقدم علَّمت الإنسان الغربي أن التقدم لا نهائي وأن المادة التي سيقوم بغزوها هي الأخرى لا متناهية .

٢ ـ طرحت الصهيونية نفسها على أنها ستقيم دولة الشعب اليهودي بأسره ، وهو ما يعني أن عملية نَقْل السكان التي تنطوي عليها الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة يمكن أن تستمر إلى أن يتم نقل كل يهود العالم ، كما يعني الشره المستمر للأراضي .

٣ ـ أحد عناصر الثالوث الحلولي الصهيوني هو الأرض ، بل إن بعض الاتجاهات الصهيونية تعطي أولوية لهذا العنصر على كل العناصر الأخرى، ولكن حدود هذه الأرض غير معروفة المعالم على الإطلاق ولم يتم الاتفاق بشأنها .

٤ ـ الأرض هي المصدر الأساسي لتدفُّق فائض القيمة على الكيان الاستيطاني (وبخاصة قبل عام ١٩٤٨) ، وهي القاعدة التي سيؤسَّس عليها الجيب الاستيطاني، وكلما اتسعت هذه القاعدة ازداد تدفُّق فائض القيمة وازداد الجيب الصهيوني قوة .

لكل هذا ليس من الغريب أنه بعد انتهاء المؤتمر الصهيوني الأول قام أحد الصحفيين بنصيحة هرتزل بأن يدرس برنامج فلسطين الكبرى قبل أن يفوت الأوان ، بحيث يمكن وضع عشرة ملايين يهودي فيها . وقبل ذلك، كان الصهيوني غير اليهودي ، وليام هشلر، قد طلب من هرتزل ، في ٢٦ أبريل ١٨٩٦ ، أن يتبنَّى الشعار التالي ويروجه كشعار للدولة اليهودية : "فلسطين داود وسليمان" . ويبدو أن الاقتراح قد ترك انطباعاً إيجابياً لدى الزعيم الصهيوني ، ذلك أنه ، بعد عامين ، حدد منطقة الدولة اليهودية على أنها تمتد من نهر مصر إلى الفرات . وقد ردد الحاخام فيشمان (عضو الوكالة اليهودية) هذا الشعار في ٩ يوليه ١٩٤٧ ،

أثناء شهادته أمام لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة ، فقال : الأرض الموعودة تمتد من نهر النيل حتى الفرات ، وتشمل أجزاء من سوريا ولبنان . وهذا يوضح أن شعار "من النيل إلى الفرات" ليس مجرد فرية عربية وليس نتاج العقلية التآمرية ، وإنما هو جزء من التصور الصهيوني .

ومع هذا ، ينبغي على المرء ألا يأخذ صيغة "من الفرات إلى النيل" هذه بجدية تامة ، فهي لا تعدو أن تكون أحد الأحلام الصهيونية . ولكن ، ومع ذلك ، يجب ألا يهمل المرء أوهام العدو عن نفسه كلياً ، فهي تعطينا مؤشرات عن نيته وعن تصوره لحدود حركته . وعلى كلٍّ ، فإن ما يهمنا في السياق الحالي ليس الحدود الجغرافية أو التاريخية الوهمية للدولة الصهيونية وإنما الذهنية الصهيونية التوسعية نفسها . وقد يكون من الأفضل أن نأخذ بعين الاعتبار الكلمات التي سجلها هرتزل في يومياته حين قال : كلما زاد عدد المهاجرين اتسعت رقعة الأرض ، أي أنه لم يُعرِّف حدود الأرض بشكل قاطع ، وإنما آثر أن يحتفظ بحدود مطاطية تتغير بتغير القوة الذاتية الصهيونية ، التي عرَّفها هو بتزايد عدد المهاجرين . ورؤية هرتزل هي الرؤية التي تبناها الصهاينة بعد ذلك .

ولا يختلف ذلك عن رؤية رعنان فايتس رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية إذ يقول : "إن مخططي الاستيطان الصهيوني . . . عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولة اليهودية يجب أن تعيَّن من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية ، تبدأ كنقاط استيطانية وتأخذ بالتوسع لأكبر مساحة من الأرض وجمع أكبر عدد من يهود العالم وتركيزهم في (إسرائيل) من خلال عملية انقلاب ديموجرافي (سكاني) يحل من خلالها اليهود محل المواطنين العرب" . وهكذا يرتبط الاستيطان بالتوسع بالإحلال . وهذه الرؤية هي التي تم تطبيقها في نهاية الأمر في فلسطين المحتلة قبل وبعد عام١٩٤٨ ، وقبل وبعد عام١٩٦٧ ، حيث تأخذ التوسعية الصهيونية في ظروف الكثافة السكانية العربيةشكل الزحف من قبل المستوطنات المختلفة التي يتم تشييدها ويتم تسمينها وتوسيعها لتطويق العرب داخل معازل .

والطريف أن هذا التصوُّر الصهيوني لا يختلف كثيراً عن التصوُّر التقليدي لبعض الحاخامات اليهود الذين شبهوا الأرض بجلد الإبل الذي ينكمش في حالة العطش والجوع ويتمدد بالشبع والري ، فالأرض المقدَّسة تنكمش إذا هجرها ساكنوها من اليهود وتتمدد إن جاءها اليهود من كل بقاع الأرض . ويبدو أن القيادة الصهيونية ، منطلقة من تصورات سياسية شبيهة ، آثرت عدم إعلان دستور للدولة الصهيونية حتى يُترَك المجال مفتوحاً أمام التوسع اللانهائي ، ذلك لأن الدستور (الرسمي) يتطلب رسماً دقيقاً للحدود .

ويُقدِّم عضو الكنيست السابق الصحفي أوري أفنيري قراءة ذكية لتاريخ الدولة العبرانية في الماضي وتاريخ الدولة الصهيونية في الحاضر ، فيبين أن قيامهما لم يكن يستند إلى قوتهما الذاتية وإنما إلى ضعف الشعوب القاطنة في فلسطين (الكنعانيين في الماضي والعرب في الحاضر) . ثم يذكر أفنيري أن ما يدفع الصهاينة ويقرر حركتهم ليس الدافع العقائدي (الآخذ في الضمور) وإنما موازين القوى وحسب . ومن ثم ، فإن العقيدة الصهيونية ليست سوى مسوِّغ يتلو " خلق الحقائق الجديدة " . ولذا ، فإنه يتنبأ بأن التوسع الصهيوني لن يتوقف ما دام هناك فراغ بسبب الغياب العربي ، ويتنبأ بأن هذا التوسع سيستمر حتى يتخطى حدود إسرائيل الكبرى نفسها إذا سنحت الفرصة ، أي أن القوة الذاتية الصهيونية (لا الأوهام العقائدية) هي التي تحدِّد مدى التوسعية الصهيونية .

إن كون إسرائيل كياناً توسعياً في جوهرها يجعلها لا تعدم الذرائع والمبررات المختلفة للتوسع ، بل إن هذه الذرائع تصير ضرورة لتسويغها التوسع وإضفاء نوع من الشرعية الشكلية عليه . وعندما تلوح الفرصة (المتمثلة في ميل موازين القوى بمعناها الشامل لصالحها) لتوسيع الحدود يتم اتخاذ الوسائل التي تحقق ذلك ، فالفكرة الصهيونية قائمة على التوسع والاستيلاء على الأرض .

وقد قال ديفيد بن جوريون في المقدمة التي كتبها لتتصدر **الكتاب السنوي** لحكومة إسرائيل عام ١٩٥٢ إن " دولة إسرائيل قد قامت فوق جزء من أرض إسرائيل " وهو ما يؤكد كون التوسع الصهيوني في طليعة الأهداف التي تجاهر بها إسرائيل ، حيث كانت حدود " الوضع الراهن " بعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة

تبقى في نظر بن جوريون أشبه بالحدود الانتقالية أو المؤقتة ، طالما أن حدود الدولة لم تأت مطابقة لحدود الأمة المنشودة . فالخريطة التي رسمتها الصهيونية لمملكتها الموعودة ما زالت أوسع بكثير من المساحات التي تم احتلالها والاستيلاء عليها بقوة السلاح . وينتقد بن جوريون افتراض وجود حدود تاريخية وطبيعية ثابتة للدولة ، فالحدود تتغيَّر وفق تغيُّر الظروف والمراحل الزمنية المختلفة . ولذا لابد من إعادة النظر في مصطلح «حدود طبيعية» ، فهو يرى أن الظروف الطبيعية قد تجبر الدولة على إعادة النظر مرة أخرى في تعيين حدودها الطبيعية واستبدال حدود جديدة بها كلما دعت الضرورة . ومما يجدر ذكره أن الصهيونية قد عرفت تيارات مختلفة ، ولكن قيادة المشروع الصهيوني تدور في إطار نوع من الإجماع الصهيوني الذي لا يختلف بشأن مبدأ التوسع نفسه وإنما بشأن وسيلته وشكله .

ورغم أن الظروف السائدة بعد حرب ١٩٥٦ لم تسمح بترسيخ السيطرة الصهيونية على المناطق المحتلة في غزة وسيناء ، فإن حرب ١٩٦٧ ـ وما ترتَّب عليها من احتلال الأراضي العربية في سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة ـ شكلت منعطفاً بارزاً في تاريخ التوسع الصهيوني باعتبار أن الكيان الصهيوني حقَّق أقصى اتساع له ووصل إلى الحدود الآمنة . ويجب التنبيه إلى أن التوسعية الصهيونية ليست مقصورة على الأراضي العربية التي تقع خارج حدود الدولة الصهيونية ، فهناك التوسع الداخلي من خلال مصادرة الأراضي العربية .

وثمة خللٌ أساسي في التوسعية الصهيونية ، فالقاعدة السكانية لا يمكن أن تتسع بنفس القدر الذي تتسع بها قاعدتها الجغرافية إن صح التعبير ، ولذا فإن ضم الأراضي يعني أيضاً ضم عناصر عربية غير يهودية آخذة في التكاثر وفشلاً في خلق الكثافة السكانية اليهودية التي يتم التوسع باسمها ، وهو ما يخلق "مشكلة سكانية" للكيان الصهيوني ويُشكِّل خطراً على الطابع اليهودي للدولة الصهيونية . ولذا ، فإن الاستعمار الصهيوني يفقد إحلاليته ويتحول إلى استعمار مبني على التفرقة العرْقية (الأبارتهايد) . ومعنى ذلك أنه قد ظهر تناقض عميق بين طابع الدولة الصهيونية الإحلالي وبين طابعها التوسعي .

ومع تناقُص معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وزيادة معدلات النزوح إلى الخارج ، ومع اندلاع الانتفاضة وفشل الصهاينة في قمعها ، ظهرت نواة داخل الكيان الصهيوني ترى أن التوسع وضم الأراضي قد يضر بطبيعة الدولة اليهودية لأن الأراضي العربية تأتي معها كثافة عربية سكانية . ومن هنا ظهر التناقض بين الصهيونية السكانية (أو الديموجرافية أو السوسيولوجية) من جهة ، ومن جهة أخرى صهيونية الأراضي . ويرى أنصار الصهيونية السكانية أنه لابد من الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وهو ما يعني وقف المشروع الصهيوني التوسعي ، والسماح بقدر من الحكم الذاتي الفلسطيني يساهم في واقع الأمر في عزلهم عن الإسرائيليين ويحتوي القنبلة الديموجرافية المتوقعة . إزاء ذلك تم طرح مشروع آلون كنموذج لسائر المشاريع الصهيونية التي كانت تسعى وراء حل وسط يجمع بين الحد الأقصى من "الأمن" و"الأرض" والحد الأدنى من السكان الفلسطينيين العرب الذين يعيشون تحت الحكم الإسرائيلي بحيث تتم إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في بعض مناطق الضفة الغربية وغزة ، وتسلَّم المناطق الآهلة بكثافة سكانية عربية إلى إدارة عربية .

ويُعتبَر اتفاق أوسلو (سبتمبر ١٩٩٣) تطبيقاً لفكرة منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة وغزة مع نمو اتجاه متزايد داخل إسرائيل نحو الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين . وعلى الرغم من هذا يمكن القول إن اتفاقية أوسلو قد فرضت حدودا على الدولة الصهيونية لأول مرة وفي تاريخها .

ويوجد اتفاق عام بين جميع هذه المشاريع على عدم الانسحاب الكامل ، وعلى ضم أجزاء مهمة إلى إسرائيل بصورة نهائية ، في حين أنها تعتبر ضم القدس أمراً مفروغاً منه ولا رجعة فيه ، وبالنسبة لمرتفعات الجولان ، فهناك إجماع شبه كامل على عدم الانسحاب منها أو الانسحاب بشروط تعجيزية تضمن التطبيع والأمن الكاملين لإسرائيل .

وعلى الجانب الآخر هناك عدد من الإسرائيليين ، من اليمين الديني والعلماني ، يرفض بصورة مطلقة التنازل عن أية منطقة ضمن حدود أرض إسرائيل التاريخية ،

أرض إسرائيل من البحر حتى النهر، ويعرض فكرة الترانسفير وطرد العرب كوسيلة للتغلب على العقبة السكانية التي تقف دون الضم الرسمي، وهذا ليس بجديد أو مستعصي على الفكرة الصهيونية، مع إمكانية قيام إسرائيل بشن حرب جديدة تدفع في إطارها ـ كما فعلت في الحروب السابقة ـ مئات الآلاف من العرب إلى مغادرة المناطق المحتلة إلى الأردن خاصة.

وهذا الانقسام الذي عبر عن نفسه من خلال التناقض بين الصهيونية السكانية وصهيونية الأراضي، بدأ يأخذ شكلا جديدا، وهو الحديث عن اسرائيل الكبري جغرافيا في مقابل اسرائيل العظمي اقتصاديا.

إسرائيل الكبرى جغرافياً أم إسرائيل العظمى اقتصادياً؟

إسرائيل الكبري (من النيل إلي الفرات) هي الحلم الصهيوني الأكبر الموجود بشكل كامن في كتابات المعتدلين وبشكل علني في كتابات من يُقال لهم «المتطرفون». ومصطلح "إسرائيل الكبري" مصطلح غير محدد المعالم يضم بكل تأكيد الأراضي الفلسطينية التي ضُمَّت عام ١٩٦٧. ولكن بما أن حدود أرض الميعاد أو إرتس يسرائيل محل خلاف بين المفسرين، فإن المطالبين بضم كل أراضي إسرائيل يختلفون فيما بينهم حول ما يجب ضمه وما يجب تركه.

ومفهوم إسرائيل الكبرى لم يَعُد مفهوماً مهماً في الفكر الإستراتيجي الصهيوني في إسرائيل، فظهور النظام العالمي الجديد قد غيَّر وظيفة إسرائيل وطبيعة دورها، ولم يَعُد ضم الأراضي مسألة حيوية بالنسبة لها، بل أصبح (من وجهة نظر بعض الصهاينة) عنصراً سلبياً. فإسرائيل تحاول الآن أن تلعب دوراً وظيفياً جديداً يتطلب منها التغلغل في العالم العربي بالتعاون مع بعض النخب الثقافية والسياسية العربية الحاكمة كجزء من عملية تدويل المنطقة وضمها إلى السوق العالمية والنظام العالمي الجديد. وهذا يتطلب أن تتخلى إسرائيل عن لونها اليهودي الفاقع وكل المتتاليات السياسية والعسكرية المرتبطة بهذا اللون. وإسرائيل الكبرى جزء من المتتالية القديمة التي طرحت إسرائيل كدولة يهودية غربية وقاعدة للاستعمار الغربي في العالم العربي تلعب دور الشرطي وتحاول اغتصاب الأرض وطرد السكان أو تسخيرهم. أما إسرائيل الجديدة فهي جدٌّ مختلفة. وكما قال بيريز: "إن الشعب

اليهودي لم يكن هدفه في أي يوم السيطرة . . . إنه يريد فقط أن يشتري ويبيع وأن يستهلك وينتج . فعظمة إسرائيل تكمن في عظمة أسواقها" .

وقد حدث تحوُّل في اللهجة الصهيونية مثَّله بعض قادة حزب العمل واليسار الإسرائيلي مثل شيمون بيريز ويوسي بيلين ويوسي سريد (وإن كان قد تراجع عنه الرئيس الحالي لحزب العمل، إيهود باراك). حدث هذا التحول في اتجاه التخلي عن نظرية "الحدود الجغرافية" واستبدال نظرية "الحدود الاقتصادية" بها ، ويعود هذا التحوُّل إلى استنتاجهم أن القدرة على احتلال المزيد من الأرض العربية غير ممكن بدون التكلفة الباهظة للاحتلال المستمر وامتلاك الأقطار العربية أسلحة تهدد الأمن الإسرائيلي من جهة ، ولعجزها عن إسكان الأراضي المحتلة بالمستوطنين اليهود من جهة أخرى، في ظل عجزها عن توفير الأمن لهم أولاً ، ومتطلبات الحياة الاستيطانية ثانياً .

إن الظروف الذاتية والموضوعية تستلزم استبدال نظرية مشروع "إسرائيل الكبرى" جغرافياً بمشروع "إسرائيل العظمى" اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً بحيث يستطيع النفوذ والسيطرة الاقتصاديين أن يحققا الأهداف الصهيونية بصورة أكثر رسوخاً وأطول عمراً ، وأقل كلفة وخسارة بشرية . أما مشروع إسرائيل الكبرى جغرافياً عندما يضم الفلسطينيين فإن جسمها يتلوث وتظل حبلى بالمشاكل والاضطرابات ، وتبقى عرضة للمجابهات المسلحة مع الجيران ، وللتوتر في علاقاتها الدولية وللأوضاع الاقتصادية المتقلبة ولانخفاض عدد المهاجرين إليها . فالطريق إلى إسرائيل الكبرى يمر عبر الحروب والمجابهات العسكرية ، أما الطريق إلى "إسرائيل العظمى" فيمر عبر الدبلوماسية والتلويح بالقوة ، فإسرائيل العظمى تظل محتفظة بتفوق عسكري نوعي قائم بالأساس على الرادع النووي .

إن "إسرائيل العظمى" تقبل التنازل عن بعض الأراضي العربية المكتظة بالسكان، والتي تعتبرها حقاً تاريخياً وجزءاً من أراضي إسرائيل التوراتية ولكنها، كما يقول بيريز، ستكون قد "أدت واجباً تاريخياً تجاه نفسها ، وذلك بحماية طابعها الخاص من الإفساد والتشويه" . ومقابل ذلك سوف تُرفَع المقاطعة العربية عن إسرائيل وتُفتَح أسواق المنطقة أمام البضائع الإسرائيلية . وتقوم السوق الشرق

أوسطية على أساس تكامل الطاقات وتقسيم العمل بين النفط العربي، والمياه التركية، والكثافة السكانية والسوق المصرية، والخبرة والمهارة الإسرائيلية، وتُحَل مشكلة المياه في إسرائيل بإقامة مشاريع مشتركة لاستثمار مياه الأنهار الكبرى في المنطقة. وهذا المشروع هو الذي سوف يحقق الأمن لإسرائيل ويحقق "إسرائيل العظمى" التي لن تحكم الفلسطينيين فقط بل ستحكم العرب جميعاً، وتتحقق لها السيطرة والهيمنة والتربع على كامل المنطقة وثرواتها، وتدجين الشعب العربي وتطويعه، وتخريب النسيج الاجتماعي في العالمين العربي والإسلامي، وهذا تأكيد استمرارية مشروعها الأساسي القائم على التوسع.

ومع هذا لا يزال جزء كبير من اليمين الصهيوني يؤمن في قرارة نفسه ويتمسك بفكرة إسرائيل الكبرى، فقد صرَّح إسحق شامير في لحظة تأثُّر وجداني عميق من تدفُّق المهاجرين المستوطنين السوفييت بأن "إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر هي عقيدتي وحلمي شخصياً" وأنه "بدون هذا الكيان لن تكتمل الهجرة ولا الصعود إلى أرض الميعاد ولا أمن الإسرائيليين وسلامتهم"؛ ونتنياهو ما زال يريد العودة إلى "الحدود التوراتية" بإعادة الحياة إلى إسرائيل الكبرى.

المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعسكرة المجتمع الإسرائيلي

المجتمعات الاستيطانية (سواء في أمريكا الشمالية أو في جنوب أفريقيا) مجتمعات ذات طابع عسكري بسبب رفض السكان الأصليين لها وبسبب أنه لا يمكن وضع الأسطورة الإستيطانية موضع التنفيذ إلا بقوة السلاح. وإسرائيل لا تشكِّل أيَّ استثناء من هذه القاعدة، فهي مجرد تحقُّق جزئي لنمط متكرر عام. وقد ظهرت منظمات ومؤسسات وميليشيات عسكرية قبل عام ١٩٤٨ دُمجت كلها في مؤسسة واحدة، هي المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي أصبحت العمود الفقري للتجمُّع الاستيطاني الصهيوني.

ويتميَّز المجتمع الإسرائيلي بصبغة عسكرية شاملة قوية، فجميع الإسرائيليين القادرين على حمل السلاح رجالاً ونساءً يؤدون الخدمة الإلزامية. وينطبق على هذا المجتمع وصف «المجتمع المسلح»، أو «الأمة المسلحة» كما يصف الإسرائيليون أنفسهم (أوجيش في أجازة، كما قال أحد الأدباء الإسرائيليين).

وتتشكّل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من العناصر العسكرية في المجتمع الإسرائيلي ، وتضم هيئة أركان الجيش الإسرائيلي ، والضباط المحترفين فيه ، وأجهزة المخابرات المختلفة ، ومعاهد الدراسات الإستراتيجية ، ومختلف التنظيمات التي يمتد إليها إشراف الجيش ، وأفواج الضباط السابقين المنتشرين في المناصب الإستراتيجية في مختلف أنحاء الدولة ، بالإضافة لرجال الشرطة ، والسياسيين الذين ارتبطت حياتهم ومواقفهم بدور الجيش . ومع هذا فمن العسير جداً تحديد حدود المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ، بسبب استيطانية الدولة الصهيونية ولا تاريخيتها ، وبالتالي حتمية لجوئها للعنف لتنفيذ أي مخطط ، لهذا نجد أن إسرائيل هي دولة تأخذ معظم الأنشطة فيها صفة مدنية/ عسكرية في آن واحد . وحيث إن معظم جيشها من قوات الاحتياط يصبح من الصعب التمييز بين المدنيين والعسكريين ، ويصبح في حكم المستحيل العثور على حدود فاصلة بين النخبة العسكرية والنخبة السياسية ، إذ يتبادل أفراد النخبتين الأدوار ويقيمون التحالفات في الأحزاب والهستدروت والكنيست وغيرها من المنظمات .

ولا تمثل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالنسبة لإسرائيل مجرد آلة مسلحة لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الحيوية ، ولكنها تتغلغل في معظم أوجه الحياة السياسية ، بدءاً بإقامة المستوطنات وتنظيم الهجرة إلى إسرائيل ، وتحقيق التكامل بين المهاجرين إليها ، وتنظيم البرامج التعليمية لأفراد الجيش ، ومراقبة أجهزة الإعلام وتوجيهها ، وتطوير البحث العلمي ، إلى تحديد حجم الإنفاق العسكري بما يؤثر على عموم الأحوال الاقتصادية للدولة ، والتأثير على مجال الصناعة وخصوصاً الصناعات الحربية والإلكترونية ، ومجال القوى العاملة والتنمية الإدارية . وتقوم المؤسسة العسكرية بدور مهم في التأثير في وضع الأراضي العربية المحتلة وتحديد الأراضي التي يتم ضمها إلى إسرائيل ، وطرد العرب من هذه الأراضي . ويُضاف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية تحتفظ بصلات وثيقة ، بهدف التنسيق والمتابعة ، مع معظم أجهزة الدولة مثل وزارات الخارجية والمالية والتجارة والصناعة والعمل والتربية والتعليم والشرطة والزراعة والشئون الدينية . وللمؤسسة العسكرية شبكة للعلاقات الخارجية تشمل الاتصالات من أجل

الحصول على معلومات أو أسلحة ، والقيام بعمليات سرية في الخارج، وتدريب أفراد من الدول النامية على القتال .

وتُشكِّل وزارة الدفاع الإسرائيلية وقمة جيش الدفاع مركزاً لقوة سياسية واقتصادية واجتماعية لا مثيل لها في العالم باستثناء بعض أنظمة الحكم الديكتاتورية العسكرية مثل جنوب إفريقيا (قبل سقوط النظام العنصري) . فحجم التفاعلات التي تشترك فيها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تقدم نموذجاً خاصاً ومتميِّزاً لدور العسكريين ، وهو الدور الناجم عن البُعد التاريخي للوظيفة العسكرية المصاحبة نشأة الكيان الاستيطاني الصهيوني ، وهو ما جعل عسكرة المجتمع الإسرائيلي في جميع المجالات مسألة حتمية . وسنتناول في هذا الجزء الجانبين السياسي والاقتصادي وحسب ، مع علمنا بأن العسكرة عملية أكثر شمولاً وعمقاً وبنيوية .

١ ـ عسكرة النظام السياسي :

إن هيبة ونفوذ المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي تنطلق من أن أهم المسائل في هذه الدولة هي مسائل الحرب والسلام ، والوظيفة العسكرية للدولة تسيطر على الوجود السياسي سواء في فترات السلم نتيجة تعدُّد الوظائف التي تقوم بها ، أو في فترات الحرب بسبب ضرورة حماية البقاء الذاتي للبلاد وفرض سطوتها .

ولذا نجد أن العسكريين الذين يعملون من خلال هيئة أركان عسكرية مركزية يهيمنون على التخطيط الإستراتيجي بل يحتكرونه . فهذه الهيمنة هي التي تضع التخطيط الإستراتيجي وتتخذ الخطوات التكتيكية . وباستثناء العسكريين في الاتحاد السوفيتي السابق، يمكن أن يُقال إن الجيش الإسرائيلي هو المؤسسة العسكرية الوحيدة في العالم التي لديها سلطة تامة تقريباً في المسائل الإستراتيجية والتكتيكية . وقد تحولت وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أهم مركز من مراكز القوى في إسرائيل . وازدادت أهمية هذه الوزارة في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، واقترنت في الغالب بقوة أعلى منصب رسمي في إسرائيل ، أي منصب رئيس الوزراء، حيث إن كثيراً من رؤساء الوزراء يأتون عن طريق وزارة الدفاع وغالباً ما يحتفظون بها إلى جانب رئاسة الوزارة . ولعل مثال ذلك بن جوريون وتمسكه بالمنصبين طوال

حيات، وكذلك بيجين ثم إسحق رابين الذي اغتيل وهو يجمع بين المنصبين، ولعل انتخاب إيهود باراك رئيسا لحزب العمل هو استمرار لنفس التقاليد .

وتُعَد العلاقات بين الثالوث (رئيس الوزراء ـ وزير الدفاع ـ رئيس الأركان) محور العلاقات المدنية العسكرية ، وأي انهيار فيها يؤدي إلى نتائج مأساوية . وقد حدث ذلك مرتين في تاريخ إسرائيل عام ١٩٥٤ بين شاريت ولافون وديان ، وفي عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ بين بيجين وشارون وإيتان . وهناك دلائل تشير إلى وجود توترات في العلاقة بين المؤسسة العسكرية ونتنياهو ، (كما سنبين فيما بعد) . ولكن التنافس غالباً ما يكون بين وزير الدفاع ورئيس الوزراء ، بينما يقوم رئيس الأركان بالميل لرأي أحدهما ليقويه أمام ندّه .

وقد سعت الأحزاب الإسرائيلية ، وبصفة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ ، لضم القادة العسكريين اللامعين إليها بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات ، وهكذا كانت الاتصالات تجرى مع هؤلاء القادة قبل تركهم مناصبهم . وجاء قرار الكنيست عام ١٩٧٣ بإباحة اشتراك القادة العسكريين في الانتخابات ليتوج الدور السياسي للقادة العسكريين .

وتُعدُّ المؤسسة العسكرية في إسرائيل مصدراً رئيسياً للتجنيد للمناصب الحكومية العليا والمناصب السياسة الحزبية حيث هذه المناصب الحزبية ممرات شبه إجبارية لتولِّي مناصب حكومية . وتؤكد الدراسات أن ١٠٪ من كبار الضباط المسرحين يتفرغون للعمل السياسي .

كما أن إدارة الوضع الأمني في المناطق المحتلة سواء بعد حرب ١٩٦٧ أو بعد عملية إعادة الانتشار في أعقاب أوسلو (٢) أو لمواجهة حركات المقاومة الإسلامية التي لم تضع سلاحها بعد (كحركتي حماس والجهاد الإسلامي) جعلت وزارة الدفاع والحكام العسكريين ومجموعة الاستخبارات العسكرية وقوات الشرطة في المناطق المحتلة بمنزلة حكومة عسكرية مُصغَّرة تقوم بمهام عسكرية وسياسية بارزة .

وتحمل السياسة الخارجية هي الأخرى بصمة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية . فرئاسة الأركان والجهاز الأمني هما الجهتان الوحيدتان اللتان تتولّيان منذ سنوات مهمة تقويم الوضع الأمني . وكما يقول شلومو جازيت ، رئيس الاستخبارات

الإسرائيلية السابق ، إنه لا يوجد في الجهاز المدني هيئة مشابهة لرئاسة الأركان وشعبة الاستخبارات قادرة على تَفحّص المعطيات الأمنية وبلورة الوضع القومي .

٢ ـ عسكرة الاقتصاد :

اتسم المجال الاقتصادي الإسرائيلي بالنزعة العسكرية وخصوصاً بعد حرب ١٩٦٧ ، حيث تحوَّل الإنتاج العسكري إلى الفرع الإنتاجي القائد في بنية الإنتاج والتصدير .

ويؤكد ذلك جملة من المؤشرات لعل من أهمها :

* تزايد الإنفاق العسكري من ١٨٪ عامي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ إلى حوالي ثلث الموازنة المالية (٣٣٪) مع تزايد التزامات إسرائيل العسكرية ومع زيادة تكاليف الصناعات العسكرية وتشعُّبها (صواريخ ـ أقمار صناعية ـ أسلحة نووية) .

* تزايد حجم قطاع الصناعات العسكرية (سواء قطاع الصيانة أو قطاع الإنتاج) بحيث أصبح أكبر قطاع صناعي في إسرائيل سواء استناداً لمعيار رأس المال الثابت أو اليد العاملة حيث أصبحت تمثل ٤٠٪ من إجمالي الصناعة في إسرائيل .

* دخول هذا القطاع في علاقات مشاركة مع كبريات الاحتكارات الأجنبية التي تمتلك فروعاً لها في إسرائيل ومع الشركات الإسرائيلية الأخرى الأمر الذي جعل القادة العسكريين من أول المستفيدين من العمولات ، بل أصبح بعضهم من كبار الرأسماليين في المجتمع الإسرائيلي .

* تطور الصادرات العسكرية المطرد وتصاعُد نسبتها في الصادرات الصناعية ، وهي تحتل في الوقت الحاضر المرتبة الثالثة من جملة عائد إسرائيل من العملة الصعبة بعد الماس والسياحة .

* تسريح كبار العسكريين لا يعني ملازمتهم للمنازل في المجتمع الإسرائيلي ، بل يعني توليّهم إدارة شركات صناعة الأسلحة أو إدارات المصارف والمؤسسات الخاصة والحكومية والهستدروتية حيث يُشكّلون ، حسب بعض التقديرات ، ثلاثة أرباع مديري الفعاليات الاقتصادية على اختلاف أنواعها .

ومنذ قيامها تعطي إسرائيل الأولوية للإنفاق العسكري ، طبقاً للإستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى المحافظة على بقاء الجيش الإسرائيلي أقوى قوة عسكرية في المنطقة ، وهو ما يتطلب الحصول على أرقى الأسلحة المتطورة ، واستيعاب مستجدات التكنولوجيا الحديثة ، فازداد حجم الإنفاق العسكري بصورة مطردة . فقد كانت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي أقل من ١٠٪ في مطلع الخمسينيات ، ثم أخذت في التزايد مع كل حرب جديدة حتى بلغت ٣٢,٨٪ بعد حرب ١٩٧٣ ، وهي أعلى نسبة في العالم ، كما أن نسبة الإنفاق العسكري من الناتج القومي الإجمالي كانت أعلى من نسبته في سوريا أو في مصر ، (وهما البلدان اللذان تحملا العبء الأكبر في الصراع العربي الإسرائيلي) . ولكن من المهم ملاحظة أن الازدياد الهائل في الإنفاق العسكري الذي بدأ مباشرةً بعد حرب ١٩٦٧ اعتمد في الدرجة الأولى على المساعدات الأمريكية التي لولاها لعجز الاقتصاد الإسرائيلي عن تَحمُّل أعباء هذا الإنفاق الهائل .

وقد استمر معدل الإنفاق العسكري عالياً ، حتى أن حكومة نتنياهو لم تف بوعودها بتخفيض الإنفاق العسكري بنحو ٥ مليارات شيكل (١,٦ مليار دولار) بل رفعت الإنفاق العسكري بأكثر من ملياري شيكل عام ١٩٩٧ ، الأمر الذي يُعزِّز تمحور الدولة الصهيونية حول المؤسسة العسكرية . وقد ترافق الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري مع نمو صناعة السلاح التي أعطيت أولوية كبيرة كي تصبح إسرائيل مكتفية ذاتياً على صعيد التسلح ، وكان أحد أسباب ذلك الحظر الفرنسي على بيع الأسلحة لإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ .

إن نمو صناعة السلاح وتطوُّرها الكبير قد أديا ، أيضاً ، إلى نمو ما يُسمَّى "المجمّع العسكري/ الصناعي " ، وذلك يعود إلى أن عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية أصبح يعتمد اعتماداً أساسياً على العقود التي يحصل عليها من وزارة الدفاع ، لذلك أصبح من مصلحة هذه المنشآت تعيين جنرالات وضباط سابقين في مراكزها القيادية . فالضباط في الجيش الإسرائيلي يتقاعدون في سن مبكرة نسبياً (٤٠ عاماً) ، الأمر الذي يُفسح لهم مجال مزاولة مهنة جديدة . ومن الطبيعي أن تكون تلك المهنة إدارة شركات صناعية تربطها علاقة بصناعة السلاح ، ذلك أن لهم خبرة بالسلاح أولاً ، ويستطيعون الاعتماد على علاقاتهم بالجيش ثانياً .

إن ظاهرة المجمّع العسكري/ الصناعي موجودة في كل الدول الصناعية ، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية . لكن الموضوع في إسرائيل يكتسب أهمية إضافية لأنه مكمل لظاهرة المجمّع العسكري/ السياسي الموجود منذ قيام دولة إسرائيل ؛ ذلك أن جنرالات الجيش الإسرائيلي يحتلون ، بعد تَقاعُدهم ، مراكز قيادية سياسية . فرئيس الدولة الحالي (وايزمان) كان قائداً لسلاح الجو ، ورئيس الحكومة (رابين) كان رئيساً لأركان حرب الجيش ، وأربعة آخرون من رؤساء الأركان (موشيه ديان ـ حاييم بار ـ بارليف ـ بيجال يادين ـ رفائيل إيتان) أصبحوا فيما بعد وزراء دفاع . وقد تركت عسكرة المجتمع الإسرائيلي ـ إضافة إلى الدور الوظيفي للدولة ـ آثارها على السياسة الخارجية للدولة ، فأصبحت إسرائيل مصدراً للخبرات العسكرية والأمنية إلى مناطق تغطي مساحة شاسعة من العالم مثل دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية وحتى بعض الدول الاشتراكية السابقة .

ورغم عسكرة المجتمع الإسرائيلي على المستويين السياسي والاقتصادي إلا أن مكانة المؤسسة العسكرية قد اهتزت قليلاً في الآونة الأخيرة . فرغم أن هذه المؤسسة تشكل وحدة متماسكة فإن العنصر الإشكنازي هو العنصر المهيمن فيها ، هيمنته على الدولة الصهيونية ككل . أما السفارد واليهود الشرقيون فوضعهم مترد . فرغم أن بعض اليهود الشرقيين قد تم تصعيدهم واحتلوا مناصب قيادية مهمة فإن معظم هذه المناصب القيادية تظل في يد الإشكناز بالدرجة الأولى . كما أن ثمة أبواباً خاصة تُفتَح لليهود الإشكناز والغربيين وحدهم في أسلحة بعينها مثل المخابرات والطيران وغيرها من الأجهزة الحساسة التي تفضي إلى وضع اجتماعي بارز بعد التسريح . كما أن الترقيات لا تُمنَح بيسر لغير الإشكناز والغربيين وهو ما يُعتبَر نوعاً من إغلاق أبواب الحراك الاجتماعي أمام السفارد، وهو ما يعني ترجمة التمييز العنصري لواقع طبقي ، وتحوُّل المؤسسة العسكرية من بوتقة للصهر وآلية كبرى من آليات الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وقمع أهلها إلى حلبة أخرى للصراع بين السفارد والإشكناز .

وإذا كان مناخ الحرب يساعد على استمرار ومركزية المؤسسة العسكرية في حياة الإسرائيليين ، فإن ظهور مؤسسات أخرى تحمل صور الريادة (جماعات المثقفين ـ الشركات ـ معامل الأبحاث ـ الجامعات) خفَّف من انفراد المؤسسة العسكرية بهذه

الصورة الريادية . وأدَّت هزيمة الجيش الإسرائيلي العسكرية في أكتوبر ١٩٧٣ وفي جنوب لبنان وعجزه أمام الانتفاضة ، إلى اهتزاز مكانة المؤسسة العسكرية والكثير من رموزها ، وضرب نظرية الأمن الإسرائيلي .

وساهمت عملية التسوية الجارية للصراع العربي الإسرائيلي إلى إضعاف مكانة الجيش الإسرائيلي في الأوساط الإسرائيلية . كما أن تَصاعُد معدلات التوجُّه نحو اللذة والاستهلاك جعل كثيراً من الشباب ينصرف عن الخدمة العسكرية ويهرب منها .

وفي الآونة الأخيرة لوحظ تدهور وتأزم العلاقات بين المؤسسة العسكرية ورئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب بشكل المباشر بنيامين نتنياهو ، ويعود هذا إلى سعيه لوضع إطار جديد لطبيعة الدور الذي تمارسه المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي لتصبح إحدى أدوات القوة الشاملة للدولة ، وليس الفاعل الأساسي فيها ، بمعنى أن يصبح الجيش الإسرائيلي "قوة احتراف" وليس "قوة ضغط سياسي" . وهذا الموقف يتناقض مع إعلاء نتنياهو شعار "الأمن قبل السلام" الذي يفترض زيادة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية . ولكن نتنياهو يتحرك لإحداث تغيير في جوهر النظام السياسي الإسرائيلي ليكون أقرب إلى النظام الرئاسي (إنشاء بيت أبيض إسرائيلي) ، فيقوم بالتشاور مع مجموعة موالية له شخصياً ، ثم يتخذ القرارات كافة دون أن يكون للمؤسسات المعنية أي دور وضمن ذلك المؤسسة العسكرية . وقد أدَّت أحداث نفق الأقصى واتفاق الخليل إلى اهتزاز ثقة الجيش في قدرة القيادة السياسية على إدارة الأمور .

وعندما جاء نتنياهو إلى الحكم كان الجيش الإسرائيلي قد تكيف مع مقتضيات عملية التسوية وفق مبدأ مدريد ، حيث أعاد رسم مواقع تمركزه وخطوط الاتصال في الضفة وغزة على نحو يتوافق مع عمليات إعادة الانتشار ، ويعود ذلك إلى التوافق بين حزب العمل والجيش بشأن خطوات الاتفاق الأمني في الضفة وغزة والجولان .

ورغم سعي نتنياهو لمصالحة المؤسسة العسكرية بالموافقة على زيادة الإنفاق

العسكري وتأكيده ضرورة الاهتمام ببناء وتطوير جيش الدفاع ، إلا أنه سيستمر في سعيه لجعل الجيش الإسرائيلي يتجه نحو الاحتراف ، وتهميش دوره السياسي .

لكن عسكرة المجتمع الإسرائيلي لا تعني هيمنة المؤسسة العسكرية عليه وتغلغل عناصرها في الهيكل السياسي والاقتصادي للدولة الصهيونية وإنما هو أمر أكثر عمقاً . ومن يدرس الظواهر الإسرائيلية ابتداءً من النظام التعليمي وانتهاءً بأكثر الأمور تفاهة ، سيُلاحظ الأبعاد العسكرية خلفها . فالبُعد الاستيطاني مرتبط تماماً بالبُعد العسكري ، والهاجس الأمني (أي محاولة قمع السكان الأصليين) يسيطر على السياسة العامة في كل القطاعات ، وعلى سلوك الإسرائيليين ، بل على أحلامهم وأمراضهم النفسية . فالمجتمع/ القلعة لابد أن يكون مجتمعاً عسكرياً يحاول أن يحتفظ بالمادة البشرية في حالة تأهب عسكري دائم ، إذ يُحتِّم البقاء ـ حسب الشروط الصهيونية ـ قَهْر العرب .

الفصل الثامن
الأمن الصهيوني/الإسرائيلي القومي

هل يمكن تأسيس مجتمع إستيطاني دون اللجوء لقوة السلاح؟ كانت إجابة فلاديمير جابوتنسكي علي هذا السؤال إجابة مباشرة وصريحة، فقد كانت بالنفي. وقد كان محقا تماما في رؤيته، إذ كيف يمكن أن تُوطَّن كتلة سكانية في وطن ليس وطنها، وعلي حساب كتلة أخري، إلا بحد السلاح؟ وهذا ما لم يدركه (أو شاءوا ألا يدركه) المعتدلون من الصهاينة. ولكن تطور الأحداث أثبت أن "اعتدالهم" هذا ليس له أي أساس في الواقع. ومن هنا عسكرة المجتمع الإسرائيلي (التي بيناها في الفصل السابق)، ومن هنا أيضا نظرية الأمن الإسرائيلية والهاجس الأمني وعقلية الحصار.

الهاجس الأمني وعقلية الحصار

«الهاجس الأمني» و«عقلية الحصار» عبارتان تردان في الخطاب السياسي العربي لوصف إحدى جوانب الوجدان الإسرائيلي، وهو الانشغال المرضي بقضية الأمن. وقد وُصف هذا الانشغال بأنه «مرضي» لأنه لا يتناسب بأية حال مع عناصر التهديد الموضوعية (فالشعب الفلسطيني شعب موضوع تحت حكم عسكري قاس، وموازين القوى العسكرية بين الدولة الصهيونية والدول العربية في صالح إسرائيل. كما أن أكبر قوة عسكرية في العالم، الولايات المتحدة، تقف بكل صرامة وراء الدولة الصهيونية).

وفي محاولة تفسير هذا الوضع ، يذهب بعض الدارسين إلى أن تجربة الإبادة النازية قد تركت أثراً عميقاً في الوجدان اليهودي والإسرائيلي بحيث تَجذَّر الخوف من الإبادة في الوجدان وأصبح شيئاً من قبيل العقدة التاريخية أو العقد النفسية الجماعية المتجذرة في العقل الجمعي اليهودي رغم زوال العناصر الموضوعية . وقد يكون لهذا التفسير بعض المصداقية ، وبخاصة أن الصهاينة والإعلام الغربي قد حوَّلوا الإبادة النازية ليهود الغرب إلى ما يشبه الأيقونة التي لا علاقة لها بالزمان أو المكان وجعلوها مركز ما يُسمَّى «التاريخ اليهودي» . ويرى البعض أن عقلية الحصار هي بعض بقايا ورواسب الوجود في الجيتو اليهودي في أوربا ، وأن يهود أوربا (وبخاصة شرق أوربا) عاشوا عبر تاريخهم لا سيادة لهم ولا يشاركون في أية سلطة ، معرضين دائماً لهجوم الأغيار عليهم .

وبسبب هذا الهاجس الأمني وعقلية الحصار تؤكد إسرائيل دائماً أنها قلعة مسلحة لا يمكن اختراقها ، قوة لا تقهر ، قادرة على الدفاع عن نفسها وعلى البطش بأعدائها ، ولكنها مع هذا مهددة طيلة الوقت بالفناء (ومن هنا أسطورة ماسادا وشمشون) .

ونحن نرى أن كل هذه الأسباب قد تفسر حدة الهاجس الأمني وعقلية الحصار ولكنها لا تفسر سبب وجوده وتجذره . ونحن نذهب إلى أن الهاجس الأمني قد يكون حالة مرضية ولكنه في نهاية الأمر ثمرة إدراك عميق وواقعي (واع أو غير واع) من جانب المستوطنين الصهاينة لواقعهم .

لقد أدرك هؤلاء المستوطنون أن الأرض التي يسيرون عليها ويدَّعون ملكيتها منذ آلاف السنين هي في واقع الأمر ليست أرضهم وليست أرضاً بلا شعب كما كان الزعم ، وأن أهلها لم يستسلموا كما كان متوقعاً منهم ، ولم تتم إبادتهم كما كان المفروض أن يحدث . بل إنهم يقاومون وينتفضون ويتزايدون في العدد والكفاءات ولم يكفوا عن المطالبة بشكل صريح بالضفة والقطاع ، وبشكل خفي بكل فلسطين وبحق العودة لها . وقرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بحق العودة لا تزال سارية المفعول . ولم تُقبل إسرائيل عضواً في المنظمة الدولية إلا بعد تعهدها بتنفيذ هذه القرارات . ويساندهم في هذا كل الشعب العربي . ومسألة العجز العسكري

العربي والتفوق العسكري الإسرائيلي ليسا مسألة أزلية ، وقد أثبتت حرب ١٩٧٣ ثم المقاومة في لبنان ثم الانتفاضة أن العرب قادرون على أن يعيدوا تنظيم أنفسهم ويهاجموا المستعمر ويلحقوا به خسائر فادحة .

ثمة إحساس عميق بأن العربي الغائب لم يغب ، وهو إحساس في جوهره صادق، فالكيان الصهيوني مُحاصَر بالفعل ومهدد دائماً، والعرب في واقع الأمر لا يمكن "الثقة بهم" ، لأن الجماهير العربية لن تقبل حالة الظلم باعتبارها حالة نهائية رغم توقيع معاهدات السلام الكثيرة ! وأقصى ما يطمح إليه المستوطنون الصهاينة هدنة مؤقتة تنتهي عادةً بمواجهات عسكرية . فالصراع مع الكيان الصهيوني صراع شامل على الوجود ، لأن وجود الشعب الفلسطيني لا يهدد حدود الدولة الصهيونية أو سيطرتها على أجزاء من الأرض الفلسطينية ، وإنما يهدد وجودها كله . كل هذا يعمق إحساس المستوطنين الصهاينة بأن دولتهم كيان مشتول ، فُرض فرضاً على المنطقة بقوة السلاح ، وهم أول من يعرف أن ما أُسِّس بالسيف يمكن أن يسقط به . ومما يعمق مخاوفهم إحجام يهود العالم عن الهجرة والتكلفة المتزايدة للتكنولوجيا العسكرية . كل هذا يولِّد الهاجس الأمني المرضي وعقلية الحصار المرضية وهي حالة لا علاج لها داخل الإطار الصهيوني .

والهاجس الأمني وعقلية الحصار يحددان كثيراً من جوانب السلوك الإسرائيلي ، فبسبب هذا الهاجس لابد من زيادة القوة العسكرية والدعم الاقتصادي والتفوق التكنولوجي والمزيد من السيطرة على الأراضي . وبسبب حجة الأمن يطالب الإسرائيليون بالاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وباسم هذا الهاجس الأمني يحق للإسرائيليين اللجوء للإغلاق الأمني للقرى الفلسطينية وحصارها وتجويعها . وفي أية مفاوضات مع العرب يطرح الإسرائيليون دوماً بند الأمن والأخطار التي تتهددهم وضرورة وجود محطات إنذار مبكر ومناطق فصل . وعندما تعقد أية اتفاقية مع العرب يصر الإسرائيليون على ضرورة امتحانهم للتأكد من نيتهم خوفاً من الخديعة دون أن يكون من حق الفلسطيني أو العربي أن يفعل المثل . في هذا الإطار يتم التمييز بين المستوطنات السياسية التي يمكن التخلي عنها والمستوطنات الأمنية التي يجب الاحتفاظ بها (وبالتالي بقسم كبير من أراضي الضفة والقطاع) . وتمت عملية غزو

لبنان باسم «السلام من أجل الجليل» . وتنعقد المفاوضات مع سوريا بسبب أمن إسرائيل . بل إن الدولة الصهيونية بسبب الهاجس الأمني تسمح وبشكل قانوني بدرجة من الإجبار والضغط البدنيين للحصول على معلومات من الفلسطينيين (أما ممارسة الإجبار والضغط البدنيين بشكل غير قانوني فهذا أمر مفروغ منه) .

والهاجس الأمني يقف أيضاً عقبة كأداء في المجال الاقتصادي إذ يضع الإسرائيليون الاعتبارات الأمنية قبل اعتبارات الجدوى الاقتصادية ومن ثم فهو يعوق عمليات الخصخصة التي تتطلب جواً منفتحاً يسمح بتدفُّق رؤوس الأموال والخبرات والعمالة والسلع . بل إنه يمكننا القول بأن الهاجس الأمني يشكل عائقاً ضخماً في مجال التطبيع ، إذ أن الإسرائيليين حينما تتدفق عليهم العمالة العربية والبضائع تبدأ مخاوفهم الأمنية في التهيج فيخضعون كل شيء للاعتبارات الأمنية بما يحول دون تدفق العمالة والبضائع .

البُعْد الصهيوني لنظرية الأمن القومي في إسرائيل

تُعَد نظرية الأمن القومي في إسرائيل ذات مركزية خاصة بالنسبة للكيان الصهيوني . فالمشروع الصهيوني مشروع استيطاني مبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين وتغيبهم (فيما نسميه بمقولة «العربي الغائب») (انظر الفصل الخامس) وتلغي تاريخهم وتستولي على أرضهم، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال العنف والقوة العسكرية وخلق الحقائق الاقتصادية والسياسية والاستيطانية ، وهذا هو الإطار الحقيقي الذي تدور داخله نظرية الأمن الإسرائيلي . وما عقلية الحصار سوى نتاج لهذا الوضع البنيوي ، أي أن نظرية الأمن الإسرائيلي والهاجس الأمني يفترض أن الصراع حالة دائمة .

هذا الإدراك يعبِّر عن نفسه في كثير من المفاهيم التي تشكل ركائز نظرية الأمن في إسرائيل التي تدور جميعها حول فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان . فهناك فكرة الأمن السرمدي ، أي أن أمن إسرائيل مهدَّد دائماً ، وأن حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية، وأن البقاء هو الهدف الأساسي للإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية . وقد عبَّر حاييم أرونسون (المفكر الاستراتيجي الإسرائيلي)، عن هذه

الرؤية في إحدى دراساته بالإشارة إلى ما سماه «حرب المائة عام» (١٨٨٢ ـ ١٩٨٢)، أي الحرب الدائمة بين العرب والصهاينة . وهو يذهب إلى أن هذه الحرب لا تزال مستمرة ، ويُفسِّر هذا الاستمرار على أساس أن إسرائيل بلد غربي حديث يعيش في وسط عربي لا يزال يخوض عملية التحديث ومن ثم فهو معرَّض للقلاقل ولا يمكن عقد سلام معه . ويتوقع أرونسون أن تستمر الحرب لفترة أخرى إلى حين الانتهاء من تحديث العالم العربي . وقد تحدَّث موشيه ديان عن "إين بريرا" ، أي "لا خيار" ، فعلى المستوطنين أن يستمروا في الصراع إلى ما لا نهاية (وأسطورة ماساداه الشمشونية تعبير عن هذه الرؤية المظلمة) .

وقد استخدم إسحق رابين تعبير "الحرب الراقدة" لوصف العلاقة القائمة بين إسرائيل والمحيط العربي ، كما استخدم الكثير من القيادات الإسرائيلية تعبيرات مشابهة مثل تعبير "الحرب منخفضة الحدة" ، حيث تشير كلها إلى غياب الحدود الواضحة بين حالة الحرب وحالة السلم في علاقة الدولة الصهيونية بمحيطها .

ويرى كثيرون من أعضاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن التوجه نحو السلام مجرد مرحلة انتقالية يلتقط العرب فيها أنفاسهم ليعاودوا القتال (وهو ما أثبته تاريخ الصراع عبر الأعوام المائة السابقة) . ومن ثم يصبح من الضروري محاصرة العنصر البشري الفلسطيني وقمعه بضراوة (كما حدث أثناء الانتفاضة ، وكما يتبدَّى في المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي) . أما بالنسبة للعرب فلابد من ضربهم باستمرار لبث روح اليأس فيهم وإقناعهم بأن الاستمرار في تبنِّي الصراع العسكري كوسيلة لاستعادة الحقوق غير مجد .

وإذا كان الزمان تكراراً رتيباً لا يأتي بالسلام أو بالتحولات الجذرية ، لا يبقى إذن سوى المكان ، الثابت الذي لا يعرف الزمان . وبالفعل نجد أن الأرض تشكل حجر الزاوية في الأيديولوجية الصهيونية وفي نظرية الأمن الإسرائيلية ، فالأرض الخالية من العرب ، أي من الزمان العربي، هي المجال الحيوي الذي يمكن توطين الشعب اليهودي فيه وتحويله إلى عنصر استيطاني يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية . وبدون الأرض سيظل الشعب اليهودي شعباً شريداً

طريداً، بلا سيادة سياسية أو اقتصادية والأرض التي يستولي عليها الصهاينة لابد أن تُعقَّم من زمانها التاريخي العربي، لكي تصبح أرضاً بلا زمان، أي أرضاً بلا شعب .

لكل هذا نجد أن نظرية الأمن الإسرائيلية تؤكد البعد المكاني (الجغرافي ـ اللاتاريخي ـ اللازمني) بشكل مبالغ فيه وتهمل البعد التاريخي (الزماني ـ الإنساني) وإن قبلته فإنها تفعل ذلك صاغرة وتحاول الالتفاف حوله تماماً مثلما تلتف الطرق الالتفافية الصهيونية حول القرى العربية . ولذا فنظرية الأمن الإسرائيلي تدور داخل فكرة الحدود الجغرافية الآمنة (ذات الطابع الجيتوي) التي تستند إلى معطيات جغرافية مثل الحدود الطبيعية (نهر الأردن ـ هضبة الجولان ـ قناة السويس) . وقد اقترح حاييم أرونسون ما سماه «الحائط النووي»، أي أن تقبع إسرائيل داخل حزام مسلح تحميه الأسلحة النووية . وهي فكرة بسيطة مجنونة، تتجاهل العنصر البشري الملتحم بالجسد الصهيوني نفسه . ولا تختلف فكرة المستوطنات/ القلاع المحصنة كثيراً عن الحائط النووي، وهي سلسلة من المستوطنات التي تحيط بحدود إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والنقب، وهي مُستوطَنات أمنية مختلفة عن تلك التي أقيمت لأسباب دينية أو اقتصادية (وهذه المستوطنات تذكِّر المرء تماماً بالشتتلات التي أقامها النبلاء البولنديون [شلاختا] للملتزمين [أرنداتور] اليهود كي يحتموا بها ضد هجمات الفلاحين الأوكرانيين) . وتحافظ هذه المستوطنات على العمق الإستراتيجي للمراكز البشرية والاقتصادية وتحول دون تعرُّض إسرائيل للهجمات العربية، كما أنها تحقق النصر في حالة الهجوم بأقل قدر ممكن من الخسائر في الجانب الإسرائيلي، وتوفر الفرصة للقوات الإسرائيلية للقيام بأعمالها الانتقامية والتوسعية في الدول العربية المجاورة .

وتأكيد عنصر الأرض يظهر في انشغال التفكير العسكري الإسرائيلي بمحدودية العمق الإستراتيجي للدولة الصهيونية، فإسرائيل في التصور الصهيوني كلها منطقة حدودية، ومن ثم لا يمكن السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أرض إسرائيل . ولذا لا يوجد مكان لعقيدة دفاعية في الفكر العسكري الإسرائيلي، نظراً لأن أيَّ

فشل في العقيدة الدفاعية سيؤدي حتماً إلى اختراق إسرائيل نفسها . ومما عمق هذا الإحساس إدراك القيادة الإسرائيلية ضعف القاعدة السكانية الإسرائيلية بالنسبة للقوة البشرية العربية . ومن هنا ضرورة تفادي الحرب الفجائية وضرورة تحصين الحدود بعدد من المُستوطَنات (كما أسلفنا) وضرورة السبق لتوجيه الضربة الأولى من خلال حرب خاطفة لتجنب الحرب الطويلة والحرب الاستنزافية (لأن إسرائيل لا تتحمل التعبئة العسكرية الشاملة لفترة طويلة) ، وضرورة إلحاق خسارة فادحة سريعة بالطرف العربي المهاجم لئلا تُجبَر إسرائيل على تقديم تنازلات سياسية أو إقليمية .

وإزاء مشكلة غياب العمق الإستراتيجي للكيان الصهيوني يُحدِّد الفكر العسكري الإسرائيلي ما يُسمَّى «ذرائع الحرب» على نحو فريد . فالدولة الصهيونية تعتبر كل دولة عربية مسئولة عن أي نشاط فدائي ينطلق من أراضيها ، وازدياد هذا النشاط يُعَد ذريعة من ذرائع الحرب . ويضاف إلى هذا الذرائع التالية :

١ ـ قيام حشود عسكرية عربية على أي جانب من حدود إسرائيل .

٢ ـ تغيير ميزان القوى العسكرية على حدود إسرائيل الشرقية نتيجة دخول قوات دولة أخرى إلى الأردن ، أو قيام وحدة سورية الطبيعية أو إنشاء أو قيام دولة فلسطينية معادية على حدود إسرائيل .

٣ ـ تهديد الأمن الإسرائيلي بسبب حصول الأطراف العربية على أفضلية نوعية في سباق التسلح (مثل التسلح النووي) .

٤ ـ إغلاق المضائق أو الممرات المائية ، أو أية خطوط بحرية أو جوية .

٥ ـ تحويل مصادر المياه في لبنان أو في الجولان أو الأردن بطريقة ترى إسرائيل أنها تهدد الأمن الإسرائيلي .

لقد حددت الحركة الصهيونية فكرة الأمن بشكل جغرافي وأسقطت العنصر التاريخي ، وتصورَّت أنه عن طريق الاستيلاء على قطعة ما من الأرض أو على هذا الجزء من العالم العربي أو ذاك وعن طريق التحالف مع الولايات المتحدة والقوة

العسكرية فإنها تحل مشكلة الأمن وتصل إلى الحدود الآمنة . ولكن الانتصارات الإسرائيلية التي كانت ترمي لتحقيق الأمن كانت تؤدي إلى نتيجة عكسية على طول الخط ، حتى وصلت التناقضات إلى قمتها مع انتصار ١٩٦٧ ، وكان لابد أن تُحسَم هذه التناقضات ، وهو الأمر الذي أنجزت القوات المصرية والسورية يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ جزءاً منه . ثم اندلعت الانتفاضة لتُبيِّن العجز الصهيوني .

ومع هذا تجدر الإشارة إلى أنه ثمة اختلافات داخل المعسكر الصهيوني في مدى هيمنة مقولة الأرض . ويمكن القول بأن صهيونية الأراضي (الليكودية) تعبير عن هذا التمركز الشرس حول الأرض وإهمال الزمان والتاريخ . أما الصهيونية الديموجرافية أو السكانية (العمالية) فهي تعبير عن إدراك الوجود العربي والزمان العربي وربما استعداد للتعامل معه ، وإن كان التعامل يظل في إطار المطلقات الصهيونية ، وهي أن أرض فلسطين ، أي إرتس يسرائيل في المصطلح الصهيوني ، هي ملك خالص للشعب اليهودي وحده (كما تنص على ذلك لوائح الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي) . ولكن إن اختلف الصهاينة بشأن بعض التفاصيل فثمة إجماع صهيوني راسخ بأن أمن إسرائيل يتوقف على الدعم الغربي لها ، وبخاصة الدعم الأمريكي ، ولذا لا يوجد أي اختلاف بشأن هذه النقطة .

والحقيقة التي فاتت الزعامات الصهيونية أن أمن إسرائيل يمثل مشكلة كيانية لأن إسرائيل كيان مزروع بلا جذور ، ممول من الخارج من قبل يهود الغرب والدول الإمبريالية الغربية ، لا يتفاعل مع الواقع التاريخي العربي المحيط به . ولكي تُدافع إسرائيل عن أمنها ، أي كيانها ، يضطر الكيان الاستيطاني الشاذ إلى أن يعسكر نفسه عسكرة تامة ليتحول إلى المجتمع/ القلعة الذي تجري العسكرية في عروقه والذي لا توجد فيه أية فواصل بين الشعب والجيش . وما تنساه الزعامات الصهيونية أنه بغض النظر عن مقدار الأمن الذي سيصل إليه هذا المجتمع وبغض النظر عن حجم انتصاراته فإن عليه أن يخوض الحرب تلو الحرب ليدافع عن أمنه "المهدد" وذلك بسبب الحركة الطاردة في المنطقة . لقد بدأ الاستيطان الصهيوني مستنداً إلى أسلوب المستوطنات ذات السور والبرج وعاش المستوطنون داخل هذا الأمن المؤقت يحلمون بالأمن النهائي . وقد صعّدت المؤسسة الصهيونية آمالهم بأن

" السلام سيحل عن قريب " وخاض المستوطنون ، ومن بعدهم الدولة الصهيونية ، عدة حروب ليصلوا إلى الأمن النهائي والحدود الآمنة إلى أن وصل يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وكانوا لا يزالون واقفين وراء قناة السويس خلف سور وبرج كانا يعرفان باسم «خط بارليف» الذي كان يحيط بالحدود الآمنة المفترضة . ثم تحولت إسرائيل بأسرها إلى أسوار وأبراج وطرق التفافية يحيط بها حزام أمني في لبنان وسلسلة من المستوطنات في الجولان ، ومعابر مسلحة مع السلطة الفلسطينية .

وعبور القوات المصرية والسورية في أكتوبر وانتفاضة الفلسطينيين التي استمرت بشكل حاد حوالي ستة أعوام (ولا تزال مستمرة في صور أخرى في بعض النقاط الساخنة) واستمرار المقاومة اللبنانية بدرجات متفاوتة من الحدة أثبت أن نظرية الأمن الإسرائيلي ، كما حددتها المؤسسة العسكرية ، لا أساس لها ولا سند ، فسقطت أجزاء كبيرة من العقيدة الصهيونية وانكشف الغطاء عنها .

إن التعريف الصهيوني للأمن شجرة عقيم ، فالحدود الجغرافية الآمنة لا يمكنها أن تهزم التاريخ ، والأمن لا يتحقّق داخل المكان وحسب ، عن طريق الآلات والردع التكنولوجي ، وإنما يتحقّق داخل الزمان ، فالأمن الدائم والنهائي والحقيقي علاقة بين مجموعات بشرية تعيش داخل الزمان وليس أسطورة لا تاريخية تُفرَض عن طريق الردع التكنولوجي . والدولة الصهيونية غير قادرة على تحقيق الأمن لشعبها أو للآخرين . ومع هذا نجحت في إقناع المؤسسة الحاكمة الجماهير الإسرائيلية أنها لا يمكن أن تتعايش إلا داخل الكيان الصهيوني الشاذ ، وعلينا - نحن العرب - أن نثبت أن العكس هو الصحيح ، فصهيونية هذا الكيان هي السبب في انعدام أمنه وهي السبب في الزج بالجماهير الإسرائيلية في حروب متتالية ، فلا أمن إلا من خلال إطار ينتظم كل سكان المنطقة ولا يستبعد الإسرائيليين أو الفلسطينيين . أما الأمن الذي يتجاهل الواقع فهو أمن مسلح مؤقت ، هو سلام مبني على الحرب يهدف إلى فرض الشروط الصهيونية .

إن الصهيونية تَصدُر عن رؤية تفترض انفصال اليهودي عن الأغيار ووحدته مع كل يهود العالم ، وتحاول الدولة الصهيونية أن تترجم هذا الافتراض إلى حقيقة . فإسرائيل تحاول أن تظل بمعزل عن حركة التاريخ في منطقة الشرق العربي وتتحرك

في إطار فكرة وحدة «التاريخ اليهودي» ، ولذلك فهي تمنع الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم ولكنها في الوقت نفسه تقوم بالحملات المسعورة لتهجير يهود الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، ثم تبحث عن "الأمن" بعد هذا . وعلى العرب أن يثبتوا للإسرائيليين أن السير عكس الاتجاه الصهيوني هو المخرج الوحيد ، أي دولة تعبِّر عن حركة التاريخ في المنطقة وتنتظم كل سكان فلسطين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرْقي ، دولة منفصلة عن ديناميات «التاريخ اليهودي» الوهمية متحرِّرة من التصوُّرات الخاصة بـ «وحدة الشعب اليهودي» في كل زمان ومكان .

وقد شبَّه أحد الكتَّاب الإسرائيليين نظرية الأمن بأنها عبادة وثنية للعجل الذهبي (الشيء ـ المكان) الذي رقص حوله اليسرائيليون والعبرانيون مهملين عبادة الله الحق ، المتجاوز للطبيعة والمادة والمكان .

تطوُّر مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي

ينطلق الأمن القومي الإسرائيلي من مقولة في غاية البساطة والسذاجة وهي أن فلسطين أو إرتس يسرائيل هي أرض بلا شعب ، ومن ثم إن وجد مثل هذا الشعب فلابد أن يغيب ، أي أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ينطلق من إنكار الزمان العربي والوجود العربي ، والفلسطيني على وجه التحديد . وهذا يعني ضرورة فرض الوجود الصهيوني والشروط الصهيونية بكل الوسائل المتاحة ، أي أن ردع العرب وإضعافهم هوهدف أساسي للأمن القومي الإسرائيلي ، وأن على الجيش الإسرائيلي أن يحتفظ بقدرته العسكرية ، وأن على الدولة الصهيونية أن تحتفظ بعلاقاتها المتينة بالعالم الغربي الذي يدعمها ويمولها ويضمن تفوقها العسكري الدائم .

ومع هذا طرأ على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بعض التعديلات نتيجة الحروب العربية ـ الإسرائيلية ، والمتغيرات والمعطيات الجغرافية والسياسية الناجمة عنها ، وما تغيَّر عبر هذه السنوات فقط أدوات تحقيق هذا الأمن ولكن ليس بمعنى التغيُّر الكامل أو الإحلال . وقد تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي عبر عدة مراحل :

* قام مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في مرحلته الأولى على مفهوم "الضربة المضادة الاستباقية"، الذي كان يرتبط بانعدام العمق الإستراتيجي لإسرائيل. وينطلق هذا المفهوم من مقولة مفادها أن من الحيوي عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أرض إسرائيل، بل يجب نَقْلها وبسرعة إلى أراضي العدو، وطوَّرت مفهوماً للردع ثم استبدلته بمفهوم لذرائع الحرب الاستباقية يقوم على شن حرب استباقية إذا حاول العدو (العربي) التصرف في أرضه على نحو يقلق إسرائيل مثل المساس بحرية العبور أو حشد قوات على الحدود الإسرائيلية أو حرمانها من مصادر المياه. ولذا كانت عملية تأميم قناة السويس تستدعي عملاً عسكرياً تمثَّل في عملية قادش أو ما نسميه «العدوان الثلاثي».

* تطوَّر مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي لتظهر نظرية "الحدود الآمنة". وهي نظرية وُضعت أُسسها قبل ١٩٦٧ لكنها تبلورت بعد حرب ١٩٦٧، وقد شرحها آبا إيبان وزير الخارجية آنذاك بأنها نظرية تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها دون اللجوء إلى حرب وقائية. ويُلاحَظ في هذه النظرية غلبة المكان على الزمان بشكل تام، إذ يُنظَر للشعب العربي باعتبار أنه يجب القضاء عليه تماماً أو تهميشه، فنظرية الحدود الآمنة إعلان عن نهاية التاريخ (العربي).

* أكدت حرب ١٩٧٣ فشل معظم نظريات الأمن الإسرائيلي المكانية وهو ما استدعى تكوين نظرية جديدة هي نظرية «ذريعة الحرب»، وتذهب هذه النظرية إلى أن إسرائيل لن تتمكن بأي شكل من الأشكال من الامتناع عن تبنِّي إستراتيجية الحرب الوقائية وتوجيه الضربات المسبقة في حال تَعرُّضها لتهديد عربي.

وأضافت إسرائيل إلى هذا التصوُّر مفهوم حرب الاختيار، ومفهوم ذريعة الحرب كمبررات لشن حرب من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو أمنية مزدوجة المعايير. كما تم تطوير إستراتيجية الردع النووي. لذا شهدت هذه الفترة عَقْد اتفاق التعاون الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة عام ١٩٨١ من ناحية والذي توافَق من ناحية أخرى مع صعود اليمين الأمريكي الذي كان يسعى إلى تصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفيتي. وقد شُن في تلك الفترة الهجوم على العراق ثم لبنان ثم تونس، في حين أوكلت باقي المهام الأمنية لجهاز السياسة الخارجية وجهاز

الاستخبارات الإسرائيلية اللذين قاما بجهودهما لإجهاض الكفاءات العسكرية العربية كما قاما بأنشطة مشبوهة في أعالي النيل والقرن الإفريقي وغيرها .

وقد حوّلت الانتفاضة (والمقاومة في الجنوب اللبناني) الأنظار عن مفهوم الحرب الخاطفة إذ طرحت إمكانية "حرب طويلة" تعتمد على الاحتكاك المباشر على الأرض التي يُفترض أنها لا شعب لها ولا تاريخ . ولذا فقد نظر الصهاينة إلى الانتفاضة باعتبارها حرب عصابات شعبية غير مسلحة تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معادية لإسرائيل ، هي فك الجيب الاستيطاني الصهيوني ، الأمر الذي يعني طَرْح قضية شرعية الوجود وبحدة . بل إن الانتفاضة هدَّدت البُعد الوظيفي ، إذ أن الجيش الصهيوني فَقَد هيبته وأثبت عجزه عن خوض الحرب الطويلة وهي نقطة قد تكون فاصلة في حالة نشوب صراع مع العرب . وإذا كانت الدولة الوظيفية قد فَقَدت مقدرتها على قمع المواطنين الأصليين داخلها ، فكيف سيمكنها أن تضطلع بوظائفها القتالية الأخرى ؟

الأمن القومي الإسرائيلي في التسعينيات

تضافرت مجموعة من العوامل تاركة آثاراً مهمة على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية وعلى مقومات مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ، حيث شهد عقد التسعينيات تحولات وتطورات غيَّرت مفاهيم كثيرة كانت راسخة ، وقلبت موازين كانت مستقرة ، فقد اختفت الدولة السوفيتية من الخريطة السياسية العالمية ، وأدَّى انتهاء الحرب الباردة إلى فقدان العديد من الدول العربية الفاعلة حليفها الإستراتيجي القديم ، وإلى انعدام هامش المناورة أمامها ، الأمر الذي قلَّص إلى حدٍّ بعيد قدرتها على شن حرب ضد إسرائيل ، ولكنها أدَّت إلى تقوية الموقف الإسرائيلي في الميزان الإستراتيجي ، فضلاً عن اتساع نطاق هجرة اليهود السوفييت وبخاصة من العلماء وذوي الكفاءات والخبرات ، وتنامت العلاقات الروسية الإسرائيلية حتى تُوِّجت بتوقيع اتفاق للتعاون الدفاعي والأمني في ديسمبر ١٩٩٥ . وفي ظل انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة في الساحة العالمية ، تم توطيد التحالف الإستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي ، وامتد إلى مجال أنظمة التسلح الكبرى التي تعتمد في الأساس على الثورة التكنولوجية ، كما أبرزت تلك التطورات العالمية

علو شأن الاقتصاد والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية . ورغم ذلك فلم تَعُد الخيارات السياسية أمام إسرائيل بالاتساع الذي كانت عليه سابقاً ، وهذا ما يفسر مقولة جيمس بيكر "إن إسرائيل الكبرى فكرة ليست واقعية وليست ممكنة" ، لأن تحقيق ذلك الهدف يتطلب أن يكون لدى إسرائيل قوة تُمكِّنها من فَرْض سيطرتها على المنطقة دون دعم خارجي تتحمل الولايات المتحدة تكلفته السياسية والمالية وتتحمل معها مزيداً من العداء من قِبَل الشعوب العربية .

وعلى صعيد البيئة الإقليمية ، أثبتت خبرة الحروب العربية ـ الإسرائيلية فشل الحرب في تأمين السلام لإسرائيل وعجزها عن توفير الأمن لها ، في حين رأى عدد كبير من أعضاء المؤسسة الصهيونية أن التفاوض مع العرب بضمانات دولية قد يلبي الحاجة إلى الأمن وخصوصاً في ظل تَزايُد إدراكها أنها رغم تَفوُّقها العسكري لم تتمكَّن من فرض استسلام غير مشروط على العرب ، بل على العكس فقد تمكَّن العرب من تجاوز العديد من مضاعفات وآثار هذا التفوق . وأثبتت حرب ١٩٧٣ وغزو لبنان ١٩٨٢ محدودية القوة الإسرائيلية وعجزها .

ثم جاءت الانتفاضة ، ويمكن القول بأن أقوى ضربة وجِّهت لنظرية الأمن الإسرائيلي هي الانتفاضة التي أصبح بعدها إنكار وجود الشعب الفلسطيني غير ممكن . ومن هنا كان الاعتراف بهم بوصفهم «الفلسطينيين» ، كما في صيغة مدريد واتفاقية أوسلو . وبذلك لم تَعُد نظرية الأمن الإسرائيلي تختص بالأمن الخارجي إذ أصبح الداخل هو الآخرمصدرتهديد ، وهو ما لا تستطيع إسرائيل حياله شيئاً فهي لا تستطيع أن تحرك جيوشها لقمع الانتفاضة . وبذلك أسقطت الانتفاضة الدور الوظيفي للجيش الإسرائيلي ، ولو مؤقتاً ، كما أنها غيَّرت مفهوم الأمن لديها من كونه تهديداً خارجياً إلى كونه هاجساً أمنياً داخلياً لا يمكن السيطرة عليه مهما بلغت قوة إسرائيل العسكرية من بأس وشدة . ولعل هذا هو الذي دفع الإسرائيليين بالمطالبة بأن يتزامن توقيع اتفاق أوسلو مع إعلان الفلسطينيين وقف الانتفاضة ، وهو ما لم ينجح أبداً .

وأدَّت حرب الخليج الثانية إلى إبراز عدد من الفجوات في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ، حيث أوضحت أولاً أن الجيش الإسرائيلي لا يمتلك قدرة ملائمة

مضادة للتهديدات الصاروخية لا سيما التهديدات القادمة من بعد . وأدى القصف الصاروخي العراقي - رغم محدودية تأثيره المادي - للعمق الإسرائيلي إلى انكشاف المؤخرة الإسرائيلية بما فيها من تجمعات سكانية كثيفة ، وازداد إدراك الخطر الصاروخي في ظل سعي دول المنطقة إلى امتلاك قدرة صاروخية بإمكانها إصابة أهداف إستراتيجية إسرائيلية . كما أن حرب الخليج من ناحية ثانية أظهرت استحالة قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ مفهومه الأمني التقليدي القائم على نقل الحرب بسرعة إلى أرض الخصم ، وخصوصاً أن عنصر البُعْد الجغرافي قلَّل كثيراً قدرة السلاح الجوي الإسرائيلي على توجيه ضربات عنيفة إلى العراق .

يُضاف إلى ذلك أن عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سوف تكون لها انعكاسات إستراتيجية بارزة ، حيث يفترض أن تفضي هذه العملية إلى قيام إسرائيل بتقديم تنازلات جغرافية إقليمية وهو ما يعني تآكل العمق الإستراتيجي ، والتخلي عن مفهوم الحدود الآمنة بالمعنى الجغرافي ، وإقامة تعاون اقتصادي يكفل إقامة شبكة علاقات اقتصادية متداخلة بين جميع دول المنطقة .

لقد أثبتت حرب الخليج انعدام جدوى دور إسرائيل القتالي . ثم مع سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور النظام العالمي الجديد بدأ مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يتشكل حسب ألوان جديدة ، هي مجرد تنويعات جديدة على النغمة الأساسية القديمة . فالثوابت ستظل كما هي (البقاء حسب الشروط الصهيونية وتوظيف الدولة في خدمة المصالح الغربية) ، ولكنها ستكتسب أشكالاً جديدة مثل التعاون العسكري مع بعض الدول العربية والمحيطة بالعالم العربي . والعدو هنا لم يَعُد النظم العربية الحاكمة ولا جيوشها ، وإنما أشكال المقاومة الشعبية المختلفة .

والتقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتدمير القوة العسكرية العراقية تخلُص إلى التهوين من احتمال نشوب حرب عربية شاملة ضد إسرائيل على المستويين القصير والمتوسط (مع عدم استبعادها على المدى الطويل) ، مع تحوُّل الدول العربية نحو الشكل السلمي للصراع ، وفي ظل التحالف الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي . ورغم انكماش التهديدات الفعلية واسعة النطاق الماثلة أمام إسرائيل ، فإن هناك طائفة واسعة من التهديدات المحتملة

والكامنة والمقصورة ، فمن ناحية أولى طرأت نوعيات جديدة من التهديد العسكري ليس من اليسير إيجاد حلول عسكرية واضحة لها ، بل أصبح من الصعب تشخيصها وما إذا كانت ذات طبيعة دفاعية أم هجومية . وأبرز مثال على ذلك الانتفاضة الفلسطينية ، وانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ووسائل إيصالها وبخاصة الصواريخ البالستية .

ومن ناحية ثانية أدى تطوُّر العملية السلمية وانكماش التهديدات الخارجية واسعة النطاق إلى بدء تبلور "التهديد الداخلي" الناتج عن ضعف التماسك الاجتماعي والتكامل القومي فتفاقمت التناقضات الداخلية الناتجة عن طبيعة التركيب الاجتماعي/ السياسي للدولة الصهيونية ، وهو ما بلغ أخطر مراحله باغتيال رئيس الوزراء السابق إسحق رابين .

وتسود رؤية إسرائيلية أمنية لأبعاد السلام مع المحيط العربي ، فحاجة إسرائيل للسلام ترتبط بالخوف متعدِّد المصادر (الهاجس الأمني) ، لذلك توضح الترتيبات والمقترحات الأمنية التي تطرحها إسرائيل في المفاوضات والاتفاقات مع الدول العربية المحيطة أنها تعتمد إستراتيجية تهدف إلى مواصلة أوسع قدر من السيطرة العسكرية على محيطها ، وهذا ما تعكسه بدقة المقولة الإسرائيلية "السلام الإسرائيلي العربي سيكون سلاماً مسلحاً" ، وحديث نيتنياهو عن "السلام القائم على الأمن" ، أي على قوة إسرائيل العسكرية ، وهي تكشف عن تأثير الأيديولوجية الصهيونية وهيمنة الشأن الأمني على الشأن السياسي وأبعاد التسوية السياسية التي تتطلبها ، وضمن ذلك رؤيتها للترتيبات المتعلقة بشئون المياه والسكان والحدود والعلاقات الاقتصادية ، ولذا فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات غير متكافئة تسيطر على أطروحات إسرائيل مع جوارها العربي كجزء من تنظيم شروط "إندماجها" الإقليمي في مرحلة ما بعد التسوية ، وهو ما يتمثل في :

١ ـ احتلال الترتيبات الأمنية والعسكرية حيزاً مهماً من اتفاق أوسلو واتفاقات القاهرة اللاحقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والإصرار على تضمين الاتفاقات مع الدول العربية بنوداً تفرض على الجانب العربي مناطق منزوعة السلاح واسعة نسبياً ، وإدخال تعديلات على الحدود لمصلحة توسُّع إسرائيل ،

وإعادة النظر في بنية الجيوش العربية وتخفيض أحجامها ، وتقليص قدراتها الهجومية .

٢ ـ وجود تَوجُّه واضح لإقامة نظام أمني إسرائيلي/ أردني/ فلسطيني يرتبط لاحقاً، عبر إسرائيل بنظام أمني إسرائيلي/ سوري/ لبناني وذلك لتحويل أي انسحاب تقوم به إسرائيل من أية أراضي عربية محتلة إلى رصيد أمني لها .

٣ ـ تحويل مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني المنصوص عليها في اتفاق أوسلو إلى مرحلة اختبارية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ، يكون مقياسها أمن مستوطنات إسرائيل وجيشها داخل مناطق الحكم الذاتي والمناطق المحتلة .

٤ ـ النظر إلى التجمعات الفلسطينية في الدول العربية وفي إسرائيل نفسها من منظور أمني ، وتشترط أن تقبل الدول العربية التي تستضيفهم الموافقة على مبدأ توطينهم .

٥ ـ النظر إلى الأردن من زاوية الوظائف الأمنية التي يمكن أن يؤديها كعازل بين إسرائيل وبين الدول العربية المجاورة للأردن .

٦ ـ اعتماد مفهوم الأمن اللا متكافئ في :

* اعتماد مقولة أن التفوق العسكري الإسرائيلي هو الذي أرغم الدول العربية على التفاوض معها ، وأن الحفاظ على هذا التفوق أحد ضمانات السلام .

* استخدام العلاقة المتميِّزة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة كدعامة من دعائم أمنها ، أي قوة ردع مساندة لها في مواجهة محيطها العربي .

* اعتبار أن احتفاظ إسرائيل بتفوقها العسكري النوعي في مجال الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية لفترة مفتوحة زمنياً أمر لا بديل عنه، وبالتالي البقاء خارج أية معاهدات قد تضع قيوداً على تسلُّحها، وضمن ذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

* اعتبار أن وجود حالة عدم استقرار في الشرق الأوسط (والتي يجري توسيع حدودها لتشمل ، إضافة للدول العربية ، كلاً من إيران ودول آسيا الوسطى ،

وباكستان) يشكل تهديداً ممكناً لأمن دولة إسرائيل ومناقضاً لأية إجراءات يمكن أن تُتخذ للحد من الأسلحة .

٧ ـ مفهوم المنطقة العازلة منزوعة السلاح أو شبه المنزوعة :

تبلور هذا المفهوم كنتيجة لحرب ١٩٧٣ ، وعلى أساسه تمت ترتيبات فصل القوات المصرية الإسرائيلية ثم اتفاق السلام سنة ١٩٧٩ . لكن مفهوم "المنطقة العازلة منزوعة السلاح" كبديل عن مفهوم العمق الإستراتيجي بقي ـ من منظور الأمن الإسرائيلي ـ قابلاً للتطبيق على أوضاع الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية فقط ، وغير قابل للتطبيق على الجبهات الأخرى بدون إدخال ترتيبات إضافية . وإزاء موضوع العمق الإستراتيجي برزت في إسرائيل مدرستان :

تعتبر المدرسة الأولى ـ التي تسود أوساط حزب العمل واليسار الصهيوني ـ أن نزع سلاح الضفة الغربية وقطاع غزة أمر حيوي في أية تسوية سياسية ، وتُميِّز بين مفهوم الحدود السياسية (حدود دولة إسرائيل) والحدود الأمنية . على العكس تصر المدرسة الثانية ، التي تسود أوساط الليكود وأحزاب اليمين ، على أن إبقاء السيطرة العسكرية (المباشرة) على عموم المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لا بديل عنه ، وترفض الفصل بين مفهومي السيادة والسيطرة العسكرية . وتفترض المدرستان كلتاهما مواصلة سيطرة إسرائيل على السفوح الجبلية للضفة الغربية وغور الأردن ، وتفترض المدرسة الأولى أن نَزْع سلاح الضفة الفلسطينية يفترض استمرار سيطرة إسرائيل على المعابر والطرق .

٨ ـ تأكيد مفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية أو الإجهاضية ، ويُقصَد بها تلك الحرب التي تخوضها إسرائيل بمحض اختيارها وبدافع من رغبتها في تحقيق مصالحها القومية كما تراها وتحددها ، وهي حرب تستجيب لتطوُّر دور إسرائيل في الشرق الأوسط ، من دولة تبحث عن الاعتراف والقبول إلى دولة تؤكد دورها السياسي والإستراتيجي في المنطقة .

٩ ـ يمثل البُعد النووي في الأمن الإسرائيلي أحد المظاهر المهمة لسيطرة هاجس الأمن السرمدي الذي فرض ضرورة انفراد إسرائيل بامتلاك مقدراتها

الخاصة بصرف النظر عن الارتباط العميق بدولة عظمى توفّر لها المساندة السياسية والعسكرية .

والبُعْد النووي احتل موقعاً خاصاً في الفكر الإستراتيجي الشامل للساسة الإسرائيليين انطلاقاً من اعتباره مظلة أمنية مستقلة لا تعتمد على محددات وعوامل حاكمة خارجية . ومن هنا ظهوز ما يُسمَّى «عقيدة بيجين» التي تعني منع دول الشرق الأوسط من التسلح بأسلحة نووية ومن امتلاك التكنولوجيا النووية . وكانت عملية قصف المفاعل النووي العراقي ١٩٨١ فاتحة تطبيقات تلك العقيدة .

وموقع الخيار النووي في المنظومة الأمنية لم يكن مرتبطاً بركيزة إضعاف الخصوم، وإنما المحافظة على البقاء ، الأمر الذي يتضح من كونه ذخيرة إستراتيجية غير مطروحة للاستخدام المباشر الفعلي إلا في حالات خاصة جداً هي على وجه الحصر تعرُّض الدولة لتهديد حقيقي بالفناء ، فاستخدامه الفعلي لن يكون إلا بعد اختلال الميزان التقليدي لصالح العرب ونشوب حرب شاملة تتعرض فيه الدولة لتهديد فعلي بإنهاء وجودها أو ضرب مواقع حيوية فيها ، فالسلاح النووي هو الملاذ الأخير . أما الاستخدام الفعلي للبُعْد النووي فكان الاستخدام السياسي سواء من خلال الضغط النفسي على الدول العربية بفَرْض ستار من الغموض حول حدود وطبيعة الخيار النووي يؤدي إلى تحسين وضع إسرائيل التفاوضي أو من خلال عملية الابتزاز التي تقوم بها مع الولايات المتحدة لتقديم مساعدات اقتصادية وسياسية وعسكرية ضخمة تغنيها عن اللجوء للقوة النووية .

الفصل التاسع
الرؤية الصهيونية /الإسرائيلية للصراع وللحكم الذاتي

الإستيطانية الصهيونية تعبر عن نفسها ـ كما أسلفنا ـ من خلال المفهوم الصهيوني الإسرائيلي للأمن، كما تعبر عن نفسها من خلال المفهوم الإسرائيلي للصراع والسلام والحكم الذاتي للفلسطينيين، كما تعبر عن نفسها بشكل محسوس ومتعين من خلال الطرق الإلتفافية . (كما سنبيْن فى هذا الفصل).

المفهوم الصهيوني/الإسرائيلي للصراع العربي الإسرائيلي

لإدراك الأبعاد الحقيقية للمفهوم الصهيوني/ الإسرائيلي للسلام والأمن قد يكون من المفيد العودة إلى أحد المؤتمرات الصهيونية الأولى (في عشرينيات هذا القرن) حين طرح أحد المستوطنين الصهاينة السؤال التالي: هل تريد الحركة الصهيونية الحرب مع العرب أم لا؟ وطرح السؤال على هذا النحو يُلقي كثيراً من الضوء على القضية موضع البحث: فهل السلام مسألة إرادة ورغبة، أم مسألة بنية تشكَّلت على أرض الواقع، لها حركية مستقلة، تدوس كل من يقف في طريقها؟

ومن الواضح أن المستوطنين الصهاينة، في لحظات صدق كثيرة، تجاوزوا الديباجات الصهيونية البلهاء وأدركوا أن الأرض مأهولة وأنهم جاءوا لاغتصابها وأن أهلها لذلك سيشتبكون معهم دفاعاً عن حقوقهم. ففي خطاب له في ٩ يوليه ١٩٣٦ أمام اللجنة السياسية لحزب الماباي عرَّف موشيه شاريت رئيس الوزراء

الإسرائيلي السابق الثورة العربية بأنها ثورة الجماهير التي تمليها المصالح القومية الحقة ، وأضاف أن الفلسطينيين يشعرون أنهم جزء من الأمة العربية التي تضم العراق والحجاز واليمن ، "ففلسطين بالنسبة لهم وحدة مستقلة لها وجه عربي ، وهذا الوجه آخذ في التغير ، فحيفا من وجهة نظرهم كانت بلدة عربية ، وها هي ذي قد أضحت يهودية" . ورد الفعل ـ كما أكد شاريت ـ لا يمكن أن يكون سوى المقاومة . وفي ٢٨ سبتمبر من العام نفسه ، كان شاريت قاطعاً في تشخيصه الحركة العربية على أنها ثورة ومقاومة قومية وأن القيادة الجديدة تختلف عن القيادات القديمة ، كما لاحظ وجود عناصر جديدة في حركة المقاومة : اشتراك المسيحيين العرب بل النساء المسيحيات في حركة المقاومة ، كما لاحظ تعاطف المثقفين العرب مع هذه الحركة ، وبيَّن أن من أهم دوافع الثورة الرغبة في إنقاذ الطابع العربي الفلسطيني وليس مجرد معارضة اليهود .

وقد توصَّل ديفيد بن جوريون لنفس النتائج وبطريقة أكثر تبلوراً عام ١٩٣٨ حين قال : "نحن هنا لا نجابه إرهاباً وإنما نجابه حرباً ، وهي حرب قومية أعلنها العرب علينا . وما الإرهاب سوى إحدى وسائل الحرب لما يعتبرونه اغتصاباً لوطنهم من قبل اليهود ـ ولهذا يحاربون ، ووراء الإرهابيين توجد حركة قد تكون بدائية ولكنها ليست خالية من المثالية والتضحية بالذات . يجب ألا نبنيَ الآمال على أن العصابات الإرهابية سينال منها التعب ، فإذا ما نال التعب من أحدهم ، سيحل آخرون محله . فالشعب الذي يحارب ضد اغتصاب أرضه لن ينال منه التعب سريعاً . . . وحينما نقول إن العرب هم البادئون بالعدوان ونداقع عن أنفسنا ـ فإننا نذكر نصف الحقيقة وحسب . ومن الناحية السياسية نحن البادئون بالعدوان وهم المدافعون عن أنفسهم . إن الأرض أرضهم لأنهم قاطنون فيها بينما نحن نريد أن نأتي ونستوطن ، ونأخذها منهم ، حسب تصورهم" .

كان ثمة إدراك واضح المعالم من جانب الصهاينة لطبيعة الغزوة الصهيونية الإستيطانية الإحلالية وطبيعة المقاومة العربية . ولكن السلوك الناتج عن هذا الإدراك كان متبايناً ، فكان هناك نمط من الصهاينة أدرك طبيعة الجرم الكامن في عملية تغييب العرب هذه فتنكَّر لرؤية الصهيونية تماماً وتخلَّى عنها ، وعاد إلى أوربا . وهناك كثيرون من حزب بوعالي صهيون (عمال صهيون) عادوا إلى الاتحاد

السوفيتي بعد الثورة البلشفية حتى يشاركوا في الثورة الاجتماعية وحتى لا يشاركوا في الإرهاب الصهيوني . ولكن هؤلاء قلة نادرة على ما يبدو ، وعلى كلٍّ فإنهم يختفون تماماً من التواريخ الصهيونية ومن الإدراك الصهيوني . ولذلك فهم لا يؤثرون من قريب أو بعيد في البرنامج السياسي الصهيوني أو سلوك الصهاينة نحو العرب .

وهناك نمط ثان من الصهاينة أدرك طبيعة المقاومة العربية ولكنه لم يطرح رؤيته الصهيونية جانباً ، وبذل محاولات يائسة لإعادة صياغة المشروع الصهيوني بطريقة تستوعب وجود العربي الحقيقي وتأخذه في الحسبان . ولكن من المُلاحَظ أن مثل هذه الشخصيات تحولت بالتدريج إلى شخصيات مبهمة وهامشية ، ومن وجهة نظر الصهيونية ، تنتمي إلى منظمات هامشية وتدافع عن رؤى هامشية لا تؤثر في المركز أو الممارسات الأساسية . ولعل سيرة يتسحاق إبشتاين المسئول الصهيوني عن الإستيطان (١٨٦٢ ـ ١٩٤٣) وآرثر روبين وغيرهما خير دليل على ذلك . فهؤلاء الصهاينة ، نظراً لاحتكاكهم الدائم بالواقع العربي ، أدركوا مدى تركيبية الموقف فطرحوا صيغاً مركبة نوعاً مثل الدولة ثنائية القومية وطالبوا بالتعاون مع الحركة القومية العربية وأسَّسوا جمعية بريت شالوم ثم جمعية إيحود لإجراء حوار مع العرب يعترف بهم ككيان قومي ولا يتعامل معهم كمجرد مخلوقات اقتصادية . ولكن المحاولات كلها ظلت في نهاية الأمر تعبيراً عن ضمير معذب أكثر من كونها ممارسات حقيقية . ولعل يهودا ماجنيس (١٨٧٧ ـ ١٩٤٨) من أكثر الشخصيات المأساوية في تاريخ الصراع العربي الصهيوني ، فهذا الرئيس السابق للجامعة العبرية ، واليهودي الإصلاحي ، أدرك الخلل العميق في وعد بلفور منذ البداية بإنكاره وتغييبه للعرب ، وأدرك مدى عمق الصراع المحتمل بين المستوطنين الصهاينة والعرب ؛ ولذا قضى حياته كلها يحاول أن يصل إلى صيغة صهيونية تنيرها لحظة الإدراك النادرة دون جدوى . وانتهى به الأمر أن تنكَّر له مجلس الجامعة العبرية التي كان يترأسها .

ويمكن أن نذكر في هذا السياق آحاد هعام الذي رأى الدماء العربية النازفة فولول وكأنه أحد أنبياء العهد القديم ، يستمطر اللعنات على شعبه لما اقترف من آثام ، ومع هذا نجده بعد ذلك في لندن مستشاراً لحاييم وايزمان ، في الفترة التي سبقت

إصدار وعد بلفور ، يدلي له بالنصيحة بشأن كيفية الاستيلاء على فلسطين ، ولا يُذكِّره من قريب أو بعيد بالمقاومة العربية ـ أو الدماء النازفة . وينتهي به المطاف أن يستقر هو نفسه على الأرض الفلسطينية ، بكل ما يحمل ذلك من معاني اغتصاب وقهر . ولكنه حتى وهو في فلسطين ، بعد وعد بلفور ، ظلت تخامره الشكوك بشأن المشروع الصهيوني وظل موقفه مبهماً حتى النهاية .

وهناك أخيراً النمط الثالث ، وهو أكثر الأنماط شيوعاً وهو النمط الذي يؤدي إدراكه لحقيقة المشروع الصهيوني وأبعاد المقاومة العربية إلى مزيد من الشراسة الصهيونية . ولنضرب مثلاً على هذا النمط الصهيوني بفلاديمير جابوتنسكي ـ زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية ـ الذي أدرك منذ البداية أن الصراع بين الصهيونية كحركة استيطانية مغتصبة للأرض والعرب أمر حتمي ، فلم يختبئ وراء السحابة الكثيفة من الاعتذاريات الصهيونية عن الحقوق اليهودية الأزلية ، ولم يختبئ وراء الحجج الليبرالية عن شراء فلسطين ، أو الحجج الاشتراكية عن رجعية القومية العربية وخلافه من الإستراتيجيات الإدراكية ، وإنما أكد دون مواربة أن الصهيونية جزء من التشكيل الاستعماري الغربي الذي لم يكن بمقدوره أن يحقق انتشاره إلا بحد السيف ، ولذلك طالب منذ البداية بتسليح المستوطنين الصهاينة (تماماً مثلما يتسلح المستوطنون الأوربيون في كينيا وفي كل مكان) ، أي طالب بتعديل موازين القوى بطريقة تخدم التحيز الصهيوني . فالعرب ـ حسبما صرَّح ـ لن يقبلوا الصهيونية (وتحيزاتها ورؤيتها) إلا إذا وجدوا أنفسهم في مواجهة حائط حديدي .

ونفس النتيجة توصَّل إليها بن جوريون ، إذ أن إدراكه للمقاومة العربية كان يحيِّده التزامه بالرؤية الصهيونية ، ولذا توصَّل إلى أنه لا مناص من فرض هذه الرؤية عن طريق القوة وحد السيف . ولذا لم يبحث الزعيم الصهيوني عن سلام مع العرب ، فمثل هذا السلام ـ على حد قوله ـ مستحيل ، كما لم يحاول أن يعقد اتفاقية معهم ، فهذا ـ في تصوره ـ سراب بغير شك . إن السلام مع العرب ، بالنسبة لبن جوريون ، "إن هو إلا وسيلة وحسب ، أما الغاية فهي الإقامة الكاملة للصهيونية ، لهذا فقط نود أن نصل إلى اتفاق [مع العرب] . إن الشعب اليهودي لن يوافق ، بل لن يجسر على أن يوافق ، على أية اتفاقية لا تخدم هذا الغرض . ولذا فالاتفاق الشامل أمر غير مطروح الآن ، [فالعرب] لن يستسلموا في إرتس

يسرائيل إلا بعد أن يستولى عليهم اليأس الكامل ، يأس لا ينجم عن فشل الاضطرابات التي يثيرونها أو التمرد الذي يقومون به وحسب وإنما ينجم عن نمونا [نحن أصحاب الحقوق اليهودية المطلقة في هذا البلد] " . ثم استمر يقول : " لا يوجد مَثَل واحد في التاريخ لأمة فتحت بوابات وطنها [للآخرين] . إن تشخيصي للموضوع أنه سيتم التوصل إلى اتفاق [مع العرب] لأنني أؤمن بالقوة ، قوتنا التي ستنمو ، وهي إن حققت هذا النمو ، فإن الاتفاق سيتم إبرامه " . وهكذا تم رسم الصورة الصهيونية «للسلام مع العرب» .

ولا يختلف شاريت عن هذه الرؤية التي تذهب إلى أن المثل الأعلى الصهيوني لابد أن تسانده القوة حتى يمكن فرضه على الواقع . وهو أيضاً يتبنَّى سياسة الحائط الحديدي ، شأنه في هذا شأن بن جوريون وجابوتنسكي : " لا أعتقد أننا سنصل إلى اتفاق مع العرب حتى تنمو قوتنا . ولكني أعتقد أنه ستحين اللحظة حين نصبح أكثر قوة وسنبرم اتفاقاً ثابتاً مع بريطانيا العظمى ، كقوة مع قوة أخرى ، وسنصل إلى اتفاق مع العرب كقوة مع قوة أخرى . لكن الشرط الأساسي هو ألا ينظر لنا العرب باعتبارنا قوة محتملة وإنما باعتبارنا قوة فعلية " .

وقد أدرك وايزمان منذ البداية أن أي سلام مبني على العدل ، أي يؤدي إلى إعطاء الفلسطينيين حقوقهم السياسية والدينية والمدنية كافة ، عواقبه وخيمة ، إذ سيؤدي إلى " سيطرة العرب على الأمور " . فلو تم تأسيس حكومة في إطار هذا السلام العادل ، فإن العرب سيمثَّلون فيها ، وهي حكومة ستتحكَّم في الهجرة والأرض والتشريع ـ وبذا سيحقق الصهاينة السلام ـ ولكنه «سلام المقابر» (على حد قوله) . والصهاينة شأنهم شأن كل من في موقفهم ، كانوا لا يبحثون عن سلام المقابر لأنفسهم ، وإنما للآخرين . ولذا فالاتفاق الذي يتحدث عنه جابوتنسكي ثم بن جوريون وشاريت ووايزمان ليس اتفاقاً مع العرب باعتبارهم كياناً مستقلاً له حقوقه وفضاؤه التاريخي والجغرافي إنما هو اتفاق مع طرف آخر تم تغييبه أو ترويضه عن طريق القوة والحائط الحديدي ، ولذا فهو يقنع بالبقاء حسب الشروط التي يفرضها الآخر . وهذه رؤية ولا شك واقعية : إذ كيف يمكن أن يتوقع أحد من العرب أن يخضعوا طواعية لرؤية تلغي وجودهم ؟

وهذا ، على كلٍّ ، ما أدركه العرب منذ البداية . فرغم كل محاولات الصهاينة المعلنة عن السلام والحوار والتفاوض والأخوة العربية اليهودية والأخذ بيد العرب ، كان العرب يعرفون أن الصهاينة قد رفضوا أن يستقروا في المنطقة باعتبارهم رعايا عثمانيين وأصروا على أن يأتوا تحت راية الاستعمار الإنجليزي ورماحه وبمساعدة جيوشه وبوارجه ، وأن وعد بلفور قد وعدهم بفلسطين ، وأنه أشار بشكل عابر إلى حقوق «الجماعات غير اليهودية» ، أي أن الصياغة اللفظية نفسها قد قامت بتهميشهم وتغييبهم على مستوى المخطط ، ولم يبق سوى التنفيذ والممارسة . ولم يكن العرب غافلين عن المفاهيم الصهيونية مثل العمل العبري أو عن المؤسسات الصهيونية مثل الكيبوتس والهستدروت والهاجاناه التي تستبعدهم وتستعبدهم وتُغيِّبهم . وفي علاقاتهم اليومية مع مؤسسات إدارة الانتداب كانوا يعرفون أن بوابات وطنهم قد فُتحت على مصراعيها ليهود الغرب ليستوطنوا فيه ، كما كانوا يدركون أنه بغض النظر عن نوايا بعض الصهاينة الطيبة وبغض النظر عن إدراكهم لطبيعة المشروع الصهيوني وطبيعة المقاومة العربية فإن الواقع الذي كان آخذاً في التشكُّل كان واقعاً صراعياً ، فالصهاينة كانوا يهدفون دائماً إلى زيادة عدد اليهود في فلسطين وإلى إقامة كيان اقتصادي اجتماعي (عسكري) منفصل ، وفي نهاية الأمر مهيمن .

وقد تنبأ نجيب عازوري ، هذا المؤلف الفلسطيني العربي المسيحي الذي كان من أوائل من أدرك حقيقة ما يحدث "بأن الصراع سيستمر إلى أن يسود طرف على الآخر" . وهذا الرأي ليس رأياً متشائماً ينكر مثاليات البشر ، وإنما هو رأي يحكم على هذه المثاليات في ضوء الطموحات والممارسة ، وفي ضوء ما تشكَّل في الواقع بالفعل .

وقد تنبه أحد زعماء حزب الاستقلال في فلسطين إلى أن الرؤية الصهيونية للسلام مع العرب ، مهما بلغت من اعتدال ، هي في نهاية الأمر رؤية وهمية (أيديولوجية بالمعنى السلبي للكلمة) وأن أي تحقُّق لها يعني سلب حقوق العرب . ولذا حينما كتب له يهودا ماجنيس يقترح إمكانية التخلي عن فكرة الدولة اليهودية على أن يسمح لجماعة يهودية أن تتمتع بحكم ذاتي محدود في فلسطين ، رد عليه قائلاً : "لا أرى أي شيء في اقتراحاتك سوى استفزاز صريح ضد العرب ، الذين

لن يسمحوا لأحد أن يقاسمهم حقوقهم الطبيعية . أما بالنسبة لليهود فليس لديهم أية حقوق سوى ذكريات روحية مفعمة بالكوارث والقصص المحزنة . ولذا من المستحيل عقد لقاء بين زعماء الشعبين ـ العربي واليهودي " .

وكان العرب يدركون تماماً أن الحديث العذب عن التقدم الزراعي والصناعي وخلافه إنما هو حديث عن التغييب وعن سلب الوطن . إن التقدم في إطار غير متزن من القوة لصالح المغتصب يعني أن العربي سيفقد كل شيء ، وبخاصة إذا كان الآخر لا يعترف بالعربي ككيان تاريخي وإنما كمخلوق اقتصادي . ولذا تغيِّر كثير من الشعوب المقهورة إستراتيجياتها التحررية وبدلاً من البحث عن التقدم تفضل الدفاع عن البقاء من خلال التشرنق .

وهكذا أدرك الصهاينة والعرب من البداية أن الصراع بينهما له طابع بنيوي وأدركا أن السلام الذي يعرضه الصهاينة هو سلام المقابر ، سلام مبني على الظلم والحرب .

والأمر لا يختلف كثيراً هذه الأيام . فلا يزال السلام المبني على العدل يعني ، في واقع الأمر ، مشاركة العرب الكاملة في حكم فلسطين ، أي أنه "سلام المقابر" (عبارة وايزمان) بالنسبة للصهاينة . ولذا يحاول الصهاينة التوصل إلى السلام المبني على الحرب والظلم ، وإلى الأمن المبني على الإكراه والعنف .

المفهوم الصهيوني/الإسرائيلي للسلام

ظلت بنية الصراع العربي الإسرائيلي واضحة حتى عام ١٩٦٧ مع هزيمة العرب ، ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن " السلام " والرغبة في التسوية من جانب الطرفين . ويرى دعاة السلام أن الرغبة في السلام من الطرفين العربي والإسرائيلي أصبحت قوية وصادقة وحقيقية ، وهو أمر قد يكون مفهوماً بالنسبة للعرب (بعد الهزائم المتكررة) . ولكن الأمر بالنسبة للإسرائيليين قد يحتاج إلى قليل من الشرح والتفسير . ويمكننا أن ندرج الأسباب التالية التي ولّدت لدى الإسرائيليين الرغبة في السلام :

١ ـ لم تأت الانتصارات العسكرية بالسلام للإسرائيليين رغم أن الآلة العسكرية الإسرائيلية وصلت إلى ذروة مقدرتها الحربية ، بل إنها أتت لهم بالمزيد من الحروب وتحققت النبوءة القائلة بأن أقصى ما يطمح له المستوطنون الصهاينة هو حالة من "الحرب الراقدة" .

٢ ـ منطق جيش الشعب (النظامي والاحتياطي) لم يَعُد ممكناً بالسهولة التي كان عليها سابقاً وذلك بسبب مقتضيات الاقتصاد الإسرائيلي في إطار النظام العالمي الجديد والتكنولوجيا المتقدمة .

٣ ـ لم يَعُد الإسرائيليون قادرين على تحمُّل الحرب الدائمة والاستنفار المتواصل ، باعتبار أن الحرب الخاطفة الساحقة ، أي الحرب بدون تكلفة بشرية واقتصادية عالية ، لم تَعُد ممكنة .

٤ ـ تزايدت تكلفة الحرب وهو ما يعني تزايُد اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة . والولايات المتحدة حليف موثوق به تماماً ، ومع هذا بدأت تظهر عليه علامات تثير القلق مثل تزايد المزاج الانعزالي الذي قد يتحول في أية لحظة (بضغط من القوى الشعبوية) إلى تحرُّك سياسي يرفض التورط في مغامرات خارجية وإلى تخفيض المعونات الاقتصادية لحلفائه وعملائه .

٥ ـ ومما يزيد الرغبة في السلام عند المستوطنين الصهاينة أن الشعب اليهودي (أي الجماعات اليهودية المنتشرة في أنحاء العالم) قرر عدم ترك منفاه وهو ما يثير قضية سبب بناء المستوطنات أساساً (هذا في الوقت الذي يتزايد فيه العرب في الأراضي الفلسطينية التي احتلت قبل عام ١٩٦٧) .

٦ ـ وقد بدأت تظهر علامات الإرهاق والتذمر بين المستوطنين الصهاينة ويظهر هذا في أزمة الخدمة العسكرية والتكالب على الاستهلاك .

٧ ـ بدأ العرب يطورون نظماً هجومية ودفاعية ، صاروخية وربما ميكروبية تعادل القوة النووية الإسرائيلية .

٨ ـ مسألة التسليم والاستسلام ، وبخاصة بالنسبة للفلسطينيين حتى بعد أوسلو ، لم تَعُد واردة (مَنْ يستسلم لِمَنْ ؟) .

٩ ـ رغم كل سلبيات اتفاقيات أوسلو إلا أن قيام السلطة الفلسطينية يشكل أول اختراق للعمق الإستراتيجي الإسرائيلي ، إذ توجد كتلة بشرية ضخمة (مليونا فلسطيني في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، مليون في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٤٨) لها مؤسساتها وإرادتها وطموحاتها .

١٠ ـ لخص المفكر الإستراتيجي المصري أمين هويدي الموقف في هذه الكلمات : "نحن نعيش الآن كعقارب سامة وضعت في أنبوب واحد ستلدغ بعضها بعضاً قبل أن تموت وتفنى ، أو كراكبي سيارة أصبحت في منتصف السفح تحاول أن تصل إلى القمة ، فإن سقطت إلى القاع تحطمت بمن فيها . وعليها ـ أي إسرائيل ـ أن تعرف سواء وهي تحت قيادة بيريز أو نتنياهو أنه إن كان في يدها الأرض ففي يدنا السلام ، وإن كان بيديهم عناصر القوة ففي يدنا عناصر القدرة من مياه وأرض وسوق وقوة بشرية ورأس مال وغاز ونفط ، وإن كان في قدرتهم اختراق الحدود ففي يدنا مقومات الوجود . وعليها أن توقن أخيراً بأنها إن كانت قد فشلت في تحقيق الهيمنة الإقليمية عن طريق استخدام القوة فإن مصيرها لن يكون أفضل حالاً لو أنها حاولت ذلك عن طريق وسائل أخرى" .

لا شك إذن في أن الرغبة الإسرائيلية في السلام حقيقية وصادقة . ولكن بنية الصراع لا تزال قائمة ، فالدولة الصهيونية هي دولة استيطانية إحلالية ، اغتصبت الأرض وحاصرت سكانها . ولا يزال المستوطنون الصهاينة متمسكين بالأرض والسيادة عليها وبمحاولة فرض سلام المقابر على الفلسطينيين . ولذا نرى أن ما حدث هو أن الرؤية العدوانية القمعية لا تزال كما هي والسلوك العدواني والقمعي لم يتغيَّر وما تغيَّر هو الديباجة والخطاب نظراً لتغيُّر الظروف الدولية وظهور النظام العالمي الجديد المبني على التفكيك والإغواء بدلاً من المواجهة المباشرة مع شعوب العالم الثالث . ولذا بدلاً من دق طبول الحرب ، فإن الإعداد للحرب يستمر على أن تُعزَف نغمات السلام .

وتبدأ معزوفة السلام الإسرائيلية بالمناداة بالبُعد عن عُقَد التاريخ وأن تتناسى كل دول المنطقة خلافاتها لمواجهة الخطر الأكبر (الاتحاد السوفيتي ـ الإسلام . . . إلخ) . وأن نقطة البداية لابد أن تكون الأمر الواقع . وهذا المفهوم يفترض أن إسرائيل

ليست التهديد الأكبر ، مع أن الأمر الواقع الذي يُطلَب منا أن نبدأ منه يقول عكس ذلك . فهو أمر واقع مؤسَّس على العنف ويؤدي إلى الظلم والقمع وهو ليس ابن اللحظة وإنما هو نتيجة ظلم تاريخي ممتد من الماضي إلى الحاضر . وهذا الظلم والقمع هو مصدر الصراع والحروب والاشتباك . فالمسألة ليست عُقَداً آنية أو تاريخية ، وإنما بنية الظلم التي تشكلت في الواقع ولا يمكن تأسيس سلام حقيقي إلا إذا تم فكُّها .

بعد تناسي عقد التاريخ يطالب الصهاينة بوقف المقاومة واستسلام الفدائيين مقابل تسليم بعض المدن والقرى التي لا "تنسحب" منها القوات الإسرائيلية الغازية، وإنما "يُعاد نشرها" ، وهذا ما يسمونه «الأرض مقابل السلام» . والقوات الإسرائيلية لا تنسحب، لأن أرض فلسطين هي أرض الشعب اليهودي ، والقوات الوطنية لا تنسحب من أرض الوطن وإنما يعاد نشرها فيه وحسب . ولذا رغم اتخاذ هذه الخطوة الرمزية الإعلامية فإن الاستيطان سيستمر على قدم وساق (تحدَّث شامير عن استمرار التفاوض في مدريد لمدة عشر سنوات والمضي أثناء ذلك في الاستيطان) والقدس ستظل عاصمة إسرائيل الأبدية .

إن كل هذه التصورات للسلام تنبع من إدراك أن أرض فلسطين هي إرتس يسرائيل، وأن الإسرائيليين لهم حقوق مطلقة فيها ، أما الحقوق الفلسطينية فهي مسألة ثانوية ، فالأرض في الأصل أرض بلا شعب . وتتبدَّى هذه الخاصية بشكل واضح ومتبلور في المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي .

وتصوُّر إسرائيل لمستقبل المنطقة لا يختلف كثيراً عن ذلك ، فالمركز هو إسرائيل وهي التي تمسك بكل الخيوط ، أما بقية "المنطقة" فهي مساحات وأسواق . وإسقاط عُقَد التاريخ هنا يعني إسقاط الهوية التاريخية والثقافية بحيث يتحول العرب إلى كائنات اقتصادية، تحركها الدوافع الاقتصادية التي لا هوية لها ولا خصوصية. هنا تظهر سنغافورة كصورة أساسية للمنطقة وكمثل أعلى : بلد ليس له هوية واضحة ولا تاريخ واضح ، نشاطه الأساسي هو نشاط اقتصادي محض . وحينما يتحول العالم العربي إلى سنغافورات مفتتة متصارعة فإن الإستراتيجية

الاستعمارية والصهيونية للسلام تكون قد تحققت دون مواجهة ومن خلال "التفاوض" المستمر !

جاء في مجلة **نيوزويك** الأمريكية أنه بعد أن قبل الرئيس السادات توقيع اتفاقية كامب ديفيد طلب تخصيص رقعة ما في القدس تُرفع عليها الأعلام العربية ، فاقترح أعضاء الوفد الإسرائيلي أن تُرفع الأعلام على المقابر العربية ، أي أنه اقترح "سلام المقابر" . أما ديان فارتفع عن هذا قليلاً ووصف طلب الرئيس السادات بأنه "بقشيش" ، أي أنه اقترح سلام السادة والعبيد . وما بين المقابر والبقشيش يقع المفهوم الإسرائيلي للسلام .

المفهوم الصهيوني/الإسرائيلي للحكم الذاتي

يدور المفهوم الصهيوني/ الإسرائيلي للحكم الذاتي داخل الإطار الصهيوني الاستيطاني الإحلالي ، الذي يرى أن فلسطين أرض بلا شعب ، وأنه إن وُجد فيها شعب فوجوده عرضي ، وأن هذا الشعب لا يتمتع بنفس الحقوق المطلقة التي يتمتع بها المستوطنون الصهاينة .

وقد تفرَّع عن هذا الإطار الكلي عدة أفكار صهيونية مختلفة بشأن الدولة الفلسطينية قد تبدو متضاربة ولكنها في واقع الأمر تتسم بالوحدة . ولتبسيط الصورة حتى يمكن تناولها بشيء من التحليل سنقسِّم المواقف الصهيونية المختلفة إلى ثلاثة ، يقترب أولها من الحد الأقصى الصهيوني أي تغييب العرب ويكاد يلتصق به ، ويبتعد ثالثها عنه حتى يبدو كأنه نقيض ، ويقف ثانيها في نقطة اعتبارية متوسطة بينهما . وقد اخترنا شموئيل كاتس ـ أحد مؤسسي حركة حيروت وقد شغل منصب مستشار رئيس الوزراء مناحم بيجين عام ١٩٧٨ كممثل للنموذج الأول . وليُعبِّر كاتس عن وجهة نظره في الدولة الفلسطينية يقتبس كلمات بن جوريون الذي يشير فيها إلى «تاريخ اليهود» وإلى "بلاد اسمها يهودا وهي التي نسميها أرض إسرائيل . . . إن هذه البلاد جعلت منا شعباً ، وشعبنا خلق هذه البلاد" . ويضيف كاتس : "خلال مئات السنين هذه التي تخللتها عمليات قتل

وطرد وتمييز ومستوى معيشي سيء لم يتأثر الوجود اليهودي في فلسطين ولم يتخل اليهود عن عاداتهم وتقاليدهم " .

وخلال هذه الفترة "لم يتأثر التراث اليهودي كما لم تتأثر الثقافة اليهودية أي اللغة العبرية التي بدأ استعمالها في القرن العاشر في طبرية" . ونحن لن نحاول تفنيد هذه الأفكار الصبيانية أو الرد عليها فهي من التفاهة بحيث لا يصح أن ينشغل المرء بها إلا بمقدار كونها مؤشراً على حدود صاحبها الإدراكية . وكاتس لا يرى سوى حضور يهودي كامل وثابت عبر التاريخ يقابله غياب عربي كامل . وهذا هو الحد الأقصى الصهيوني الذي ينكر العرب تماماً ، فالبشر الذين وُجدوا في فلسطين ليسوا فلسطينيين وإنما مجرد مهاجرين من البلاد المجاورة (عناصر متحركة) .

أما النموذج الثالث فيمثله مائير بعيل ، وهو من نشطاء مابام ، ومن المنادين بالصهيونية ذات الديباجة اليسارية . وأطروحاته العقائدية وإطاره التاريخي لا يختلفان عن أطروحات وإطار كاتس ، فهو يُعرِّف الحركة الصهيونية بأنها حركة تحرُّر وطني (أي حركة تغييب للفلسطينيين) . وقد امتازت الصهيونية "بأنها ضمت يهوداً من مختلف الاتجاهات والميول رأوا بأعينهم هدفاً مشتركاً هو جمع شتات الشعب اليهودي وبناء أمة يهودية متجددة على أساس العمل العبري في أرض إسرائيل" . فبعيل ينطلق إذن من الإيمان بأن للشعب اليهودي حقوقاً تاريخية كاملة في أرض إسرائيل . ثم يُفسِّر وجود الشعب الفلسطيني في أرض فلسطين على أساس صهيوني "فلولا قيام الحركة الصهيونية لما ظهر الفرع الفلسطيني التابع للحركة القومية العربية . ويمكن الاعتقاد بأن مجيء اليهود إلى أرض إسرائيل واستيطانهم فيها كان الحافز الذي أدَّى إلى نشوء الكيان الفلسطيني" . بل إنه يؤكد أن "من الصعب أن نتصور اليوم كيف كانت ستبدو الأوضاع في أرض إسرائيل لو لم يتحقق فيها الفكر الصهيوني" .

فوجود الفلسطينيين ـ حسب تصوُّره ـ عرضي وتابع للوجود الصهيوني ، ولكنه ـ وهنا مصدر الاختلاف بينه وبين كاتس ـ ليس بالضرورة زائلاً ، فهو يرى أن بعض الصهاينة قد اعترفوا بحقوق الشعب الفلسطيني "بصفته يمتلك حقوقاً طبيعية

في بلاده" . ولا ندري ما الفارق بين حقوق اليهود التاريخية وحقوق العرب الطبيعية، ولكن ما يهمنا في سياق هذا المدخل أن ثمة اعترافاً ما بوجود العرب وبحقوقهم . وهذا الاعتراف نابع من خوف عميق من أن العنصر الفلسطيني داخل الدولة الصهيونية يهدد هويتها اليهودية ويهدد الطبيعة الإحلالية للكيان الصهيوني ، بل إن بعيل يطرح السيناريو التالي : "هناك مخاوف من أنه إذا استمرت سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تشتد حدة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي ، لتصل حمى المقاومة إلى العرب الإسرائيليين المقيمين في المثلث الصغير وفي الجليل بحيث يطلب عرب إسرائيل بعد جيل أو جيلين الانضمام إلى المطالبين بحق تقرير المصير للفلسطينيين" .

ولكن كيف يمكن التصدي لهذا التيار وتلك الحمى ؟ يرى بعيل "أن ذلك يتم من خلال إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل . . . وكلما سارعت إسرائيل في تقديم مبادرة السلام المقترحة للشعب الفلسطيني كان أفضل لها" . ثم يأتي بعد ذلك بحشد هائل من التفاصيل عن الجمارك والكهرباء وعن ارتباط الدولة الجديدة بالأردن، إذ لابد أن تولد الدولة مقيدة .

أما شلومو أفنيري فهو مثال جيد للنموذج الثاني "الوسط" . وأفنيري من كبار المفكرين السياسيين الإسرائيليين (شغل منصب مدير عام وزارة الخارجية في حكومة العمال بين عامي ٧٦ ـ ١٩٧٧) . وهو يتحدث أيضاً عن أرض إسرائيل ذات التراث اليهودي المجيد وأرض الخلاص بالنسبة لليهود . والصهيونية هي الحركة القومية اليهودية التي ستقوم بعملية الخلاص هذه (وهو في واقع الأمر تخليص الأرض وتغييب أصحابها الأصليين ، أي العرب) . وهو يرى أن المطالب الصهيونية خضعت لقرار التقسيم لأن "أحداً في العالم لم يكن يؤيد المطالب اليهودية" ، أي أنه كان خضوعاً عملياً لا علاقة له بالمبادئ الكلية والنهائية . ثم يضيف إلى هذا ديباجات أخلاقية عن "أن الصهيونية تجد صعوبة في المطالبة بحق تقرير المصير لنفسها ، ومعارضة منح هذا الحق لفئة سكانية أخرى" . ويُسمِّي افنيري نفسه بأنه من أتباع الصهيونية السوسيولوجية (مقابل صهيونية الأراضي) وهي صهيونيه تهتم بالطابع اليهودي للدولة، أما صهيونية كاتس فتركز اهتمامها على ضم الأراضي ، ومن هنا حديث «المعتدلين» عن الأرض مقابل السلام . ولكن مهما كانت الأسباب

(الضغوط الدولية أو عذاب الضمير الصهيوني أو الخوف على الطابع اليهودي للدولة) فإن افنيري يطرح الحل التالي الذي يسميه حلاً وسطاً : "لا دولة إسرائيل الكاملة ولا دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بل استعداد بعيد الأثر لقبول الحل الوسط في إطار حل أردني ـ فلسطيني" . ولعل هذه النماذج الثلاث تغطي كل الاتجاهات السياسية الإسرائيلية تجاه الدولة ، مع اختلاف طفيف في الديباجات ، فجوش إيمونيم والليكود ينتميان للنموذج الأول بينما تنتمي بعض الأحزاب الصغيرة الليبرالية ومابام للنموذج الثالث ، وينتمي المعراخ للنموذج الثاني . فالعمل يقبل التفاوض على الأرض ، ويطرح فكرة إمكانية تقديم تنازلات إقليمية في أراضي الضفة والقطاع .

رغم كل الاختلافات بين الاتجاهات الصهيونية الثلاث إلا أنه يجب ملاحظة الوحدة بينهم التي تتبدّى فيما يلي :

١ ـ يُلاحظ أن جميع الصيغ الصهيونية ، المتطرف منها والمعتدل ، اليميني منها واليساري ، لا تتوجه البتة لقضية الفلسطينيين الذين طُردوا عام ١٩٤٨ واستوطنوا سوريا ولبنان والأردن ومصر وأنحاء أخرى متفرقة من أنحاء العالم العربي ، ولا تذكر بتاتاً قضية الفلسطينيين الذين يطالبون بحقوقهم في حيفا ويافا وعكا وكل بقعة في أرض فلسطين المحتلة والذين صدر قرار من هيئة الأمم لتأكيد حقهم في العودة إلى ديارهم أو التعويض لمن لا يريد العودة .

٢ ـ لا يتحدث الصهاينة البتة عن الأراضي خلف الخط الأخضر التي خصصها قرار التقسيم للفلسطينيين مثل الجليل وغيرها من المناطق . وهكذا حوّل الخطاب الصهيوني الخط الأخضر إلى مطلق صهيوني جديد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وعلينا قبوله والخضوع له . وهذا أيضاً أمر منطقي ومفهوم ، فالتفاوض بشأن الأراضي فيما وراء الخط الأخضر وبشأن حق العرب في السكنى في فلسطين المحتلة قبل ١٩٤٨ هو في واقع الأمر تفاوض بشأن فك الكيان الصهيوني .

٣ ـ يُلاحَظ أن كل الحلول مبنية على فكرة القسر والخضوع ، وأن أحد الأطراف سيدفع الطرف الآخر مضطراً للتسليم بوجهة نظره . فالصهاينة يرون أن رؤيتهم

للتاريخ هي الرؤية الوحيدة السليمة التي لا يمكن التراجع عنها على مستوى العقيدة حتى لو تم التراجع عنها على مستوى الإجراءات البرجماتية . وقد لخص ذلك الموقف أهارون ياريف بقوله : "الصهيونية هي حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي . . اصطدمت بالحركة القومية العربية عامة والحركة القومية الفلسطينية خاصة" . ولكنه يضيف : "إن أقوالي هذه لا تنطوي على تنازل أو استعداد للتنازل عما نعتبره حقنا التاريخي في إرتس يسرائيل وفي علاقتنا التاريخية بها" . هذا الموقف المبدئي السائد في صفوف الجميع يخلق استعداداً كامناً دائماً لدى كل الصهاينة ، مهما كان موقعهم على خريطة المُتصل الإدراكي السياسي، أن ينزلقوا دائماً نحو تغييب العرب وإنكار حقهم في إنشاء دولة حقيقية خاصة بهم إن سنحت الظروف ، كما أنه يضفي صفة الشرعية على موقف دعاة إسرائيل الكبرى . فالأصل في الموقف الصهيوني هو ابتلاع كل الأرض وتغييب كل العرب ، والاستثناء هو المرونة والاستعداد للتفاوض بشأن الأرض خارج الخط الأخضر وبشأن الفلسطينيين خارجه . ولعل هذا يفسر كيف أن الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية قد بدأ إبان حكم العمال المعتدلين وأنهم اعتمدوا ملايين الدولارات لإنشاء مستوطنات هناك في الأرض نفسها التي بدأ بيريس بالإعلان عن استعداده للتنازل عنها مقابل السلام .

في هذا الإطار ظهر مفهوم الحكم الذاتي الذي يرى أن الحقوق اليهودية في فلسطين مطلقة ، أما الحقوق الفلسطينية فليست أصيلة . فالأرض ملك للشعب اليهودي وقد تَصادَف وجود شعب فيها . ولذا فإن أية حقوق تُمنح للفلسطينيين هي من قبيل التسامح الصهيوني أو التكيف البرجماتي مع أمر واقع وتعبيراً عن هذا تقرّر فصل الشعب (العرضي الزائل) عن الأرض الصهيونية . ولذا فالحكم الذاتي هو تعامل مع بشر وليس مع أرض، ومنح السكان بعض الحقوق دون أن يكون على الأرض ظل من السيادة، فالحكم الذاتي باختصار حكم للشعب دون الأرض . ولذا فالسلطة الفلسطينية ليس لها سلطة على المجال الجوي أو موارد المياه في الأراضي وليس من حقها تشكيل جيش فلسطيني . والفلسطينيون يعيشون في مدن وقرى أشبه بالمعازل في المناطق كثيفة السكان إذ تظل إسرائيل المسئولة عن الأمن في

كل المناطق وتحديد المعابر والشواطئ والطرق الرئيسية . فالحكم الذاتي قد منح الفلسطينيين درجة من الاستقلال على أن تبقى الصلاحية في أيدي الصهاينة .

وقد وُصفت السلطة الفلسطينية بأنها أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة . فقال أحد الكُتّاب العرب إن الحكم الذاتي يعني ، في واقع الأمر ، قيام محمية إسرائيلية تخدم المصالح الإسرائيلية . وقد شبّهه نتنياهو بالنظام السياسي القائم في أندورا وبورتوريكو (وهي دولة حرة تابعة للولايات المتحدة يحمل سكانها الجنسية الأمريكية دون أن يكون لهم حق التصويت في الانتخابات) . ولعل بورتوريكو قد لاقت هوى في نفس نتنياهو لأنها جزيرة وليست جزءاً من الأرض الأمريكية ، فهي بمنزلة معزل لسكانها . وقد وصف أحدهم الحكم الذاتي بأنه يُعرِّف فلسطين بأنها ٥٠٠ قرية وثماني مدن رئيسية تفصل بينها طرق التفافية وتديرها إسرائيل وفق تصوُّرها للأمن ، أي أن الوطن الفلسطيني تم تفكيكه ليصبح معازل ، تماماً كما فُكِّك مفهوم الفلسطيني ليصبح كائناً اقتصادياً لا انتماء له .

ومع هذا لابد أن ندرك أن ثمة فروق قد لا تكون جوهرية ولكنها كبيرة بين رؤية حزب العمل والرؤية الليكودية للحكم الذاتي تنبع من تصورهم لوضع إسرائيل الدولي والمحلي ومقدرتها على قمع الفلسطينيين وتحقيق الأمن لنفسها . وهذه الفروق تعبِّر عن نفسها في البرامج السياسية لكلا الحزبين . ومع هذا من الملاحظ أننا حينما ننتقل من عالم النظرية والبرامج إلى عالم الممارسة فإن نقط الاتفاق والإجماع تؤكد نفسها على حساب نقط الاختلاف .

بيريز ونيتنياهو ورؤيتهما للسلام

حدثت تشققات عديدة في الإجماع الصهيوني لأسباب عديدة(عدم تجانس المهاجرين اليهود ـ تزايد الاستهلاكية والعلمنة في المجتمع الإسرائيلي) . ولكن أهم الأسباب هو اندلاع الانتفاضة التي فرضت على عدد كبير من المستوطنين أن يكتشفوا أن الحلم الصهيوني القديم بتوسعيته المستمرة أمر مستحيل ، وأنه في إطار النظام العالمي الجديد من الصعب التمسك به وأن مشكلة إسرائيل السكانية (تزايد العرب وتناقص اليهود بسبب الإحجام عن الإنجاب وبسبب جفاف المصادر البشرية في الخارج) آخذة في التفاقم . لكل هذا انقسم الصهاينة فيما بينهم من دعاة التمسك

بالأرض المحتلة دون التنازل عن شبر واحد من الأراضي (صهيونية الأراضي) مقابل من يطالبون بالتنازل عن بعض الأراضي نظير الاحتفاظ بالصبغة اليهودية الخالصة للدولة الصهيونية . ولذا يمكن القول بأن الفريق الأول الذي يمثله نيتنياهو (لا يملك رؤية للسلام) أما الفريق الثاني (الذي يمثله بيريز) فله رؤية محددة للسلام. وقد فصَّل بيريز رؤيته هذه في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** فهو يذهب إلى أن السلام لابد أن ينطلق من نوايا جماعية لدى أطرافه المعنية تدفع باتجاه الثقة وتزيل مشاعر الشك والقلق ، ومن ترتيبات ومؤسسات مشتركة ، فتصبح المنظمات الإقليمية مفتاح الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة . وبالتالي ، فإن القضاء على مشكلات الإقليم لا يتم بالاتفاقات الثنائية ، بل عن طريق ثورة عامة في المفاهيم . من هنا ، يجب أن تعكس السوق الإقليمية المشتركة توجُّهات جديدة في المنطقة بحيث يسود نمط الحضارة الغربي ، الذي أصبحت "السوق" بمقتضاه أكثر أهمية من الدول المنفردة ، وأصبح الجو التنافسي أهم من وضع الحواجز على الطريق . ولهذا ، ينبغي ألا تؤجَّل العلاقات الاقتصادية أو ترتبط بعملية السلام ؛ إذ في الإمكان الشروع في تعاون اقتصادي لامتصاص المعارضة السياسية ، وفي الإمكان بالتالي أن تقوم العلاقات الاقتصادية بتسويق العلاقات الدبلوماسية .

وهذه الرؤية تقتضي توفير مناخات اقتصادية تطبيعية تهمِّش الشأن القومي التاريخي («العقد التاريخية» كما يسمونها ، و«الذاكرة التاريخية» كما نسميها نحن) وتلغيه وتُحل محله شأناً جيو ـ اقتصادياً جديداً، وهذا ما دعاه بيريز "الشرق الأوسط الجديد" باعتباره وحدة متكاملة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً ، بما يحقق الهدف الإسرائيلي المتمثل في "إسرائيل العظمى" عبر السيطرة على المنطقة ويضمن أمنها عبر موافقة معظم الأنظمة العربية المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ على ضمان أمن إسرائيل . في هذا الإطار يمكن السماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين المحتلة على أن تظل هذه الدولة خاضعة للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية .

أما رؤية نتنياهو فترفض الفكرة السابقة وتعارض أسلوب بيريز ، باعتبار أنها أضعفت السياسة الإسرائيلية وشلتها إستراتيجياً ، فالمؤسسات والاتفاقات التي

ركزت عليها حكومة بيريز فشلت جميعها في توفير الأمن لإسرائيل ، ولذلك لابد من إجراءات أكثر حسماً ، وإعادة ترتيب سلم الأولويات وفق رؤية أخرى طرحها نتنياهو في كتابه **مكان تحت الشمس** ليكون :

١ ـ الأمن قبل الاقتصاد ، والأرض ملازمة للأمن (وهو ما يعني استمراراً لفكرة العمق الإستراتيجي) فلابد من وضع أسس جديدة للمفاوضات تستند إلى مبدأ " السلام مقابل السلام " بدلاً من مبدأ " الأرض مقابل السلام " الذي أدَّى إلى تراجُع مكانة إسرائيل الإستراتيجية . وعلى الجيش الإسرائيلي أن يتولَّى مباشرةً حماية الإسرائيليين في أي مكان دون قيود أو حدود . والسلطة الفلسطينية مطالبة بتوفير الأمن لإسرائيل ، أما الجولان فهو غير قابلة للتفاوض في هذه المرحلة لأنها تشكل العمق الإستراتيجي لإسرائيل .

٢ ـ الاقتصاد قبل السياسة ، فإسرائيل القوية هي التي تجذب الاستثمار ، وتصبح قوة اقتصادية تقود المنطقة ، وتدخل الاقتصاد العالمي دون حاجة إلى جسر شرق أوسطي لأنه جسر الفقراء . ولكن شعار "الأمن قبل الاقتصاد" لا يلغي الاقتصاد أو يغفله ، لأن عنصر الأمن الداخلي الإسرائيلي هو الشرط الأساسي لجذب الاستثمار وازدهار الاقتصاد . وترفض هذه الرؤية فكرة أن تراجع عملية التسوية يمكن أن يؤدي إلى تراجُع معدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل ، لأن الهجرة اليهودية ستواصل تحريك الاقتصاد الإسرائيلي بجانب التطور التكنولوجي والمساعدات الخارجية .

٣ ـ السياسة قبل السلام ، فالسلام يجب أن يُبنَى على مرتكزات موضوعية راسخة بصرف النظر عن القادة والزعماء ، لأن الفرق بين إسرائيل والعرب هو الاختلاف في القيم السياسية المتعلقة بالديموقراطية وحقوق الإنسان . وتنطلق هذه الرؤية مما أشار نتنياهو إليه في كتابه من أن "السلام" الذي يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط هو السلام المبني على الأمن ، أي الردع ، إذ أن إسرائيل هي الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة ، في حين أن الدول العربية جميعها ذات نظم استبدادية ، وبالتالي فإن "سلام الردع" هو البديل الوحيد الممكن ، فكلما بدت

إسرائيل قوية أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها . لذا ، فإن الأمن ، أي قوة الردع المعتمدة على قوة الحسم ، هو العنصر الحيوي للسلام ، ولا بديل عنه .

وثمرة هذا الموقف هو غياب أية إستراتيجية للسلام . وكما يقول عزمي بشارة : "إن الليكود يكتفي بطرح الحكم الذاتي الموسع على الفلسطينيين في ظل السيادة الإسرائيلية . ويكتفي في الحالة السورية بمحاولة التوصل إلى اتفاق أمني في لبنان في هذه المرحلة لا يقود بالضرورة إلى اتفاق سلام ، بل يضمن الأمن الحدودي كما في الجولان . وفي الحالة الفلسطينية ، لا يقبل الليكود الأرض مقابل السلام ، ويطرح مقابلها السلام مقابل السلام ، أما في الحالة اللبنانية ، فإنه مستعد لإعادة الأرض دون السلام : الأرض مقابل الأمن فقط " .

الطرق الالتفافية والمعازل

تتضح الرؤية الصهيونية/ الإسرائيلية للحكم الذاتي في الطرق الالتفافية وهي طرق تبنيها الدولة الاستيطانية (الإحلالية) الصهيونية يقتصر استخدامها على المستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية بحيث تتحوَّل التجمُّعات الفلسطينية إلى كانتونات مُحاصَرة بالمستوطنات والطرق الالتفافية والمنشآت العسكرية . والطرق الالتفافية بذلك تكون بمنزلة سياج أمني حول المستوطنات ، كما أنها تجعل المستوطنين الذين يعيشون وسط القرى والمدن العربية قادرين على التحرك دون أن يضطروا إلى عبور الأراضي الفلسطينية أو مواجهة الفلسطينيين .

وتستند خطة الاستيطان أمناه (وهي برنامج واسع للاستيطان والبناء في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة) على نظام متكامل من الطرق الالتفافية أعلنها الجيش الإسرائيلي رسمياً في أواخر سنة ١٩٩٤ أثناء حكم حزب العمل واكتسبت شرعيتها من خلال اتفاق توسيع الحكم الذاتي عام ١٩٩٥ (أوسلو ـ٢) وموافقة السلطة الفلسطينية عليها لارتباطها بخطة إعادة الانتشار من المناطق الفلسطينية الآهلة .

وقد كثَّفت إسرائيل بناء هذه الطرق التي تخترق معظم مناطق الضفة الغربية المأهولة بالسكان منذ عام ١٩٩٥ وتم الإعلان عن خطط لشق طرق جديدة ، يتم من خلالها تجديد طرق ترابية قائمة وشق أخرى ، إضافة إلى فتح طرق سريعة من

الشمال إلى الجنوب عبر وادي الأردن ، وشق مداخل ومخارج جديدة في شمال الضفة الغربية ، وشق مجموعة طرق عسكرية . وأهم هذه الطرق الطريق رقم ٦٠ ، والطريق رقم ٢٠ .

وقد بلغ عدد هذه الطرق عام ١٩٩٦ حوالي عشرين طريقاً تغطي ٤٠٠ كم تتفرع من الطريق الرئيسي المعروف باسم «الطريق ٦٠» الذي يمتد من الشمال إلى الجنوب لجزئي الضفة الغربية . وبعض هذه الطرق ما زال قيد الإنشاء ، وتعتزم سلطات الاحتلال بناء خمس طرق أخرى . ويلتف الطريق ٦٠ حول المدن الفلسطينية في الضفة ويربط عشرات المستوطنات المنتشرة في كل أنحاء الضفة . ويتم الاستيلاء على معظم الأراضي اللازمة لبناء هذه الطرق من خلال أوامر وضع اليد ، وهي غطاء قانوني يحجب المصادرة ، وهي أولى الخطوات نحو المصادرة النهائية ، والتبرير المعطى في أكثرية أوامر وضع اليد هو الأمن والضرورة العسكرية ، وهو تبرير لا يمكِّن المُلاك الفلسطينيين من الاحتجاج ضده .

وتؤدي هذه الطرق إلى إتلاف آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية وتدمير مئات المنازل ، وإلحاق خسائر فادحة لأن هذه الأراضي مزروعة بكثافة بأشجار الزيتون ، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير مصدر رزق العائلات الفلسطينية الوحيد . كما يؤدي شق هذه الطرق إلى إعاقة نمو القرى الفلسطينية والحد من قدرة البلديات الفلسطينية على توسيع الخدمات البلدية .

كل هذا يجعلنا نرى الطرق الالتفافية لا باعتبارها مجرد ظاهرة سياسية اقتصادية وإنما صورة مجازية تعبِّر بشكل متبلور عما آل إليه الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني في فلسطين المحتلة . فهو استيطان يستند إلى أكذوبة (أرض بلا شعب) لم يَعُد بمقدور صاحبها الاستمرار فيها فدب فيها الموت . ولكن الأكذوبة أساسية لبقائه واستمراره ولذا فهو يحاول أن يتشبث بها ويبث فيها الحياة بقدر الإمكان بالطرق الالتفافية ، فهي محاولة أخيرة يائسة بعد أن فشل الاستيطان الصهيوني في جانبه الإحلالي ، ولم يتمكن من إبادة الشعب أو طرده أو حتى تقليل كثافته وأثبتت فلسطين أنها ليست أرضاً بلا شعب بل أرض مأهولة يزرعها ويحرثها نسلها . ولذا فالحل أن تصبح فلسطين "أرضاً يسكنها شعب لا تقع عيوننا عليه ، فكأنها بالفعل

أرض بلا شعب ، وإن ظهر الشعب على طرقنا الالتفافية حصدته رصاصات جيش الدفاع الإسرائيلي ، فتستمر الأكذوبة " .

ومن الواضح أن فلسطين ثابتة ، فمدنها وقراها لا تتحول ، وسكانها لا يكفون عن المقاومة . فالطرق الالتفافية من ثم تعبير عن قدرة الصهاينة على خداع الذات . ولكنه خداع للذات يكلف صاحبه الكثير من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية . فالطرق الالتفافية تتناقض مع أبسط معايير الجدوى الاقتصادية (أن يكون هناك طريق للمستعمر وآخر للسكان الأصليين) وهدفها تحقيق قدر كبير من الراحة النفسية لصاحبه . ولكن لا شك في أن وجود الجنود الإسرائيليين لحراسة هذه الطرق يؤدي إلى القلق ويُذكِّر المستوطنين " بالشعب الذي لا تقع عيوننا عليه " .

والطرق الالتفافية تُذكِّر المرء بتجربة أعضاء الجماعات اليهودية في أوكرانيا حين أسس النبلاء البولنديين (شلاختا) للمتلزمين اليهود (أرانداتور) مدناً صغيرة شُتُلت شتلاً في أوكرانيا (الشتتل) وهي جيتوات متكاملة كان أعضاء الجماعة اليهودية الوظيفية يمارسون فيها حياتهم كاملة ، لا يتعاملون مع البيئة الجغرافية والتاريخية والاجتماعية المحيطة (بل والمحدقة) بهم ، فهم فيها وليسوا منها ، لا يتعاملون مع الأغيار إلا في السوق ، في عمليات التبادل المجردة ، التي لا تتخللها أية حميمية ولا تعبِّر عن أيِّ تراحم . والطرق الالتفافية تحقق هذا للمستوطنات الصهيونية المشتولة في الضفة الغربية ، فهم في الضفة الغربية وليسوا منها ، ولا يقابلون السكان الأصليين إلا في السوق .

ورغم أن إقامة الشتتلات كان يهدف إلى حماية أعضاء الجماعة اليهودية ، حتى يمكنهم الاستمرار في استغلال الفلاحين الأوكرانيين لصالح النبلاء البولنديين ، فإن الشتتلات تحوَّلت إلى معازل محصنة مسلحة ، وحتى المعبد اليهودي نفسه تمت إعادة صياغته معمارياً بحيث أصبح معبداً وقلعة في آن واحد ، يتعبد فيه اليهود ومنه يقاتلون ، معبداً له أبراج بها كوات تخرج منها المدافع والبنادق ، وهو ما يُذكِّرنا بالدولة الصهيونية الوظيفية ، التي تزعم أنها في الشرق الأوسط وليست منه ، والتي تحاول ألا تتعامل مع العرب إلا في السوق الشرق أوسطية . فهي الدولة/ الشتتل ، أو الدولة/ الجيتو وهي في الوقت نفسه المعبد/ القلعة .

وقد كان الجنود البولنديون يقومون على حراسة الشتتلات حتى لا يهاجمها الفلاحون الأوكرانيون ، وهذا ما يفعله الدعم العسكري والاقتصادي الأمريكي الذي يصب في الكيان الصهيوني فيقوي عضده ويجعله قادراً على بناء طرق التفافية ليس لها أية جدوى اقتصادية . وحينما هبت انتفاضة شميلنكي لم تكتسح في طريقها القوات البولندية وحسب وإنما اكتسحت الشتتلات المحصنة والمعابد/ القلاع أيضاً .

ومن هنا خطورة الطرق الالتفافية ، فبدلاً من أن يواجه الإسرائيليون طبيعة وضعهم ويتعاملوا معه خارج الإطار الصهيوني (الذي يؤدي إلى عَزْل الآخر وتحصين الذات وإطاحتها بسياج عسكرية) فإنهم يحاولون إطالة عمر الأكذوبة ، وهو ما يعني أن الفلسطينيين لن ينالوا حقوقهم إلا من خلال الانتفاضات المتتالية ، التي ستقضي على الطرق الالتفافية وغيرها من الطرق .

أما «المعازل» فهي كلمة عربية تُستخدَم لوصف القرى والمدن العربية في الضفة الغربية ، وربما يقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة «جيتو» . فبعد أن تحقَّق الصهاينة من أن فلسطين أرضاً بلا شعب ، وبعد إدراكهم أن الشعب لا يود أن يخضع لآليات الترانسفير المختلفة ، بل إنه يتوالد ويتكاثر تقرَّر تأسيس مستعمرات استيطانية صهيونية في مناطق إستراتيجية وطرق التفافية مختلفة تربط هذه المستعمرات بحيث تتحولّ القرى والمدن الفلسطينية إلى "مناطق" مأهولة بالسكان معزولة خاضعة للرقابة العسكرية الصارمة ، وتمارس حق تقرير المصير في حدود المفهوم الصهيوني للإدارة الذاتية بحيث تتحول فلسطين من وطن إلى أرض ، ومجموعة من القرى والمدن الممتازة "يُعزَل" الفلسطينيون فيها ويتم حصارهم .

ونحن نرى أنه قد يكون هناك نقط تشابه كبيرة بين التصور النازي والصهيوني للحكم الذاتي ، فالنازيون أسسوا جيتوات (معازل) كانت تأخذ شكل مناطق قومية تتمتع بقدر كبير من الاستقلال . فكان يتم إخلاء رقعة من إحدى المدن من غير اليهود ثم يُنقَل إليها عشرات الآلاف من اليهود ويُعاد نشر القوات النازية وتُسلَّم لسلطة يهودية شبه مستقلة تُسمَّى «مجلس الكبراء» (كانت السلطات النازية تعيِّن أعضاءه) . وكان لجيتو (أو معزل) وارسو (أهم المناطق القومية) طوابعه وشرطته

(التي كانت تحرس مداخل الجيتو مع الشرطة البولندية والنازية) . وكانت الشرطة اليهودية متعاونة تماماً مع النازيين في كبح جماح اليهود . وكان للجيتو اقتصاده " المستقل " الذي كان يعتمد اعتماداً كاملاً على النظام النازي . فقد كان الجيتو يقوم باستيراد كل ما يحتاجه من مواد صناعية أو غذائية من سلطة الاحتلال النازية على أن يسدد ثمن الواردات بالمنتجات الصناعية التي كان الجيتو ينتجها ، أو الخدمات التي كان يؤديها بعض أعضائه . ولكن وضع التبادل لم يكن متكافئاً ، فقيمة السلع التي كان الجيتو ينتجها والخدمات التي كان أعضاؤه يؤدونها كانت دائماً دون حد الكفاف ، وهو ما كان يعني سوء التغذية وتزايد الفقر ويؤدي إلى الموت جوعاً ، وبذلك كانت تتم إبادة اليهود بالتدريج وببطء دون أفران غاز .

الفصل العاشر
الإستيطان والاقتصاد

هل الصهيونية فكرة أم بنية إستيطانية (إحلالية)؟ للإجابة علي هذا السؤال، سنحاول في هذا الفصل أن ندرس طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي، بل ونسأل هل هواقتصاد سلم أم اقتصاد حرب؟ ثم نتناول أهم المؤسسات "الاقتصادية" الإستيطانية الصهيونية / الإسرائيلية، أي الهستدروت والكيبوتس.

الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ : أسباب ظهوره

لا يُحكَم على اقتصاد أية دولة بالنجاح أو الفشل من خلال معايير اقتصادية عامة وإنما من خلال مشروعها القومي ككل. ففي النظم الرأسمالية يكون المعيار الأساسي عادةً هو الربح ومراكمة الثروة وربما توسيع نطاق الحرية الفردية، وخصوصاً حرية رأس المال. أما في النمط الاشتراكي فيكون المعيار هو التقدم العلمي والتكنولوجي الذي لا يتناقض مع مفاهيم العدالة الاجتماعية وسيطرة الطبقة العاملة على وسائل الإنتاج حتى لا تنشأ طبقة رأسمالية تفرض أيديولوجيتها. وإسرائيل قد يكون لها كثير من الملامح "الاشتراكية" وبعض الملامح الرأسمالية (الاقتصاد الحر)، ولكنها لا تنتمي إلى أيٍّ من النمطين، بل تنتمي إلى ما يمكن تسميته «الاقتصاد الاستيطاني» الذي يأخذ أشكالاً متباينة تختلف من مجتمع لآخر، ومع هذا يتسم ببعض السمات الثابتة التي لا تتغيَّر.

ومن أهم هذه السمات أن الاقتصاد الاستيطاني يعطي الأولوية للاعتبارات الاستيطانية على أية اعتبارات أخرى ، بمعنى أنه في حالة تعارُض مقتضيات الرشد الاقتصادي (القائمة على حساب التكلفة الاقتصادية والمردود الاقتصادي) مع النشاط الاستيطاني فإن الأولوية لا تكون للاعتبارات الاقتصادية وإنما لضرورات الاستيطان . وأهم هذه الضرورات الأمن والبقاء المادي ، وهذا أمر مفهوم تماماً ، فالاعتبارات الاقتصادية تعبير عن الرغبة في النجاح الاقتصادي ، بينما يرتبط الأمن بوجود الجيب الاستيطاني نفسه ، والنجاح الاقتصادي يأتي في المرتبة الثانية بعد البقاء المادي . ويرتبط بالبقاء المادي البقاء الإثني أو الحضاري والاجتماعي، وهو يعني أن جماعة المستوطنين تود الحفاظ على نفسها كجماعة بشرية مستقلة ذات خصائص مستقلة .

وهذا الاستقلال الإثني والاجتماعي مرتبط تمام الارتباط باستمرار جماعة المستوطنين باعتبارها جماعة غازية متفوقة عسكرياً تقوم باستغلال السكان الأصليين وإبادتهم إن لزم الأمر . فهذا الاستغلال يصبح الأساس المعنوي والخلقي الذي يُولِّد الديباجات العنصرية ويبرر عمليات القتل والغزو ، وهو يحل مشكلة المعنى بالنسبة للمستوطنين . ولذا تقوم جماعة المستوطنين بعزل نفسها عن السكان الأصليين وتلجأ لشعائر اجتماعية مركبة وقوانين مباشرة لتحقيق هذا الهدف .

والبُعدان (الأمني والثقافي) ليسا منفصلين بأية حال، فهما وجهان لعملة واحدة. فالاستقلال الثقافي والحضاري وما يؤدى له من عزلة وما يصاحبه من عمليات استغلال وقهر للآخر تستجلب العداء الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلة الأمنية . وتؤدي المشكلة الأمنية بدورها إلى تعميق العزلة الثقافية فالاجتماعية .

يؤدي هذا الوضع إلى إفراز أهم سمات الاقتصاد الاستيطاني ، أي جماعيته وعسكريته (التي يسمونها في الخطاب الصهيوني «التعاونية الاشتراكية») . ففي داخل هذا الإطار من العزلة ومع سيطرة الهاجس الأمني يصبح وضع المستوطن بمفرده في مواجهة البيئة الطبيعية والإنسانية المعادية أمراً مستحيلاً ، إذ لابد من حشد الجهود البشرية والمادية ، ولابد من التنظيم الاقتصادي والعسكري . وهذا ما فعله

المستوطنون الصهاينة ، فقد حوّلوا أنفسهم إلى جماعة استيطانية متماسكة منظمة عسكرياً تستبعد العرب ، وقاموا بتطوير مؤسسات "اقتصادية" وزراعية لا تخضع لمقاييس الرشد الاقتصادي ولا تنبع من مفهوم الجدوى الاقتصادية وتهدف إلى تكثيف جهود الأفراد وتجميع مصادرهم البشرية (المزارع الجماعية ـ الهستدروت) ، وطوّروا مجموعة من المفاهيم ذات الطابع الجماعي التي لا تكترث بالعائد الاقتصادي (العمل العبري ـ اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج . انظر الفصل الثانى) .

وكما صرح أحد الزعماء الصهاينة ، فإن المشروعات الناجحة هي أقل المشروعات نفعاً من الناحية الاستيطانية (لاعتمادها على العمل العربي والمستهلك العربي ولصعوبة الدفاع عنها . . . إلخ) ، أما المشروعات الصهيونية الخاسرة مالياً ، فهي أكثرها نفعاً لانفصالها الكامل ولاعتمادها على العمل العبري والسوق العبرية ، أي أنها النواة الحقيقية للدولة الصهيونية المنفصلة .

وجماعية هذا الاقتصاد أو "تعاونيته" تعبير عن ضرورات الاستيطان العسكرية الأمنية وليست تعبيراً عن رؤية إنسانية ترى أسبقية المجتمع على الفرد والعدالة الاجتماعية على الربح . ولذا نجد أن كل المجتمعات الاستيطانية ، وخصوصاً الإحلالية ، تأخذ هذا الشكل الجماعي في التنظيم في مراحل الاستيطان الأولى . فالبيوريتان (المتطهرون) المستوطنون الأوائل في الولايات المتحدة كانوا أصحاب واحدة من أكثر الأيديولوجيات الرأسمالية البروتستانتية تطرفاً في فرديتها ، ومع هذا نظموا أنفسهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بشكل جماعي ، ففي مواجهة السكان الأصليين كان عليهم أن يفعلوا هذا .

بعد أن تناولنا السمة الأساسية للاقتصاد الاستيطاني (الجماعية) والسبب الأساسي لظهورها (الهاجس الأمني) قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض العناصر المقصورة على المشروع الصهيوني التي دعمت من هذه الجماعية وغلّبت الاعتبارات الاستيطانية على اعتبارات الجدوى الاقتصادية :

١ ـ ينظر التشكيل الإمبريالي الغربي إلى الدولة الصهيونية باعتبارها قاعدة عسكرية متقدمة بالدرجة الأولى ، ومركزاً استثمارياً بالدرجة الثانية . ولذا

فالاعتبار العسكري بالنسبة للقوة الراعية كان أكثر أهمية من الاعتبارات الاقتصادية .

٢ ـ تقوم الدولة الصهيونية والمنظمة الصهيونية "العالمية" بجمع التبرعات من يهود العالم ، وهذه التبرعات ، شأنها شأن الدعم الغربي ، تصب في المُستوطَن الصهيوني من خلال مؤسسات الدولة المختلفة .

٣ ـ الدولة الصهيونية دولة وظيفية تتمتع بالدعم السخي الذي يقدمه التشكيل الإمبريالي الغربي ، الذي كان يصب في المُستوطَن الصهيوني من خلال مؤسسات الدولة الصهيونية مما يعني تقوية قبضتها وتقوية جماعية الاقتصاد .

٤ ـ مما ساعد على تقوية الجانب الجماعي الاقتصادي الصهيوني ظهور النازية في ألمانيا إذ تم عقد معاهدة الهعفراه (الترانسفير أوالنقل) بين الصهاينة والنازيين التي أدت إلى تدفُّق كثير من المهاجرين اليهود الألمان ورؤوس الأموال على هيئة بضائع ومعدات قدمتها ألمانيا النازية إلى المستوطنين في فلسطين . وبعد قيام الدولة الصهيونية دفعت ألمانيا مبالغ طائلة كتعويضات للدولة الصهيونية عما لحق باليهود من أذى . وكل هذه المعونات تقوي شوكة الدولة والاقتصاد الجماعي .

٥ ـ طرحت الدولة الصهيونية نفسها على مستوى الديباجة بوصفها دولة يهود العالم ، أما على مستوى البنية فهي دولة استيطانية تحتاج دائماً لمادة بشرية للقتال والاستيطان ، ومن ثم فلابد أن تفتح أبوابها للمهاجرين حتى لو تناقض ذلك مع مصالحها الاقتصادية المباشرة .

وتوجد أسباب خاصة بطبيعة المادة البشرية اليهودية التي تم نقلها (أي المستوطنين الصهاينة) دعمت النزعة الجماعية :

١ ـ كانت المادة البشرية التي سيتم نقلها من أوربا تحتاج إلى عملية تحديث وتطبيع (من المنظور الصهيوني) ، أي شفاؤها من أمراض المنفى مثل الطفيلية والاشتغال بأعمال السمسرة والمضاربات ، أي أنه كان المطلوب تحويل يهود الجيتو إلى شعب منتج يسيطر على كل المراحل الإنتاجية ويحقق لنفسه السيادة الاقتصادية والسياسية . كما أن عملية التحديث هذه كانت تعني في واقع الأمر تحويل يهودي

الجيتو (السمسار المرابي) صاحب رأس المال الربوي الذي يستخدمه في عملية استغلال الشعوب (لصالح الأمير أو الحاكم) إلى المستوطن المقاتل الذي يحمل السلاح ضد السكان الأصليين ويقمعهم لصالح القوة الإمبريالية الراعية . وعمليات التحديث هذه كانت تتجاوز معايير الجدوى الاقتصادية ، وتتطلب توليد روح جماعية في يهود الجيتو .

٢ ـ كان معظم المستوطنين الصهاينة من طبقة البورجوازية الصغيرة أو البروليتاريا الرثة التي صعَّدت حركة الإعتاق أحلامها الطبقية على حين ضيَّقت الرأسماليات المحلية عليها الخناق ، الأمر الذي جعلها مهددة دائماً بالهبوط إلى مستوى البروليتاريا . فكانت الصيغة التعاونية وسيلة تحقق قدراً من أحلامهم الطبقية بتحويلهم إلى ملاك زراعيين . ورغم أن الملكية لم تكن كاملة ولا فردية ، إلا أنها مع هذا كانت نوعاً من الملكية يُشبع طموحهم الطبقي . فهم لم يصبحوا مجرد أجراء ، والمالك لم يكن شخصاً معيناً وإنما شخصية معنوية تُسمَّى «الشعب اليهودي» . وقد كان لهذه الملكية الصورية أثرها الكبير في تثبيت كثير من المستوطنين في أملاكهم "التعاونية" الجديدة رغم الظروف المعادية .

٣ ـ كان من العسير إصدار الأوامر للمستوطنين وكان من الصعب عليهم تقبلها والانصياع لها ، بحكم خلفيتهم الطبقية ، ولذا كانت الصيغة التعاونية مناسبة لأقصى حد .

٤ ـ كان كثير من المستوطنين الصهاينة يحملون أفكاراً وديباجات اشتراكية متطرفة كان لابد من تفريغها وتسريبها . وقد تم ذلك من خلال الاقتصاد الجماعي العسكري ، الذي سُمِّي «تعاونياً اشتراكياً» واستُخدمت الديباجات الاشتراكية المتطرفة في تبريره .

٥ ـ كان المهاجرون اليهود الجدد يأتون من وسط هامشي ولم تكن لهم خبرة بالزراعة ، وبالتالي كانوا دائماً في حاجة إلى مساعدة وإشراف فنيين ، ولهذا أمكن تدريب المزارعين الجدد على أيدي المزارعيْن ذوي الخبرة داخل إطار الاقتصاد الجماعي .

٦ ـ كان مجتمع المستوطنين الصهاينة (ولا يزال إلى حدٍّ كبير) مجتمع مهاجرين. ومجتمع المهاجرين يتسم بسيولة كبيرة، فبعد استقرار فريق من المهاجرين كان كثير منهم يترك الأرض بعد قليل ليذهب إلى الولايات المتحدة حيث توجد فرص أفضل للعمل ومستوى معيشي أعلى. وقد تمكَّن الصهاينة من التغلب على هذه الصعوبة عن طريق الصيغة الجماعية لأن انسحاب بعض المزارعين لم يكن يعني التوقف الكامل للعملية الإنتاجية (الأمر الذي كان يمكن أن يحدث في حالة الملكية الفردية) وكانت الحركة الصهيونية تقوم باستبدال مهاجر آخر بمن ترك الأرض.

٧ ـ أثبتت الصيغة الجماعية أنها أفضل الصيغ لاستيعاب المهاجرين الجدد، فهي قادرة على إيجاد أعمال ووظائف لهم، لأن المزارع التعاونية والتنظيمات الجماعية الأخرى كانت تشمل كل جوانب الحياة. كما ساهم التنظيم الجماعي في تخفيف حدة الصراعات العرقية داخل جماعات المستوطنين. فكل مهاجر كان ينضم للتنظيم التعاوني الذي تسود فيه قيمه الحضارية ويسيطر عليه بنو جلدته من رومانيين أو روس أو بولنديين وهكذا.

وقد أدرك القائمون على المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية هذه الحقيقة وأن الطريقة الوحيدة المتاحة أمام المشروع الصهيوني ليس مجرد الاستيلاء على الأرض وإنما إدارته على أساس جماعي عسكري. ولذا فرغم أن اتجاهاتهم الأيديولوجية كانت رأسمالية ليبرالية تؤمن بالاقتصاد الحر إلا أنها قبلت عملية التنظيم الجماعي هذه (التعاونية الاشتراكية) وقامت بدعمها وتمويلها بلا تردد ودون التقيد بأية اعتبارات اقتصادية أو أيديولوجية خارجية. فكانت الوكالة اليهودية تقوم بشراء الأرض (من سلطات الانتداب أو بعض الإقطاعيين العرب المقيمين خارج فلسطين أو من خلال وسطاء) باسم «الشعب اليهودي» وتؤجرها لتعاونية عمالية تدفع أجور العمال فيها حسب ما تنتجه كل مجموعة، وعيَّنت مديراً لكل تعاونية من قبَل المنظمة الصهيونية. وقد حل هذا الشكل من الزراعة كثيراً من مشاكل الاستيطان الصهيوني، فعلى سبيل المثال، يستطيع تجمُّع المستوطنين أن يُقسِّم نفسه إلى مجموعتين، تقوم واحدة بالزراعة والأخرى بالحراسة ومطاردة العرب وإرهابهم (والزراعة الصهيونية التي نسميها «الزراعة المسلحة» مرتبطة تمام الارتباط بالعسكرية

الصهيونية ، بحيث لا يمكن الفصل بينهما ، فهما وجه واحد لعملية الاستيطان والاستيعاب) . كما أن الحركة الصهيونية تستطيع أن تموِّل هـذه التجمعات بحيث لا تؤدي عدم إنتاجيتها ، بسبب جهل المستوطنين بشئون الزراعة ، إلى سقوط الأرض مرة أخرى في يد العرب . أما المستوطنات التي تمنى بالخسائر الفادحة ، فكانت المنظمة الصهيونية تقوم بدفع خسائرها ، كما أن المستوطنة الجماعية التي يتلقى أعضاؤها أجرهم من المنظمة الصهيونية العالمية لن تحتاج للعمالة العربية الرخيصة .

وقد انتصر الاقتصاد الاستيطاني مع صعود الأحزاب العمالية إلى مواقع القيادة الصهيونية بانتصار جناح وايزمان في مؤتمر الحركة الصهيونية الذي عُقد في لندن سنة ١٩٢١ ، وتمكنت الأحزاب العمالية من السيطرة على رأس المال اليهودي العام الموجود في تصرُّف الحركة الصهيونية ، على أساس أن ذلك يتيح لها فرصة تأسيس اقتصاد عمالي ، أي استيطاني ، قادر على إخضاع رأس المال الخاص ليعمل وفق أهداف بناء الدولة الصهيونية "الجماعية" . واستطاعت الأحزاب العمالية إيجاد خطة لجذب المهاجرين الشبان .

وقد سيطر الهستدروت على الأنشطة الاقتصادية كافة وحدَّد مهامها بأنها توحيد العمال المستخدمين ، وإنشاء كتائب العمل وجماعات الزراعة والحرث واستقبال المهاجرين . وكان تأسيس الهستدروت استمراراً لنفس الاستجابة لمعضلة الاقتصاد والأيديولوجيا الاستيطانية . فالهستدروت لم ينشأ للتعبير عن مصالح طبقة عاملة يهودية تبلورت في فلسطين ، وإنما أداة لخلق هذه الطبقة ونواة للاقتصاد العمالي . كما أنه بامتلاكه العديد من المشروعات كان يسعى لتكوين علاقة خاصة جداً مع رأس المال الخاص ، وهو ما عبَّر عنه بن جوريون بقوله : "إننا لا نسعى لمشاركة العمال في أعمال يديرها رأس المال الخاص ويشترك العمال في أرباحها ، وإنما على العكس نسعى لمشاركة رأس المال الخاص في أعمال يديرها العمال ويشرف الهستدروت عليها ، ويأخذ رأس المال الخاص نسبة ثابتة من أرباحها" .

وتبدَّى عنصرا الجماعية والأمن باعتبارهما أهم أسس الاقتصاد العمالي الإستيطاني في تنظيم الكيبوتس على أسس شبه عسكرية لتفريخ المُستوطن المقاتل

وقد تم تأسيس الهاجاناه بعد تأسيس الهستدروت بعام واحد ، وتم تدريب عشرات الآلاف من أعضائها ، ثم تأسست بعد ذلك قوتها الضاربة البالماخ عام ١٩٤١ لتأدية المهام الصعبة . وكان معظم أعضائها مرتبطين بالكيبوتس ، وخصوصاً تلك الكيبوتسات التابعة للحزب الصهيوني ذي الديباجة اليسارية : المابام. وكانت الهاجاناه ضمن مسئولية الهستدروت ، وضباطها في معظمهم مسئولون فيه ، واعتبرت بمنزلة الجناح العسكري للمجتمع الجديد لتقوم بمهام الحماية وتوفير الأمن للاقتصاد الاستيطاني العمالي .

ولم يختف الهاجس الأمني (الاستيطاني) بطبيعة الحال بعد عام ١٩٤٨ ، بل ربما ازداد حدة . وقد تطلّب هذا استمرار الصيغة الجماعية (التعاونية العمالية الإستيطانية) وتهميش الاعتبارات الاقتصادية وتخصيص موارد اقتصادية هائلة لحراسة الحدود لضمان استمرار السيطرة الصهيونية على الأرض والسكان الأصليين واستيعاب المهاجرين الجدد وإعادة تأهيلهم وإتمام المشروع الصهيوني بما يتطلبه من تَوسُّع جغرافي ومحاولة التوصل إلى الحدود الآمنة بشكل نهائي وتحديث الجيش الإسرائيلي وتزويده بكل الأسلحة التي يحتاجها وبناء صناعة سلاح ذات تكنولوجيا عالية متطورة .

وقد تمكنت الأحزاب العمالية من تأسيس نظام اقتصادي تقوم فيه الدولة بالإشراف والتخطيط المركزي الذي يشمل مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة ، كما أنها تشرف على كل مجالات النشاط الاقتصادي عَبْر سياساتها الضريبية والنقدية والمالية ، وعَبْر سياسة التشجيع والدعم حتى أنه يمكن القول بأن دور الدولة في الاقتصاد الإسرائيلي أكبر من دور أية دولة أخرى في اقتصادها ، عدا الدول الشيوعية .

وقد ظل نموذج الصهيونية العمالية ، وقوامها الهستدروت ، المَعْلم الأساسي للاقتصاد العمالي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨ ، ثم للاقتصاد الإسرائيلي بعد قيام الدولة ، إلى أن بدأ اهتزاز هذا النموذج مع الأزمة الاقتصادية التي بدأت في أعقاب عام ١٩٧٣ ، وبلغت ذروتها في منتصف الثمانينيات معلنة عن انتهاء قدرة هذا النمط من الإدارة الاقتصادية على الاستمرار وتجاوز أزماته . وقد عبر هذا الاقتصاد

العسكري / الإستيطاني عن نفسه من خلال مؤسسات عديدة من أهمها الهستدروت والكيبوتس .

الهستدروت

اختصار للمصطلح العبري «هستدروت هاكلاليت شل هاعوفديم هاعفريم بايرتس يسرائيل» أي «الاتحاد العام للعمال العبريين في إرتس يسرائيل» . ثم حُذفت كلمة «العبريين» من اسمه عام ١٩٦٩ . وقد أنشأ الصهاينة هذا الاتحاد العمالي عام ١٩٢٠ لا ليمثل أية طبقة عاملة وإنما ليساهم في توطين المهاجرين الصهاينة وليبلور وينمي ، بالاشتراك مع الوكالة اليهودية ، جماعة المستوطنين الصهاينة في فلسطين حتى تصبح بناءً استيطانياً متكاملاً توجد داخله طبقة عاملة . وقد عبَّر بن جوريون عن هذه الفكرة بمصطلحه الغيبي حينما قال : "ليس الهستدروت نقابة عمالية ولا حزباً سياسياً ولا هو تعاونية وجمعية لتبادل المنفعة ، إنه أكثر من ذلك . الهستدروت هو اتحاد شعب يقوم ببناء موطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد ، ومشاريع ومستوطنات جديدة ، وحضارة جديدة . إنه اتحاد للمصلحين الاجتماعيين لا تمتد جذوره إلى بطاقة عضويته الخاصة بل إلى المصير المشترك والمهمات المشتركة لجميع أعضائه في الموت والحياة" ، أي أن دينامية الهستدروت هي دينامية صهيونية استيطانية إحلالية . ولذا يمكننا القول بأن الهستدروت ليس «اتحاد عمال» كما قد يوحي اسمه ، وإنما هو مؤسسة صهيونية استيطانية بالدرجة الأولى ، بل أهم المؤسسات الاستيطانية على الإطلاق ، فهو المؤسسة الوحيدة داخل الحركة الصهيونية التي تشرف على معظم النشاطات ، وتتحرك داخلها كل الأحزاب وتربط المُستوطَن الصهيوني بالجماعات اليهودية في العالم . إنها التجربة الصهيونية بالدرجة الأولى .

وقد نص قانون إنشاء الهستدروت على أنه يُعتبَر أداة لعملية الاستيطان ، ولتنشيط الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين . ومن هذا الهدف تعددت مجالات عمل الهستدروت وأدواته التنفيذية : فهو اتحاد للتعاونيات ، ومؤسسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهيئة للتأمين الصحي ، وجمعية لتقديم الخدمات

الثقافية والتعليمية . ولذا تضم لجنته التنفيذية الإدارات التالية : التنمية والاستيعاب ـ المساعدة المتبادلة ـ التوظيف والتدريب المهني ـ العمال الأكاديميين ـ والشئون الدينية ـ الشئون العربية والتعليم العالي ـ التعويضات .

وتتضح طبيعة الهستدروت الخاصة في أن الأعضاء يشتركون فيه مباشرةً ويدفعون رسوماً تتراوح بين ٣ ـ ٥ , ٤٪ من أجورهم إلى صندوقه المركزي ، ثم يلتحقون بالاتحاد العمالي الخاص بهم ، أي أنهم ينتمون أولاً للمؤسسة الاستيطانية ثم ينتمون إلى اتحاد عمالي أيضاً . والهستدروت في هذا يشبه الأحزاب السياسية في إسرائيل فهي الأخرى مؤسسات استيطانية بالدرجة الأولي وأحزاب أيضاً . وقد يكون من الصحيح أن الطابع الاستيطاني للأحزاب والهستدروت قد خفت بعض الشيء بعد إعلان الدولة ولكن الطابع الاستيعابي (وهو الامتداد الطبيعي للاستيطانية أو استيطانية ما بعد ١٩٤٨ بالتحديد) قد زادت حدته . ويجري التخطيط والتنفيذ في الهستدروت والمؤسسات التابعة له من خلال المؤتمر القومي (السلطة التشريعية) والمحلي العام (السلطة العليا) واللجنة التنفيذية (أعلى سلطة تنفيذية) .

وكان الهستدروت ومنشآته الاقتصادية بمنزلة العمود الفقري للاقتصاد العمالي الصهيوني ، فمنذ تأسيسه عام ١٩٢٠ يقوم بإنشاء مستعمرات زراعية ومؤسسات صناعية . ففي عام ١٩٢١ أسَّس بنك هابوعاليم (بنك العمال) ، وبعد سنتين أسَّس شركة حفرات هعوفديم (شركة العمال) . ومنذ عام ١٩٢٧ ونشاط الهستدروت يتجه نحو تأمين رأس المال اللازم لإدارة مؤسساته الاقتصادية .

ويُعَد الهستدروت من "كبار أصحاب العمل" في إسرائيل ، وهو أكبر جسم اقتصادي في الدولة ، وأكبر مستخدم منفرد للعمال . ويضم الهستدروت مجموعتين كبيرتين من المصالح الاقتصادية ، المجموعة الأولى تضم التعاونيات التي تنقسم بدورها إلى نوعين أساسيين : المستوطنات التعاونية مثل الموشافيم والكيبوتسات ، والتعاونيات الإنتاجية والخدمية التي تضم أكبر شركتين للمواصلات (إيجيد ودان) .

والمجموعة الثانية تضم مجموعة شركات ضخمة تابعة لشركة العمال (الشركة الأم) في فروع الصناعة والبناء والتجارة والمصارف . وأهم مؤسسات الهستدروت الصناعية مجموعة كور ، التي يعمل في شركاتها نحو ٢٣ ألف عامل في ١٠٠ مصنع تقريباً ، وتملك أهم شركات صناعة الإلكترونيات ، وتضم شركة سوليل بونيه ، وشركة تاديران ، ومصانع سولتام ، وصحيفة **دافار** . وفي الخدمات المصرفية ، يمتلك الهستدروت جزءاً كبيراً من بنك هابوعاليم ، ويشارك في ملكية بنوك ومؤسسات مالية أخرى . كما أن الهستدروت يشارك في الاستثمار في شركة كلال وشركة تسيم وسايتكس . وقد أشرنا إلى امتلاكه شركتي إيجد ودان ، واحتكاره فرع المواصلات العامة . وفي التجارة يمتلك الهستدروت شركة همشبير ، وشركة تنوفا .

ويدل توزيع ملكية المنشآت الصناعية أن حصة الهستدروت النسبية قد ازدادت في السبعينيات ومنتصف الثمانينيات ، كما أن حجم صادرات المنشآت الاقتصادية التابعة للهستدروت قد ازداد ازدياداً مطرداً ولا سيما في القطاع الزراعي حيث وصلت نسبة ما صدره عام ١٩٨٥ إلى ٧٧٪ من الصادرات الزراعية ، و٢٣,٥٪ من الصادرات الصناعية . ويقوم الهستدروت بالاشتراك الفعلي في تقرير سياسات المؤسسات الاقتصادية التي لا يشترك في ملكيتها ، سواء مباشرةً أو من خلال شركات العمال أو عن طريق مندوبين له في مجالس إدارة هذه المؤسسات . وهو ما يدعِّم هيمنة الهستدروت وسيطرته على القطاع التعاوني في الاقتصاد الإسرائيلي . وهو يشترك في الهيئة الاقتصادية العليا التي تخطط للاقتصاد الصهيوني وتنسق بين القطاعات الثلاثة وهي العام والخاص والتعاوني .

وقد بدأت مكانة الهستدروت في التدهور منذ أواخر الثمانينيات نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية في إسرائيل في تلك الفترة (التي نجمت عنها بطالة واسعة النطاق) ونتيجة انهيارات في بعض أنشطة ومشاريع الهستدروت ، ووجِّهت الاتهامات لزعامة الهستدروت بسوء الإدارة والمحسوبية والفساد ، حتى قرر الكنيست في مايو ١٩٩٥ وضع الهستدروت . تحت إشراف المراقب العام للدولة إثر الكشف عن فضائح فساد بعض قيادات حزب العمل الذين قاموا باستغلال موارد الهستدروت في تمويل الحملات الانتخابية .

ويقوم الهستدروت بصفته ممثلاً للعمال والمستخدمين والنقابات المهنية بالتفاوض مع اتحاد الصناعيين والحكومة في شأن الأجور وشروط العمل وهو دور نقابات العمال الطبيعي . ولكن هوية الهستدروت كصاحب عمل ، وليس كاتحاد عمال فقط ، تظهر في أن مورده الأساسي ليس من اشتراكات الأعضاء وإنما نتيجة استثمارات تجارية ، كما أن إضرابات العمال يمكن أن تتم ضده وليس بمساندته ، بل إن الهستدروت يقوم كثيراً بدور المهدئ للطبقة العاملة حتى تستمر في الإنتاج داخل البناء الصهيوني .

ويضم الهستدروت في عضويته فئات متعددة ذات مصالح متضاربة في الغالب . فهو يضم في صفوفه ، بالإضافة إلى العمال ، الأغلبية الساحقة من الموظفين والمستخدمين في الحكومة وفي نشاطات القطاعين العام والخاص ، وكل أعضاء الحركة الزراعية التعاونية (الكيبوتسات والموشافيم) ، وشرائح مهنية واسعة تنتمي بوضوح إلى الطبقة الوسطى مثل : الأطباء ، والمهندسين ، والمحامين ، والأكاديميين ، والمعلمين . . . إلخ .

ويضم الهستدروت نحو ١,٨ مليون عضو (عمال مع عائلاتهم) يشكلون ٥٨٪ تقريباً من السكان ، وهو يُوظِّف ٢٥٪ من اليد العاملة في مختلف مؤسساتها الاقتصادية ، ويغطي برنامجه للتأمين الصحي أغلبية التأمين الصحي في إسرائيل ، ويدير أهم النوادي الرياضية (هابوعيل) الذي يوجد له ٦٠٠ فرع منتشرة في جميع أنحاء إسرائيل .

ويساهم الهستدروت بدور مهم جداً في عملية التربية والتعليم وذلك من خلال الجهاز الرسمي والمؤسسات غير الرسمية . فهو يملك مؤسسات كثيرة لمختلف الأجيال ، يختص معظمها بحقول تعليمية محددة .

وفي إحصاء قام به الهستدروت بين أعضاء أحد المؤتمرات القومية في السبعينيات (وكان يبلغ عددهم ١٠٠١) عن رؤيتهم لأنفسهم قال ٦٤,٦٪ منهم (أو حوالي ٨٨٥) أنهم يعتبرون أنفسهم مديرين أو موظفين ، وقرَّر ١٦٪ إنهم أصحاب مهن حرة وقرَّر ٩,٣٪ أنهم مزارعون ، بينما قال ٥,٣ فقط أنهم صناع وحرفيون . وفي إحصاء آخر بين أعضاء الهستدروت عن سبب التحاقهم بهذا التنظيم "النقابي" قرر

٢٧٪ منهم أنهم انضموا للاستفادة من خدمات كوبات حوليم (أو التأمين الصحي)، و٢٦٪ لا يعرفون سبب انضمامهم أساساً ، و١٨٪ انضموا لأن رب العمل طلب ذلك ، و٥٪ فعل ذلك من باب طاعة الوالدين . ولا يذكر الإحصاء شيئاً عن الأربعة وعشرين في المائة الباقية ـ أي أن الهستدروت في بنائه واقتصادياته ووعي أعضائه بأنفسهم ليس له علاقة كبيرة باتحادات نقابات العمال .

ويمكن النظر للهستدروت على أنه تنظيم اقتصادي يأخذ "شكلاً جماعياً" لمساعدة التجمع الاستيطاني/ الصهيوني بعماله ورأسمالييه ، وهو تجمُّع لا يمكن أن يأخذ شكلاً رأسمالياً تقليدياً بسبب وضعه الشاذ في المنطقة إذ أن عليه أن يخوض الحرب تلو الحرب للدفاع عن نفسه وبالتالي عليه أن يجند المستوطنين دائماً في تنظيمات عسكرية اقتصادية متماسكة ، وهو ما يفرض أشكالاً جماعية قد تشبه التنظيمات الاشتراكية من بعض النواحي ، ولكنها خالية من أي محتوى إنساني ثوري . ومما دعَّم هذه الأشكال الجماعية أن المنظمة الصهيونية العالمية وصهاينة العالم لا يمكنهم التعامل مع رأسماليين إسرائيليين مباشرةً ، بل لابد أن تتعامل المؤسسات مع مؤسسات مثلها ، فيقوم الهستدروت بتلقِّي المساعدات ، وتوزيعها على كل طبقات الكيان الصهيوني عمالاً ورأسماليين ، أي أن الأشكال الجماعية التي يمثلها الهستدروت لا علاقة لها بأية منطلقات ثورية إنسانية ، وإنما هي جزء من استيطانيته . ولعل أكبر دليل على ذلك أن كل اتجاه صهيوني ، بغض النظر عن انتمائه الأيديولوجي قبل إنشاء الدولة ، كان يحاول أن يكون له "هستدروته الخاص" به . فيوجد هستدروت للصهاينة التصحيحيين، وآخر للدينيين ، تماماً كما كان هناك تنظيم عسكري للعماليين وآخر للتصحيحيين . وقد استمرت بعض هذه الهستدروتات بعد إنشاء الدولة . ثم انضمت له عام ١٩٦٥ للاستفادة من نشاطاته وخدماته ومحاولة التأثير فيه من الداخل دون أن تغيِّر آراءها فيما يتعلق بدوره . ومما يدل أيضاً على أن الأشكال الجماعية التي يدعو لها الهستدروت لا علاقة لها بالاشتراكية وإنما هي جزء من دوره الاستيطاني (والاستيعابي فيما بعد) أن حزب حيروت الذي يمثل أيديولوجية الاقتصاد الحر عضو في الهستدروت ويحرز انتصارات لا بأس بها ، وأن حزب الأحرار الرأسمالي والأحزاب الدينية كلها ممثلة داخل الهستدروت .

وارتباط الهستدروت بالاستيطان يظهر في علاقته بالعسكرية الصهيونية ، فقد أُسِّست الهاجاناه بعد عام واحد من تأسيس الهستدروت . وقد كان الهستدروت مشرفاً عليها ، كما كان ٦٠٪ من رجال الهاجاناه والإرجون وشتيرن ينتمون إلى عضويته ، كما أنه يقوم بإعالة عائلات الرجال المتطوعين في الجيش سواء قبل عام ١٩٤٨ أو بعده . ومثل معظم المؤسسات الاستيطانية الصهيونية نجد أن الهستدروت مؤسسة عسكرية/ اقتصادية موجهة أساساً ضد العرب ، ولذا نجد أن هذا الاتحاد العمالي أُسِّس لتنفيذ سياسة اقتحام العمل وفلسفة العمل العبري ، فكان يرفض تشغيل العرب بل طرد أعضاءه الشيوعيين عام ١٩٢٣ بسبب إثارتهم قضية تأجير العمل العربي ، كما كان ينظم مظاهرات ضد الرأسماليين اليهود الذين يستأجرون عمالاً عرباً . ولكن بعد ظهور الدولة وبعد أن ثبتت أركانها ، ومع ازدياد الحاجة للأيدي العاملة العربية أخذ في التنازل تدريجياً عن هذا التشدد . وسمح الهستدروت بانضمام العمال العرب لعضويته ، ولكن العمال العرب لا يتمتعون من الناحية الواقعية بالمزايا التي يتمتع بها العمال اليهود ، فأجورهم أقل كثيراً من أجور نظرائهم ، كما أنهم أكثر تعرضاً للبطالة . وكثيراً ما تثار قضية العمال العرب داخل الهستدروت ، إلا أنها غالباً ما تنتهي إلى لا شيء ، بل على العكس من ذلك يساهم الهستدروت في تسهيل وإيجاد الظروف الملائمة لتهجير العمال العرب إلى الخارج .

الهستدروت إذن جزء عضوي ورئيسي في المجتمع الصهيوني الاستيطاني ، وقد ترتَّب على قوة وسطوة الهستدروت وتعدُّد مجالات تأثيره أن أصبح الشخص الذي لا ينتمي إليه يجد مشقة كبيرة في الاستمرار في الحياة ، فهو لا يستطيع أن يحصل على الخدمات بسهولة ـ وأهمها الحصول على عمل والخدمات الصحية ـ وإذا حصل عليها فبتكاليف باهظة .

ويعتبر الهستدروت الأداة الأساسية التي تعبِّر من خلالها التفاعلات السياسية في المجتمع عن قراراتها في مختلف نواحي الحياة ، إذ أن التنظيم التشريعي والتنفيذي للهستدروت يتكون من ممثلين عن الأحزاب بحسب نسبة قوتها الانتخابية ، وبالتالي فإن سياسات الهستدروت في النهاية ليست سوى انعكاس للتفاعل بين وضع الأغلبيات والأقليات الحزبية . بل يمكن القول بأن سياسات الهستدروت تُقرَّر

داخل الأحزاب وليس في المؤتمر القومي ، ولعل هذا هو أحد العناصر التي تفسر انصراف الأعضاء عن الاشتراك في انتخاب مندوبي المؤتمر ، ففي عام ١٩٥٩ وصل عدد المشتركين إلى ٨٤٪ ثم انخفض إلى ٦٥٪ عام ١٩٦٩ ثم انخفض إلى ٥٦,٥٪ عام ١٩٨٩ .

وقد كان من أهم أسباب نجاح الهستدروت في ممارسة أدواره المتعددة سيطرة الأحزاب العمالية عليه بشكل شبه كلي حتى سنة ١٩٧٧ ، وبشكل جزئي بعد ذلك، وهو ما أتاح لها مساندة اقتصاد الهستدروت . كما أن احتفاظ حزب العمل بموقعه ومركزه في الحياة السياسية الإسرائيلية يعود إلى علاقته القوية بالهستدروت . ومنذ عام ١٩٣٢ حينما كان الماباي الموجِّه الفعلي ، كانت له أكثرية مطلقة في المجلس التنفيذي للهستدروت . ولم يتغيَّر الوضع كثيراً حتى الستينيات ، فالتجمُّع العمالي (المعراخ) أحرز نسبة مئوية قدرها ٨٨,٥٪ من الأصوات في انتخابات الهستدروت عام ١٩٦٥ . وتتضح لنا هذه العلاقة أكثر بمعرفة أن بن جوريون كان أول سكرتير عام للهستدروت . ولكن تجب الإشارة إلى أن هيمنة المعراخ والصهيونية العمالية آخذة في التآكل ، ولذلك يُلاحَظ تآكل النسبة المئوية التي حصل عليها المعراخ في الانتخابات الأخيرة . ففي انتخابات أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٩ حصل تحالف حزب العمل على نسبة ٦٤٪، ٦٧٪ ، ٦٤٪ على التوالي أما الليكود فحصل على ٢٦٪ ، ٢١٪ ، ٢٧٪ على التوالي .

بنية الكيبوتس

المؤسسة الاقتصادية الاستيطانية العسكرية الثانية هي الكيبوتس، و«الكيبوتس» كلمة عبرية تعني «تجمُّع» وجمعها «كيبوتسيم» وتصغيرها «كيبوتساه» . وهي شأنها شأن معظم المصطلحات الصهيونية (مثل «عالياه» بمعنى «الارتفاع» أو «السمو» والتي تعني «الهجرة إلى إسرائيل») لها بُعد شبه ديني . ولعل الاصطلاح الديني اليهودي «كيبوتس جاليوت» أو «تجميع المنفيين» ولم شمل كل يهود العالم في فلسطين هو الذي استقى منه الصهاينة هذه التسمية . وتُستخدَم الكلمة في الكتابات الصهيونية للإشارة إلى مستوطنة تعاونية تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة ،

يعيشـون ويعملون سوياً، ويبلغ عـددهم بين ٤٥٠ و٦٠٠ عضو ، وإن كان العدد قد يصل إلى ألف في بعض الأحيان .

ويُعدُّ الكيبوتس من أهم المؤسسات الاستيطانية التي يستند إليها الاستعمار الصهيوني في فلسطين المحتلة . بل يُقال إن الكيبوتس هو أهم المؤسسات السياسية والاجتماعية على الإطلاق داخل الكيان الصهيوني . وهو مؤسسة فريدة مقصورة على المجتمع الصهيوني . إذ لا توجد أية مؤسسة تضاهيها في الشرق الأوسط أو خارجه (وإن كنا نجد بعض مواطن الشبه بينها وبين بعض المؤسسات التي تضم جماعات وظيفية قتالية مثل الأنكشارية والمماليك) . بل يمكن النظر للكيبوتس باعتباره مؤسسة نماذجية لتوليد جماعة وظيفية شبه عسكرية ، ولعل مركزيته تعود إلى أن الدولة الصهيونية نفسها دولة وظيفية .

ورغم تنوُّع انتماءات الكيبوتسات السياسية فإن كل المستوطنات ، شأنها شأن الأحزاب السياسية في إسرائيل ، تلتزم بالرؤية الصهيونية وبالخط الصهيوني ، بل إنها كوَّنت عام ١٩٦٣ تنظيماً عاماً لحركة الكيبوتس تشترك فيه كل المزارع الجماعية بغض النظر عن انتمائها السياسي . وتدين كل الكيبوتسات بالولاء للحركة الصهيونية ، وهذا أمر منطقي تماماً لأنها مشاريع غير مربحة وممولّة من قِبَل هذه الحركة .

وحتى ندرك مدى أهمية الكيبوتس داخل الكيان الصهيوني ، سنورد بعض الإحصاءات التي قد تعطي القارئ فكرة واضحة ومثيرة عن مدى إسهام هذه المؤسسة في المجتمع الصهيوني . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، بلغت نسبة أعضاء الكيبوتس في النخبة الحاكمة (أي بين قيادات المجتمع الإسرائيلي) سبعة أضعاف نسبتهم في المجتمع (ويكفي أن نذكر أن بن جوريون وموشيه ديان وشيمون بيريز وييجال آلون وغيرهم من أبناء الكيبوتسات) . ومع أن أهمية الكيبوتس آخذة في التناقص إلا أن النسبة في الوقت الحاضر لا تزال أربعة أضعاف . وكان ثُلث الوزراء الإسرائيليين من ١٩٤٩ حتى ١٩٦٧ من أعضاء الكيبوتس ، كما أن ٤٠٪ من إنتاج إسرائيل الزراعي و٧٪ من صادراتها من إنتاج الكيبوتسات ، و٨٪ من إنتاجها الصناعي .

ويمكن القول بأن تاريخ نشأة الكيبوتس وتطوره وبنيته وما لحق به من تآكل وما يواجهه من أزمات يجعل منه نموذجاً مصغراً للاستيطان الصهيوني : أصوله ـ تاريخه ـ طبيعته ـ أزمته . ولذا فدراسة الكيبوتس أمر مهم من الناحية المنهجية من منظور دراسة الصهيونية والاستيطان الصهيوني . والسمة الأساسية للكيبوتس ، شأنه شأن أية مؤسسة استيطانية إحلالية ، أنه مؤسسة عسكرية بالدرجة الأولى . فعلى سبيل المثال ، كان اختيار موقع الكيبوتس يتم لاعتبارات عسكرية بالدرجة الأولى، ثم لاعتبارات زراعية بالدرجة الثانية . وتظهر طبيعة الكيبوتس العسكرية في أن أعضاءه لا يتدربون على الزراعة وحسب ، وإنما على حمل السلاح أيضاً . ويقوم الكيبوتس بغرس القيم العسكرية في أعضائه من خلال الدعاية الأيديولوجية والتربية الرسمية وغير الرسمية اليومية ، وبخاصة من خلال أسلوب الحياة .

وقد ساهمت الكيبوتسات في إنشاء الكيان الصهيوني والحركة الاستيطانية الإحلالية ، قبل وبعد إنشاء الدولة الصهيونية . فقامت الكيبوتسات بتنظيم الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين منذ عام ١٩٣٤ . واستمرت في هذا النشاط حتى بعد أن تأسست منظمة خاصة للهجرة غير الشرعية عام ١٩٣٩ . وكان نظام الكيبوتس مبنى علي ما نسميه «الزراعة المسلحة»، فأطفال الكيبوتس (في عنابرهم الجماعية) كانوا يتدربون علي فلاحة الأرض وعلي القتال في ذات الوقت (كان الأطفال يُرسَلون إلى العنبر الجماعي بعد ولادتهم مباشرة ويظلون فيه وحتي سن الالتحاق بالجيش) ويتوجه ولاؤهم أولا وأخيراً للأطفال الذين يشاركونهم الحياة من داخل مؤسسة الكيبوتس بشكل عام، ثم داخل الكيبوتس الذي يعيشون فيه، علي وجه الخصوص .

وبسبب تكامل الاستيطان والقتال ، زاد عدد مزارع الكيبوتس بعد الثلاثينيات أثناء الثورة العربية . فقبل هذا التاريخ كانت مزارع الموشاف (وهي مزارع تعاونية أقل جماعية ولا تتسم بالصبغة العسكرية) تنمو بنسبة تفوق مزارع الكيبوتس . ولكن بعد عام ١٩٣٦ تغيَّرت النسبة لصالح الكيبوتس (ويُلاحَظ كذلك أنه بعد إنشاء الدولة وبظهور الجيش الإسرائيلي الذي يضطلع بمهام الدفاع زاد عدد مزارع الموشاف مرة أخرى ، وتراجع عدد الكيبوتسات) .

لعبت الكيبوتسات دوراً بارزاً في منظمة الهاجاناه العسكرية الصهيونية قبل عام ١٩٢٩ . وتؤكـد **موسوعة الصهيونية وإسرائيل** أن كل أعضاء الكيبوتسات كانوا أعضاء في الهاجاناه ، وأن عدداً كبيراً من ضباط الهاجاناه أتوا من الكيبوتسات . وتضيف **الموسوعة** أن هذا لم يكن غريباً على الإطلاق "لأن بنية الكيبوتس نفسها ونظامه يشبهان من بعض النواحي التنظيم العسكري" . فأعضاء الكيبوتس ليسوا مرتبطين بأي بناء أسري ، ولم يكن مفروضاً عليهم توفير الرزق لأعضاء أسرهم ، وإنما كانوا أفراداً لا تربطهم أية أواصر صداقة مع أحد ، ويمكن استدعاؤهم للخدمة العسكرية كلما وحيثما دعت الحاجة لذلك (فهم بنيوياً مثل الجنود المرتزقة) . كما أن معظم أعضاء الكيبوتسات في تلك الفترة ذكوراً كانوا أم إناثاً ، كانوا شباناً في سن الخدمة العسكرية ليس بينهم أطفال أو عجائز . ولذا كان من السهل إقامة الكيبوتسات بسرعة والدفاع عنها بصلابة .

وقد قامت حركة الكيبوتسات في السنوات الأخيرة من حكم الانتداب البريطاني بدور أساسي في "خلق الحقائق" بإنشاء مستوطنات جديدة في المناطق النائية . فاستوطن أعضاء الكيبوتس في شمال النقب ، وجبال القدس ومناطق أخرى . وقد أنشأ المستوطنون الصهاينة ما يزيد عن ٥٢ مستوطنة من نوع السور والبرج ، وكان من بينها ٣٧ مزرعة كيبوتسية .

وحينما قررت الهاجاناه إنشاء وحدات الصاعقة النظامية (البالماخ) ولم تكن تملك الاعتمادات الكافية ، بادرت حركة الكيبوتس بتجنيد الأعضاء ورتبت ساعات العمل لهم بحيث أصبح في مقدور عضو الكيبوتس أن يعمل نصف شهر في المزرعة الجماعية، والنصف الآخر في صفوف البالماخ . ولذا حينما اندلعت حرب عام ١٩٤٨ بعد إعلان قيام الدولة الصهيونية كان حوالي ٢٠٠٠ عضو في البالماخ يعيشون في ٤١ كيبوتس .

وكانت الكيبوتسات تشكل مواقع للترسانات العسكرية ومصانع للذخيرة ، لذلك كانت القوات البريطانية تهاجم الكيبوتسات دائماً بحثاً عن الذخائر وعن أعضاء البالماخ كما حدث يوم ٢٩ يونيه ١٩٤٦ حينما هاجمت القوات البريطانية عشرات الكيبوتسات .

وقد استمر الكيبوتس في أداء هذا الدور الأساسي في المؤسسة العسكرية بدرجات متفاوتة ، فساهم في التوسع الصهيوني في الأراضي العربية التي احتُلت عام ١٩٦٧ ، كما أنه لا يزال ينهض بدور مهم في عملية الاستيطان التي تتم في الضفة الغربية (وإن كانت الأشكال الأخرى من الاستيطان مثل الموشاف هي الأكثر شيوعاً الآن) .

ولا تزال نسبة كبيرة من القيادات العسكرية في الجيش النظامي والاحتياط تأتي من هناك . فعلى سبيل المثال ، ورد في إحدى الإحصاءات أن رُبع ضباط جيش الكيان الصهيوني وثلث الطيارين المقاتلين أعضاء في الكيبوتس . ولعل أكبر دليل على أن الكيبوتس يمثل العمود الفقري للعسكرية الصهيونية هو أن ٣٣٪ من ضحايا حرب ١٩٦٧ من أبناء الكيبوتس (ولنتذكر أن نسبتهم القومية هي أقل من ٤٪) . ويقوم أبناء الكيبوتس بأشق المهام العسكرية وأخطرها ، كذلك المهام السرية في الداخل والخارج ذات الطابع الانتحاري (مثل عملية مطار عنتيبي في أوغندة) . ويوجد عدد كبير منهم في الوحدات الخاصة مثل المظليين والضفادع البشرية .

ورغم أن الكيبوتس مؤسسة عسكرية إلا أنها ليست مؤسسة عسكرية بالمعنى المألوف للكلمة ، فأعضاء الكيبوتس هم جماعة وظيفية عسكرية استيطانية (مملوكية) وظيفتها هي القتال والاستيطان ، وما عدا ذلك من وظائف فثانوي . ويتضح هذا في الطبيعة المملوكية لنمط الحياة . وبالفعل نجد أن الحياة داخل الكيبوتس جماعية إلى أقصى حد ، كما نجد أن أشكال التعبير الفردية في حكم المنعدمة ، فملكية الأرض والمباني والأدوات ، بل أحياناً الملابس الشخصية ، ملكية جماعية .

وحينما ينضم عضو للكيبوتس فهو لا يشتري شيئاً لأنه لن يملك شيئاً، وحينما يترك الكيبوتس فإنه لا يبيع شيئاً ولا يأخذ معه شيئاً (وإن كانت السنوات العشرون الأخيرة بدأت تشهد منح العضو مكافأة مالية صغيرة في بعض الأحيان) . ولا يتقاضى الأعضاء مرتبات وإنما يحصلون على كل احتياجاتهم الأساسية دون مقابل مثل الطعام والمسكن والملبس وأحياناً إصلاح الملابس وغسلها ، والرعاية الطبية ورعاية الأطفال والتعليم . أما احتياجات الفرد الأخرى مثل شراء بعض السلع

الاستهلاكية الصغيرة (إناء زهور مثلاً) أو قطع الملابس الكمالية وتكاليف الإجازات التي يقضيها خارج الكيبوتس فيقوم بدفع تكاليفها بنفسه من مصروف جيبه الشهري الذي يعطيه له الكيبوتس ، وإن تبقى معه أي مبلغ من النقود فعليه أن يعيده لصندوق الكيبوتس (بل كان من المحظور على أي عضو حتى عهد قريب أن يكون له حساب خاص في البنك) .

ويقوم أعضاء الكيبوتس بالعمل في أحد الأنشطة التي يقوم عليها الكيبوتس . مع ذلك فإن بعضهم يقوم بالعمل خارج نطاق الكيبوتس سواء في المشروعات التي يتولى الكيبوتس تنفيذها في الأقاليم أو في مؤسسات الدولة أو في أماكن أخرى . وفي هذه الحالة يستمر هؤلاء في العيش داخل الكيبوتس ويستفيدون من خدماته الاجتماعية إلى جانب تناول الطعام ، ويحصلون على الخدمات نفسها التي يحصل عليها بقية الأعضاء إلى جانب قيامهم بتناوب خدمات الحراسة (وهذه مهمة أساسية والكيبوتس) . وهذه الخدمات التي تحصل عليها هذه الشريحة من الأعضاء بالطبع ليست بالمجان ، ولكنهم يحصلون عليها مقابل تنازلهم للكيبوتس عن مرتباتهم التي يتقاضونها في الخارج . ولكن أعضاء الكيبوتس لا يتمتعون بأية حياة أسرية مستقلة ، فقد كانوا يتناولون معظم الوجبات سوياً (وعدم تناول الطعام مع الجماعة في الكيبوتس يُعَدّ رفضاً لها وارتداداً إلى حياة الجيتو) . والأطفال كذلك يعيشون بعيداً عن والديهم ، وكانوا لا يقومون بزيارتهما إلا بعض الوقت بعد الدراسة وبعد ساعات العمل .

وإضعاف الروابط الأسرية في الكيبوتس يتم لحساب الروابط القومية ولحساب الولاء للدولة أو المؤسسة . فالفرد الذي لا يعيش حياة خاصة به ، والذي ليس له ذكريات فردية ، ولا يربطه أي رباط بأي إنسان آخر ، هو الفرد القادر على الانتماء بسهولة ويسر إلى جماعته الوظيفية ، وهو الإنسان القادر على تكريس ذاته لوظيفته مهما بلغت من لا إنسانية ، وهو الإنسان القادر على الإيمان بمجردات وأوهام ليس لها سند في الواقع . ويبدو أن التنشئة الاجتماعية في الكيبوتس كانت تهدف إلى هذا أساساً . فالطفل الذي يعتمد على المؤسسة (لا على أبيه أو أمه) في معيشته وملبسه ، تضعف العلاقة بينه وبين أبويه وتَقوَى بينه وبين المؤسسة التي يتبعها بعد ولادته ببضعة أيام حيث يوضع في بيت الأطفال ويمكث هناك مدة سنة ينتقل بعدها

إلى بيت الصغار . وفي تلك المرحلة يُسمَح للأبوين باصطحاب طفلهما إلى البيت لقضاء بضع ساعات معهما .

وفي سن الرابعة كان الطفل يُرسَل إلى دار الحضانة ، وينتقل منها إلى المدرسة الابتدائية عند بلوغه السابعة . والمرحلة النهائية من النظام التعليمي هي المرحلة الثانوية التي يدخلها الطفل في سن الثانية عشرة حتى يبلغ الثامنة عشرة . وعبر كل هذه المراحل كان الطفل يُلقَّن العقيدة والقيم الصهيونية ويدرس مواد دراسية مثل المادة التي تُسمَّى «الوعي اليهودي» .

ولكل كيبوتس كبير مدارسه الخاصة بجميع مراحل النظام التعليمي . وتشترك الكيبوتسات الصغيرة سوياً وتنشيء المدارس الخاصة بها . ومستوى التعليم في هذه المدارس عال ، وخصوصاً أن المدرسين فيها من أعضاء الكيبوتس ، ولذلك فهم يتسمون بنفس التفاني في خدمة الجماعة ، فهم لا يُضربون عن العمل لزيادة الأجر، كما هو الحال مع زملائهم في النظام التعليمي العام . وعند بلوغ الثامنة عشرة يقوم عضو الكيبوتس بأداء الخدمة العسكرية الإلزامية (لمدة ثلاثة سنوات) وعند عودته قد ينضم إلى إحدى الجامعات أو المعاهد الفنية .

وهكذا ينشأ عضو الكيبوتس من المهد إلى اللحد دون الدخول في علاقة إنسانية فردية مباشرة . فهو دائماً عضو في هذه المؤسسة أو تلك ، وهو ما يجعله إنساناً قادراً على تلقِّي الأوامر دون تفكير أو احتجاج . وكثير من أطفال الكيبوتس يفقدون كل صلة بآبائهم بعد بلوغهم الثالثة عشرة ، وهم في هذا يشبهون المماليك الذين كانوا يُختَطفون من بلادهم في سن مبكرة ، ثم يُنشَّئون تنشئة جماعية تفقدهم فرديتهم وإنسانيتهم ، وتحوِّلهم إلى جماعة محاربة ليس لها روابط اجتماعية أو إنسانية ، متفرغة تماماً للقتال وحسب .

وكانت جماعية الكيبوتس في بداية الأمر لا تلتزم بأية معايير ، فقد كان كل شيء مملوكاً ملكية جماعية حتى الملابس الداخلية . ولم تكن هناك حمامات منفصلة للرجال والنساء . ولكن بعض هذه الأشكال الجماعية المتطرفة قد اختفت وإن احتفظ الكيبوتس بطابعه الجماعي الأساسي .

وتظهر جماعية الكيبوتس في طريقة الإسكان ، الذي يتبع خطاً واحداً متكرراً من كيبوتس لآخر . إذ تُقسَّم مباني المزارع الجماعية إلى قسمين : المساكن والمباني الأخرى . أما المساكن فهي عادةً وحدات متقاربة يتكون كل منها من طابق واحد ، تقع بين مجموعة من الأشجار ، وكل وحدة سكنية مقسمة إلى شقتين أو ثلاثة ، وتتكون كل شقة من غرفة صغيرة يقطنها رجل وامرأة . ويتم تنظيف الثياب وكيها في بيت الغسيل العام . وأثاث هذه المنازل بسيط إن لم يكن متواضعاً ، وإن وُجد تليفزيون أو جهاز ستيريو فيوضع عادةً في غرفة المعيشة الجماعية .

ويضم الكيبوتس أيضاً عدة مبان : مبنى الثقافة (وهو من أهم المباني) ، ومبنى الاجتماعات ، وحمام سباحة ، وقطعة أرض مخصصة للرياضة . وعلى مقربة من المجموعة السكنية من المباني توجد المجموعة الإنتاجية ، وتضم حظائر الحيوانات والمصانع والمزارع نفسها . وتوجد منازل الكيبوتس وصالة الطعام والمدرسة وقاعة الاجتماعات والمباني الأخرى في وسط الكيبوتس ، أما المزارع والمصانع والحقول فإنها تلتف من حوله (وهو ما يبيِّن طبيعته العسكرية) .

ويهدف التصميم المعماري للكيبوتس إلى إضعاف الروح الأسرية وتقوية الروح الجماعية ، فكثير من أعضاء الكيبوتس يرون أن الزواج مؤسسة بالية لابد من التخلي عنها ، فهي مظهر من مظاهر الجيتوية والفردية التي ينبغي التخلي عنها . وحتى الآن لا يتطلب عقد الزواج سوى التقدم بطلب للحصول على غرفة مشتركة ، وعند الطلاق يُلغَى هذا الترتيب . بل في بعض الأحيان تم إلغاء تعبير «شاب» و«شابة» ، وأحياناً يُشار للأزواج على أنهما «زوج» بمعنى «اثنين» ، وقد نتج عن كل هذا بطبيعة الحال ارتفاع معدلات الطلاق .

ومن أهم العناصر التي تحافظ على جماعية الكيبوتس وتدعمها وتحوِّلها إلى ممارسة حياتية يومية ، لجان الأمن التي كانت تقوم بالتجسس على الأعضاء وبتفتيش غرفهم وفتح خطاباتهم . وتقوم هذه اللجان بالتنسيق مع الجيش وتؤدي كثيراً من وظائف الدولة ، أي أنها تضطلع بوظيفة ترويض أعضاء الكيبوتس وترشيدهم واستئناسهم لصالح المؤسسة الحاكمة . وتتم هذه العملية من خلال ممارسة ضغط

اجتماعي هائل مباشر ، فالكيبوتس مجتمع كامل صغير . وقد وصف موتكي يحزقيلي ، وهو مدرس في أحد الكيبوتسات ، هذه الروح الجماعية التي تهدف إلى تفريخ المقاتلين بقوله : إن عضو الكيبوتس ينشأ في جو كثيف من الناحية الجسمية والعقلية ، فديناميات الكيبوتس الاجتماعية قاسية لأقصى درجة . فالجماعة هي التي تقرر نوع الموسيقى الذي ستسمعه وأية آلة موسيقية ستلعبها وفي أية وحدة عسكرية ستكون خدمة عضو الكيبوتس العسكرية . وإذا رفض أحد الأعضاء التطوع في الجيش واتخذ موقفاً من حرب لبنان (على سبيل المثال) تقوم لجنة الأمن بعملية تحريض ضده من خلال أعضاء الأسرة الكيبوتسية ، فيُتهم بأنه ليس محارباً ولا مقاتلاً، بل يُتهم في رجولته ، ويتم هذا الأمر في محيط الحياة العامة الخارجية ، وفي محيط الأسرة ، وفي حياته الخاصة ، الأمر الذي يجعل الضغوط ذات تأثير قوي .

ومن المبادئ الأساسية التي تنطلق منها حركة الكيبوتس ، مبدأ الديموقراطية والمساواة بين الأعضاء في كل شيء . ويترجم هذا نفسه إلى ما يُسمَّى «سياسة الحكم الذاتي» . إذ تتخذ كل القرارات الخاصة بالكيبوتس من خلال نظام إداري يتم بالانتخاب . والسلطة العليا هي المؤتمر العام للكيبوتس ، الذي يضم جميع الأعضاء ويأخذ شكل اجتماع أسبوعي (عادةً يوم السبت) .

ولكن مع هذا يبدو أن سلطة المؤتمر العام للكيبوتس لا تمتد إلا إلى التفاصيل . إذ تظل القرارات الأساسية بشأن إدارة مزارع الكيبوتس وتحديد سياستها الإنتاجية والاقتصادية متروكة لأمانة اتحادات مزارع الكيبوتس بالاشتراك مع أمانات الأحزاب التي تنتمي إليها . وتوضع هذه القرارات موضع التنفيذ داخل الكيبوتس من خلال فئة صغيرة من الأفراد يتناوبون المراكز القيادية فيما بينهم . ولعل هذا يُفسِّر انصراف الأعضاء عن حضور مثل هذه المؤتمرات التي من المفروض أن تكون لها كل السلطة . ولذا نجد أن السلطة داخل الكيبوتس تتركز في يد السكرتير العام للمؤتمر والمدير الاقتصادي .

ومن أشكال المساواة المتطرفة في الكيبوتس ، المساواة بين الرجل والمرأة ، فيقوم الجميع بالأعمال اليدوية نفسها ، شاقة كانت أم هيِّنة . وقد بلغ البعض في تطرفه أنه

أنكر على المرأة حقها في التزين ، لأن هذا من شأنه أن يخلق الحواجز والتفرقة بين الرجل والمرأة . وقد نجح الكيبوتس إلى حدٍّ كبير في إعداد الكثير من النساء للقوات المسلحة الإسرائيلية ، وإن كان معظمهن يقمن بأعمال إدارية ، مثل الأعمال الكتابية والتمريض في الميدان ، ويبتعدن عن المهام القتالية .

وهذا الحديث عن المساواة والديموقراطية يجب ألا يعمينا عن حقيقة الكيان الصهيوني التسلطية العنصرية . فالمساواة قد تكون أمراً مطبقاً داخل أسوار الكيبوتس ، وحتى هذا أمر مشكوك فيه ، ولكنها لا تتعداه على الإطلاق ، إذ يظل محظوراً على العرب(بل على اليهود الشرقيين الذين جاءوا من بلاد عربية) الانضمام لهذه الكيبوتسات ، فهي شأنها شأن الجيش الإسرائيلي ، مؤسسة إشكنازية (يهودية غربية بيضاء) .

ومن المفاهيم الأخرى التي تستند إليها حركة الكيبوتس (شأنها في هذا شأن الحركة التعاونية الصهيونية) ، مفهوم العمل العبري الذي يذهب إلى أن اليهودي كي يشفي نفسه من طُفيليته الجيتوية ومن ضعفه وخوره ، لابد أن يعمل بيديه ، وأن الأمة اليهودية لن تصبح أمة بمعنى الكلمة إلا إذا ضمَّت في صفوفها عمالاً وفلاحين . ومن هنا يصبح العمل اليدوي الطريقة التي يُولَد بها اليهودي الجديد ليحل محل يهودي الجيتو القديم .

ولكن العمل اليدوي ، شأنه شأن الجوانب الأخرى للحياة في الكيبوتس ، هو رد فعل للظروف في فلسطين والنسق الصهيوني الفكري . فالصهيوني الذي يعمل بيديه سيشفي نفسه من أمراضه الهامشية والطفيلية (وهذا هو الجانب العقائدي) ولكنه لن يضطر إلى استئجار العرب ، وبالتالي سيتمكن من طردهم (وهذا هو الجانب العملي) .

ولكن لا الجماعية ولا العمل اليدوي نجحا في جعل الكيبوتس مشروعاً اقتصادياً ناجحاً ، إذ ظل الكيبوتس في الماضي والحاضر جزءاً من الاقتصاد الاستيطاني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الخارجي . والكيبوتس لا يختلف كثيراً عن الدولة الصهيونية التي تعتمد على المعونات الخارجية . وكما أن الدول العظمى تمول إسرائيل ، نجد أن الوكالة اليهودية تدعم المستوطنات وتمولها ، ويأخذ هذا الدعم

أشكالاً مختلفة، فالمساحات الشاسعة التي حصل عليها الكيبوتس (وهي رأسماله الثابت الأساسي)، حصل عليها دون مقابل عن طريق الاغتصاب من العرب، وهو لا يدفع عنها سوى إيجار زهيد للوكالة اليهودية. وتنال الكيبوتسات معاملة مفضلة من حيث الإعفاء من الضرائب وتقديم المساعدات والهبات المالية والقروض المعفاة من الفوائد أو بفوائد منخفضة. وتوفر الدولة والمصادر الصهيونية الرسمية الوقود والأسمدة والكهرباء والمياه، كما يوجد سعران متفاوتان لمياه الري، واحد يُطبَّق على العرب والآخر يُطبَّق على يهود مزارع الكيبوتس. هذا بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة التي تُتخذ لحماية مستوطنات الكيبوتس والتسهيلات الائتمانية التي تُمنح لها، أي أن اكتفاء مزارع الكيبوتس الذاتي الذي تروج له بعض المراجع الصهيونية، يشبه من بعض الوجوه اكتفاء إسرائيل الذاتي الممول. وإذا كانت الدول العظمى تمول إسرائيل وتدعمها حتى تحوِّلها إلى قاعدة عسكرية لا تملك أسباب البقاء بمفردها، فإن الحركة الصهيونية تموِّل المستوطنات والكيبوتسات للسبب نفسه، إذ كلما ازداد التمويل والدعم، ازداد اعتماد المستوطنات والمستوطنين على المؤسسة الصهيونية. وبالتالي يصبح التمويل من قبيل التكبيل، إذ حينما ينضم الإسرائيلي إلى إحدى المستوطنات فهو لا يدفع شيئاً حقاً، ولكن تُنفَق عليه أموال باهظة (نفقات تعليم وإسكان وخلافه)، ولذلك يصبح من العسير عليه الانسحاب من المشروع الذي انضم إليه.

الكيبوتس وتحولاته الجوهرية

إذا كان الكيبوتس هو المجتمع الصهيوني مصغراً ومبلوراً، فأزمته هي أيضاً أزمة هذا المجتمع مصغرة ومتبلورة. والتحولات التي طرأت عليه هي تعبير مصغر متبلور عن التحولات التي طرأت على العقيدة الصهيونية. وفكرة الكيبوتس الأصلية كانت قائمة على أن مصلحة الجماعة أهم من مصلحةالفرد. ولكن مع تصاعد معدلات العولمة والاستهلاكية، وبعد عام ١٩٦٧ بدأت النزعات الفردية في التطور، وبدأت الجماعة تفقد أهميتها وأصبحت الأولوية للفرد على حساب الجماعة. وثمة مظاهر كثيرة لتحولات الكيبوتس وللأزمة التي يواجهها يمكن أن نذكر منها ما يلي:

١ ـ المرأة :

الحركة الكيبوتسية ـ كما أسلفنا ـ أن تقضي على بعض المؤسسات الاجتماعية الإنسانية ـ مثل الزواج والأسرة بحجة أنها مؤسسات بورجوازية قديمة بالية ، وأن «التقدم» يتطلب أن نطرحها جانباً . بل إن كثيراً من الكيبوتسات حاولت أن تلغي الفروق بين الرجل والمرأة حتى يتم «تحرير» المرأة تحريراً كاملاً ، ولذلك تم توزيع العمل بين الأعضاء بغض النظر عن الأساس الجنسي ، وأصبح من الممكن أن يوكل للمرأة أي عمل أو وظيفة . ومما ساعد على هذا الاتجاه أن تنشئة الأطفال الجماعية ، بعيداً عن نفوذ الوالدين «أعفى» المرأة من وظيفة الأمومة ، وهي الوظيفة التي تعوقها في جميع المجتمعات الأخرى عن القيام بوظائف الرجال وأعمالهم .

هذا البرنامج التحرري برنامج غير إنساني ، ينكر الكثير من حقائق الحياة البيولوجية والنفسية التي لا مناص من قبولها . ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن أولى المشاكل التي واجهها الكيبوتس هي مشكلة المرأة التي يهدف إلى "تحريرها" من سجنها البيولوجي وإلى "إعفائها" من أمومتها . ولكن ما حدث أن المرأة لم تجد الخلاص في الكيبوتس ، بل أصبحت من أكبر عناصر عدم الاستقرار فيه للأسباب التالية :

أ) الأعمال اليدوية التي توكل لها شاقة ومضنية في غالب الأحيان ، وهو ما يسبب لها العناء والإجهاد .

ب) لم يتمكن الكيبوتس من تحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة بسبب العوامل البيولوجية ، فالمرأة الحامل غير قادرة على القيام بالأعمال الشاقة ، وكثيراً ما تترك وظيفتها وتستعصي عليها العودة إليها بسبب قيام غيرها بها ، بل إن كثيراً من المناصب القيادية في الكيبوتس آلت إلى الرجال لهذا السبب .

جـ) نتيجة كل هذه الظروف وجدت المرأة نفسها في قطاع الخدمات (الطبخ والتنظيف والغسيل) وهو قطاع لا ينال احترام أعضاء الكيبوتس لأنه "قطاع غير إنتاجي" ، ولذا تحس المرأة إحساساً عميقاً بالنقص . كما أن كثيراً من هذه الأعمال

غير خلاق وممل ، وبخاصة إذا كان يؤدّى للغير بشكل دائم وخارج نطاق الأسرة المباشرة ، ويقال إن المرأة التي تعمل في الكيبوتس في قطاع الخدمات ، تقضي ثماني ساعات يومياً في إعداد الطعام أو غسل الملابس .

د) وهناك أخيراً رغبة المرأة في استرجاع أمومتها التي "تحرَّرت" منها، وبيتها الخاص الذي "أُعفيت" منه ، وأطفالها الذين "تخلصت" منهم .

لكل هذه الأسباب نجد أن المرأة وراء المطالبة بالملكية الفردية والحياة الخاصة (وهي عكس الحياة الجماعية شبه العسكرية التي يتطلبها الكيبوتس) ، بل إن كل الذكور الذين تركوا الكيبوتسات إنما فعلوا ذلك بسبب تعاسة المرأة وعدم رضاها عن أوضاعها . وهناك عدد كبير من النساء يرغبن في ترك الكيبوتس ولا يمكنهن ذلك بسبب ظروف الأزواج .

٢ ـ الترف :

التقشف سمة من السمات الأساسية في الحياة داخل الكيبوتس، باعتباره مؤسسة عسكرية ، ويظهر هذا التقشف في تحريم تملُّك الأفراد للأرض أو للآلات . وينصرف التحريم أحياناً إلى الأشياء الشخصية مثل الملابس. وقد كان التقشف يظهر أيضاً في أسلوب الحياة نفسها ، من تحريم لتناول الطعام على انفراد إلى ممارسة أية نشاطات فردية. وجو التقشف هذا يشكل أساس التنشئة الاجتماعية العسكرية، وهو تكتيك عرفه المماليك من قبل ، وعرفته كل المجتمعات التي كانت تعتمد على جماعات من المحاربين المرتزقة لحماية أمنها .

ولكن هذا الجانب من الحياة في الكيبوتس بدأ هو الآخر بالتآكل. فعلى سبيل المثال، بدأت تظهر الجماعات المنفصلة (للرجال والنساء) ، ثم بعد ذلك الحمامات المستقلة لكل أسرة ، وظهرت كذلك المطابخ المستقلة ، بل أحياناً المسكن المستقل (غرفتان وصالة ـ في العادة ـ وملحق مكوَّن من مطبخ وحمام) .

وبعض هذه المساكن مؤثث تأثيثاً فاخراً ويحتوي على أدوات ترفيه مثل الاستيريو والتليفزيون الملون . ويُقال إن حمى الفيديو بدأت تكتسح إسرائيل بما في ذلك الكيبوتسات . وتجدر الإشارة إلى أن هناك سيارات خاصة بالكيبوتس تقوم بنقل

الأعضاء إلى المدينة ، وبإمكان العضو أن يحجز سيارة ليستخدمها بمفرده . وقد وصف أحد الكُتّاب كيبوتس دجانيا عام ١٩٨٦ ، بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على تأسيسه ، فأشار إلى الترف الذي لم يحلم به المؤسسون الأوائل ، مثل ملاعب التنس وحمام السباحة الذي تكلّف نصف مليون دولار ، وغرفة الطعام التي تكلّفت مليون ونصف مليون دولار . ولنلاحظ هنا أن الابتعاد عن حياة التقشف ينتج عنه نوع من الاسترخاء ، ولكن الأهم من هذا أنه يفت في عضد الاتجاه الجماعي الذي يُعدُّ ركيزة أساسية للشخصية العسكرية .

ولعل من أهم التطوُّرات الأخرى في هذا الاتجاه (وهو تطور يُعَدُّ سلبياً من وجهة نظر مؤسسي الكيبوتس وقياداته) ، هو عودة الأسرة للظهور كما يتضح في عودة المسكن المستقل ، وفي انضمام كثير من الأطفال إلى ذويهم وقضائهم كل أو معظم أوقات فراغهم في «منازلهم» أو وحداتهم السكنية المستقلة ، بعيداً عن المدرسة وعن مؤسسات الكيبوتس المختلفة . بل إن بعض الكيبوتسات بدأت في إنشاء مساكن تشبه شقق الطبقات المتوسطة في أي بلد غربي حديث . وقد اندثرت تماما تجربة تربية الأطفال الجماعية داخل الكيبوتس ، وأغلق عنبر تربية الأطفال مستعمرة باراة ، وهي آخر مستعمرة (من ٢٥٠ مستعمرة) احتفظت بتقاليد التربية الجماعية للأطفال . وكان العنبر يضم ٥٦٦ من الأطفال البالغين . وبذلك انتهت تجربة تربية وتعليم الأطفال داخل الكيبوتس (ويبدو أن الأسر هي التي ضغطت من أجل عودة الأطفال إلى الإطار الأسري) .

وبينما كان تناول الطعام على انفراد يُعَدُّ عودة للجيتوية أصبح الآن أمراً أكثر شيوعاً ، وخصوصاً أن الصالة الملحقة بالمنزل المستقل أخذت تتحول بالتدريج إلى غرفة طعام يتناول فيها أعضاء الأسرة الواحدة بعض وجباتهم اليومية (ولكن مع هذا تظل طقوس الطعام الجماعي أمراً مهماً جداً في الكيبوتس) .

وإلى جانب تقلُّص التقشف على مستوى الحياة الفردية ، نجد أنه آخذ أيضاً في التقلص على مستوى الحياة الجماعية في الكيبوتس ككل . فيُلاحَظ مثلاً أن بعض الكيبوتسات لها متحف خاص بها (ونهب آثار فلسطين من الهوايات الصهيونية

الأثيرة. ويُعَدُّ موشي ديان، ابن الكيبوتس، من أكبر لصوص الآثار في الكيان الصهيوني). ويوجد الآن فنانون مقيمون في الكيبوتسات، إذ وجدوا أن أسلوب الحياة في هذه المزارع الجماعية يوفر لهم الراحة والدعة المطلوبة كما أنه يوفر الأمان المالي. وبعض هؤلاء الفنانين ليسوا أعضاء في الكيبوتسات، وهذا في حد ذاته يُعَدُّ تطوراً عميقاً ـ أن يُسمح لُمستوطَن صهيوني أن يعيش داخل الكيبوتس دون أن يكون عضواً فيه.

ومن أشكال الرفاهية الأخرى في الكيبوتس صالونات التجميل (الكوافير) لتصفيف شعر النساء، وقيام الكيبوتس بتنظيم رحلات لزيارة المسارح والمتاحف في المدن الكبيرة. بل إن الكيبوتس يقوم بتنظيم رحلات سياحية إلى الخارج لأعضائه الذين يقومون بجولاتهم داخل وخارج إسرائيل كجماعة، كما أنه يمول أعضاءه الذين يقومون بدراسات جامعية وعليا، فهم يحصلون على ما يشبه الإجازة الدراسية بمرتب. وقد نشرت إحدى الصحف مؤخراً مفردات متوسط دخل عضو الكيبوتس، فبيَّنت أن دخله الفعلي السنوي يضعه في شرائح المجتمع الإسرائيلي العليا.

من كل هذا يمكننا أن نستنتج أن الصورة النمطية المألوفة عن حياة التقشف داخل الكيبوتسات لم تعد دقيقة، وأن أعضاء الكيبوتسات قد لا يملكون شيئاً مثل المماليك، ولكنهم، شأنهم شأن المماليك أيضاً، يرفلون في حلل النعيم، ويكوِّنون في نهاية الأمر تشكيلاً طبقياً متميِّزاً، يتحكم في المجتمع وينعم بخيراته.

٣ ـ من الزراعة إلى الصناعة:

أشرنا إلى أن الطابع الزراعي العسكري للكيبوتس ليس مجرد صفة عرضية، وإنما سمة بنيوية (أي لصيقة ببنيته)، ومن هنا أيضاً فإن تحوُّله من الزراعة إلى الصناعة يُعدُّ تحولاً بنيوياً عميق الدلالة، لأنه سيترك أثره في نمط الحياة داخله، وهذا ما يحدث الآن.

وقد بدأ هذا التحول في أواخر الخمسينيات حينما حقق الكيان الصهيوني فائضاً

زراعياً كبيراً ، ووُصف الكيبوتس حينئذ بأنه «عدو الدولة» اللدود ، فكان على الكيبوتس حينئذ أن يتحول بالتدريج ليضمن لنفسه النجاح والبقاء الاقتصادي .

وقد يكون من المفيد أن نذكر بعض الحقائق التي قد تُعطي القارئ فكرة عن هذا التحوُّل . ففي عام ١٩٦٠ كان ٣٠٪ من أعضاء الكيبوتس يعملون في الصناعة ، أما عام ١٩٧٠ ، فقد بلغت نسبتهم ٤٥٪ وتزيد النسبة الآن عن ٥٠٪ .

ولم تَعُد مزارع الكيبوتس «مزرعة جماعية» وإنما أصبحت مجموعة من المشروعات الصناعية الضخمة ، تساوي ملايين الدولارات . وقد وصف مراسل **الواشنطن بوست** كيبوتس دجانيا بأنه «كيبوتس يديره مصنع» . وقد نجم عن هذا الانتقال تحوُّل في طبيعة الكيبوتس ونشوء عدد من المشاكل التي لم يضعها مؤسسو الكيبوتس في الحسبان :

أ) نظراً لطبيعة الكيبوتس الإحلالية يتحتم على الأعضاء أن يعملوا بأنفسهم ، وهذا أمر مناسب لمهنة الزراعة ، ولكنه غير مناسب للمشروعات الصناعية التي تتطلب أيادي عاملة وخبراء يتم تدريبهم خارج الكيبوتس في المعاهد والكليات الفنية المختلفة ولا يدينون بالولاء له . ويحاول الكيبوتس أن يحل المشكلة عن طريق الاستعانة بالصناعة الأوتوماتيكية أو عن طريق مشاركة العمال الحضريين الذين يعملون في الكيبوتس دون أن يصبحوا أعضاء فيه .

ب) نظراً لانصراف عدد كبير من أعضاء الكيبوتسات إلى الأعمال الصناعية بدأت العمالة العربية الأجيرة تظهر مرة أخرى داخل الكيبوتس للقيام بالأعمال الزراعية ، وهذا يُعَدُّ ـ من وجهة نظر صهيونية ـ ضربة في الصميم لمفهوم العمل العبري .

جـ) انقسم العاملون في الكيبوتس إلى فريقين : أحدهما يعمل بالزراعة والآخر يعمل بالصناعة ، وهو ما خلق كثيراً من التوترات . ومما عقَّد الأمور ، أن المشروع الصناعي على عكس المشروع الزراعي ، يجب أن يكون حجمه كبيراً نوعاً ما ، والكيبوتس كان المفروض فيه أن يظل حجمه صغيراً حتى يتسم بالدينامية وحتى تُمكن إدارته ذاتياً ، بل يمكن القول بأن الإدارة الذاتية للكيبوتس أصبحت أمراً

عسيراً جداً بعد زيادة القطاع الصناعي داخله ، لأن القضايا التي يواجهها أعضاء الكيبوتس تتطلب خبرة المتخصصين ، وهذا أمر غير متاح للأعضاء العاديين الذين لم يتلقوا تدريباً أو تعليماً خاصاً .

لكل هذا ، يمكن القول بأن الانتقال من الزراعة إلى الصناعة قد أضعف تماسك الكيبوتس كمؤسسة ، وولّد داخلها مجموعة من التوترات التي تؤثر في مقدار فعاليتها ومدى إسهامها في الكيان الصهيوني .

٤ ـ من التضامن الاشتراكي إلى التماسك العرْقي :

يبدو أن الكيبوتس رغم كل الادعاءات الطليعية والتجريبية قد بدأ يأخذ شكل العائلة الكبيرة المكتفية بذاتها أو القبيلة الصغيرة المنغلقة على نفسها .

وقد نشأ الكيبوتس في بداية أمره كتنظيم اشتراكي حديث ، من الوجهة النظرية على الأقل ، أساس التضامن فيه هو الولاء الأيديولوجي ، بل " هوجمت عملية تكوين وحدات عائلية ، بدعوى أنها تضر بوحدة المجتمع " . وفُسِّر الاتجاه الجماعي في الكيبوتس على أنه تعبير عن المُثُل الاشتراكية التي تنطلق منها هذه المؤسسة الزراعية/ العسكرية .

ولكن رغم نقطة الانطلاق هذه فإن الطبقية والظروف السياسية والتاريخية فعلت فعلها ، وازدادت العائلات وتوسعت ، وتحوّل الكيبوتس إلى جماعة منغلقة، يتزاوج أفرادها فيما بينهم . فيُلاحَظ أن الزيادة الطبيعية طوال الخمسين عاماً الماضية هي المصدر الأساسي للزيادة في عدد سكان الكيبوتسات ، أما الاستيعاب الاجتماعي من الخارج فيُشكل الآن ظاهرة هامشية . وفي الوقت الحاضر يعيش قرابة ٩٪ من سكان الكيبوتسات في مستوطنات قامت قبل عام ١٩٥٠ ، ووصلت إلى الجيل الثالث والرابع . فالمجتمع الكيبوتسي قد أصبح " مجتمعاً عائلياً متوارثاً " ـ " مجتمعاً طبيعياً " ـ " مجتمعاً متعدد الأجيال " ، أي أن الكيبوتس لا يستند إلى التضامن العقائدي والاشتراكي المزعوم ، وإنما إلى التضامن العائلي أو القَبَلي أو الجيتوي (الصهيوني) .

بل يبدو أن الأطر الأيديولوجية الأولى لم تكن سوى ستار كثيف يغطي " قرابة الدم بين اليهود " التي كانت بمنزلة الملاذ الحقيقي ، أما هؤلاء الذين لم يؤمنوا بقرابة الدم هذه ، فقد خرجوا إلى صفوف الاشتراكية الليبرالية أو الماركسية في صيغة إنسانية عامة أو إلى مواطنة العالم ، ولم يصلوا إلى الكيبوتس ، أي أن انغلاق الكيبوتس العائلي (وربما الجيتوي) على نفسه لم يكن تطوراً عرضياً وإنما كان أمراً كامناً منذ البداية ، وكانت الصهيونية «الدموية» ، أي التي تستند إلى قرابة الدم ، أساس بقائه الحقيقي رغم ادعاءاته الاشتراكية الصاخبة .

الكيبوتس وعلاقته بالمجتمع الإستيطاني

ثمة عوامل أخرى تخص علاقة الكيبوتس ككل مع المجتمع الاستيطاني في فلسطين المحتلة أدّت إلى أزمته وعزلته .

١ ـ قيام الدولة الصهيونية :

من المعروف أن عدد الكيبوتسات لم يزد كثيراً بعد عام ١٩٤٨ ، بل انخفض عدد سكان الكيبوتسات بالنسبة لعدد السكان في الكيان الاستيطاني من ٧,١٪ عام ١٩٤٧ إلى ٣,٧٪ عام ١٩٦٢ ، وقد زاد عدد سكان الكيبوتسات قليلاً بعد ذلك التاريخ ، ولكن مع هذا لا يمكن القول بأن الكيبوتس استعاد ما كان له من جاذبية وبريق . ويقال إنه بانتهاء مرحلة الاستيطان الأولى (حتى عام ١٩٤٨) انتهى دور الكيبوتس وتحوّل إلى مؤسسة لا تتمتع بمركزيتها السابقة ، وأصبح دورها مقتصراً على أعضائها وحسب . كما يقال إن أعضاء الكيبوتس لم يعودوا رواد الاستيطان وطليعة التجمع الاستيطاني ، كما كانوا من قبل ، وإنما هم عاملون بالصناعة ومديرو أعمال صناعية ومستهلكون مترفون .

إن الكيبوتس باختصار ـ حسب هذا الرأي ـ لم يعد سوى مجرد جيب خاص ، مغلق على نفسه ، ولم يعد يعبِّر عن الآمال الصهيونية . فالكيبوتس قبل عام ١٩٤٨ كان أداة الاستيطان والاستيعاب الكبرى ، ثم حلت الدولة الصهيونية محل الكيبوتس في أداء كلتا الوظيفتين بعد عام ١٩٤٨ . فالاستيلاء على الأرض العربية تقوم به المؤسسة الصهيونية الحاكمة من حكومة وشرطة ومخابرات وأجهزة قمعية

أخرى ، وبخاصة الجيش الذي أوكلت إليه مهمة القتال وقمع أية محاولات عربية لاسترداد الأرض (وإن كانت عملية الاستيطان قد ظلت تابعة للوكالة اليهودية ، قبل إنشاء الدولة وبعده ، فهي التي تقوم بتمويلها ، ولكن الذي اختلف هو أدوات التنفيذ ، إذ حل محل الإرهاب الكيبوتسي الإرهاب الحكومي ، الذي يشكل الكيبوتس جزءاً منه وحسب) .

وهذا القول ينطبق على استيعاب المهاجرين ، إذ أصبحت هناك أجهزة حكومية خاصة أوكلت لها هذه المهمة . وقد أثبت الكيبوتس بالذات عدم كفاءته في المهمة الاستيعابية ، حيث إنه مؤسسة متماسكة لها قيمها الخاصة وإحساسها بمكانها ومكانتها ، بينما كان المتوقع منها كمؤسسة استيعابية أن تفتح ذراعيها لكل المستوطنين الجدد بغض النظر عن انتمائهم العقائدي أو العرْقي ، وهو الأمر الذي رفضه المهيمنون على الكيبوتس باعتبار أنه سيفقده تماسكه وشخصيته المستقلة والفريدة ، ومكانته الخاصة .

ولعل من أهم العوامل التي أدَّت إلى تآكُل مكانة الكيبوتس وصول الليكود برئاسة بيجن ومن بعده شامير إلى السلطة عام ١٩٧٧ . فمن المعروف أن الكيبوتس كان تابعاً دائماً للصهيونية العمالية التي يمثلها المعراخ العمالي الذي حكم الكيان الصهيوني منذ تأسيسه حتى عام ١٩٧٧ . وعندما كانت الأحزاب العمالية في الحكم وكانت معظم قياداتها مثل بن جوريون وبيريس ورابين من أبناء الكيبوتس ، كانت الكيبوتسات تتمتع برعاية الدولة ومعوناتها وتسهيلات أخرى عديدة ، وهو أمر لم يستمر بطبيعة الحال مع صعود الليكود إلى الحكم .

٢ ـ الأزمة الاقتصادية :

الكيبوتس يعتمد في تمويله على المؤسسة الصهيونية ، فهو ليس استثماراً اقتصادياً ، ومع هذا يُلاحَظ ارتباك أحواله المالية (وإن كان يجب ألا نفصل ذلك عن الوضع الاقتصادي المتردي بشكل عام في الكيان الصهيوني) .

ويبدو أن الكيبوتسات ، شأنها شأن كثير من المؤسسات والأفراد في المجتمع الصهيوني ، قد دخلت حلبة المضاربات (وأعمال الجيتو الهامشية الطفيلية) . فقد

تراكمت على مر السنين أرباح الكيبوتسات ، ولكن بدلاً من إعادة استثمارها في الاقتصاد بشكل إنتاجي ، راح أعضاء النخبة الاشتراكية في إسرائيل يبحثون عن الأرباح السريعة والثروة الفورية عن طريق المضاربات وشراء السندات ، حتى أصبح هذا النوع من الاستثمار يشمل ثلث دخل الكيبوتسات (وهكذا ينتقل الكيبوتس من الزراعة إلى الصناعة ومن الصناعة إلى سوق الأوراق المالية ـ والطفيلية والهامشية) .

٣ ـ عزلة الكيبوتس البنيوية والثقافية :

من المشاكل الرئيسية التي يواجهها الكيبوتس في الوقت الحالي ازدياد عزلته وانفصاله عن المجتمع الصهيوني ، وهو ما يزيد تآكُل مكانته . والكيبوتس بحكم تكوينه خلية مغلقة ، يتبع نمط حياة مستقلة يختلف عن نمط الحياة المحيط به في عديد من الوجوه ، رغم أنه يبلور تقاليد هذا المجتمع ويخدم أهدافه . والكيبوتس في هذا يشبه طبقة المماليك الذين كانوا ينشئون في خلايا اجتماعية مغلقة ، يتعلمون ويتدربون على حمل السلاح في عزلة عن المجتمع ، رغم أنهم الطبقة المحاربة الأساسية وربما الوحيدة فيه . ويمكن القول بأن اتجاه الكيبوتس التدريجي نحو الصناعة قد يؤدي به ، في نهاية الأمر ، إلى الامتزاج بالمجتمع الصهيوني ، ولكن يبدو أن حركة الكيبوتسات شيَّدت مؤسستها الصناعية المستقلة التي تقوم بتمويل المشروعات الصناعية الكيبوتسية وتسهيل التعامل بين القطاعات الصناعية الموجودة في كل كيبوتس ، ولذا نجد أن القطاع الصناعي في الكيبوتس منغلق على نفسه ، منفصل اقتصادياً عن بقية البيئة ، شأنه في هذا شأن الكيبوتس نفسه .

وانفصال الكيبوتس ثقافياً أمر واضح للجميع ، ويقال إنه أصبح يشكل الآن ثقافة مستقلة داخل إسرائيل ، فأطفال الكيبوتس يذهبون إلى مدارس خاصة بهم منذ الطفولة إلى أن يبلغوا الثامنة عشرة من العمر ، وحتى بعد أن يذهبوا إلى الجامعة ويتخرجوا فيها ، فهم يحتفظون بانفصالهم وتميزهم . وكما بيَّنا في جزء سابق كان أعضاء الكيبوتس يتبعون نمط حياة مترفاً يختلف عن نمط حياة بقية أعضاء المجتمع الصهيوني ، الأمر الذي يعمق من عزلته الحياتية والثقافية . إن الكيبوتس كخلية

صهيونية طليعية تحوّل إلى تشكيل ثقافي طبقي قَبَلي (أو عائلي) مستقل ، ومن هنا ازدادت عزلته وتآكلت مكانته .

٤ ـ انحسار الأيديولوجية الصهيونية وأثرها على الكيبوتس :

ولكن لعل العنصر الأساسي المؤثر في الكيبوتس وهو العنصر الذي بدأ يغيِّر توجهه وأهدافه بعمق ، هو انحسار الأيديولوجية الصهيونية تدريجياً ، التي بدأت تتحول من كونها دليلاً للعمل لأعضاء التجمع الصهيوني إلى محط سخريتهم . وقد أشرنا في مدخل سابق إلى أن الشحنة العقائدية الأولى التي دفعت الصهاينة إلى الاستيطان في فلسطين في ظروف صعبة جداً ، كانت تخفي قدراً كبيراً من العلاقات التقليدية وقرابة الدم ـ أو ما يمكن تسميته أيضاً «الانغلاق الجيتوي» ، وأن الحديث عن الأممية والأخوة الإنسانية كانت من قبيل الديباجات التسويغية . ومهما كان الأمر ، فإن هذه الديباجة التي كانت تجعل الصهيوني مقاتلاً شرساً قد استُنفدت أو فترت إلى حدٍّ كبير ، ولم يَعُد الدافع العقائدي واضحاً ، ولم تَعُد الديباجة الاشتراكية الصهيونية هي المهيمنة أو حتى الغالبة على هذا المجتمع الصهيوني الصغير أو على المجتمع الصهيوني الكبير ، كما لم تَعُد محل جاذبية حقيقية بالنسبة لأعضاء الجماعات اليهودية في العالم .

وتتضح أزمة الصهيونية وانحسارها أكثر ما تتضح في عملية الاستيطان . فالحركة الصهيونية أصبحت غير قادرة على العثور على «يهود» لتوطينهم في المستوطنات الجديدة . ولذلك فبرغم كل الادعاءات الرنانة والبرامج الضخمة التي تهدف إلى توطين الألوف ، يظل كثير من المستوطنات بدون مستوطنين (بل إن مستوطنات شمال النقب هي الأخرى مهددة بفقدان مستوطنيها) . والكيبوتس ليس استثناء من القاعدة ، ففي أواخر السبعينيات بلغت نسبة الذين يتركون الكيبوتس ٥٠٪ من مجموع الرجال البالغين ومعظمهم من الأعمار بين ٢٠ ـ ٣٠ ، وهي أهم أعمار بالنسبة للكيبوتس . ومنذ الستينيات أصبحت الزيادة في الكيبوتس مرهونة بالتكاثر الطبيعي هناك ومدى بقاء أعضاء الكيبوتس في مستوطنتهم ، فيصل معدل الأولاد في عائلة الكيبوتس اليوم إلى ثلاثة أولاد . وحتى يضمن أي مجتمع لنفسه التجدد الطبيعي للسكان فإن المطلوب أن يبلغ عدد أولاد العائلة في

هذا المجتمع ما بين ٢ ـ ٣ أولاد . ولكن عندما تصل نسبة من يغادرون الكيبوتسات إلى ٥٠٪ فإن تَجدُّد السكان هناك يحتاج على الأقل إلى ما بين ٤ ـ ٥ أولاد للعائلة الواحدة . ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة اليأس بين أعضاء الكيبوتس ، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة ترك الكيبوتس ومغادرته ـ أي أن الأزمة السكانية التي تهدد المشروع الصهيوني الاستيطاني قد وجدت طريقها إلى الكيبوتس .

ويظهر انحسار الصهيونية أيضاً في تغيير دوافع الاستيطان وديباجاته ، فبدلاً من الحديث عن بناء الوطن القومي وتطبيع الشخصية اليهودية والذوبان في الشعب اليهودي ، تقوم الوكالة اليهودية بمحاولة جذب للمستوطنين عن طريق التوجه لدوافعهم المادية النفعية ، فتدفع آلاف الدولارات لبناء مستوطنات مريحة مترفة ، مكيفة الهواء ، فيها مستشفيات ورياض أطفال ، ويقوم الجيش الصهيوني بحراستها ، وتمهد لها الطرق الخاصة بعيداً عن مراكز تجمُّع العرب . ويقال إن الاستيطان يمثل الآن أكبر أسباب استنزاف الخزانة الإسرائيلية (ذلك "الصنبور الذي لا يُغلَق" على حد قول أحد المعلقين السياسيين في إسرائيل) . في مثل هذا الجو يصبح الكيبوتس غريباً ، وشيئاً مرفوضاً لأن المُستوطَن الصهيوني الجديد ذا التوجه المادي النفعي لا يحترم كثيراً قيم الكيبوتس التقشفية المملوكية ، وهو ما يؤدي إلى مزيد من تآكل مكانة الكيبوتس .

ولكن ، لا يمكن عزل الخلية عن الجسم الأكبر ، ولذا وجدت هذه القيم النفعية الفردية طريقها إلى الكيبوتس . ومن أهم المشاكل التي يواجهها الكيبوتس في الوقت الحاضر انسحاب كثير من أعضاء الكيبوتسات للعمل خارجها نتيجة ضعف الإيمان بالمبادئ والقيم الصهيونية التي تأسست عليها الكيبوتسات . والسبب الرئيسي لترك الكيبوتس الذي يذكره معظم المغادرين هو "أن الموازنة الشخصية لم تَعُد كافية لتمويل النفقات اليومية" ، أي أن النموذج الفردي النفعي الذي تصوَّر مؤسسو الكيبوتس أنهم بإمكانهم القضاء عليه آخذ في تأكيد نفسه .

ويجب ألا ننظر إلى مظاهر التحول المختلفة ، التي طرأت على الكيبوتس ، الواحد بمعزل عن الآخر ، فتآكل مكانة الكيبوتس وعزلته لا تمكن رؤيتها بمعزل عن زيادة الترف داخله أو عن تَحوُّله من التضامن الاشتراكي إلى التضامن العرْقي .

ولا تمكن رؤية العنصر الأخير بمعزل عن انتشار الرؤية النفعية الفردية في المجتمع الصهيوني وداخل الخلية الكيبوتسية وانحسار الأيديولوجية الصهيونية عنهما ، فهذه جميعاً ليست سوى جوانب مختلفة تعبِّر عن الظاهرة نفسها .

٥ ـ اليهود الدينيون والكيبوتس :

لابد أن نشير ابتداءً إلى أن ثمة تياراً إلحادياً علمانياً شاملاً شرساً وقوياً داخل الحركة الصهيونية يحارب كل الأديان وضمن ذلك الديانة اليهودية نفسها . وأن الحركة الكيبوتسية التي وُلدت في أحضان الصهيونية العمالية ، كانت إلحادية التوجه منذ بدايتها ترفض اليهودية قلباً وقالباً . ولا يزال هذا هو الحال في معظم الكيبوتسات . وقد كتب أحد الإسرائيليين المؤمنين باليهودية خطاباً لجريدة **الجيروساليم بوست** يستنكر فيه أن المتطوعين اليهود الذين أتوا من الخارج محرَّم عليهم ممارسة شعائرهم الدينية داخل الكيبوتسات ، وأن مدارس الكيبوتس تعلِّم الأطفال أن ارتداء التيفلين (شال الصلاة عند اليهود) عادة من مخلفات العصور الوسطى .

وقد رد عليه أحد أعضاء الكيبوتسات في العدد نفسه وأخبره أن الكيبوتسات مؤسسة علمانية شاملة ، وأن المتطوعين الذين يأتون للكيبوتسات عليهم ألا يتوقعوا من المزارع الجماعية أن تغيِّر أسلوب حياتها ، وأن تقدم له خدمات تعليمية تتصل بعقائد وعادات (أي الدين اليهودي) تقع خارج نطاق طريق الحياة التي يقبلها أعضاء الكيبوتس .

إن الحركة الصهيونية كانت ولا تزال في أساسها حركة علمانية شاملة ومع ذلك أخذ الاتجاه الصهيوني الديني في التعاظم ، وبخاصة منذ عام ١٩٦٧ . وقد عبَّر هذا عن نفسه على شكل تزايد الديباجات الدينية في الكيان الصهيوني . ولكن الأهم من هذا هو أن الحركة الاستيطانية التوسعية لم تَعُد حكراً على الصهيونية العمالية ، بل على العكس أصبحت الجماعات شبه الدينية مثل جوش أيمونيم وحركة إسرائيل الكبرى ، هي وحدها المطالبة بالاستمرار في الاستيطان . ولذا أصبحت العمود الفقري والقوة المحركة للحركة الاستيطانية ككل ، ومعظم المستوطنات التي أُنشئت

في الضفة الغربية مستوطنات صهيونية دينية، تؤمن بضرورة تبني الأشكال الدينية اليهودية (دون مضمونها الخلقي أو الروحي) .

٦ ـ اليهود الشرقيون والكيبوتس :

ومما يزيد عزلة الكيبوتس أنه بالدرجة الأولى مؤسسة إشكنازية، والحركة الصهيونية قد بدأت أساساً كحركة إشكنازية تتوجه إلى يهود الغرب ، ولم تحاول قط قبل ١٩٤٨ ، أن تهجِّر يهود البلاد العربية من السفارد الشرقيين . بل إن آرثر روبين عالم الاجتماع الصهيوني ، قال إن اليهودي ـ حسب تصوُّره ـ هو الإشكنازي فحسب، أما السفارد فهم ليسوا يهوداً على الإطلاق ، أو على الأقل لا نصيب لهم في المشروع الصهيوني .

ولذلك حينما أُعلن قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ لم تكن دولة يهودية وإنما إشكنازية بالتحديد ، ولكن مع هجرة اليهود العرب والسفارد من البلاد العربية مثل العراق واليمن ومصر والمغرب ، تحوَّل التركيب السكاني في الدولة الصهيونية وأصبحت غالبية سكانها من الشرقيين . ولكن الكيبوتس مع هذا احتفظ بتركيبه الحضاري الإشكنازي . ورغم أنه مؤسسة استيطانية واستيعابية ، إلا أنه لم يضم في صفوفه سوى يهود إشكناز ولم يستوعب سوى القادمين من الغرب . وإن حدث أن انضم بعض الشرقيين إلى عضوية أحد الكيبوتسات فإنهم عادةً ما يعانون من العزلة والتفرقة العنصرية . ولعل أكبر دليل على مدى عزلة الكيبوتس عن المجتمع الصهيوني ككل أن ٥٠٪ من اليهود الشرقيين ممن استُطلع رأيهم ، أشاروا إلى أنهم لم يروا في حياتهم أحد الكيبوتسات .

ولعل الأمر لو توقَّف عند الجهل بالكيبوتس لأصبح بالإمكان تنظيم حملة إعلامية للتوعية ، ولكن من الواضح أنه أصبح مكروهاً لا من الإسرائيليين العاديين وحسب وإنما من أعضاء تجمُّع المعراخ أيضاً ، أي من اليمين واليسار . أما بالنسبة لليسار فأعضاؤه يرون الكيبوتس مؤسسة "نخبوية" تتكون من "أرستقراطية ملاك الأراضي" و"رأسماليين اجتماعيين" ، بل ومستغلين للطبقة العاملة . أما بالنسبة للكراهية من اليمين ، سواء من أثرياء الإشكناز أم فقراء السفارد والعرب اليهود ،

فهي شاملة . وفي محاولة تفسير هذه الظاهرة يُقال إن الرأي الشائع في بيسان (المدينة التي دُرِس موقف سكانها من الكيبوتس) هو أن الكيبوتسات استولت على خير الأراضي في فلسطين المحتلة ، وأنها تحصل على القروض والتسهيلات الائتمانية . وأن هذا لا يترك الكثير للمدينة . بل إن سكان المدينة ككل يرون أن وجود الكيبوتس يعوقها عن أيِّ تطوُّر أو توسُّع ، لأن الأرض المجاورة للمدينة ، مجالها الحيوي إن صح التعبير ، تابعة للكيبوتس . ويشكو أثرياء المدينة بالذات من أن وجود الكيبوتس جعلهم غير قادرين على شراء منازل (فيللات) خارج نطاق المدينة .

أما الفقراء فيرون أن الكيبوتس يتمتع بمستوى معيشي راق (حمامات سباحة ـ تليفزيونات ملونة ـ طمأنينة مالية) ولذا فهم يطلقون على الكيبوتس اصطلاح «إسرائيل الجميلة» أي (إسرائيل الثرية) . ويشير سكان بيسان إلى أن فرص العمل في الكيبوتس في الوظائف المهمة مغلقة دونهم ، ولا يوجد سوى العمالة اليدوية الرخيصة ، ومعظم سكان بيسان من المغرب . وقد سافر الأثرياء والمتعلمون منهم إلى فرنسا ، ولم يهاجر إلى إسرائيل سوى الفقراء ومن لم يحصلوا على قدر عال من التعليم . ولذا ، فإن علاقة الكيبوتس بالمدينة هي علاقة السيد بالخدم . وفي الوقت الذي يعاني فيه سكان المدينة من البطالة يتمتع سكان الكيبوتس بالعمالة الكاملة . ويعبِّر سكان المدينة عن سخطهم على مدارس الكيبوتس الممتازة الموصدة دون أبنائهم ويرون أن نظام التعليم الكيبوتسي المستقل لا يسهم إلا في تعميق الهوة بين أبناء «الشعب الواحد» .

وإذا كانت العلاقة بين مدينة بيسان والكيبوتس المجاور لها علاقة نمطية متكررة فيمكننا القول بأن حركة الكيبوتسات تمر بأزمة حقيقية ، وأن معمل تفريخ المزارعين/ المقاتلين لم يَعُد يلعب دوره السابق في الكيان الصهيوني . وبدأت تظهر أجيال جديدة من أبناء الكيبوتسات ينضمون إلى حركات الاحتجاج داخل المجتمع الصهيوني ويتعاطون المخدرات بشراهة ويرفضون التطوع للخدمة العسكرية ، الأمر الذي يشكل أزمة حقيقية بالنسبة للتجمُّع الصهيوني .

٧ ـ رفض الخدمة العسكرية :

لوحظ في الآونة الأخيرة أن ثمة تغيرات عميقة قد طرأت على موقف أعضاء الكيبوتسات من الخدمة العسكرية ومن موقفهم العسكري تجاه الدولة الصهيونية . وفي محاولة تفسير هذا الوضع يشير بعض المحللين إلى أزمة الكيبوتس وعوامل الصراع داخله . فالكيبوتس كما قلنا مؤسسة عسكرية/ زراعية تتسم بالجماعية والتقشف وتهدف إلى تفريخ الجنود الصهاينة . ولذلك حينما تبدأ المرأة داخل الكيبوتسات المطالبة باستعادة دورها كأم وكزوجة ، وحينما تطالب بإرجاع الأسرة كمؤسسة فإنها بذلك تمثل تحدياً للتوجه العسكري العام للكيبوتس الذي يحاول عزل الفرد عن العلاقات الأسرية حتى يصبح محارباً كاملاً .

والشيء نفسه ينطبق على زحف مظاهر الترف على الكيبوتس من أجهزة تليفزيون ملونة إلى رحلات للخارج ، فالترف هو الآخر يصيب الروح العسكرية بالتراخي ، كما أن تحوُّل الكيبوتس من الزراعة إلى الصناعة يعني تحوُّله إلى مؤسسة صناعية تعتمد على العمل الأجير ، بحيث يتحول عضو الكيبوتس من فلاح يمارس العمل اليدوي ويزداد خشونة واعتماداً على النفس إلى مدير أعمال يأنف من العمل اليدوي ويغرق في الأعمال الذهنية! والأيديولوجية الصهيونية نفسها ـ كما أسلفنا ـ آخذة في التآكل ، وبدأ يحل محلها أيديولوجية فردية ، حيث يضع المواطن الصهيوني مصلحته فوق مصلحة الوطن .

وقد انعكس كل هذا على سلوك أعضاء الكيبوتس نحو أبناء المجتمع الذي يعيشون فيه ، إذ يُلاحَظ زيادة الفردية بينهم والرغبة في التعبير عن الذات ، وخصوصاً أن الكيبوتس يعاني من العزلة في مجتمع معظم توجهاته الآن استهلاكية ترفية . ولذا فعضو الكيبوتس الذي يؤثر مصلحته الشخصية على مصلحة المجتمع ككل إنما يبيِّن أنه ابن المجتمع ، مجتمع الكيبوتس الصغير والمجتمع الصهيوني الكبير . ويربط بعض المراقبين بين هذه الاتجاهات الفردية وبين زيادة هجرة أعضاء الكيبوتس من إسرائيل .

وفي مجال تفسير ظاهرة العزوف عن الخدمة العسكرية يمكن القول بأن الجيل الجديد لم يَعُد مشغولاً بمشكلة " أمن " إسرائيل انشغال الأجيال السابقة ،

وخصوصاً أنه أصبح يرى المجتمع الصهيوني بنفسه وقد تحوّل إلى مجتمع توسعي بشكل صريح له مطامح استعمارية واضحة . إن أكذوبة «جيش الدفاع الإسرائيلي» (الاسم الرسمي للجيش الصهيوني) لم يَعُد من الممكن تقبلها ، فهذا الجيش الدفاعي يصول ويجول في لبنان ويرسل قذائفه لضرب المفاعل الذري في العراق ، ويتحدث رؤساؤه عن أمن إسرائيل الذي يمتد من باكستان إلى المغرب وعن إعادة رسم حدود العالم العربي بما يتفق والمخطط الصهيوني ويقوم أبناؤه بكسر عظام المنتفضين .

كما أن هذا المواطن الإسرائيل عضو الكيبوتس ، قرأ الكثير من الحقائق عن الإرهاب الصهيوني ، ورأي بنفسه على شاشة التليفزيون ومن خلال وسائل الإعلام الأخرى ، المذابح الصهيونية في صبرا وشاتيلا وقانا ، وهي مذابح يصعب وصفها بأنها دفاعية .

كما أن المجتمع الصهيوني بادعاءاته الديموقراطية عن نفسه يسمح بإدارة كثير من المناقشات العلنية عن الحرب وأسبابها ، وهو أمر يولِّد شكوكاً عديدة في نفس المستوطن الصهيوني .

وأخيراً لا يمكن أن ننسى عاملاً أساسياً وهو أن هذا المستوطن الصهيوني في حالة حرب دائمة مع العرب منذ عام ١٨٨٢ ، العام الذي وطئت فيه أقدام أجداده من المستوطنين أرض فلسطين ، وهي حرب لم يخمد لها أوار ، بل ازدادت اشتعالاً ، رغم أنه وقّع عدة «معاهدات سلام» .

لكل هذا نجد أن ثمة تصدعات في جدار الكيبوتسات العسكري الصارم ، وأنها لم تَعُد معمل تفريخ الجندي الصهيوني كما كانت من قبل .

هذا الإطار يفسر موقف كثير من أعضاء الكيبوتسات الذين يرفضون الذهاب إلى القتال ، بل يرفضون المؤسسة العسكرية الصهيونية برمتها ، وينضمون إلى حركات الرفض . وهم يتحدثون عن دعاة الحرب باعتبارهم «الكولونيلات» (وهي كلمة لها إيحاءات سلبية ، إذ تشير إلى الدكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية أو إلى حكومة الضباط في اليونان في منتصف السبعينيات ، الذين يعتنقون العسكرية والغزو) .

وقد أفصح بعض أعضاء الكيبوتس عن مخاوفهم من "أن يموتوا دونما هدف" في لبنان "فهي ليست حربنا ، إذ فرضها علينا بيجن وشارون فرضاً" . وهذا الموقف الرافض يعبِّر عن نفسه من خلال أغنية شائعة في الكيبوتسات الآن تقول : اشرب وصاحب النساء . . . فغداً سوف تذهب هباءً .

وحتى لا نتصور أن أعضاء الكيبوتسات جميعاً قد أصبحوا فجأة من الرافضين ، أو أنهم ينادون بالعدالة والانسحاب من فلسطين ، يجب أن نُذكِّر أنفسنا ببعض الحقائق وهي أن ٢٠٪ من كل الضباط الجدد في الجيش الإسرائيلي هم من أعضاء الكيبوتس ، وأن ٨٣٪ من شباب الكيبوتس ينضمون للوحدات الخاصة . فالكيبوتسات لا تزال مؤسسة عسكرية صهيونية تحمل لواء الاستيطان والاغتصاب . ولكن بسبب أهميتها وحيويتها ومركزيتها فإن أي تغيُّر قد يطرأ عليها (حتى ولو كان صغيراً) وأية أزمة تواجهها (مهما كانت أبعادها) تُعَدُّ أمراً بالغ الخطورة والأهمية .

الفصل الحادي عشر
الصهيونية: إستعمار إحلالي

بعد أن تناولنا الصهيونية باعتبارها تنتمى إلى نمط الاستعمار الاستيطاني ، يمكننا فى هذا الفصل أن نخفض من مستوانا التعميمى وندرس الجانب الإحلالى للصهيونية . وقد تركزت الجهود الصهيونية علي إحلال الكتلة البشرية اليهودية الوافدة محل السكان الأصليين ، أي أن الترانسفير الذي بدأ في أوربا بتهجير اليهود إلي فلسطين ينتهي ويتحقق من خلال طرد الفلسطينيين من ديارهم ثم الاستيطان في بلادهم .

إحلالية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني

يُطلَق مصطلح "الاستعمار الاستيطاني الإحلالي" على هذا النوع من الاستعمار حين يقوم العنصر السكاني الوافد (عادةً الأبيض) بالتخلص من السكان الأصليين إما عن طريق الطرد أو عن طريق الإبادة حتى يُفرِّغ الأرض منهم ويحل هو محلهم . ففي أمريكا اللاتينية ، كان هدف الاستعمار الاستيطاني هو استغلال كلٍّ من الأرض وسكانها عن طريق إنشاء المزارع الكبيرة التي يقوم السكان الأصليون بزراعتها لتحقيق فائض القيمة من خلالهم ، ولذا لم يُطرَد السكان الأصليون . أما في الولايات المتحدة ، فقد كان المستوطنون البيوريتان يبغون الحصول على الأرض فقط لإنشاء مجتمع جديد ، فكان طرد أو إبادة السكان الأصليين وإحلال عنصر جديد محل العنصر القديم أمراً لا مفر منه . وكانت جنوب أفريقيا ، حتى عهد قريب ، من هذا النوع الإحلالي ، فنجد أن المستوطنين البيض

استولوا على خير أراضيها وطردوا السكان الأصليين منها . ولكن ، بمرور الزمن ، طرأت تغيرات بنيوية على الدولة الاستيطانية في جنوب أفريقيا ، وأصبح تحقيق فائض القيمة واستغلال السكان الأصليين أحد الأهداف السياسية . ولذا ، كان يوجد في جنوب أفريقيا استعمار استيطاني يقوم بتجميع السود في أماكن عمل ومدن مستقلة (بانتوستان) تقع خارج حدود المناطق والمدن البيضاء ، ولكنها تقع بالقرب منها حتى يتسنى للعمال السود الهجرة اليومية داخل المناطق البيضاء للعمل فيها .

والأمر بالنسبة لإسرائيل لا يختلف كثيراً عنه في جنوب أفريقيا إذ أن الهدف من الصهيونية هو إنشاء دولة وظيفية قتالية تستوعب الفائض البشري اليهودي وتقوم بحماية المصالح الغربية . وحتى تحتفظ هذه الدولة بكفاءتها القتالية ، لابد أن تظل بمعزل عن الجماهير (العربية) التي ستحارب ضدها ، ولذا كان طرد العرب من نطاق الدولة الصهيونية ضرورياً حتى تظل يهودية خالصة ، فكأن يهودية الدولة مرتبطة بوظيفتها القتالية ووظيفتها مرتبطة بإحلاليتها .

وقد كان جابوتنسكي مدركاً لشيء من هذا القبيل حين بيَّن أن الدولة الصهيونية المحاطة بالعرب من كل جانب ، ستسعى دائماً إلى الاعتماد على "إمبراطورية قوية غير عربية غير إسلامية" . وقد اعتبر جابوتنسكي هذه الانعزالية "أساساً إلهياً لإقامة تحالف دائم بين إنجلترا وفلسطين اليهودية (واليهودية فقط)" (يرى أعضاء الجماعات الوظيفية أن عزلتهم علامة من علامات الاختيار الإلهي ومن علامات تميُّزهم على العالمين) . وإصرار جابوتنسكي على صفة اليهودية هو إصرار على العزلة ، فالعزلة هي أساس الكفاءة الوظيفية . ففلسطين عربية ستدور في الفلك العربي (على حد قوله)، بل ستهدد المصالح الغربية (على حد قول نوردو) ، ذلك لأن العرب عنصر مشكوك في ولائه . أما فلسطين اليهودية (الوظيفية) ذات التوجه الحضاري الغربي فستكون حليفاً موثوقاً به وسيشكل سكانها عنصراً موالياً للغرب بشكل دائم ، فهو بسبب عزلته لا ينتمي للمنطقة (على حد قول جابوتنسكي ونوردو ووايزمان) .

وقد قام الصهاينة بتهويد دوافع طرد العرب بطرق مختلفة . وتذهب العقيدة الصهيونية إلى أنها تهدف إلى توطين اليهود في دولة يهودية خالصة (ومن ثم طرد العرب) لأيٍّ سبب من الأسباب الآتية :

١ ـ أن تصبح الدولة مركزاً ثقافياً ليهود العالم .

٢ ـ أن يحقق اليهود حلمهم الأزلي بالعودة لوطنهم الأصلي .

٣ ـ أن يتم تطبيع الشخصية اليهودية حتى يصبح اليهود أمة مثل كل الأمم (ومن هنا المفاهيم العمالية المختلفة عن اقتحام العمل والحراسة والزراعة والإنتاج) .

٤ ـ أن يؤسس اليهود دولة يمارسون من خلالها سيادتهم ومشاركتهم في صنع القرار والتاريخ .

وعلى كل صهيوني أن يختار الديباجات التي تلائمه . ولكن ، مهما كانت الدوافع ، فإن الأمر المهم هو أن تكون الدولة المُزمَع إنشاؤها دولة يهودية خالصة ليس فيها عنصر غير يهودي بحيث أصبح حضور الدولة يعني غياب العرب (ومن ثم أصبح حضور العرب يؤدي إلى غياب الدولة) ، ومن هنا طرح كل من الاستعماريين غير اليهود والصهاينة اليهود شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» . ولكن مثل هذه الأرض لا توجد إلا على سطح القمر (على حد قول حنه أرنت) . ولذا ، كان يتحتم على الاستعمار الصهيوني أن يستولي على قطعة أرض ثم يفرغها من سكانها عن طريق العنف . ولذا فطرد الفلسطينيين من أراضيهم جزء عضوي من الرؤية الاستيطانية الصهيونية ، ولا تزال هذه هي السمة الأساسية للاستعمار الصهيوني في فلسطين ، فهو استعمار استيطاني إحلالي ، وإحلاليته إحدى مصادر خصوصيته بل تفرُّده ، وهي في الواقع مصدر صهيونيته ويهوديته المزعومة .

وإخلاء فلسطين من كل سكانها أو معظمهم (على أقل تقدير) هو أحد ثوابت الفكر الصهيوني ، وهو أمر منطقي ومفهوم إذ لو تم الاستيلاء على الأرض مع بقاء سكانها عليها لأصبح من المستحيل تأسيس الدولة اليهودية ، ولتم تأسيس دولة تمثل سكانها بغض النظر عن انتمائهم الديني أو الإثني وتكتسب هويتها الإثنية الأساسية

من الانتماء الإثني لأغلبية سكانها . ومثل هذه الدولة الأخيرة لا تُعَدُّ تحقيقاً للحلم الصهيوني الذي يطمح إلى تأسيس الدولة/ الجيتو . ومن هنا ، كان اختفاء العرب ضرورياً . والعنصرية الصهيونية ليست مسألة عَرَضية ، ولا قضية انحلال خلقي أو طغيان فرد أو مجموعة من الأفراد . وإنما هي خاصية بنيوية لأنه (لكي يتحقق الحلم الصهيوني) لابد أن يختفي السكان الأصليون ، ولو لم يختفوا لما تحقق الحلم . ولهذا ، نجد أن الصهاينة (كل الصهاينة ، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو السياسي ، وبغض النظر عن القيم الأخلاقية التي يؤمنون بها) يسهمون في البنية العنصرية وينمونها . فالمستوطن اليهودي الذي يصل إلى فلسطين سوف يسهم - حتى لو كان حاملاً مشعل الحرية والإخاء والمساواة وملوِّحاً بأكثر الألوية الثورية حُمرة - في اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وفي تشويه علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والحضارية ، وسوف يعمل (شاء أم أبى) على تقوية مجتمع استيطاني مبني على الاغتصاب . وهذه مشكلة أخلاقية حقيقية تواجه الإسرائيليين الذين يرفضون الصهيونية ، والمولودين على أرض فلسطين المحتلة . ويؤكد كل هذا التوجه إسرائيل زانجويل إذ يقول : "إن أردنا أن نعطي بلداً لشعب بلا أرض ، فمن الحماقة أن نسمح بأن يصبح في هذا الوطن شعب" .

وقد كان بن جوريون مدركاً تماماً للفرق بين الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الإحلالي . وفي إطار إدراكه هذا ، اقترح على ديجول أن يتبنَّى الشكل الإحلالي من الاستعمار الاستيطاني حلاً للمشكلة الجزائرية ، فتقوم فرنسا بإخلاء المنطقة الساحلية من الجزائر من سكانها العرب ، ليُوطَّن فيها الأوربيون وحدهم أو يقيموا فيها المستوطنات ، ثم تُعلَن دولة مستقلة لسكانها حق تقرير المصير (وكان رد ديجول يتسم بالذكاء التاريخي إذ قال : "أتريدني أن أخلق إسرائيل أخرى ؟") . وقد أشار كارل كاوتسكي إشارة عابرة لتلك السمة المميِّزة والأساسية للاستعمار الاستيطاني الصهيوني في كلاسيكيته **هل يُشكِّل اليهود جنساً ؟** كما تكهَّن بأن يعاني المستوطنون اليهود الكثير خلال النضال العربي من أجل الاستقلال ، "ذلك لأن الاستعمار اليهودي لفلسطين يدل على أنهم ينوون البقاء فيها ، وعلى أنهم لا ينوون عدم استغلال السكان الأصليين فحسب بل طردهم نهائياً" .

وثمة عناصر خاصة بالاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني تضمن استمرار آليات الاحتكاك والتوتر بينه وبين السكان الأصليين وسكان المنطقة ككل. فمعظم التجارب الإحلالية الأخرى حلت مشكلتها السكانية (أي وجود سكان أصليين) بعدة طرق: التهجير أو الإبادة أو التزاوج مع عناصر السكان الأصليين، أو بمركب من هذه العناصر. ولكن التجربة الاستيطانية الصهيونية تختلف عن معظم التجارب الإحلالية الأخرى فيما يلي:

١ ـ أنها بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، أي في تاريخ متأخر نوعاً عن التجارب الأخرى.

٢ ـ أنها لم تتم في المناطق النائية عن العالم القديم (الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا) وإنما تمت في وسط المشرق العربي، في منطقة تضم كثافة بشرية لها امتداد تاريخي طويل وتقاليد حضارية راسخة وامتداد بشري وحضاري يقع خارج حدود فلسطين.

ولكل هذا، فإن حل التهجير صعب إلى حدٍّ ما، كما أن حل الإبادة يكاد يكون مستحيلاً. والتزاوج أمر غير مطروح أصلاً، وهو ما يجعل المسألة الفلسطينية (السكانية والتاريخية) مستعصية على الحل الاستعماري التقليدي الذي مورس في مناطق أخرى في مراحل تاريخية سابقة، ولذا فإن من المتوقع استمرار التوتر والعزلة والشراسة.

والتعرف على الجذور الحضارية للاستعمار الاستيطاني الإحلالي له أهميته، إذ يبدو أن النوع الاستيطاني (غير الإحلالي) في الجزائر وأنجولا قد نشأ في الدول الكاثوليكية بينما تعود جذور النوع الإحلالي في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة إلى الدول البروتستانتية ذات النزوع الحلولي. فالحلولية الكمونية تؤدي إلى حلول المطلق في النسبي وكمونه فيه بل توحُّده به، ولذا يتوحد الدال والمدلول وتُسد كل الثغرات، وهو ما يؤدي إلى انتشار التفسيرات الحرفية للعهد القديم والتي تخلق حالة عقلية تُسهِّل عملية نقل السكان وتجعلها أمراً طبيعياً، فالأوامر المقدَّسة الحرفية بتدمير الكنعانيين قد جاءت من عل ولا يمكن تفسيرها إلا بشكل حرفيّ. كما أن

معظم ديباجات الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الاستيطاني الإحلالي مُستمَدة من العهد القديم .

والكنيسة القومية هي عادةً كنيسة حلولية ، إذ أنها موضع الحلول وكل عضو فيها وكل مؤمن بعقيدتها هو عضو في جماعة مقدَّسة ـ جماعة من الأنبياء أو أشباه الأنبياء . وهي ، لهذا السبب ، كنيسة مقتصرة على مجموعة بشرية يجمعها انتماء إثني أو عرْقي واحد (كما هو الحال مع الكنيسة الهولندية الإصلاحية في جنوب أفريقيا التي لا تسمح للسود بالانضمام إليها) . مثل هذه الكنيسة تضفي قدراً من القداسة على الأفعال التي يأتيها أعضاؤها ، وتقدم التبريرات الدينية التي تكون عادةً ذات طابع إنجيلي مقدَّس . فتسوغ عمليات الطرد باعتبار أن الآخر يقع خارج نطاق القداسة . أما الكنيسة الكاثوليكية ، فقد حاصرت الحلول الإلهي ، وهي تؤمن بالتفسيرات الرمزية والروحية بحيث تفسر أوامر الطرد والإبادة تفسيراً رمزياً، الأمر الذي يخلق مجالاً للحوار مع النص المقدَّس . وهي أيضاً كنيسة عالمية ، أي كنيسة تفتح أبوابها لأي إنسان ، فهي تمنح المؤمن (سواء كان من المستوطنين أو كان من السكان الأصليين) حقوقاً معينة بغض النظر عن انتمائه القومي أو العنصري ، وهو ما يجعل تبنِّي المستوطنين الذين يتبعون الكنيسة العالمية الرؤية الحلولية للكون والنمط الإحلالي من الاستعمار أمراً صعباً .

وكان هرتزل يدرك تماماً الاعتراض الكاثوليكي على مشروعه، ولكنه كان يعتقد أن هذا الموقف قد نَجَم عن المنافسة المستعرة بين كنيستين أو ديانتين عالميتين (اليهودية والكاثوليكية) تتنازعان القدس (باعتبارها قاعدة أرشميدس) ، وهو تفسير ينم عن عدم الفهم وعن عدم إدراك لطبيعة اليهودية . ومهما يكن الأمر ، فيبدو أن هناك نوعاً من العلاقة الأساسية التي تستحق المزيد من الدراسة بين الشكل المحدد الذي تتخذه مختلف الجيوب الاستيطانية ، وبين جذورها الحضارية . ولعل أطروحة عالم الاجتماع الألماني، ماكس فيبر ، بشأن علاقة الرأسمالية بالبروتستانتية ، قد تساعد بعض الشيء في هذا المضمار ، شريطة أن يضع الدارس في الاعتبار الأطروحات الخاصة بالحلولية والإحلالية والعلاقة بينهما .

ويُعدُّ قانون العودة التعبير القانوني الواضح عن طبيعة الاستعمار الاستيطاني الإحلالي . ولكن يبدو أن الاستعمار الصهيوني بدأ يفقد شيئاً من طبيعته الإحلالية بعد عام ١٩٦٧ ، ويكتسب بدلاً من ذلك شكلاً مماثلاً للاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا القائم على التفرقة اللونية والذي يقوم على استغلال الأرض والسكان معاً. ولكن ، تجب الإشارة إلى أن ثمة رفضاً عميقاً لهذا التحول بين بعض الصهاينة ، لأنه يعني أن الدولة اليهودية ستفقد هويتها الخالصة. ولم تحل اتفاقية أوسلو أياً من الإشكاليات الأساسية للاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني .

حتمية طـرد الفلسطينيين ونقلهم (ترانسفير)

يهدف المخطَّط الصهيوني (شأنه شأن أي مشروع استيطاني إحلالي) إلى طَرْد وترحيل السكان الأصليين الذين يشغلون الأرض التي سيُقام فيها التجمُّع الصهيوني . وهذا أمر حتمي حتى يتسنى إقامة دولة يهودية خالصة لا تشوبها أية شوائب عرْقية أو حضارية أخرى . ولذا طُرح شعار "أرض بلا شعب" . وهو ما يجعل طرد الفلسطينيين أمراً حتمياً نابعاً من منطق الصهيونية الداخلي .

وقد كتب هرتزل في يومياته عن الطرق والوسائل المختلفة لنزع ملكية الفقراء ، ونقلهم ، واستخدام السكان الأصليين في نقل الثعابين وما شابه ذلك ، ثم إعطائهم وظائف في دول أخرى يقيمون فيها بصفة مؤقتة . وحينما كتب هرتزل لجوزيف تشامبرلين (وزير المستعمرات البريطاني) عن قبرص ، بوصفها موقعاً ممكناً آخر للاستيطان الصهيوني ، لم يتردد في أن يرسم له الخطوط العريضة لطريقة إخلائها من السكان : "سيُرحَّل المسلمون ، أما اليونانيون فسيبيعون أرضهم بكل سرور نظير ثمن مرتفع ثم يهاجرون إما إلى اليونان أو إلى كريت" .

كما نجد أن إسرائيل زانجويل ، المفكر الصهيوني البريطاني ، يؤكد في كتاباته الأولى ضرورة طرد العرب وترحيلهم ، فيقول : "يجب ألا يُسمَح للعرب أن يحولوا دون تحقيق المشروع الصهيوني ولذا لابد من إقناعهم بالهجرة الجماعية . . . أليست لهم بلاد العرب كلها . . . ليس ثمة من سبب خاص يحمل العرب على

التشبث بهذه الكيلو مترات القليلة . . . فهم بدو رُحل يطوون خيامهم ويَنْسَلون في صمت وينتقلون من مكان لآخر " .

وذكر جوزيف وايتز ، مسئول الاستيطان في الوكالة اليهودية ، في عدد ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ من جريدة **دافــار** ، أنه ، هو وغيره من الزعماء الصهاينة ، قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه " لا يوجد مكان لكلا الشعبين (العربي واليهودي) في هذا البلد " وأن تحقيق الأهداف الصهيونية يتطلب تفريغ فلسطين ، أو جزء منها ، من سكانها ، وأنه ينبغي لذلك نَقْل العرب ، كل العرب ، إلى الدول المجاورة . وبعد إتمام عملية نَقْل السكان هذه ستتمكن فلسطين من استيعاب الملايين من اليهود .

وكان جابوتنسكي بطبيعة الحال من مؤيدي هذا المخطَّط ، فأعد حيلة جديرة بعقله الصهيوني الصغير ، إذ اقترح أن تعلن المنظمة الصهيونية العالمية معارضتها نزوح العرب عن فلسطين ، وبذا تهدئ مخاوف العرب بشأن مخطَّط نَقْل السكان الأصليين ، بل سيظن هؤلاء السكان ، السذج ، أن الصهاينة يريدون منهم البقاء حتى يتسنى لهم استغلالهم ، ولذا فإنهم سيحملون متاعهم ويرحلون . وهذه الخطة ، أو الحيلة تتسم بالغباء أكثر مما تتسم بالخبث ، فقد أثبت الفلاحون العرب أنهم أقل جهلاً مما كان يتصور الزعيم الصهيوني ، وأكثر ارتياباً مما تَعشَّم .

ويمكن القول بأن جابوتنسكي " متطرف " ، ولكن سنجد أن وايزمان كان من المطالبين بهذا . وقد نشرت مجلة **الجويش كرونيكل** ، في ١٣ أغسطس ١٩٣٧ ، وثيقة ، وقعها وايزمان بالحروف الأولى من اسمه ، تدل على أن الزعيم الصهيوني كان يرى أن نجاح مشروع التقسيم يتوقف على مدى إخلاص الحكومة البريطانية للتوصية الخاصة بنقل السكان . ولا يختلف آرثر روبين مدير دائرة الاستيطان الصهيوني كثيراً عن ذلك . فقد اقترح منذ مايو ١٩١١ " ترحيلاً محدوداً " للفلاحين العرب الذين سيُجرَّدون من أملاكهم إلى منطقتي حلب وحمص في شمال سوريا . كان تجريد المزارعين العرب وإجلاؤهم عن أراضيهم ، كما كتب روبين بعد تسعة عشر عاماً ، أمراً لا مفر منه ، لأن " الأرض هي الشرط الحيوي لاستيطاننا فلسطين . لكن لما لم يكن ثمة أرض قابلة للزراعة إلا وهي مزروعة من

قبل ، فقد نجد أننا حيثما نشتري أرضاً ونسكنها لابد لزرّاعها الحاليين من أن يُطرَدوا منها . . . " .

ولم تكن خطة نقل المواطنين اليهود مقصورة على أولئك الذين استوطنوا الأرض من أجل أغراض رأسمالية دنيئة ، أو لأسباب قومية عادية ، بل كانت أيضاً خطة تبناها أولئك الذين استوطنوا فلسطين لكي يقيموا فيها مجتمعاً مثالياً قوامه المساواة . وقد أبدى بوروخوف ، أبو اليسار الصهيوني ، وعياً ملحوظاً بحقيقة أن الحل الصهيوني ، الذي يتلخص في نقل اليهود وتوطينهم في أرض خاصة بهم ، لا يمكن أن يتم "بدون نضال مرير وبدون قسوة وظلم وبدون معاناة البريء والمذنب على السواء" . وفي تحديد إطار تَصوُّره لمستقبل المواطنين ، قال إن المهاجرين اليهود سيقومون ببناء فلسطين ، وأن السكان الأصليين سيتم استيعابهم ، في الوقت المناسب ، من جانب اليهود من الناحيتين الاقتصادية والثقافية على السواء . "إن تاريخ الاستيطان الصهيوني سيُكتَب بالعرَق والدموع والدم" .

وقد وصف الكاتب الإسرائيلي موشي سميلانسكي ما تصوَّره اجتماعاً للرواد الصهاينة الاشتراكيين ، في عام ١٨٩١ ، حيث تم توجيه بعض الأسئلة الخاصة بالعرب :

- "إن الأرض في يهودا والخليل يحتلها العرب" .
- "حسناً سنأخذها منهم" .
- "كيف ؟" (صمت) .
- "إن الثوري لا يوجه أسئلة ساذجة" .
- "حسناً ، إذن ، أيها الثوري ، قل لنا كيف ؟" .

وجاءت الإجابة في شكل عبارات واضحة لا لبس فيها ولا إبهام : "إن الأمر بسيط جداً . سنزعجهم بغارات متكررة حتى يرحلوا . . دعهم يذهبوا إلى ما وراء الأردن" . وعندما حاول صوت قلق أن يعرف ما إذا كانت هذه ستكون النهاية أم لا ، جاءت الإجابة ، مرة أخرى ، محددة وقاطعة : "حالما يصبح لنا مُستوطَنة

كبيرة هنا ، سنستولي على الأرض وسنصبح أقوياء وعندئذ سنولي الضفة الشرقية اهتمامنا وسنطردهم من هناك أيضاً ، دعهم يعودوا إلى الدول العربية " .

ثمة رؤية إحلالية صهيونية واضحة لها منطقها الواضح الحتمي ، تحوَّلت إلى خطة لحل مشكلة الصهاينة الديموجرافية (التي تشبه مشكلة الإنسان الأبيض الديموجرافية في جميع الجيوب الاستيطانية) وهذه المشكلة عادةً ما يُطرَح حل نهائي جذري لحلها ، وقد تتأرجح بين حد أقصى (الترانسفير الكامل أو الإبادة الجسدية الكاملة) أو حد أدنى ، خلق أغلبية من العنصر السكاني الجديد . المتحرك هو الحدان الأعلى والأدنى ، أما الثابت فهي رؤية الترحيل والإحلال . وبين سنتي ١٩٣٧ و١٩٤٨ ، صيغت وقُدِّمت عدة خطط ترحيل صهيونية ، منها : خطة سوسكين للترحيل القسري (سنة ١٩٣٧) ، وخطة فايتس للترحيل (ديسمبر ١٩٣٧) ، وخطة بونيه (يوليه ١٩٣٨) ، وخطة روبين (يونيه ١٩٣٨) ، وخطة الجزيرة (١٩٣٨ ـ ١٩٤٢) ، وخطة إدوارد نورمان للترحيل إلى العراق (١٩٣٤ ـ ١٩٤٨) ، وخطة بن جوريون (١٩٤٣ ـ ١٩٤٨) ، وخطة يوسف شختمان للترحيل القسري (١٩٤٨) ، وأثناء الفترة نفسها أُلِّفت ثلاث لجان ترحيل ، نيطت بها مهمة مناقشة وتصميم الطرق العملية لترويج خطط الترحيل : اللجنتان الأوليان ألفتهما الوكالة اليهودية (١٩٣٧ ـ ١٩٤٢) ، أما اللجنة الثالثة فقد ألفتها الحكومة الإسرائيلية سنة ١٩٤٨ .

والثوابت واضحة والخطة ليست أقل وضوحاً ، والآلية في مثل هذه التجارب الاستيطانية الإحلالية معروفة ، فالبشر لا يتركون أرضهم هكذا ، ولا يطوون خيامهم ويَنْسَلون من الأرض ويختفون ، كما كان يتمنى زانجويل ، ولابد من استخدام القوة والعنف . ومع هذا لا تفتأ الدعاية الصهيونية تنفي عن نفسها تهمة العنف العسكري الموجه ضد العرب . بل إن بن جوريون بلغت به الجرأة أن يزعم أن كل مفكري الصهيونية العظماء لم يطرأ لهم على بال قط أن الحلم الصهيوني لا يمكن تحقُّقه إلا من خلال الانتصار العسكري على العرب . ولكن بن جوريون ، بلا شك ، قرأ رسالة هرتزل إلى البارون دي هرش ، التي يحدثه فيها عن خطته لخلق البروليتاريا اليهودية المثقفة من قيادات وكوادر الجيش الصهيوني التي ستبحث وتكتشف ثم تستولي على الأرض ، أي الوطن القومي . ولا شك في أنه سمع

بخطاب زانجويل (في **مانشستر** في أبريل ١٩٠٥) الذي قال للصهاينة فيه : "لابد أن نُعد أنفسنا لإخراج القبائل [العربية] بقوة السيف كما فعل آباؤنا ، أو أن نكابد مشقة وجود سكان أجانب كُثر ، معظمهم من المحمديين" (أي المسلمين) . ولابد أنه قرأ ما كتبه أهرون أهرونسون عن ضرورة "إخراج المزارعين العرب بالقوة" . وبعد وفاة هرتزل ، واصل صديقه نوردو الدفاع عن العنف العسكري ، فاقترح تعبئة جيش ضخم ، قوامه ٦٠٠,٠٠٠ يهودي للذهاب إلى فلسطين حتى يفرض نفسه ، بوصفه أغلبية سكانية على الفلسطينيين . وقد كان الزعيم الصهيوني العمالي جوزيف ترومبلدور أكثر تواضعاً ، إذ اقترح تكوين جيش قوامه ١٠٠,٠٠٠ فحسب .

أما جابوتنسكي ، الوريث الحقيقي لفكر هرتزل ، فقد رسم خطة لخلق أغلبية يهودية فورية في فلسطين ، وسماها «مشروع نوردو» . وعندما حذر أحد الصهاينة الألمان من نشوب حرب شاملة مع العرب ، سخر جابوتنسكي منه ، ثم ضرب أمثلة استقاها من تاريخ الاستعمار الغربي في أفريقيا وآسيا : "إن التاريخ يعلمنا أن كل المستعمرين قوبلوا بقليل من التشجيع من جانب السكان الأصليين . . وقد يكون ذلك مدعاة للحزن . ونحن اليهود لن نشذ عن القاعدة" . وفي خطابه أمام اللجنة الملكية لفلسطين ، عام ١٩٣٧ ، قال جابوتنسكي : "إن أمة كأمتكم ، عريقة في تجربتها الاستعمارية العملاقة ، تعرف بكل تأكيد أن المشروع الاستعماري لم ينجح دون نزاعات مع السكان . . . (ولذا يجب) السماح لليهود بإقامة حرس خاص بهم ، مثل الأوربيين في كينيا" . وبعد عام من ذلك التاريخ ، وخلال اجتماع فرع منظمة بيتار في بولندا ـ وهي منظمة عسكرية صهيونية ـ لعب مناحم بيجين ، تلميذ جابوتنسكي المخلص ، دوراً مؤثراً وفعالاً في تغيير يمين الولاء ليتضمن قسماً بالاستيلاء على الوطن اليهودي بقوة السلاح . وقد تولَّى بيجين زعامة المنظمة عام ١٩٣٩ .

ومن المعروف أنه مع بداية هذا القرن كان الشباب ، من عمال صهيون الذين استوطنوا فلسطين يسيرون مسلحين بعصي كبيرة وبعضهم يسير حاملاً مدى ومسدسات . وفي عام ١٩٠٧ تأسست منظمة عسكرية صهيونية سرية شعارها "لقد سقطت يهودا بالدم والنار وستنهض بالطريقة نفسها" . وقد تحوَّل اسم هذه

المنظمة عام ١٩٠٩ إلى منظمة الهاجاناه . وقد أسقطت الهاجاناه وهي الذراع العسكري للوكالة اليهودية ، وللمنظمة الصهيونية العالمية ، الشعار الإرهابي آنف الذكر . ولكن الأرجون (أو هاجاناه بيت) ، التي كان يترأسها مناحم بيجين ، احتفظت به . وقد اتخذت الأرجون - رمزاً لها - يداً تمسك بندقية فوق خريطة فلسطين وشرق الأردن ، أيضاً ، نقشت تحته هذه الكلمات : "هكذا فقط" ، وفي سنة ١٩٤٨ اندمجت كل من الهاجاناه ، والأرجون لتكوّنا جيش الدفاع الإسرائيلي . ومن المستحيل أن يكون كل هذا قد فات على بن جوريون ، وقد كان واحداً من أهم المخططين الأساسيين في مُخطَّط الاستيطان والتوسع الصهيوني .

وخلال السنوات الأولى للاستيطان الصهيوني تم تحصين المستوطنات التعاونية الزراعية بمعدات بدائية ، تحوّلت فيما بعد إلى التاكتيك المسمى «البرج والسور» . وبعد عام ١٩٤٨ أصبحت إسرائيل كلها "الدولة القلعة" أو "الجيتو المسلح" . وقد تنبأ جابوتنسكي بهذا الوضع حينما قال إن "سوراً حديدياً من القوات المسلحة اليهودية سيقوم بالدفاع عن عملية الاستيطان الصهيوني" . وبعد إنشاء الدولة الصهيونية ، أصبح الحديث عن نقل (ترانسفير) العرب خافتاً ولكنه لم ينته قط ، إذ لا تزال مشكلة إسرائيل السكانية قائمة ، وخصوصاً أن المصادر البشرية للهجرة الاستيطانية آخذة في الجفاف .

طرد ونقل (ترانسفير) الفلسطينيين

إن إفراغ فلسطين من سكانها هو هدف صهيوني ، وضرورة يحتمها منطق الأسطورة والعنف الإدراكي الصهيوني . ولكي يحقق الصهاينة مخططهم تبنوا تكتيكات مختلفة ، فلم يكن العنف المسلح الوسيلة الوحيدة ، وإنما استخدموا وسائل أخرى أيضاً . وقد اتهم عالم الاجتماع البولندي اليهودي ، لودفيج جومبلوفيتش ، هرتزل بالسذاجة السياسية ، ثم طرح عليه سؤلاً بلاغياً : "هل تريد أن تؤسس دولة بدون عنف مسلح أو مكر ؟ هكذا . . . بالتقسيط المريح ؟" . ومن المؤكد أن العنف المسلح والمكر هما الأداتان اللتان استخدمهما الصهاينة . ويتمثل المكر في نشر الذعر والإرهاب بين العرب ، أما العنف فيتمثل في تعريضهم للإرهاب الفعلي . ويمكن القول بأن الإرهاب الصريح ضد الفلسطينيين قد استُخدم

قبل ١٩٤٨ ، ثم خلال فترة الحرب كلها ، أما نشر الرعب بين السكان ، أي الحرب النفسية ، فقد تصاعدت حدتها في المرحلة الأخيرة . وليس لهذا التمييز بين العنف المسلح والمكر أية أهمية ، إلا من الناحية التحليلية البحتة ، حيث إن الأسلوبين متداخلان ، بل إنهما ، في الواقع ، مجرد عنصرين في مخطط واحد متكامل . ففي حالة مذبحة دير ياسين ، على سبيل المثال ، حرص الصهاينة حرصاً شديداً على إطلاع جميع الفلسطينيين على الحادث ، ليقوموا من خلاله بغرس الخوف والهلع في القلوب .

وكان أكثر أساليب الحرب النفسية شيوعاً هو أسلوب استخدام مكبرات الصوت والإذاعات لخلق جو من الذعر بين سكان قُضي على قياداتهم أثناء الثورات المتكررة السابقة ، ولا سيما بعد قمع ثورة عام ١٩٣٦ ضد الاحتلال البريطاني . وعلى سبيل المثال ، فقد حذر راديو الهاجاناه العرب ، يوم ١٩ فبراير عام ١٩٤٨ ، من أن الزعماء العرب سيتجاهلون أمرهم . وفي الساعة السادسة من مساء يوم ١٠ مارس أذاع الراديو أن "الدول العربية تتآمر مع بريطانيا ضد الفلسطينيين" . وفي الساعة السادسة من مساء يوم ١٤ مارس عام ١٩٤٨ أذاع الراديو "إن سكان يافا في حالة ذعر كبيرة ؛ إلى درجة أنهم ظلوا داخل منازلهم" . وأشار الكاتب اليهودي هاري ليفين في مذكراته إلى البيان ، الذي كان قد سمعه يوم ١٥ مايو أثناء إذاعته من عربات مكبرات الصوت الصهيونية باللغة العربية ، والذي كان يحث العرب على "مغادرة الحي قبل الساعة الخامسة والربع صباحاً" ، ثم نصحهم بقوله : "ارحموا زوجاتكم وأطفالكم ، واخرجوا من حمام الدم هذا . . . اخرجوا من طريق أريحا ، الذي ما زال مفتوحاً . وإن مكثتم هنا ، فإنكم بذلك ستجلبون على أنفسكم الكارثة" ، وقد تجولت أيضاً مكبرات الصوت التابعة للهاجاناه في جميع أنحاء حيفا ، تهدد الناس ، وتحثهم على الفرار مع أسرهم (وذلك وفقاً لما جاء في كتاب المؤلف الصهيوني جون كيمشي **الأعمدة السبعة المنهارة**) .

إن الإشارات المتكررة إلى الكوارث المُتوقَّعة والانهيار الوشيك هي من الموضوعات الأساسية التي ركزت عليها إذاعة الهاجاناه ، ومكبرات الصوت التابعة

لهـا ، في المناطق الآهلة بالسكان العـرب . وثمـة مـوضـوع آخـر تكرر في الحـرب النفسية التي شنهـا المستعـمرون الاستيطانيون ، هو خطر انتشـار الأوبئة الوشيك . ففي السـاعة السابعة والنصف مساء يوم ٢٠ مارس ١٩٤٨ بـدأت الإذاعة الصهيونية في إذاعة بيان باللغة العربية جاء فيه : "هل تعلمون أنه يُعتبَر واجباً مقدَّساً عليكم أن تُطعِّـموا أنفسكم على وجـه السرعـة ضد الكـوليرا والتيـفوس وما شـابه ذلك من الأمراض ، حيث إن من المتوقع انتشـار مثل هذه الأمراض في شهري أبريل ومايو بين العرب في التجمعات الحضرية" . وقد تم استخدام الموضوع نفسه يوم ١٨ فبراير عام ١٩٤٨ ، عندما أكدت السـلطات الصهيونية ، عن طريق الراديو ، أن المتطوعين العـرب "يحملون وباء الجدري" ، وأضافـت تقول ، يوم ٢٧ فـبراير ، إن "الأطباء الفلسطينيين قد أخذوا يفرون" .

ويُقدِّم إيجال آلون ، وزير الخارجية الإسرائيلية السابق ، تقريراً في كتاب **البالماخ** عن مساهـمته في تكتيكات الإرهاب : "جـمعت جـميع العـمد اليهـود ، الذين لهم صلة بالعـرب في مختلف القرى ، وطلبت منهـم أن يهـمسوا في أُذن بعض العـرب بأن قوة عسكرية يهودية كبيرة وصلت إلى منطقة الجليل ، وأنها ستحرق سائر قرى منطقة الحـولة . وينبغي عليهم أن يقترحـوا على هؤلاء العرب ، بصفتهـم أصدقاء لهـم ، الهـرب حيث ما زال هناك وقت لتنفيـذ ذلك" . وشرح آلون كلامه بقـوله : "وانتشـرت الشـائعة في جـميع مناطق الحولة بأن الوقت قد حان للفرار ، وبلغ عدد الهاربين آلافاً لا تُحصَى . وبذلك حقق التكتيك هدفه تماماً . . . وتم تنظيف المناطق الواسعة" . وكلمة «تنظيف» مناسبة جداً للتعبير عـما يدور في ذهن الاستعماري الاسـتيـطاني الإحـلالـي الذي لـم يُردْ الأرض فـحـسـب ، وإنما أراد تفـريغـهـا من سكانهـا . (وهي الكلمة نفسها التي استخدمها الصرب في حديثهم عن إبادة أهل البوسنة من المسلمين) .

هذا عن أساليب الحرب النفسية ، أو أسـاليب المكر التي اتبعها الصهاينة ، وهي ، بلا شك أساليب كـانت مبتكرة . ولكن الملاحظ الموضوعي لا يملك إلا أن يشهد بأن العـقـل الصـهـيـوني بمقـدرته اللامـتناهيـة على الإبداع في مـجـال العنف المسلح أو

الإرهاب، قد طوَّر وجدَّد في مجال العنف المباشر، أكثر من تجديده في مجال المكر والحرب النفسية.

ولعل من أهم الشخصيات في مجال العنف المسلح الصهيوني غير اليهودي تشارلز أورد وينجيت (١٩٠٣ - ١٩٤٤) الضابط البريطاني، المولود في الهند، لعائلة ذات تاريخ طويل في الإرساليات المسيحية. وتذهب سيرة وينجيت إلى أنه بعد انضمامه للجيش في سن العشرين أُرسل عام ١٩٢٧ إلى السودان حيث بقي حتى عام ١٩٣٣، وتعلَّم أثناء ذلك اللغة العربية ولكنه لم يستطع قط التغلب على كراهيته العميقة للإسلام والقرآن، وكان جده مبشراً. وفي عام ١٩٣٦، نُقل إلى فلسطين كضابط مخابرات، لدراسة الموقف السياسي والعسكري، وهناك ظهر حماسه الشديد للصهيونية، ولكنه كان كمعظم الصهاينة غير اليهود ممن يفسرون أحداث العهد القديم تفسيراً حرفياً عسكرياً كأنها حدثت بالأمس (على حد قول بن جوريون). وقد أشرف على تنظيم وتدريب الفرق الليلية الخاصة التابعة للهاجاناه وكانت له دراية خاصة بأساليب التعذيب وحصل لقاء ذلك على وسام الخدمة المتميِّزة البريطاني. كما ساهم في تطوير عمل المخابرات الصهيونية حيث أمد مصلحة المعلومات ببيانات وافية عن أوضاع الفلسطينيين وأبرز قياداتهم المناهضة للاستيطان الصهيوني والاحتلال البريطاني. وقام وينجت بدور مهم في تطوير الأساليب التي استخدمها الصهاينة في حملاتهم الإرهابية ضد الفلاحين الفلسطينيين، وقد تركت أساليبه غير التقليدية بصمات واضحة على العمل العسكري الصهيوني فيما بعد. وبلغ اعتناقه الصهيونية درجة إعرابه عن ضيقه لعدم اتخاذ الحركة الصهيونية مواقف أكثر تحقيقاً لأهدافها، ولهذا أطلق عليه الصهاينة اسم «الصديق» و«لورانس يهودا».

وفي ربيع ١٩٣٨، أدلى وينجيت بشهادة أمام لجنة ودهيد في القدس فذكر أن أي تَقدُّم قام به العرب في فلسطين إنما يرجع لليهود، وأن دولة صهيونية صناعية حديثة تحت الحماية البريطانية سوف تحمي الوجود البريطاني في المنطقة، وستمثل خير أمل للعالم الغربي. وقد نُقل وينجت من فلسطين عام ١٩٣٩، وعند عودته إلى بلاده التقى بعدد من كبار القادة العسكريين البريطانيين وعبَّر لهم عن رأيه

بأن الطريقة الوحيدة أمام بريطانيا لاستعادة السلام في فلسطين هي أن تَتبنّى سياسة مماثلة للصهيونية . ومع نشوب الحرب العالمية الثانية .

ويمكننا أن نذكر بعض مساهماته في تدعيم تقاليد الإرهاب الصهيوني وتطويرها بما يتفق مع خصوصية الموقف في فلسطين . وقد نجح وينجيت في الحصول على موافقة القيادة البريطانية على تشكيل الفرقة الليلية ، التي كان الهدف منها هجومياً وليس دفاعياً . فبدلاً من انتظار الهجوم العربي ، طالب وينجيت بأن يقوم المستوطنون بتشكيل وحدات متحركة ليقوموا بالبحث عن العدو في أرضه خلال ظلمة الليل . والافتراضات هنا غريبة بعض الشيء ، إذ تفترض أن الفلاحين الفلسطينيين ، داخل فلسطين نفسها ، يمكن أن يكونوا في حالة "هجوم" في أي وقت من الأوقات . فطالما ظلوا في فلسطين ، فهم في حالة دفاع مشروع عن النفس . ولكن إذا ما عدنا للتصورات الصهيونية والاسترجاعية فإننا سنجد أن الأغيار الذين يقطنون فلسطين هم "معتدون" ، بالضرورة فأصحاب الأرض الحقيقيون والدائمون هم اليهود . وقد اعترض بعض أعضاء الهاجاناه على خطط وينجيت خشية أن يؤدي الموقف الهجومي المقترح إلى زيادة حدة توتر العلاقات بين المستوطنين الصهاينة وجيرانهم العرب . بيد أن وينجيت أصر على موقفه ، وتم تشكيل الفرقة الليلية .

وكانت العمليات العسكرية تبدأ عادةً بأن يطلق وينجيت بعض العيارات النارية على إحدى القرى العربية ، فيستفز العرب بذلك ويردون بوابل من الطلقات النارية . وحينما يتجمع العرب بحثاً عن المهاجمين ، يتم حصارهم بسرعة . وفي إحدى الغارات قتل الصهاينة ، تحت قيادة وينجيت ، خمسة من تسعة من العرب الذين ذهبوا يبحثون عن المهاجمين ، وأُسر الأربعة الآخرون . وقام وينجيت بتهنئة أعضاء فرقته في "هدوء وسكون" ، ثم بدأ التحقيق مع العرب بشأن أسلحتهم المخبأة . وعندما رفض العرب الإدلاء بأية معلومات عنها ، انحنى وينجيت وتناول حفنة من الرمال والزلط من الأرض وأرغم أول عربي على مضغها ودفع بها في حنجرته حتى كادت أن تخنقه "وتزهق روحه" . ولكن العرب مع هذا لم يستسلموا . وهنا انتهج الصهيوني غير اليهودي أسلوباً آخر ، إذ التفت إلى أحد اليهود وأشار إلى العربي قائلاً : "أطلق الرصاص على هذا الرجل" . فتردد

اليهودي ، في بادئ الأمر ، ولكن وينجيت قال : في صوت يشوبه التوتر "ألم تسمع ؟ أطلق الرصاص عليه" . فقام المستوطن الصهيوني ـ ممتثلاً ـ بإطلاق الرصاص على العربي ، واضطر المسجونون العرب الآخرون إلى أن يتكلموا في النهاية . وقد أشار الجنرال دايان في مذكراته إلى أن الكثير من الرجال الذين كانوا يعملون مع وينجيت "قد أصبحوا ضباطاً في الجيش الإسرائيلي ، الذي حارب العرب وهزمهم" . وأوضح دايان أن الذين استفادوا من معرفة وينجيت وتكتيكاته لم يكونوا مساعديه المباشرين فقط بل إن كل قائد في الجيش الإسرائيلي حتى اليوم هو تلميذ من تلاميذ وينجيت : "لقد أعطانا التكتيك الذي نسير عليه اليوم ، وكان هو الإلهام الذي نستوحي منه تكتيكاتنا ، لقد كان ـ بالنسبة لنا ـ الديناميكية التي تعطينا القوة" .

استفادت قوات الغزو الصهيونية من فكر وينجيت الإرهابي العسكري قبل ١٩٤٨ وبعدها (فكرة الضربة المجهضة على سبيل المثال) ، ولكن ما يهمنا هنا هو الغارات الليلية التي كانت تشنها الهاجاناه والبالماخ عام ١٩٤٨ . فقد أشار دايان إلى أن الهاجاناه والبالماخ كانتا تشنان هذا النوع من الغارات خلال عام ١٩٤٨ . وكما أشار المؤرخ اليهودي أربيه يتشاكي فإن التكتيكات كانت شديدة البساطة : "هجوم على قرية العدو ، ثم تدمير أكبر عدد ممكن من المنازل" . وكانت النتائج بسيطة بالمثل : "مصرع عدد كبير من المسنين والنساء والأطفال في أيِّ مكان تواجه فيه القوة التي تشن الهجوم أية مقاومة" .

ولكن الهاجاناه أدخلت ، على ما يبدو ، بعض التحسينات المهمة على تكتيكاتها ، ولا سيما في نهاية عهد الانتداب . ففي الهجوم على القرى العربية كان رجال الهاجاناه يضعون ، أولاً ، وبهدوء ، شحنات متفجرة حول المنازل المبنية من الحجارة ، ويبللون إطارات النوافذ والأبواب بالبنيزين . وبمجرد أن يتم تنفيذ هذه الخطوة ، يفتحون نيرانهم ، في الوقت الذي يبدأ انفجار الديناميت ، فيحترق السكان النائمون حتى الموت . (لمزيد من التفاصيل انظر الفصلين الثاني والثالث عشر) .

وقد علق حاييم وايزمان على نتائج الإرهاب والمكر الصهيونيين قائلاً : إن خروج العرب بشكل جماعي كان تبسيطاً لمهمة إسرائيل ونجاحاً مزدوجاً : انتصار إقليمي ، وحل ديموجرافي نهائي . إن الأرض ، بعد تفريغها من سكانها ، أصبحت بلا شعب حتى يأتي الشعب الذي لا أرض له .

المضمون الصهيوني للمارسات الإسرائيلية العنصرية

تعاونت أجنحة الصهيونية كافة في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ على إنجاز العنصر المُتضمَّن في الصيغة الصهيونية الأساسية ، أي التخلص من السكان الأصليين وتغييبهم . وثمة أدبيات ثرية في هذا الموضوع توثق النية الصهيونية المبيتة لطرد العرب ، وتبين الطرق المختلفة التي لجأت إليها قوات المستوطنين لطرد الفلسطينيين (ولسحق مقاومتهم سواء قبل ١٩٤٨ أو بعدها أو قبل الانتفاضة أو بعدها) . وقد علَّق حاييم وايزمان بأن خروج العرب بشكل جماعي كان تبسيطاً لمهمة إسرائيل ونجاحاً مزدوجاً : انتصاراً إقليمياً وحلاً ديموجرافياً نهائياً ، بمعنى أن الأرض تم الاستيلاء عليها وتم تفريغها من سكانها حتى يتسنى للشعب الذي لا أرض له أن يهاجر إليها ويستوطنها .

ولكن وايزمان كان مخطئاً في نبوءاته متعجلاً فيها ، فالأرض لم يتم تفريغها تماماً من سكانها ، فقد بقيت أقلية من العرب آخذة في التزايد . وقد لجأت دولة المستوطنين الصهاينة إلى اتخاذ إجراءات قانونية للضرب على يد هذه الأقلية العربية وتكبيلها . ولم يكن ذلك أمراً عسيراً إذ أنها ورثت فيما ورثت خاصية اليهودية باعتبارها خاصية رئيسية ومحورية تسم اليهود الذين تقوم على خدمتهم مجموعة من المؤسسات الاستيطانية المقصورة عليهم . وبصدور قانون العودة في يوليه ١٩٥٠ ، تحوَّلت خاصية اليهودية هذه إلى مقولة قانونية تمنح صاحبها حقاً تنكره على غير اليهود . ويمنح هذا القانون بشكل آلي جميع اليهود في العالم حق الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها . وقد جاء في القانون أن من حق كل يهودي أن يأتي إلى إسرائيل كمهاجر ، وأن تُمنَح تأشيرة لكل يهودي يعرب عن رغبته في الاستقرار في إسرائيل . وهكذا أصبح من حق أي يهودي ، حتى وإن لم تطأ قدماه

أرض فلسطين من قبل ، أن يستقر في إسرائيل ، بينما الفلسطيني الذي وُلد ونشأ في فلسطين ويريد العودة إلى وطنه لا يتمتع بهذا الحق وتُحرِّم عليه العودة .

ويستند القانون إلى المفهوم الصهيوني الفريد الخاص باليهودي الخالص أو المطلق صاحب الحقوق المطلقة في أرض فلسطين ، وإلى مفهوم الشعب اليهودي الواحد . وقد أكد بن جوريون المضمون الأيديولوجي للقانون بقوله : إن الدولة لا تنوي من وراء هذا المشروع أن تمنح اليهود حق المجيء إلى إسرائيل حيث إن هذا الحق مُتوارَث ، وإنما يهدف القانون إلى تحديد طابع الدولة الصهيونية الفريد وهدفها الذي لا يقل تفرُّداً . فهذه الدولة تختلف عن بقية دول العالم من حيث عناصر قيامها وأهدافها . فسلطتها قد تكون محصورة في سكانها ولكن أبوابها مفتوحة لكل يهودي أينما كان ، أي أنها دولة الشعب اليهودي بأسره . وقد قارن كثير من الكُتَّاب اليهود قانون العودة بالقوانين النازية ، فهو يميِّز بين الأفراد على أساس ديني أو عرْقي .

ثم قُدِّم إلى الكنيست قانون الجنسية (باعتباره قانوناً مكملاً لقانون العودة) ، وتمت الموافقة عليه هو الآخر عام ١٩٥٢ . وهذا القانون تجسيد للنزعة الاستيطانية الإحلالية الصهيونية التي تعبِّر عن نفسها من خلال قبولها ازدواج جنسية اليهود وجعلها مسألة صعبة بالنسبة إلى السكان الأصليين إذ عليهم أن يتقدموا بطلب للحصول عليها . وهذا القانون ينطلق ، مثل سابقه ، من مفهوم وحدة الشعب اليهودي ، وهو شعب مُوزَّع في جميع أقطار العالم . ولذا ، فقد نص القانون على أن الحصول على الجنسية الإسرائيلية لا يتوقف على التنازل عن جنسية سابقة .

هذا هو الجانب الذي يخص المستوطنين . أما بالنسبة إلى العرب ، فقد نص القانون على منح الجنسية الإسرائيلية للمقيمين من غير اليهود وكانوا مواطنين فلسطينيين ومسجلين بموجب مرسوم تسجيل السكان الصادر عام ١٩٤٩ . ولكن ، وبينما يعطي هذا القانون الجنسية بشكل آلي للمهاجر الصهيوني ، فإنه يُلزم الفلسطيني وحده باتباع إجراءات التجنيس الشائكة .

ولابد ، لكي نفهم وضع العرب في فلسطين ، من النظر إلى قانوني العودة والجنسية في علاقتهما بالقوانين المتعسفة الأخرى التي تحكم حياة العرب اليومية .

فهذه القوانين تُطبَّق اسماً على جميع مواطني إسرائيل ، ولكنها فعلاً تُطبَّق على غير اليهود وحسب . وأهم هذه القوانين ما يُعرَف باسم «قانون وأنظمة الطوارئ» التي أصدرتها سلطات الاحتلال الإنجليزية في عام ١٩٣٦ ثم أُضيفت إليها نصوص جديدة عام ١٩٤٥ . وقد صادق الكنيست على تمديدها بعد إجراء بعض التعديلات، فأصبحت سارية المفعول في الدولة الصهيونية ، وعُمِّم تطبيقها على المناطق المحتلة بعد يونيه ١٩٦٧ .

وقد تم تكبيل العنصر البشري الفلسطيني عن طريق هذه القوانين التي بدأت بقانون العودة وتحوُّل خاصية اليهودية إلى مقولة قانونية . بقي بعد ذلك الاستيلاء على الأرض ، وهنا نجد أن نقطة البدء هي دستور الصندوق القومي اليهودي الذي يستند أيضاً إلى خاصية اليهودية كمقولة قانونية . والصندوق القومي اليهودي مؤسسة ضمن عدة مؤسسات صهيونية أخرى مقصورة على اليهود تحوَّلت إلى مؤسسات حكومية رسمية بعد إعلان الدولة ، ولعله أهمها على الإطلاق . وقد كان الصندوق مؤسسة خاصة للمساعدات الذاتية ينص دستوره على أنه شركة تحت سيطرة اليهود تهدف إلى توطين اليهود على الأراضي التي يتم الحصول عليها ، والتي يحق لليهود وحدهم استخدامها . ولا تُنقَل ملكية هذه الأراضي بالبيع أو بأية طريقة أخرى ، فهي مملوكة ملكية خالصة للشعب اليهودي . ويقوم الصندوق بمنح التبرعات التي من شأنها أن تخدم مصلحة اليهود . ولا يمكن ، علاوة على هذا كله، استئجار غير اليهود للعمل في هذه الأراضي . فالصندوق يشجع الاستعمار الزراعي القائم على العمل العبري . وقد تم تعريف اليهودي بأنه اليهودي بالمفهوم الديني أو العرْقي أو بأنه يرجع إلى أصل يهودي . وتُجمع المصادر على أن حوالي ٩٠٪ من أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ تقع تحت سيطرة الصندوق . ويُعاقَب كل إسرائيلي يقوم باستئجار العمال العرب بدفع غرامة لانتهاكه دستور الصندوق الذي ينص على أن من حق الصندوق أن يحرم المالك اليهودي من أرضه ، دون دفع أيِّ تعويض له إذا قام بانتهاك هذه المادة ثلاث مرات .

وكما صدر قانون العودة كقانون يجسد الفكرة الصهيونية وتبعته بعض القوانين التي تترجم المقولة إلى إجراءات ، فإن «دستور» الصندوق القومي اليهودي قد تبعته

عدة قوانين خاصة بالأراضي تهدف إلى الاستيلاء عليها . يمنح " قانون " الهستدروت والوكالة اليهودية مزايا خاصة فقط للمواطنين اليهود . وهناك سلسلة من القوانين الأخرى تحصر الاستفادة من عدة مزايا اجتماعية فيمن أدوا الخدمة العسكرية وعائلاتهم (ومما هو معروف أن الخدمة العسكرية مقصورة على المستوطنين الصهاينة) . ويمكن القول بأن قانون المناسبات الرسمية وأيام العطل ذات مضمون إثني/ ديني تميز ضد العرب ، ولعل أهم هذه الأعياد هو إعلان استقلال إسرائيل الذي يسميه الفلسطينيون «النكبة» .

ويلاحظ أن المحاكم في الخمسينيات والستينيات كانت وسيلة من الوسائل المستخدمة لسلب المواطنين العرب أراضيهم ، ولم تقدم أية مساعدة للمتضررين من الحكم العسكري في تلك الفترة . ولا يزال نظام المحاكم الجنائية في غير مصلحة العرب ، فلا وجود لمحامين عرب على أي من مستوياته ، وهذا يعبِّر عن قلة عدد المحامين العرب ، ولكنه أكثر ارتباطاً بالعقبات الأمنية (كالحصول على تأشيرة أو تصديق أمني) التي تعترض تعيين العرب في أي منصب من مناصب النظام القضائي . وغالباً ما تكون الأحكام جائزة ضد العرب .

والأمر الذي يجدر تأكيده هو أن التمييز العنصري في إسرائيل ليس أمراً ناجماً عن تعصب شخصي أو انحراف فردي وإنما هو أمر نابع من القوانين الإسرائيلية نفسها ومن صهيونية الدولة ، فمقولة «يهودي» هي مقولة قانونية أساسية . فقوانين التمييز والتفرقة العنصرية تُشكِّل جزءاً عضوياً من الإطار القانوني للدولة الصهيونية . وهذه الخاصية بالذات هي ما يفصل بين التمييز العنصري الذي تمارسه الجيوب الاستيطانية ، والتمييز العنصري في بقية أنحاء العالم . فالتمييز العنصري في الحالة الأولى يستند إلى قوانين الدولة نفسها ، بينما يُمارَس التمييز العنصري في كل البلاد الأخرى ضد إرادة القانون . وقد انعكست هذه القوانين على أحوال العرب في المناطق المحتلة قبل ١٩٦٧ وبعدها في كثير من مجالات حياتهم .

وبطبيعة الحال تعبِّر العنصرية الصهيونية عن نفسها لا على المستوى الدستوري والقانوني وحسب وإنما على مستوى الممارسة في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية . وكما قال موشيه أرنس ، قطب الليكود، ووزير الدفاع السابق :

" هناك في دولة إسرائيل شيء يهودي خاص ، فهل يتمكن العرب من الشعور بالانتماء الكامل له . . . ؟ " فهناك بالفعل مجموعة من الثوابت التي تحكم الحياة السياسية ، وهي قواعد عرفية وغير مقننة ، ولا تنسجم بأية صورة مع أسس الديموقراطية . فعلى سبيل المثال لا يُعتبر أمراً شرعياً إقامة ائتلاف حكومي تدخل فيه أحزاب عربية ، سن قوانين اعتماداً على أصوات غير يهودية في الكنيست .

ويقر سامي سموحا ، وهو أكاديمي إسرائيلي يبحث في شئون الفلسطينيين في إسرائيل ، بأن إسرائيل ليست ديموقراطية ليبرالية ، ولكنها ديموقراطية من الدرجة الثالثة ، ويفضل أن يطلق عليها عبارة " ديموقراطية عرْقية " .

ونورد هنا بعض النقاط التي تظهر تردي أحوال السكان العرب قياساً بالسكان اليهود :

١ - إن المخصصات المالية الحكومية للمجالس المحلية اليهودية تتخطى خمسة أضعاف مساهمة الحكومة لميزانية المجالس المحلية العربية .

٢ - إن المخصصات المالية لإعالة الأطفال وقروض السكان ونفقات الدراسة الجامعية للطلاب ترتبط جميعها بالخدمة العسكرية التي تمنح اليهود ، بصورة آلية ، مزية على العرب .

٣ - إن دعم الحكومة لتكلفة المياه التي يستهلكها المزارعون اليهود يناهز ما تمنحه للمزارعين العرب بمائة ضعف .

٤ - يبلغ عدد الأكاديميين في الجامعات الإسرائيلية نحو خمسة آلاف أكاديمي ، لا يوجد بينهم سوى عشرة من العرب ، في وقت تبلغ فيه نسبة العرب من ١٥ - ٢٠٪ من السكان .

٥ - تتاح للمهاجرين اليهود القادمين حديثاً دروساً جامعية بلغاتهم الأصلية ، بينما يُجبر الطلاب العرب على الدراسة باللغة العبرية .

٦ - ثمة عربي واحد من مجموع ٢٤٠٠ يحتلون مراكز إدارية في الشركات التي تملكها الحكومة .

وبصورة عامة يمكن القول بأن الوضع الاقتصادي للأقلية العربية في إسرائيل يختلف اختلافاً جذرياً عن الوضع الاقتصادي للمستوطنين الصهاينة، فالوجود الفعال للعرب في قطاعي الزراعة والصناعة محظور، فمن غير المسموح لهم التواجد في المؤسسات التعاونية الزراعية؛ كما أنهم لا يستطيعون العمل في أية شركة صناعية إسرائيلية لها علاقة بصناعة السلاح؛ كذلك لا يحق لهم الوجود في المنشآت الحكومية المهمة .

أما من ناحية الدخل ، فهنك فارق كبير بين معدل دخل الأسرة اليهودية ومعدل دخل الأسرة العربية . حتى أن التقديرات لسنة ١٩٨٣ تبيِّن أن معدل دخل الفرد العربي هو ٤٦٪ فقط قياساً بمعدل دخل الفرد اليهودي .

والتمييز ضد العرب قائم في مرافق الحياة الإسرائيلية كافة . ويكفي المقارنة بين الوضع التعليمي للعرب بالوضع التعليمي لليهود في إسرائيل . ففي سنة ١٩٨٥ ، كانت نسبة من لا يذهب إلى المدارس من السكان اليهود فوق سن ١٤ عاماً لا تتجاوز ٥٪ ، بينما بلغت هذه النسبة بين العرب أكثر من الضعف (١٣,٦٪) . أما نسبة اليهود (فوق ١٤ عاماً) الذين دخلوا الجامعات فكانت ٢٢,٢٪ ، في حين كانت لدى العرب ثلث ذلك تقريباً (٧,٨٪) .

وأثار بعض العلماء من الصهاينة والمتعاطفين معهم كثيراً من الاعتراضات على وصف الصهيونية بالعنصرية ، من أهم هذه الاعتراضات : كيف يمكن أن تكون الصهيونية حركة عنصرية إذا كان اليهود لا يعترفون بأنفسهم كعرْق ؟ . وبالفعل ، تجنح الاعتذاريات الصهيونية الآن نحو الابتعاد عن استخدام لفظة «عرْق» ويشار بدلاً من ذلك إلى "الإثنية اليهودية" . والاعتراض المثار اعتراض لفظي محض ، ولكن حتى لو أخذنا به فإن من السهل دحضه . وقد أشرنا من قبل ، أثناء حديثنا عن التعريف الصهيوني لليهودي ، إلى تطوره التاريخي من تعريف عرْقي إلى تعريف إثني وإلى الأسباب التي أدَّت إلى ذلك (انظر : «الهويات اليهودية : التعاريف الصهيونية») . ويمكننا أن نضيف هنا أن ذلك لم يكن تطوراً حقيقياً إذ أن كلمتي «عرْق» و «إثنية» تكادان تكونان مترادفتين . وقد عرَّف **معجم وبستر العالمي**

الجديد (بالإنجليزية) كلمة «جنس» بالمعنى العرْقي المحدد ، ولكنه أورد كذلك معنى أكثر اتساعاً : " حالة كون الإنسان عضواً في شعب أو جماعة إثنية " . وقد خصَّص كاتب مدخل «العلاقات العرْقية» في **الموسوعة البريطانية** قسماً كاملاً من مقاله لمشكلة التعريف بدأه بقوله : " إن كلمة «عرْق» نفسها من الصعب تعريفها " ، واقترح أن نستغني تماماً عنها وأن تحل محلها كلمة «جماعة إثنية» التي يمكن وصفها بأنها ذات " نمط جسدي موروث (أي عرْقي) أو حضارة أو قومية موروثة (أي إثنية) أو خليط من كل هذه الصفات " . وقد حاول اغناتز زولتشان ، باعتباره أحد المفكرين الصهاينة ، إثبات أن اليهود عرْق ، ولكنه كان مع هذا يتحدث عن اليهود كأمة من الدم الخالص احتفظت بأعظم الصفات الإثنية ، أي أن الكلمتين حتى وإن لم تكونا مترادفتين تماماً فإنهما وثيقتا الصلة الواحدة بالأخرى .

وعلى كل حال ، مهما كان ما أصاب المجال الدلالي من اضطراب ، ومهما اختلطت معاني الكلمات ، فإن كلمة «عنصرية» تظل مصطلحاً يشير إلى نسق من القوانين والممارسات مبني على التفاوت ، ويعمقه ، ويمنح أفراد مجموعة بشرية بعينها عدداً من المزايا ينكرونها على سائر أعضاء المجتمع بسبب خاصية مقصورة على هؤلاء ولا يمتلكها الآخرون . وفي إسرائيل ، فإن هذه الخاصية هي «اليهودية» سواء عُرِّفت تعريفاً عرْقياً أو عُرِّفت إثنياً علمانياً أو إثنياً دينياً . وانطلاقاً من هذا أصدرت هيئة الأمم المتحدة (عام ١٩٧٥) قرارها الذي يقضي بأن الصهيونية حركة عنصرية ، وهو القرار الذي ألغته عام ١٩٩١ مع تغيُّر موازين القوى في العالم .

الفصل الثاني عشر

الإرهاب الصهيوني قبل عام ١٩٤٨

«الإرهاب» بالمعنى الضيق للكلمة هو القيام بأعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب لتحقيق غرض ما مثل بث الرعب في قلب سكان منطقة ما ليرحلوا عنها أو لتتم الهيمنة عليهم وتوظيفهم وإجبارهم على قبول وضع قائم مبني على الظلم (من منظور الضحية) . ويمكن أن يتسع مفهوم الإرهاب ليشمل مختلف الممارسات الاقتصادية السياسية والعسكرية ، المادية والمعنوية . وفي حالة الإرهاب الصهيوني فإن هذا يتضمن سرقة الأراضي بالاحتيال والتزوير والقانون إلى طَرْد أصحابها بقوة السلاح ، ومن فرض أنظمة تعليمية تُشوه الوعي الفلسطيني إلى تحقيق شروط اقتصادية غير مواتية لنمو المنتجين العرب . وإذا كان الإدراك الصهيوني للواقع والتاريخ (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) هو عنف إدراكي ، فإن الإرهاب الصهيوني هو الممارسات التي تُحوِّل النظرية والإدراك إلى واقع قائم " وتخلق حقائق جديدة " على حد قول موشيه ديان ، وسنتناول في مداخل هذا الباب الإرهاب بالمعنى الضيق والمباشر .

والإرهاب الصهيوني ليس حدثاً عابراً عرضياً وإنما هو أمر كامن في المشروع الصهيوني الاستيطاني الإحلالي وفي الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة . كما أن حلقات وآليات هذا الإرهاب مترابطة متلاحقة ، فالهجمات الإرهابية التي شُنَّت ضد بعض القرى العربية أدَّت إلى استسلام بقية سكان الأراضي المحتلة ، أي

أن المذابح والاعتقالات والإبعادات إن هي إلا آلية من آليات الاستيطان الصهيوني الإحلالي ، ولا يمكن تَخيُّل إمكانية تَحقُّق المشروع الصهيوني بدونها .

والإرهاب الصهيوني هو الآلية التي تم بها تفريغ جزء من فلسطين من سكانها وفرض المستوطنين الصهاينة ودولتهم الصهيونية على شعب فلسطين وأرضها . وقد تم هذا من خلال الإرهاب المباشر ، غير المنظم وغير المؤسسي ، الذي تقوم به المنظمات الإرهابية غير الرسمية (المذابح ـ ميليشيات المستوطنين ـ التخريب ـ التمييز العنصري) والإرهاب المباشر ، المنظم والمؤسسي ، الذي تقوم به الدولة الصهيونية (التهجير ـ الهيكل القانوني للدولة الصهيونية ـ التفرقة العنصرية من خلال القانون ـ الجيش الإسرائيلي ـ الشرطة الإسرائيلية ـ هدم القرى) .

ورغم أننا نفرِّق بين الإرهاب المؤسسي وغير المؤسسي إلا أنهما مرتبطان تمام الارتباط ويتم التنسيق بينهما ويجمع بينهما الهدف النهائي ، وهو إفراغ فلسطين من سكانها أو إخضاعهم وحصارهم . ولعل واقعة دير ياسين (قبل عام ١٩٤٨) وفرق الموت المعروفة باسم «المستعرفيم» هي أمثلة أخرى واضحة على هذا التعاون والتنسيق .

والإرهاب الصهيوني مرتبط تمام الارتباط بالدعم الإمبريالي الغربي حين قامت حكومة الانتداب بحماية المستوطنين وتأمين موطئ قدم لهم وسمحت بتأسيس البنية التحتية العسكرية المكونة من المستوطنات التعاونية (وبخاصة الكيبوتس) فيما نسميه «الزراعة المسلحة» ، كما ساعدت المنظمات الصهيونية المسلحة المختلفة ودعمتها ، فكانت بمنزلة قوة مسلحة كامنة قامت بالانقضاض على أرض فلسطين وأهلها عام ١٩٤٨ . وبعد إنشاء الدولة ، استمرت الدول الغربية "الديموقراطية" في دَعْم الكيان الاستيطاني الإحلالي الصهيوني ، رغم ممارساته الإرهابية التي تتسم بكل الجدة والاستمرار ، ورغم الحروب العديدة التي شنها على العرب ورغم توسعيته التي لا تعرف أية حدود .

وسنتناول في هذا الفصل الإرهاب الصهيوني قبل عام ١٩٤٨ ، أي قبل أن يتحول إلي إرهاب مؤسسى تشرف عليه الدولة الصهيونية . ومع هذا لا بد أن نؤكد

أن الإرهاب الصهيوني المؤسسي وغير المؤسسي مرتبطان تمام الارتباط ، وأن التقسيم هنا هو تقسيم إجرائي وحسب .

الإرهاب الصهيوني حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية: تاريخ

منذ بدء الانتداب البريطاني على فلسطين أخذ البناء التنظيمي للإرهاب الصهيوني في النمو والرسوخ في فلسطين مستفيداً من دعم الاستعمار البريطاني للحركة الصهيونية وتأمينه هجرة آلاف الصهاينة من الشباب الذين سرعان ما انخرطوا في تنظيمات الإرهاب . وقد استقر البناء التنظيمي للإرهاب الصهيوني منذ مطلع عشرينيات القرن العشرين حين تأسَّست الهاجاناه ممثلة الذراع العسكري والباطش للوكالة اليهودية عام ١٩٢٠ ، والتي نظمت داخل تنظيمها فرقاً خُصِّصت للهجمات الإرهابية ومنها كتائب بوش التي تقرَّر تشكيلها عام ١٩٣٧ وكذا فرق البالماخ . وفي السنة التالية أيضاً لاندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٣٦ انشق أنصار الصهيونية التصحيحية عن الهاجاناه وكوَّنوا تنظيماً اتخذ لنفسه مظهراً أشد تطرفاً ودموية هو عصابة الأرجون تسفاي ليومي (الإتسل) . وفيما بعد انشق عن "إتسل" جماعة أبراهام شتيرن وكوَّنت عام ١٩٤٠ جماعة ليحي . وتُعَد هذه المنظمات الثلاث (الهاجاناه ـ إتسل ـ ليحي) العمود الفقري للإرهاب الصهيوني حتى عام ١٩٤٨ ، حتى أنه يندر أن نجد عملاً إرهابياً وقع في فلسطين منسوباً إلى جماعة غيرها ، فضلاً عن أن بعض الحلقات الإرهابية الصهيونية كانت خاضعة لإشرافها .

وهكذا كما ترسخت بنية الإرهاب الصهيوني في العشرينيات والثلاثينيات ، شهد النصف الثاني من الثلاثينيات قفزة واضحة بالنسبة لحجم النشاط الإرهابي الصهيوني في فلسطين . وهي القفزة التي تجدر مناقشتها على ضوء المد العالمي للفاشية ، وتدفُّق جيل من الشباب الصهاينة الذين تمرسوا على العمل السري والإرهابي في بلدان أوربا الشرقية خاصة . وتشير مذكرة رسمية بريطانية صادرة عن وزارة الدولة للمستعمرات إلى أن الإرهابيين الصهاينة يأتون من روسيا وبولندا والبلقان ولا يعرفون التسامح ولا يعترفون بحقوق الآخرين وتقرِّر أنهم نتاج أنظمة تعليمية تغذي التعصب والشوفينية . كما ترتبط القفزة الواضحة في حجم النشاط

الإرهابي الصهيوني آنذاك بتصاعُد الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة المشروع الصهيوني الذي كان قد حقّق تراكماً كافياً في أدواته وإمكاناته تؤهله للصدام مع الفلسطينيين والشروع في التحرك على عجل لتحقيق غايته وتأسيس الدولة الصهيونية .

ومن بين السجل الحافل للنشاط الصهيوني في فلسطين خلال المرحلة الثانية (حتى الحرب العالمية الثانية) يمكن الإشارة لبعض العمليات المهمة من بينها قيام إرهابيي الهاجاناه بقتل مواطنين عربيين فلسطينيين بجوار مستعمرة بتاح تكفا رمياً بالرصاص حيث كان كوخهما ، وذلك في ١٦ أبريل عام ١٩٣٦ . وهو نفس العام الذي أصدرت فيه الهاجاناه سبعة قرارات بإطلاق النار على العرب أينما كانوا . كما شهد عام ١٩٣٧ سلسلة من عمليات إلقاء القنابل اليدوية على تجمعات المواطنين الفلسطينيين العزل في المقاهي ووسائل النقل والأسواق ، وكان من أشهرها إلقاء إتسل قنبلة على سوق الخضار المجاور لبوابة نابلس في القدس فسقط عشرات من العرب بين قتيل وجريح . كما أطلق أعضاء نفس المنظمة النار على قافلة عربية فقتلوا ثلاثة ركاب بينهم امرأتان في ١٤ نوفمبر ١٩٣٧ وهو اليوم الذي أُطلق عليه لقب «الأحد الأسود» في القدس ، حين نفّذ الإرهابيون الصهاينة أكثر من عملية في المدينة كمظهر لاستعراض القوة .

وفي ٦ مارس عام ١٩٣٧ لقي ١٨ عربياً مصرعهم وأصيب ٣٨ آخرون من جراء إلقاء قنبلة يدوية في سوق حيفا . كما تعرض نفس السوق في شهر يوليه من العام نفسه إلى تفجير سيارة ملغومة أودت بحياة ٣٥٠ عربياً فلسطينياً وجرحت ٧٠ آخرين ، بينما يفتخر المؤرخون الصهاينة بأن عدد الضحايا كان أكثر بكثير مما أعلنت عنه سلطات الانتداب . وفي اليوم التالي سقط ٢٧ عربياً فلسطينياً وأصيب ٤٦ آخرون بجراح من جراء قنبلة يدوية ألقتها العصابات الصهيونية على السوق المزدحم . كما تعرّض سوق القدس في ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٨ إلى انفجار سيارة ملغومة أسفر عن مقتل ٣٤ عربياً وجرح ٣٥ آخرين وفق أقل التقديرات . وفجّرت إتسل قنبلة يدوية أمام أحد المساجد في مدينة القدس في ١٥ يوليه ١٩٣٨ أثناء خروج المصلين فقتلت عشرة أشخاص وأصابت ثلاثين . وعن أحداث العام نفسه يفتخر الصهاينة بهجوم الإرهابي شلومو بن يوسف واثنان من رفاقه من جماعة

إتسل على سيارات عربية فلسطينية يستقلها مواطنون عُزّل . وقد نفّذت السلطات البريطانية حكم الإعدام في شولمو فحوّله المستوطنون الصهاينة إلى بطل قومي مثالي ويحمل طابع بريد إسرائيلي صورته ، واختارت إحدى منظمات الإرهاب الصهيوني السرية في الثمانينات اسمه لتطلقه على عملية مماثلة جرت في الضفة الغربية .

ومن بين العمليات الإرهابية الصهيونية خلال عام ١٩٣٩ شهد يوم ٢٧ فبراير وحده سقوط ٢٧ قتيلاً عربياً وجرح ٣٩ آخرين في حيفا إثر تفجير منظمة إتسل قنبلتين . كما سقط ثلاثة من العرب وجُرح رابع في تل أبيب . بينما قُتل ثلاثة آخرون وجُرح ستة في القدس . إلا أن من أبرز العمليات الإرهابية التي شهدها العام الهجوم الذي دبرته إتسل على سينما ركس في القدس حيث جرى تخطيط متعدد المراحل لتحقيق أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية بواسطة المتفجرات التي تم تسريبها إلى المبنى إضافة إلى إلقاء القنابل داخله ثم فتح نيران الرشاشات على رواد السينما الذين خرجوا في حالة من الذعر والهلع ، وقد تم تنفيذ هذه العملية الإرهابية في ٢٩ مايو ١٩٣٩ .

ولم تكن الهاجاناه بعيدة عن التنافس مع إتسل ، فقد هاجمت عناصرها قرية بلدة الشيخ بجوار حيفا في ١٢ يوليه ١٩٣٩ واختطفت خمسة من سكانها ثم قتلتهم . كما جرى في ٢٩ يوليه الهجوم على ست سيارات عربية فلسطينية في تل أبيب ورحبوت وبتاح تكفا كانت حصيلتها قتل ١١ عربياً . وأسفر إلقاء القنابل في مدينة يافا في ٢٦ أغسطس عن مصرع ٢٤ عربياً فلسطينياً وجرح ٣٥ آخرين .

الإرهاب الصهيوني وحكومة الانتداب

كان الفلسطينيون والعرب بطبيعة الحال الهدف الأساسي للنشاط الإرهابي الصهيوني ، ومع هذا توجد بعض الاستثناءات . فعلى سبيل المثال شرعت الحركة الصهيونية ، عقب صدور الكتاب الأبيض البريطاني في مايو عام ١٩٣٩ ، في الضغط على سلطات الانتداب البريطاني للتراجع عما جاء بالكتاب في غير صالح مشروعها ، ومن ثم بدأت في تنفيذ عمليات ضد أهداف بريطانية . ففي ٢١

أغسطس ١٩٣٩ قتلت إتسل ضابطين بريطانيين بلغم استهدف الضابط المسئول عن الدائرة اليهودية في أجهزة الأمن التابعة لسلطة الانتداب .

إلا أن طبيعة النشاط الإرهابي المحدود الذي وجهته المنظمات الصهيونية ضد البريطانيين كان مختلفاً تماماً عن الاعتداءات التي استهدفت الفلسطينيين لكونهم مجرد فلسطينيين . فقد جرى انتقاء الضحايا البريطانيين في البداية بصورة محددة (شخص محدد وراءه مبررات محددة واضحة) . أما الأهداف العربية فقد تم انتقاؤها وتنفيذ عملياتها بشكل يهدف إلى قتل وإصابة أكبر عدد ممكن من الضحايا الذين لا يعلم عنهم الإرهابي الصهيوني المنفِّذ والمخطِّط شيئاً محدداً سوى أنهم فقط من الفلسطينيين والعرب . ويتضح ذلك في اختيار الأماكن المزدحمة بروادها العرب (مقاهي ـ أسواق ـ قافلات) . كما افتخر منفِّذو هذه الجرائم باتباع أكثر الأساليب ضماناً لسقوط عدد أكبر من الضحايا ومن بينها استخدام غاز البروم مع المتفجرات .

ويلفت النظر أيضاً أن الإرهاب الصهيوني خلال الفترة بين إعلان الانتداب ومطلع الحرب العالمية يدخل في إطار ما يُسمَّى أسلوب "اضرب واجر" إذ تحاشى الإرهابيون الصهاينة في الأغلب الأعم الدخول في مواجهات مسلحة (كأن يقوموا بحصار قرية مثلاً) .

وما كانت آلة الإرهاب الصهيوني التي تمت تحت سمع وبصر السلطات البريطانية خلال هذه المرحلة أن تبلغ هذا الشأن إلا بمساعدة بريطانيا نفسها . وعبارة الإرهابي الصهيوني إسحق بن تسفي ذات دلالة ، إذ قال : "نعم . . هناك جبهة بريطانية يهودية . . إن لم تكن في السياسة فهي في الخنادق" ، بمعنى أنه رغم الاختلافات السياسية إلا أن السلطات البريطانية هي التي أمدت المنظمات العسكرية الصهيونية بالسلاح ومنحت المستوطنين الصهاينة تراخيص حمله (جرى منح ١٢٠ رخصة لليهود في مدينة القدس وحدها) وحجبت هذه التراخيص عن المواطنين العرب ، وهي أيضاً التي اعترفت بهذه المنظمات . ومن المعروف أن ٨٠٠ عضو في الهاجاناه التحقوا بصفوف الشرطة البريطانية في فلسطين وتدربوا على البندقية البريطانية عام ١٩٣٦ في وضح النهار .

ولقد اشتركت المؤسسات الصهيونية على اختلافها في الإعداد للعمل الإرهابي حيث كانت التدريبات تجرى أسبوعياً في المدارس العبرية والدينية والمصانع الصغيرة والحمامات ودور العبادة اليهودية. وهكذا لم يكن النشاط الإرهابي عملاً على هامش الحركة الصهيونية، بل كان عملاً يرتبط بالوجود الصهيوني وبطبيعة الاستيطان الإحلالية.

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية دخلت المنظمات العسكرية الصهيونية في جدل حول السياسة التي يتعين اتباعها إزاء السلطات البريطانية. فهل تواصل الطريق الذي شرعت فيه بعد صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ فتوجِّه قسطاً من أعمال العنف تجاه أهداف بريطانية، أم تلتزم بمهادنة بريطانيا ودعمها في الحرب ضد النازية؟ وإذا كانت أعمال الإرهاب الصهيوني في فلسطين لم تتوقف تماماً خلال فترة الحرب العالمية، فإن نشاطها الذي خفَّت حدته كثيراً بين عامي ١٩٤٠و١٩٤٤ يمكن وصفه بالكمون مقارنة بسنوات قبل الحرب وبعدها. وقد لا يعود ذلك إلى اختيار المنظمات العسكرية الصهيونية، فالسلطات البريطانية من جانبها شدَّدت قبضتها على البلاد مع نشوب الحرب فاعتقلت على الفور نشطاء وقيادات الحركة الصهيونية إلى جانب الثوار العرب. وتوصلت إلى تسويات مع الهاجاناه وإتسل قبل أن تعيد إطلاق سراح المعتقلين. وهكذا أعلنت قيادة الحركة الصهيونية أثناء فترة الحرب نبذ أعمال الإرهاب وهو الأمر الذي أعلنت كل من الهاجاناه وإتسل قبوله (ورفضته منظمة ليحي).

وقد وجدت المنظمات الصهيونية سنوات الحرب العالمية فرصة لتطوير نفوذها وتقوية هياكلها وتسليحها تمهيداً للانطلاق عند انتهاء الحرب. فزادت عدداً وعدة وأضفت على وجودها قدراً من الشرعية بالتعاون مع بريطانيا والحلفاء. وهكذا أعدت المنظمات نفسها للانطلاق لاحقاً نحو هدفين: الأول إجبار الفلسطينيين أصحاب البلاد الأصليين على مغادرة أراضيهم بما فيها تلك التي يشكلون فيها أغلبية ساحقة وهي الأرض التي خصهم بها مشروع التقسيم لاحقاً. والثاني الضغط على البريطانيين لإلغاء القيود المفروضة وبخاصة على الهجرة والعمل من أجل إقامة دولة صهيونية بأسرع الوسائل.

هذا لا ينفي امتداد دائرة العنف الصهيوني لتشمل البريطانيين والأوربيين ، بل أحياناً أعضاء الجماعات اليهودية . ففي عام ١٩٤٤ أعلنت إتسل وقف هدنتها مع البريطانيين بنسف منزل في يافا بحجة أنه مقر للشرطة البريطانية ، وكررت نفس الأعمال في حيفا والقدس . وقد بلغ النشاط الإرهابي الصهيوني ضد البريطانيين ذروته بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحديداً خلال عام ١٩٤٦ ، حيث اتفقت المنظمات على توجيه ضربات للبريطانيين كان أشهرها نسف فندق الملك داود في ٢٢ يوليه عام ١٩٤٦ والذي كان يضم مكاتب إدارة الانتداب البريطاني ، والتي افتخر بيجين بتنفيذها باتفاق مسبق مع الهاجاناه وليحي . وقد أسفر الانفجار عن مقتل ٩١ شخصاً بينهم ٤١ عربياً و٢٨ بريطانياً و١٧ يهودياً وخمسة من جنسيات أخرى بينهم أمريكيون .

إلا أن الطابع الذي غلب على العمليات التي استهدفت سلطات الانتداب البريطاني كان السعي لتدمير البنية الأساسية للبلاد مثل السكك الحديدية والجسور والمطارات والموارد الاقتصادية مثل خط البترول الواصل إلى حيفا . ويبدو أن الهدف من ذلك كان إظهار عجز السلطات البريطانية عن إدارة البلاد وحفظ الأمن . ولقد أصدرت السلطات البريطانية في يوليه عام ١٩٤٦ كتاباً أبيض يكشف وقائع الإرهاب الصهيوني والتنسيق بين المنظمات الثلاث ، وهو الكتاب الذي اعترف بيجين بمصداقية ما جاء فيه .

ويلفت النظر أن فترة ما بعد إعلان الحرب العالمية الثانية قد شهدت ما يمكن تسميته إعادة تصدير بؤر النشاط الإرهابي الصهيوني إلى المنطقة العربية وأوربا . ولا يقف الأمر عند حدود قيام إلياهو حكيم وإلياهو بيت زوري من عصابة ليحي بقتل الوزير البريطاني اللورد موين في القاهرة في ٦ نوفمبر عام ١٩٤٤ . (اعترف بن جوريون لاحقاً أنه ساهم في التستر على القتلة رغم تظاهره بإدانة الحادث) . فقد نفَّذت العصابات الصهيونية العديد من الأعمال الإرهابية التي راح ضحيتها أبرياء في أوربا ، فدبرت ليحي انفجاراً في فندق بفيينا ينزل به ضباط بريطانيون أسفر عن مصرع سيدة نمساوية . وقد بلغ إجرام العصابات الصهيونية حد التخطيط في مطلع عام ١٩٤٨ لتسميم مصادر المياه في العاصمة البريطانية بجراثيم الكوليرا . وقد تولَّى إلياب ، أحد قادة ليحي بنفسه ، تدبير زجاجات الجراثيم عبر بعض

الأطباء اليهود في معهد باستير في باريس . إلا أن صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين والإعلان عن إنهاء الانتداب البريطاني عليها جعل المنظمة تصرف النظر عن تنفيذ العملية التي كانت قد بلغت نهاية مرحلة الإعداد . وذلك كما ورد في مذكرات يعقوب إلياب نفسه . (من المعروف أن وباء الكوليرا انتشر في مصر بعد عام ١٩٤٨ ، وقد انتشرت شائعات في ذلك الحين عن أن الأمر قد يكون له علاقة بالدولة الصهيونية) .

ويُلاحَظ أن مثل هذا النشاط الذي جرى خارج فلسطين لم يقف وراءه فقط مبعوثو منظمات الإرهاب الصهيوني المتجولون في أنحاء العالم ، بل إن العديد من الخلايا الإرهابية تم زرعها لتستقر في مدن وعواصم العالم والشرق الأوسط وبخاصة بغداد . والجدير بالذكر أن عزرا وايزمان كان عضواً في خلية إرهابية زرعتها إتسل في بريطانيا . ولقد أدخل الإرهاب الصهيوني إلي المنظمات أساليب الطرود الملغومة والاختطاف واغتيال الشخصيات البارزة على نطاق واسع منذ الأربعينيات .

كما تواصل قبل قيام الدولة عام ١٩٤٨ قيام منظمات الإرهاب الصهيونية بالأعمال التي تضم عصابات السرقة والإجرام العادية . إلا أن الأكثر مدعاة للتأمل هو تفاخر قادة المنظمات الصهيونية العسكرية (وقادة الدولة الإسرائيلية فيما بعد) بقيامهم بتخطيط وتنفيذ السطو على البنوك والممتلكات . ومن بين هذه الأعمال سرقة البنك العثماني في ١٣ سبتمبر ١٩٤٦ وبنك باركليز في أغسطس عام ١٩٤٧ لحساب ليحي . وقد أُلقي القبض على بعض أعضاء الجماعات الإرهابية الصهيونية وحُكم على بعضهم بالسجن بسبب تلك الأعمال المشينة ومن بين هؤلاء يهوشاع زلتر الذي حُكم عليه بـ ١٥ عاماً بسبب سطوه على أحد البنوك في تل أبيب . والملاحظ أن العديد من تلك الأعمال مثل سرقة ٢٧ ألف ليرة من بنك ديسكونت في ٢٤ مارس ١٩٤٧ لحساب ليحي قد حظيت باهتمام مذكرات قيادات الإرهاب الصهيوني التي أبرزت وقائعها المشينة في وصف ملئ بالفروسية والإثارة والتفاخر .

إلا أن التعبير الأساسي والمتبلور عن الإرهاب الصهيوني في هذه الفترة هو



سلسلة المذابح التي ارتكبت ضد العرب بهدف إبادة الأقلية وإرهاب الأغلبية حتى يترك الفلسطينيون أرضهم لتصبح أرضاً بلا شعب .

المذابح الصهيونية بين عامي ١٩٤٧و ١٩٤٨

تتسم المذابح الصهيونية أنها ذات طابع إبادي محدود ، إذ يتم الإعلان عنها بطريقة درامية لتبث الذعر في نفوس العرب الفلسطينيين فيهربون . وبذا تتم عملية التطهير العرْقي وتصبح فلسطين أرضاً بلا شعب . كما كانت فرق الإرهاب الصهيونية تنفِّذ بعض المذابح للانتقام ولتلقين العرب الفلسطينيين درساً في عدم جدوى المقاومة . ومن أهم المذابح الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ ما يلي :

* مذبحة قريتي الشيخ وحواسة (٣١ ديسمبر عام ١٩٤٧) : انفجرت قنبلة خارج بناء شركة مصفاة بترول حيفا وقتلت وجرحت عدداً من العمال العرب القادمين إلى المصفاة . وإثر ذلك ثار العمال العرب بالشركة وهاجموا الصهاينة العاملين بالمصفاة بالمعاول والفؤوس وقضبان الحديد وقتلوا وجرحوا منهم نحو ستين صهيونياً . وكان قسم كبير من العمال العرب في هذه المصفاة يقطنون قريتي الشيخ وحواسة الواقعتين جنوب شرق حيفا ، ولذا خطط الصهاينة للانتقام بمهاجمة البلدتين .

وفي ليلة رأس السنة الميلادية ١٩٤٨ بدأ الصهاينة هجومهم بُعيد منتصف الليل وكان عدد المهاجمين بين ١٥٠ ، ٢٠٠ صهيوني ركزوا هجومهم على أطراف البلدتين، ولم يكن لدى العرب سلاح كاف ، ولم يتعد الأمر وجود حراسات محلية بسيطة في الشوارع .

هاجم الصهاينة البيوت النائية في أطراف هاتين القريتين وقذفوها بالقنابل اليدوية ودخلوا على السكان النائمين وهم يطلقون نيران رشاشاتهم . وقد استمر الهجوم ساعة انسحب إثرها الصهاينة في الساعة الثانية صباحاً بعد أن هاجموا حوالي عشرة بيوت وراح ضحية ذلك الهجوم نحو ٣٠ فرداً بين قتيل وجريح معظمهم من النساء والأطفال وتركوا شواهد من الدماء والأسلحة تدل على عنف المقاومة التي لقوها .

* مذبحة قرية سعسع (١٤ ـ ١٥ فبراير ١٩٤٨) : شنت كتيبة البالماخ الثالثة هجوماً على قرية سعسع ، فدمرت ٢٠ منزلاً فوق رؤوس سكانها ، وأسفر ذلك عن مقتل ٦٠ عربياً معظمهم من النساء والأطفال . وقد وُصفت هذه العملية بأنها "مثالية" .

* مذبحة رحوفوت (٢٧ فبراير ١٩٤٨) : حدثت في مدينة حيفا قرب رحوفوت حيث تم نسف قطار القنطرة الأمر الذي أسفر عن استشهاد سبعة وعشرين عربياً وجرح ستة وثلاثين آخرين .

* مذبحة كفر حسينية (١٣ مارس ١٩٤٨) : قامت الهاجاناه بالهجوم على القرية وقامت بتدميرها وأسفرت المذبحة عن استشهاد ثلاثين عربياً .

* مذبحة بنيامينا (٢٧ مارس ١٩٤٨) : حدثت مذبحتان في هذا الموضع حيث تم نسف قطارين ، أولهما نُسف في ٢٧ مارس وأسفر عن استشهاد ٢٤ فلسطينياً عربياً وجرح أكثر من ٦١ آخرين ، وتمت عملية النسف الثانية في ٣١ من نفس الشهر حيث استُشهد أكثر من ٤٠ عربياً وجُرح ٦٠ آخرون .

* مذبحة دير ياسين (٩ أبريل ١٩٤٨) : مذبحة ارتكبتها منظمتان عسكريتان صهيونيتان هما الإرجون (التي كان يتزعمها مناحم بيجين، رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد) وشتيرن ليحي (التي كان يترأسها إسحق شامير الذي خلف بيجين في رئاسة الوزارة) . وتم الهجوم باتفاق مسبق مع الهاجاناه ، وراح ضحيتها زهاء ٢٦٠ فلسطينياً من أهالي القرية العزل . وكانت هذه المذبحة ، وغيرها من أعمال الإرهاب والتنكيل ، إحدى الوسائل التي انتهجتها المنظمات الصهيونية المسلحة من أجل السيطرة على الأوضاع في فلسطين تمهيداً لإقامة الدولة الصهيونية .

تقع قرية دير ياسين على بُعد بضعة كيلو مترات من القدس على تل يربط بينها وبين تل أبيب . وكانت القدس آنذاك تتعرض لضربات متلاحقة ، وكان العرب ، بزعامة البطل الفلسطيني عبد القادر الحسيني ، يحرزون الانتصارات في مواقعهم . لذلك كان اليهود في حاجة إلى انتصار حسب قول أحد ضباطها "من أجل كسر الروح المعنوية لدى العرب، ورفع الروح المعنوية لدى اليهود" ، فكانت دير ياسين فريسة سهلة لقوات الإرجون . كما أن المنظمات العسكرية الصهيونية كانت في

حاجة إلى مطار يخدم سكان القدس . كما أن الهجوم وعمليات الذبح والإعلان عن المذبحة هي جزء من نمط صهيوني عام يهدف إلى تفريغ فلسطين من سكانها عن طريق الإبادة والطرد .

كان يقطن القرية العربية الصغيرة ٤٠٠ شخص ، يتعاملون تجارياً مع المستوطنات المجاورة ، ولا يملكون إلا أسلحة قديمة يرجع تاريخها إلى الحرب العالمية الأولى .

في فجر ٩ أبريل عام ١٩٤٨ دخلت قوات الإرجون من شرق القرية وجنوبها ، ودخلت قوات شتيرن من الشمال ليحاصروا القرية من كل جانب ما عدا الطريق الغربي ، حتى يفاجئوا السكان وهم نائمين . وقد قوبل الهجوم بالمقاومة في بادئ الأمر ، وهو ما أدّى إلى مصرع ٤ وجرح ٤٠ من المهاجمين الصهاينة . وكما يقول الكاتب الفرنسي باتريك ميرسييون : "إن المهاجمين لم يخوضوا مثل تلك المعارك من قبل ، فقد كان من الأيسر لهم إلقاء القنابل في وسط الأسواق المزدحمة عن مهاجمة قرية تدافع عن نفسها . . لذلك لم يستطيعوا التقدم أمام هذا القتال العنيف" .

ولمواجهة صمود أهل القرية ، استعان المهاجمون بدعم من قوات البالماخ في أحد المعسكرات بالقرب من القدس حيث قامت من جانبها بقصف القرية بمدافع الهاون لتسهيل مهمة المهاجمين . ومع حلول الظهيرة أصبحت القرية خالية تماماً من أية مقاومة ، فقررت قوات الإرجون وشتيرن (والحديث لميرسييون) "استخدام الأسلوب الوحيد الذي يعرفونه جيداً ، وهو الديناميت . وهكذا استولوا على القرية عن طريق تفجيرها بيتاً بيتاً . وبعد أن انتهت المتفجرات لديهم قاموا "بتنظيف" المكان من آخر عناصر المقاومة عن طريق القنابل والمدافع الرشاشة ، حيث كانوا يطلقون النيران على كل ما يتحرك داخل المنزل من رجال ، ونساء ، وأطفال ، وشيوخ" . وأوقفوا العشرات من أهل القرية إلى الحوائط وأطلقوا النار عليهم . واستمرت أعمال القتل على مدى يومين . وقامت القوات الصهيونية بعمليات تشويه سادية (تعذيب ـ اعتداء ـ بتر أعضاء ـ ذبح الحوامل والمراهنة على نوع الأجنة) ، وأُلقي بـ٥٣ من الأطفال الأحياء وراء سور المدينة القديمة ، واقتيد

٢٥ من الرجال الأحياء في حافلات ليطوفوا بهم داخل القدس طواف النصر على غرار الجيوش الرومانية القديمة ، ثم تم إعدامهم رمياً بالرصاص . وألقيت الجثث في بئر القرية وأُغلق بابه بإحكام لإخفاء معالم الجريمة . وكما يقول ميرسيبيون : "وخلال دقائق ، وفي مواجهة مقاومة غير مسبوقة ، تحوَّل رجال وفتيات الإرجون وشتيرن ، الذين كانوا شباباً ذوي مُثُل عليا ، إلى "جزارين" ، يقتلون بقسوة وبرودة ونظام مثلما كان جنود قوات النازية يفعلون" . ومنعت المنظمات العسكرية الصهيونية مبعوث الصليب الأحمر جاك دي رينييه من دخول القرية لأكثر من يوم . بينما قام أفراد الهاجاناه الذين احتلوا القرية بجمع جثث أخرى في عناية وفجروها لتضليل مندوبي الهيئات الدولية وللإيحاء بأن الضحايا لقوا حتفهم خلال صدامات مسلحة (عثر مبعوث الصليب الأحمر على الجثث التي أُلقيت في البئر فيما بعد) .

وقد تباينت ردود أفعال المنظمات الصهيونية المختلفة بعد المذبحة ، فقد أرسل مناحم بيجين برقية تهنئة إلى رعنان قائد الإرجون المحلي قال فيها : "تهنئتي لكم لهذا الانتصار العظيم ، وقل لجنودك إنهم صنعوا التاريخ في إسرائيل" . وفي كتابه المعنون **الثورة** كتب بيجين يقول : "إن مذبحة دير ياسين أسهمت مع غيرها من المجازر الأخرى في تفريغ البلاد من ٦٥٠ ألف عربي" . وأضاف قائلاً : "لولا دير ياسين لما قامت إسرائيل" . وقد حاولت بعض القيادات الصهيونية التنصل من مسئوليتها عن وقوع المذبحة . فوصفها ديفيد شالتيل ، قائد قوات الهاجاناه في القدس آنذاك، بأنها "إهانة للسلاح العبري" . وهاجمها حاييم وايزمان ووصفها بأنها عمل إرهابي لا يليق بالصهاينة . كما ندَّدت الوكالة اليهودية بالمذبحة . وقد قامت الدعاية الصهيونية على أساس أن مذبحة دير ياسين مجرد استثناء ، وليست القاعدة ، وأن هذه المذبحة تمت دون أي تدخُّل من جانب القيادات الصهيونية بل ضد رغبتها . إلا أن السنوات التالية كشفت النقاب عن أدلة دامغة تثبت أن جميع التنظيمات الصهيونية كانت ضالعة في ارتكاب تلك المذبحة وغيرها، سواء بالاشتراك الفعلي في التنفيذ أو بالتواطؤ أو بتقديم الدعم السياسي والمعنوي .

١ ـ ذكر مناحم بيجين في كتابه **الثورة** أن الاستيلاء على دير ياسين كان جزءاً من خطة أكبر وأن العملية تمت بكامل علْم الهاجاناه "وبموافقة قائدها" ، وأن الاستيلاء

على دير ياسين والتمسك بها يُعَد إحدى مراحل المخطط العام رغم الغضب العلني الذي عبَّر عنه المسئولون في الوكالة اليهودية والمتحدثون الصهاينة .

٢ ـ ذكرت **موسوعة الصهيونية وإسرائيل** (التي حررها العالم الإسرائيلي روفائيل باتاي) أن لجنة العمل الصهيونية (اللجنة التنفيذية الصهيونية) وافقت في مارس من عام ١٩٤٨ على "ترتيبات مؤقتة ، يتأكد بمقتضاها الوجود المستقل للإرجون ، ولكنها جعلت كل خطط الإرجون خاضعة للموافقة المسبقة من جانب قيادة الهاجاناه" .

٣ ـ كانت الهاجاناه وقائدها في القدس ديفيد شالتيل يعمل على فرض سيطرته على كل من الإرجون وشتيرن ، فلما أدركتا خطة شالتيل قررتا التعاون معاً في الهجوم على دير ياسين . فأرسل شالتيل رسالة إليهما تؤكد لهما الدعم السياسي والمعنوي في ٧ أبريل ، أي قبل وقوع المذبحة بيومين ، جاء فيها : "بلغني أنكم تخططون لهجوم على دير ياسين . أود أن ألفت انتباهكم إلى أن دير ياسين ليست إلا خطوة في خططنا الشاملة . ليس لدي أي اعتراض على قيامكم بهذه المهمة ، بشرط أن تجهِّزوا قوة كافية للبقاء في القرية بعد احتلالها ، لئلا تحتلها قوى معادية وتهدِّد خططنا" .

٤ ـ جاء في إحدى النشرات الإعلامية التي أصدرتها وزارة الخارجية الإسرائيلية أن ما وصف بأنه "المعركة من أجل دير ياسين" كان جزءاً لا يتجزأ من "المعركة من أجل القدس" .

٥ ـ أقر الصهيوني العمالي مائير بعيل في السبعينيات بأن مذبحة دير ياسين كانت جزءاً من مخطط عام ، اتفقت عليه جميع التنظيمات الصهيونية في مارس ١٩٤٨ ، وعُرف باسم «خطة د» ، وكان يهدف إلى طَرْد الفلسطينيين من المدن والقرى العربية قبيل انسحاب القوات البريطانية ، عن طريق التدمير والقتل وإشاعة جو من الرعب والهلع بين السكان الفلسطينين وهو ما يدفعهم إلى الفرار من ديارهم .

٦ ـ بعد ثلاثة أيام من المذبحة ، تم تسليم قرية دير ياسين للهاجاناه لاستخدامها مطاراً .

٧ ـ أرسل عدد من الأساتذة اليهود برسائل إلى بن جوريون يدعونه فيها إلى ترك منطقة دير ياسين خالية من المستوطنات ، ولكن بن جوريون لم يرد على رسائلهم وخلال شهور استقبلت دير ياسين المهاجرين من يهود شرق أوربا .

٨ ـ خلال عام من المذبحة صدحت الموسيقى على أرض القرية العربية وأقيمت الاحتفالات التي حضرها مئات الضيوف من صحفيين وأعضاء الحكومة الإسرائيلية وعمدة القدس وحاخامات اليهود . وبعث الرئيس الإسرائيلي حاييم وايزمان برقية تهنئة لافتتاح مستوطنة جيفات شاؤول في قرية دير ياسين (مع مرور الزمن توسعت القدس إلى أن ضمت أرض دير ياسين إليها لتصبح ضاحية من ضواحي القدس) .

وأياً ما كان الأمر ، فالثابت أن مذبحة دير ياسين والمذابح الأخرى المماثلة لم تكن مجرد حوادث فردية أو استثنائية طائشة ، بل كانت جزءاً أصيلاً من نمط ثابت ومتواتر ومتصل ، يعكس الرؤية الصهيونية للواقع والتاريخ والآخر ، حيث يصبح العنف بأشكاله المختلفة وسيلة لإعادة صياغة الشخصية اليهودية وتنقيتها من السمات الطفيلية والهامشية التي ترسخت لديها نتيجة القيام بدور الجماعة الوظيفية . كما أنه أداة تفريغ فلسطين من سكانها وإحلال المستوطنين الصهاينة محلهم وتثبيت دعائم الدولة الصهيونية وفَرْض واقع جديد في فلسطين يستبعد العناصر الأخرى غير اليهودية المكوِّنة لهويتها وتاريخها .

وقد عبَّرت الدولة الصهيونية عن فخرها بمذبحة دير ياسين ، بعد ٣٢ عاماً من وقوعها ، حيث قررت إطلاق أسماء المنظمات الصهيونية : الإرجون ، وإتسل ، والبالماخ ، والهاجاناه على شوارع المستوطنة التي أُقيمت على أطلال القرية الفلسطينية .

* مذبحة ناصر الدين (١٤ أبريل ١٩٤٨) : اشتدت حدة القتال في مدينة طبرية بين العرب والصهاينة ، وكان التفوق في الرجال والمعدات في جانب الصهاينة منذ البداية . وجرت محاولات لنجدة مجاهدي طبرية من مدينة الناصرة وما جاورها . وجاءت أنباء إلى أبناء البلدة عن هذه النجدة وطُلب منهم التنبه وعدم فتح النيران عليها . ولكن هذه الأنباء تسربت إلى العدو الصهيوني الذي سيطر على مداخل مدينة طبرية فأرسلت منظمتا ليحي والإرجون في الليلة المذكورة قوة إلى قرية ناصر

الدين يرتدي أفرادها الملابس العربية ، فاعتقد الأهالي أنهم أفراد النجدة القادمة إلى طبرية فاستقبلوهم بالترحاب ، وعندما دخل الصهاينة القرية فتحوا نيران أسلحتهم على مستقبليهم ، ولم ينج من المذبحة سوى أربعين عربياً استطاعوا الفرار إلى قرية مجاورة . وقد دمر الصهاينة بعد هذه المذبحة جميع منازل ناصر الدين .

* مذبحة اللد (أوائل يوليه ١٩٤٨) : تُعَد عملية اللد أشهر مذبحة قامت بها قوات البالماخ . وقد تمت العملية ، المعروفة بحملة داني ، لإخماد ثورة عربية قامت في يوليه عام ١٩٤٨ ضد الاحتلال الإسرائيلي . فقد صدرت تعليمات بإطلاق الرصاص على أي شخص يُشاهَد في الشارع ، وفتح جنود البالماخ نيران مدافعهم الثقيلة على جميع المشاة ، وأخمدوا بوحشية هذا العصيان خلال ساعات قليلة ، وأخذوا يتنقلون من منزل إلى آخر ، يطلقون النار على أي هدف متحرك . ولقي ٢٥٠ عربياً مصرعهم نتيجة ذلك (وفقاً لتقرير قائد اللواء) . وذكر كينيث بيلبي ، مراسل جريدة **الهيرالد تريبيون** ، الذي دخل اللد يوم ١٢ يوليه ، أن موشي دايان قاد طابوراً من سيارات الجيب في المدينة كان يُقل عدداً من الجنود المسلحين بالبنادق والرشاشات من طراز ستين والمدافع الرشاشة التي تتوهج نيرانها . وسار طابور العربات الجيب في الشوارع الرئيسية ، يطلق النيران على كل شيء يتحرك ، ولقد تناثرت جثث العرب ، رجالاً ونساء ، بل جثث الأطفال في الشوارع في أعقاب هذا الهجوم . وعندما تم الاستيلاء على رام الله أُلقي القبض ، في اليوم التالي ، على جميع من بلغوا سن التجنيد من العرب ، وأُودعوا في معتقلات خاصة . ومرة أخرى تجولّت العربات في المدينتين ، وأخذت تعلن ، من خلال مكبرات الصوت ، التحذيرات المعتادة . وفي يوم ١٣ يوليه أصدرت مكبرات الصوت أوامر نهائية ، حدّدت فيها أسماء جسور معيّنة طريقاً للخروج" .

التنظيمات الصهيونية العسكرية قبل مايو ١٩٤٨ .

يمكن تقسيم التنظيمات الصهيونية العسكرية قبل عام ١٩٤٨ من منظور الوظيفة التي تضطلع بها إلى قسمين أساسيين . فكانت بعض التنظيمات توجه عملياتها العسكرية ضد السكان العرب الفلسطينيين أصحاب البلاد ، وكان البعض الآخر يُوظّف نفسه في خدمة الدولة الإمبريالية الراعية وصراعاتها الممتدة إلى خارج

المنطقة. وهذا الازدواج في الوظائف نتيجة طبيعية لوضع المستوطنين الصهاينة كجماعة وظيفية (ثم دولة وظيفية) في وسط معاد، وهي في حربها ضده تحتاج إلى دعم إمبريالي من الخارج، وعليها أن تدفع الثمن، وهو أن تضع نفسها تحت تصرف الراعي الإمبريالي.

ومن المنظمات التي أسِّست لخدمة الأغراض الداخلية (أي الهجوم على العرب) نجد منظمة بارجيورا، ثم منظمة الحارس (هاشومير) التي أسِّست عام ١٩٠٩، ثم البيتار، التي أسست عام ١٩٢٣، ثم النوطريم التي أسستها سلطات الانتداب البريطاني بالتعاون مع الهاجاناه للمساعدة في قمع الانتفاضات الفلسطينية العربية التي قامت في فلسطين في الفترة من ١٩٣٦ وحتى ١٩٣٩. ومنها أيضاً منظمة إتسل التي قامت في فلسطين عام ١٩٣١ انطلاقاً من أفكار فلاديمير جابوتنسكي.

١ ـ بارجيورا (منظمة):

منظمة عسكرية صهيونية سرية أسسها في فلسطين عام ١٩٠٧ كل من: يتسحاق بن تسفي، وإسرائيل شوحط، وغيرهما من المستوطنين الصهاينة الأوائل، وكان شعارها "بالدم والنار سقطت يهودا، وبالدم والنار ستقوم يهودا"، وقد استلهمت اسمها من اسم شيمون بارجيورا ـ قائد التمرد اليهودي الأول ضد الرومان في فلسطين ما بين عام ٦٦ وعام ٧٠.

تولت المنظمة أعمال حراسة المستوطنات الصهيونية في الجليل، كما عملت على خلق قوة مسلحة يهودية في فلسطين. واستمرت تعمل حتى ١٩٠٩ حيث أتاح تطورها فرصة تأسيس منظمة أكثر اتساعاً واستقراراً وهي منظمة الحارس.

٢ ـ الحارس (منظمة):

منظمة عسكرية صهيونية، تُسمَّى بالعبرية «هاشومير»، أسسها عام ١٩٠٩ في فلسطين يتسحاق تسفي وإسرائيل جلعادي وألكسندر زيد وإسرائيل شوحط الذي كان بمنزلة العقل السياسي المحرك والقيادة الفعلية للمنظمة. أما الأعضاء فجاء معظمهم من صفوف حزب عمال صهيون، ومن بين مهاجري روسيا الأوائل.

ورغم ذلك رفضت المنظمة أن تكون تابعة لسلطة الحزب بشكل مباشر . كما رفضت الخضوع لإشراف المكتب الفلسطيني للمنظمة الصهيونية العالمية .

وتُعَدُّ منظمة الحارس استمراراً متطوراً لمنظمة بار جيورا السرية ، وهي بذلك من المحاولات الأولى لتأسيس قوة مسلحة يهودية في فلسطين تعمل على فرض الاستيطان الصهيوني وتدعيمه . وقد بدأت الحارس كمنظمة سرية ولم يزد عدد أعضائها عند التأسيس عن ثلاثين عضواً ، وتولت حراسة المستوطنات الصهيونية في الجليل نظير مقابل مالي . ثم توسعت فيما بعد لتعمل في مناطق أخرى ، رغم اعتراض قيادات اليشوف القديم على هذه الأنشطة لما تثيره من استفزاز للسكان الفلسطينيين . وكان نموذج الحارس هو اليهودي حامل السلاح الذي يجيد اللغة العربية ويرتدي الزي العربي أو الشركسي . وكان العضو ينضم إلى المنظمة بعد المرور بسنة اختبار ، وبعد الحصول على موافقة ثلثي الحاضرين في المؤتمر السنوي العام للمنظمة .

ولم يقتصر نشاط المنظمة على الحراسة ، بل قامت بدور أساسي في إقامة المستعمرات الصهيونية في فلسطين ، حيث أسست أول مستعمرة لها في تل عداشيم (١٩١٣) ثم ألحقتها بمستعمرة أخرى في كفر جلعادي (١٩١٦) ثم مستعمرة تل هاي (١٩١٨) . كما كانت المنظمة أحد الأطر الرئيسية لتدريب العناصر العسكرية التي شكلت فيما بعد قوام منظمة الهاجاناه .

وأثناء الحرب العالمية الأولى ، والحملة البريطانية على فلسطين ، انضم قسم من أعضاء منظمة الحارس إلى الفيلق اليهودي وقاتل في صفوف الجيش البريطاني ، بينما انضم قسم آخر إلى جانب الأتراك . وكانت تلك بداية الصراعات الداخلية التي تطورت لتصل إلى ذروتها خلال المؤتمر العام للمنظمة في مايو ١٩٢٠ ، حيث تباينت الآراء بين الحفاظ على استقلال المنظمة ، وبين تحويلها إلى منظمة موسعة للدفاع تخضع لإشراف المؤسسات السياسية العامة لليشوف الاستيطاني . وقد تقرَّر في النهاية حل المنظمة والانضمام للهاجاناه ، إلا أن عدداً محدوداً من الأعضاء ظل متمسكاً بفكرة استمرار المنظمة ، وحقها في تولِّي الأعمال العسكرية

بلا منافس . وقد احتفظ هؤلاء بمخزن خاص للسلاح ، ولم يسلموه إلى الهاجاناه إلا عام ١٩٢٩ مع اندلاع انتفاضة العرب الفلسطينيين .

٣ـ البيتار (منظمة) :

«البيتار» اختصار للعبارة العبرية «بريت يوسف ترومبلدور» ، أي «عهد ترومبلدور» أو «حلف ترومبلدور» . وهو تنظيم شبابي صهيوني تصحيحي أسسه في بولندا عام ١٩٢٣ يوسف ترومبلدور ، وكان هدفه إعداد أعضائه للحياة في فلسطين بتدريبهم على العمل الزراعي وتعليمهم مع التركيز على العبرية بالإضافة إلى التدريب العسكري . وكان أعضاؤها يتلقون أيديولوجيا واضحة التأثر بالأيديولوجيات الفاشية التي سادت أوربا آنذاك ، فكانوا يتعلمون مثلاً أن أمام الإنسان اختيارين لا ثالث لهما : "الغزو ، أو الموت" ، وأن كل الدول التي لها رسالة قامت على السيف وعليه وحده . وبشكل عام ، يمثل التنظيم أفكار جابوتنسكي زعيم الصهيونية التنقيحية .

ولم يقتصر نشاط بيتار على بولندا بل امتد إلى العديد من الدول ، فأسست عام ١٩٣٤ قاعدة للتدريب البحري في إيطاليا وأخرى للتدريب على الطيران في باريس ، كما أسست فروعاً في اللد (١٩٣٨) وجنوب أفريقيا (١٩٣٩) ونيويورك (١٩٤١) . وقد ظلت القاعدة الأساسية للتنظيم وهيئته العليا حتى الحرب العالمية الثانية خارج فلسطين ، ثم انتقلت بعد ذلك إليها ، حيث كان بعض أتباع بيتار قد أسسوا عدة مستوطنات زراعية .

وقد انشق تنظيم بيتار عن المنظمة الصهيونية إثر النزاعات بين جابوتنسكي وزعمائها ، وهي النزاعات التي انتهت بانفصاله ، وتشكيل المنظمة الصهيونية الجديدة في ١٩٣٤ نتيجة معارضة سياسة الهستدروت . وداخل بيتار ، تشكلت الكوادر الأساسية لمنظمة الإرجون الإرهابية ولحركة حيروت . وكان مائير كاهانا مؤسس جماعة كاخ عضواً في تنظيم بيتار .

٤ ـ النوطريم :

«النوطريم» كلمة عبرية تعني «الحرس أو الخفراء» ، وهي الشرطة اليهودية الإضافية التي شكلتها سلطات الانتداب البريطاني بالتعاون مع الهاجاناه للمساعدة

في قمع الانتفاضات العربية في فلسطين في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ . وتم ، في هذا الإطار ، تجنيد مئات الخفراء من مختلف المدن والمستوطنات ، وأرسلوا لحماية المستوطنات الواقعة على الحدود وفي غور الأردن . وشملت قوات الخفراء في البداية ٧٥٠ خفيراً على نفقة سلطات الانتداب و١٨٠٠ خفير على نفقة قيادة المستوطنين الصهاينة . وفي يونيه ١٩٣٦ ، ونظراً لتصاعد المظاهرات العربية ، تم تجنيد ١٢٤٠ خفيراً آخر أُطلق عليهم اسم «خفراء إضافيون» .

وفي يوليه ١٩٣٨ أعادت قيادة المستوطنين تنظيم قوات الخفراء لتصبح وحدة شرطة منظمة ، أُطلق عليها اسم «شرطة المستوطنات العبرية» ، وتم تقسيمها إلى عشرات الكتائب لتتناسب إلى حدٍّ ما مع توزيع قوات الهاجاناه ، وقامت هذه القوات بحماية القطارات والسكك الحديدية والمرافق العامة ، كما شاركت في نقل المهاجرين اليهود غير الشرعيين .

وكما أسلفنا هناك تنظيمات عسكرية صهيونية توجه عملياتها العسكرية ضد السكان العرب ، أصحاب البلاد ، ولكن كان هناك أيضا تنظيمات أخري تضع نفسها في خدمة الدولة الإمبريالية . وفيما يلي أهم التنظيمات العسكرية الصهيونية التي وضعت نفسها في خدمة الدولة الإمبريالية .

١ ـ الفيلق اليهودي :

«الفيلق اليهودي» هو تشكيلات عسكرية من المتطوعين اليهود الذين حاربوا في صفوف القوات البريطانية والحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى مثل الكتيبة اليهودية رقم ٣٨ التي جُنِّدت في إنجلترا عام ١٩١٥ ـ ١٩١٧ ، والكتيبة ٣٩ التي نظمها بن جوريون وبن تسفي في الولايات المتحدة بين عامي ١٩١٧ ـ ١٩١٨ ، والكتيبة ٤٠ التي تم تشكيلها في فلسطين ، وكذلك كتائب حملة البنادق الملكية وفرقة البغالة الصهيونية التي نظمها جابوتنسكي وترومبلدور في مصر عام ١٩١٥ . وقد بلغ عدد أفراد كل هذه المنظمات ٦٤٠٠ رجل وكان يُشار إليها جميعاً باسم «الفيلق اليهودي» . وترجع فكرة هذه التشكيلات إلى تصوُّر الصهاينة أنه يتعيَّن عليهم مساعدة بريطانيا ، القوة الاستعمارية الصاعدة ، حتى تساعدهم هي على تأسيس وطن قومي لليهود . وقد واجه الصهاينة صعوبات جمة في بادئ الأمر حيث

تجاهلتهم وزارة الدفاع البريطانية وهاجمهم اليهود الاندماجيون، وكذلك اليساريون في أوساط الشباب اليهودي، إلا أن الجو في بريطانيا آنذاك كان ملبداً بمعاداة اليهود «الأجانب» الذين يفدون من روسيا ويستقرون ويكسبون رزقهم في بريطانيا دون أن يتحملوا مشقة الدفاع عنها . ولذلك، سارعت الحكومة البريطانية بتجنيد هؤلاء "الأجانب" لتهدئة مشاعر الغضب من جراء وضعهم الفريد، وكان هذا الإجراء هو العنصر الرئيسي الذي أدَّى إلى إضعاف المعارضة اليهودية لفكرة الفرقة العسكرية الصهيونية .

وقد أعلنت الحكومة البريطانية في أغسطس ١٩١٦ موافقتها على اقتراح جابوتنسكي بتشكيل كتيبة يهودية، وذلك بينما كانت الجهود الرامية لإصدار وعد بلفور تجري على قدم وساق . وكانت النية تتجه إلى جعل الفرقة يهودية خالصة، ولكن الجناح المعادي للصهيونية نجح في منع هذه الخطوة، ولذلك أُطلق على الكتيبة اسم «الكتيبة ٣٨، حملة البنادق الملكية» وتولَّى قيادتها الضابط البريطاني جون باترسون . وقد تلقت هذه الكتيبة تدريباتها في بريطانيا ومصر، ثم توجهت إلى فلسطين . ورغم اشتراك هذه الكتيبة في الهجوم على شرق الأردن واحتلال مدينة السلط في سبتمبر ١٩١٨، فإن أداءها لم يكن مرضياً حيث انتشرت الملاريا في صفوف الجنود الأمر الذي أدَّى إلى فرار الكثيرين (ومنهم بن جوريون) وتَشتُّت الكتيبة .

ولدى دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً في الحرب، وافقت الحكومة الأمريكية في يناير ١٩١٨ على تشكيل كتيبة أخرى من اليهود الأمريكيين والمتطوعين من كندا والأرجنتين، وأُطلق عليها اسم «الكتيبة ٣٩» . وقد نُقل قسم منها إلى مصر وشرق الأردن في منتصف عام ١٩١٨، بينما وصل القسم الأعظم إلى فلسطين بعد أن وضعت الحرب أوزارها .

وفي يونيه ١٩١٨، تم تشكيل كتيبة أخرى هي «الكتيبة ٤٠» بناءً على اقتراح قائد الفرقة الأسكتلندية في فلسطين الذي دعا إلى تجنيد اليهود في المناطق التي احتلتها القوات البريطانية . وقد تلقت هذه الكتيبة تدريباتها في التل الكبير ولم تشارك في

الهجوم على شمال فلسطين عام ١٩١٨ ، ولكنها نُقلت إلى فلسطين في نهاية ذلك العام .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت تتمركز على أرض فلسطين ثلاث كتائب يهودية تضم حوالي خمسة آلاف فرد يمثلون سدس جيش الانتداب البريطاني ، وقد أصبح اسمهم هو «الكتيبة العبرية» وشعارها المينوراه (وهو شعار القبَّالاه ثم الدولة الصهيونية فيما بعد) . وبعد أن ترسخت دعائم الاحتلال البريطاني في فلسطين، بدأت الحكومة البريطانية في تسريح تلك الكتائب ولم تعبأ بنداءات المنظمة الصهيونية العالمية من أجل زيادة عدد أفراد الكتائب والإبقاء عليها ضمن القوات البريطانية . وفي عام ١٩٢١ ، تم حل هذه الكتائب نهائياً وانضم كثير من أعضائها إلى الهاجاناه .

٢ ـ فرقة البغالة الصهيونية :

وحدة عسكرية صهيونية مساعدة للجيش البريطاني شُكِّلت عام ١٩١٥ إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى . وكان جابوتنسكي أول من فكر في تكوين هذه الوحدة لاقتناعه بأهمية التحالف مع بريطانيا للتخلص من الإدارة العثمانية لفلسطين وضرورة القوة المسلحة اليهودية لبناء الدولة الصهيونية . وقد اتصل جابوتنسكي بترومبلدور ليقوما بتجنيد المتطوعين من بين المستوطنين اليهود الذين أبعدتهم السلطات العثمانية عن فلسطين إلى مصر لأنهم لم يكونوا رعايا عثمانيين . وكان الهدف من ذلك وضعهم تحت تصرف القوات البريطانية أثناء غزوها فلسطين . ولكن الجنرال ماكسويل ، قائد القوات البريطانية في مصر آنذاك ، رفض الفكرة لأنه كان ضد تجنيد الأجانب ، واقترح أن يقتصر دور المتطوعين على مساعدة الجيش في حمل المؤن والذخائر للقوات المحاربة في أي مكان غير فلسطين . ورغم اعتراض جابوتنسكي ، وافق ترومبلدور وشُكِّلت الفرقة من بعض اليهود المصريين وبعض اليهود الذين رُحِّلوا إلى الإسكندرية . وقد ضمت الفرقة ٦٥٠ ضابطاً وجندياً و٢٠ حصاناً للضباط والمساعدين و٧٥٠ بغلاً (ومن هنا جاءت التسمية) ، وقد اتخذت الفرقة نجمة داود شعاراً لها وكانت معظم تدريباتها تجري بالعبرية .

وفي أبريل ١٩١٥ ، أبحرت الفرقة إلى جاليبولي بقيادة الضابط البريطاني جون باترسون ، وقامت بخدمات حيوية في مجال نقل المؤن ، وكانت الفرقة تشارك في القتال أحياناً . وفي نوفمبر ١٩١٥ ، تخلَّى باترسون عن قيادة الفرقة لمرضه وخلفه ترومبلدور الذي اصطدم بمشاكل تنظيمية عديدة لعدم انضباط أفرادها ولوجود صراعات عرْقية بينه (وهو إشكنازي) وبين بعض الأفراد من السفارد . وبعد انسحاب قوات الحلفاء من جاليبولي في نهاية العام ، سُرحت الفرقة وأُعيدت إلى مصر بعد أن قُتل ثمانية من أفرادها وجُرح خمسة وخمسون . وقد حاول ترومبلدور والقادة الصهاينة الحيلولة دون حل الفرقة لكي يحارب أفرادها في فلسطين ، ولكنها حُلَّت رسمياً عام ١٩١٦ . وفيما بعد ، قُبل ١٥٠ متطوعاً من أفرادها السابقين في الجيش البريطاني وكوَّنوا نواة الفيلق اليهودي . ورغم عمرها القصير ، مثلت هذه الفرقة علامة بارزة ورائدة ضمن محاولات الحركة الصهيونية تشكيل قوة عسكرية ووضع مشروعهم في السياق الاستعماري والقيام بدور الأداة لإحدى القوى الاستعمارية .

٣ـ اللواء اليهودي :

«اللواء اليهودي» وحدة عسكرية يهودية تُسمَّى بالعبرية «هاهايل» . شُكِّلت بقرار من الحكومة البريطانية عام ١٩٤٤ لتقاتل أثناء الحرب العالمية الثانية في صفوف قوات الحلفاء ، إلا أن جذورها تعود إلى عام ١٩٣٩ حينما رأى قادة التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين أن هناك إمكانية لتحقيق الحلم الصهيوني المتمثل في إقامة الدولة عن طريق مساعدة الحلفاء أثناء الحرب . وقد تطوع في العام نفسه نحو ١٣٠,٠٠٠ من المستوطنين اليهود في فلسطين للقتال ضد دول المحور .

وكان لجهود حاييم وايزمان في لندن ، وموشى شرتوك (شاريت) في القدس ، دور مهم في إقناع بريطانيا بفكرة تكوين قوة مسلحة يهودية ، فسمحت الحكومة البريطانية ليهود فلسطين عام ١٩٤٠ بالانضمام إلى كتيبة كنت الشرقية ، ومن ثم ظهرت ١٥ سرية يهودية خاصة نُظِّمت بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣ في شكل ثلاث كتائب مشاة ليشكلوا «الوحدة الفلسطينية» التي تولت أعمال الحراسة في برقة ومصر . وقد استمرت عملية الضغط على الحكومة البريطانية لتكوين القوة

اليهـودية المسلحة . وفي الولايات المتحدة ، تبنت المنظمة الحاخامية قرارات تدعو الرئيس روزفلت لإقناع بريطانيا بتحقيق هذا المطلب . ورداً على الحجة البريطانية بعدم كفاية الأسلحة ، اقترح مجلس الطوارئ الصهيوني الأمريكي تسليح القوة اليهودية بأسلحة أمريكية طبقاً لقواعد الإعارة والتأجير .

وبعد تأسيسه ، أمضى اللواء اليهودي فترة تدريب في برج العرب القريبة من الإسكندرية في أكتوبر ١٩٤٤ ، ثم انضم بعدها إلى الجيش الثامن البريطاني في إيطاليا حيث قاتل ضد قوات المحور . وقد أسهم اللواء اليهودي في تنظيم هجرة يهود أوربا إلى فلسطين . ومع انتهاء الحرب وتصاعُد الصدام بين بريطانيا من ناحية والمنظمات العسكرية الصهيونية من ناحية أخرى ، وتشكيل هذه المنظمات لما عُرف باسم «حركة المقاومة العبرية» ، بدأ اللواء اليهودي في إصدار نشرة نصف أسبوعية ثم أصدر نشرة أخرى يومية . وقد انتقدت هذه النشرات سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين ، وهو ما حدا ببريطانيا إلى اتخاذ قرار بحل اللواء اليهودي في صيف عام ١٩٤٦ وإعادة رجاله إلى فلسطين حيث انضموا إلى التنظيمات العسكرية الصهيونية القائمة آنذاك . وقد ظهر من بين صفوف اللواء اليهودي عدد من القادة العسكريين في إسرائيل مثل مردخاي ماكليف وحاييم لاسكوف .

التنظيمات العسكرية الثلاثة الأساسية

في عام ١٩٤٨ كان التجمُّع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين يضم ثلاثة تنظيمات عسكرية أساسية هي : الهاجاناه وهي كبرى التنظيمات الثلاثة وكانت خاضعة للوكالة اليهودية ، ومنظمة إتسل المنبثقة عن أفكار جابوتنسكي التنقيحية وكانت آنذاك بزعامة مناحم بيجين ، ومنظمة ليحي وهي أصغر المنظمات وكانت قد اشتهرت باسم قائدها أبراهام شتيرن . وقد تم بناء الجيش الإسرائيلي على هذه المنظمات الثلاث . ففي السادس والعشرين من مايو عام ١٩٤٨ ، وفي غمرة معارك الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى ، تم إعلان قيام جيش الدفاع الإسرائيلي ، وذلك بتحويل منظمة الهاجاناه إلى نواة لهذا الجيش ، ودخول التنظيمين الأخيرين ، إتسل وليحي ، في دائرة هذه النواة .

١ ـ الهاجاناه :

«الهاجاناه» كلمة عبرية تعني «الدفاع» ، وهي منظمة عسكرية صهيونية استيطانية ، أُسِّست في القدس عام ١٩٢٠ لتحل محل منظمة الحارس . وجاء تشكيلها ثمرة نقاشات طويلة بين قيادة التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ، فكان جابوتنسكي صاحب فكرة تأسيس مجموعات عسكرية يهودية علنية تتعاون مع سلطات الانتداب البريطاني ، بينما كان قادة اتحاد العمل والماباي يفضلون خلق قوة مسلحة غير رسمية مستقلة تماماً عن السلطات البريطانية وسرية بطبيعة الحال . وقد قُبل في النهاية اقتراح إلياهو جولمب بإنشاء منظمة عسكرية سرية تحت اسم «هاجاناه وعفودا» أي «الدفاع والعمل» ثم حُذفت كلمة العمل فيما بعد . وقد ارتبطت الهاجاناه في البداية باتحاد العمل ثم بحزب الماباي والهستدروت ، رغم أن ميثاقها كان يصفها بأنها فوق الحزبية ، وأنها عصبة للتجمع الاستيطاني الصهيوني . وعكَس نشاط الهاجاناه الارتباط الوثيق والعضوي بين المؤسسات الصهيونية الاستيطانية والمؤسسات العسكرية والزراعية التي تهدف إلى اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج ، وإن كان اهتمامها الأساسي قد انصب على العمل العسكري . وفي عام ١٩٢٩ ، شاركت الهاجاناه في قمع انتفاضة العرب الفلسطينيين ، وقامت بالهجوم على المساكن والممتلكات العربية ونظَّمت المسيرات لاستفزاز المواطنين العرب وإرهابهم . كما ساهمت في عمليات الاستيطان ، وخصوصاً بابتداع أسلوب «السور والبرج» لبناء المستوطنات الصهيونية في يوم واحد . وبالإضافة إلى ذلك ، قامت الهاجاناه منذ تأسيسها بحماية المستعمرات الصهيونية وحراستها .

وقد تعرَّضت الهاجاناه لعدة انشقاقات كان أبرزها عام ١٩٣١ عندما انشق جناح من غير أعضاء الهستدروت بقيادة أبراهام تيهومي وكوَّن تنظيماً مستقلاً سُمِّي «هاجاناه ب .» ، وهو الذي اندمج مع منظمة بيتار في العام نفسه لتشكيل منظمة إتسل . ولم تتوقف عمليات الصراع والمصالحة بين الهاجاناه والجماعات المنشقة عنها ، واستمر الخلاف بشكل مستتر حتى بعد قيام الدولة .

وقد شَهدت سنوات الانتفاضة العربية في فلسطين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) تعاوناً كبيراً بين الهاجاناه وقوات الاحتلال البريطاني ، وبرز التعاون بخاصة مع تعيين

تشارلز وينجيت ضابطاً للمخابرات البريطانية في فلسطين عام ١٩٣٦ ، حيث أشرف على تكوين الفرق الليلية الخاصة والسرايا المتحركة التابعة وتنسيق الأنشطة بين المخابرات البريطانية وقسم المخابرات بالهاجاناه والمعروف باسم «الشاي» . وفي الوقت نفسه ، تعاونت القوات البريطانية والهاجاناه في تشكيل شرطة حراسة المستوطنات اليهودية والنوطريم ، وكان معظم أفرادها من أعضاء الهاجاناه . وقد مرت العلاقة بين الطرفين بفترة توتر قصيرة في أعقاب صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ حيث واجهته الهاجاناه بتشجيع الهجرة غير الشرعية لليهود ، إلا أن نشوب الحرب العالمية الثانية أدّى إلى استعادة علاقات التحالف القديمة ، إذ اعتبرها الصهاينة بمنزلة فرصة لاستغلال التناقضات بين الأطراف المتصارعة وتحقيق مشروعهم المتمثل في إقامة الدولة الصهيونية . وهكذا وقفت الهاجاناه إلى جانب بريطانيا والحلفاء وانضم كثير من أعضائها إلى اللواء اليهودي للقتال في صفوف القوات البريطانية ، وتصدت بشدة للجماعات الصهيونية الأخرى التي طالبت آنذاك بالانضمام إلى النازي وفي مقدمتها منظمة ليحي ، بل أمدت السلطات البريطانية بما تحتاجه من معلومات لتَعقُّب عناصر تلك المنظمة واعتقالها . وفي المقابل ، ساعدت بريطانيا في إنشاء وتدريب القوة الضاربة للهاجاناه المسماة «البالماخ» ، كما نظمت فرقة مظليين من بين أعضاء الهاجاناه للعمل في المناطق الأوربية التي احتلتها قوات النازي . ومع انتهاء الحرب ، تَفجَّر الصراع من جديد فشاركت الهاجاناه مع ليحي وإتسل في عمليات تخريب المنشآت البريطانية ونسف الكباري وخطوط السكك الحديدية وهو ما أُطلق عليه «حركة المقاومة العبرية» كما نشطت من جديد جهود الهاجاناه في مجال الهجرة غير الشرعية .

وقبيل إعلان قيام دولة إسرائيل ، كان عدد أعضاء الهاجاناه يبلغ نحو ٣٦,٠٠٠ بالإضافة إلى ٣٠٠٠ من البالماخ ، كما اكتمل بناؤها التنظيمي ، الأمر الذي سهَّل عملية تحويلها إلى جيش موحد ومحترف للدولة الصهيونية ، حيث أصدر بن جوريون في ٣١ مايو ١٩٤٨ قراراً بحل الإطار التنظيمي القديم للهاجاناه وتحويلها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي . ولا شك في أن حجم الهاجاناه واتساع دورها بهذا الشكل يبين أهمية المؤسسة العسكرية لا في بناء إسرائيل فحسب بل في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف المجالات فيها أيضاً .

٢ ـ البالماخ :

«البالماخ» اختصار للعبارة العبرية «بلوجوت ماحاتس» ، أي «سرايا الصاعقة» ، وهي القوات الضاربة للهاجاناه التي شُكِّلت عام ١٩٤١ لتعمل كوحدات متقدمة وقادرة على القيام بالمهام الخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك بالإضافة إلى إمداد الهاجاناه باحتياطي دائم من المقاتلين المدربين جيداً . ويُعَدُّ يتسحاق ساريه مؤسسها الفعلي وأول من تولى قيادتها .

وقد ارتبطت البالماخ منذ البداية بحركة الكيبوتس وحزب المابام . وقد تميَّز أفراد هذه القوات بدرجة عالية من التثقيف السياسي الذي يركز على مبادئ الصهيونية العمالية . كما تلقوا تدريباً مناسباً في مجالات الطيران والبحرية واستخدام الرادار وأعمال المخابرات . وقد شكَّلت البالماخ عدة وحدات لتقسيم العمل داخلها ، ومن أبرز تلك الوحدات : «دائرة الجوالين» التي تولت بالتعاون مع مصلحة المعلومات إعداد ملفات تتضمن معلومات تفصيلية عن القرى الفلسطينية ، و«الدائرة العربية» التي شاركت في الحملة البريطانية ضمن قوات حكومة فيشي في سوريا ولبنان ، و«الدائرة البلقانية» التي تكونت من بعض اليهود المهاجرين من دول البلقان والدانوب ، للقيام بأعمال التجسس داخل هذه البلدان ، و«الدائرة الألمانية» التي ضمت عدداً من اليهود الذين تم تدريبهم ليكتسبوا النمط الألماني في السلوك بالإضافة إلى إجادة اللغة الألمانية وذلك للتسلل إلى معسكرات الأسرى الألمان والحصول منهم على معلومات . ومن أهم وحدات البالماخ ، «وحدة المستعربين» (بالعبرية : المستعرفيم) التي ضمت عناصر تجيد اللغة العربية ولديها إلمام بالعادات والتقاليد العربية ، وذلك للتغلغل في أوساط الفلسطينيين والحصول على معلومات تتصل بأوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيام بعمليات اغتيال للعرب .

وقد عملت البالماخ خلال عامي ١٩٤١ و١٩٤٢ بتنسيق تام مع القوات البريطانية في فلسطين ، وتلقى أفرادها تدريباً مكثفاً على أيدي خبراء الجيش البريطاني للقيام بعمليات خلف الخطوط الألمانية في حالة نجاح قوات النازي في احتلال فلسطين .

وعند نهاية الحرب ، كانت البالماخ تضم نحو ٢٠٠٠ فرد موزعين على ١١ سرية ، وكان ثلث القوات تقريباً من الفتيات . ومنذ خريف ١٩٤٥ وحتى صيف ١٩٤٦ ، شاركت البالماخ ـ بالتعاون مع إتسل وليحي ـ في أعمال عسكرية ضد القوات البريطانية في فلسطين شملت نسف خطوط السكك الحديدية والكباري ومحطات الرادار ، وإغراق السفن البريطانية وغير ذلك من أعمال التخريب فيما عُرف باسم حركة المقاومة العبرية . ومع تصاعُد الصدام بين الطرفين ، واكتشاف القوات البريطانية عدداً من مخازن السلاح الرئيسية للهاجاناه ، صدرت الأوامر للبالماخ بتوجيه جهودها نحو تشجيع الهجرة الشرعية إلى فلسطين وتأمينها .

وفي عام ١٩٤٨ ، كانت البالماخ القوة الرئيسية التي تصدت للجيوش العربية في الجليل الأعلى والنقب وسيناء والقدس ، وخسرت في تلك المعارك أكثر من سدس أفرادها البالغ عددهم آنذاك نحو ٥٠٠٠ .

وعقب قيام إسرائيل مباشرةً ، وكانعكاس للصراع السياسي بين الماباي والمابام ، ظهر إصرار بن جوريون على حل البالماخ التي كانت في نظره تمثل اتجاهاً يسارياً ، وذلك من أجل تأسيس الجيش المحترف المستقل عن الأحزاب . وقد أدَّى ذلك إلى خلافات شديدة ، إلا أن قيادة البالماخ قَبلت في النهاية ، وعلى مضض ، مسألة الحل هذه .

وقد شكّلت البالماخ القوام الأساسي لقوات الصاعقة في جيش الدفاع الإسرائيلي ، ومن بين صفوفها ظهر أبرز قادة إسرائيل العسكريين من أمثال آلون ورابين وبارليف وإليعازر وهور .

٣ ـ إتسل وليحي (شتيرن) :

أ ـ إتسل

«إتسل» اختصار للعبارة العبرية «إرجون تسفاي ليومي بإرتس إسرائيل» أي «المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل» وتُعرف أيضاً باسم «الإرجون» . وهي منظمة عسكرية صهيونية تأسَّست في فلسطين عام ١٩٣١ من اتحاد أعضاء الهاجاناه الذين انشقوا على المنظمة الأم وجماعة مسلحة من بيتار ، وكان من أبرز

مؤسسيها : روبرت بيتكر ـ الذي كان أول رئيس للمنظمة ـ وأبراهام يتهومي (سيلبر) وموشي روزنبرج ودافيد رازئيل ويعقوب ميردور . وقد بُنيت المنظمة على أفكار فلاديمير جابوتنسكي عن ضرورة القوة اليهودية المسلحة لإقامة الدولة ، وعن حق كل يهودي في دخول فلسطين . وكان شعار المنظمة عبارة عن يد تمسك بندقية وقد كُتب تحتها " هكذا فقط " .

وفي عام ١٩٣٧ ، توصَّل رئيس إتسل آنذاك أبراهام يتهومي إلى اتفاق مع الهاجاناه لتوحيد المنظمتين ، وأدَّى ذلك إلى انشقاق في إتسل حيث لم يوافق على اقتراح يتهومي سوى أقل من نصف الأعضاء البالغ عددهم ٣٠٠٠ ، بينما رأت الأغلبية ضرورة الحفاظ على استقلال المنظمة . وفي عام ١٩٤٠ ، حدث الانشقاق الثاني بخروج جماعة أبراهام شتيرن التي شكلت فيما بعد منظمة ليحي نظراً لاختلافهم بشأن الموقف الواجب اتخاذه من القوى المتصارعة في الحرب العالمية الثانية ، حيث رأى أعضاء شتيرن ضرورة تدعيم ألمانيا النازية لتُلحق الهزيمة ببريطانيا ومن ثم يتم التخلص من الانتداب البريطاني على فلسطين ويصبح بالإمكان تأسيس دولة صهيونية ، في حين اتجهت المنظمة الأم إلى التعاون مع القوات البريطانية وبخاصة في مجال المخابرات .

وحتى عام ١٩٣٩ ، كانت أنشطة إتسل موجهة بالأساس ضد الفلسطينيين . وبعد صدور الكتاب الأبيض ، أصبحت قوات بريطانيا في فلسطين هدفاً لعمليات تخريبية من جانب المنظمة فضلاً عن قيامها بتشجيع الهجرة غير الشرعية إلى فلسطين . ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية توقفت أنشطة إتسل ضد القوات البريطانية ، وبدأ التعاون بينهما للتصدي للنازي . إلا أن الصدام سرعان ما تكرر من جديد عقب انتهاء الحرب ، حيث تزايد التنسيق بين إتسل وليحي والهاجاناه لضرب المنشآت البريطانية في فلسطين ضمن ما أُطلق عليه «حركة المقاومة العبرية» . وخلال تلك الفترة ، أخذ دور مناحم بيجين ـ زعيم إتسل الجديد ـ في البروز بشكل واضح .

وكان للعمليات الإرهابية التي قامت بها إتسل ضد المزارعين الفلسطينيين دور كبير في إرغام بعض هؤلاء المزارعين على مغادرة البلاد . كما لجأت المنظمة إلى

الهجوم على السيارات العربية المدنية، ونفذت بالتعاون مع ليحي وبمباركة الهاجاناه مذبحة دير ياسين الشهيرة في ٩ أبريل ١٩٤٨ .

وبعد قيام إسرائيل ، أُدمجت المنظمة في جيش الدفاع الإسرائيلي ، بعد مقاومة من جانبها لهذا الدمج ، ويُعَد حزب حيروت امتداداً لأيديولوجيا المنظمة الإرهابية . وقد كرَّم الرئيس الإسرائيلي قيادات إتسل في نوفمبر ١٩٦٨ تقديراً لدورهم القيادي في تأسيس دولة إسرائيل .

ب ـ ليحى (شتيرن)

و«ليحي» اختصار العبارة العبرية «لوحمي حيروت يسرائيل» أي «المحاربون من أجل حرية إسرائيل» ، وهي منظمة عسكرية صهيونية سرية أسسها أبراهام شتيرن عام ١٩٤٠ بعد انشقاقه هو وعدد من أنصاره عن إتسل «سميت شيترن بعد موت مؤسسها) . وقد أطلق المنشقون على أنفسهم في البداية اسم «إرجون تسفاي ليومي بإسرائيل» أي « المنظمة العسكرية القومية في إسرائيل» ، تمييزاً عن اسم المنظمة الأم ، ثم تغيَّر فيما بعد إلى «ليحي» . ومنذ عام ١٩٤٢ ، أصبحت المنظمة تُعرَف أيضاً باسم مؤسسها شتيرن بعد مقتله على أيدي سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين . وقد تركزت الخلافات التي أدَّت إلى الانشقاق حول الموقف الواجب اتخاذه من القوى المتصارعة في الحرب العالمية الثانية ، حيث اتجهت إتسل إلى التعاون مع بريطانيا ، بينما طرحت جماعة شتيرن الوقوف إلى جانب ألمانيا النازية للتخلص من الاحتلال البريطاني لفلسطين ومن ثم إقامة الدولة الصهيونية .

ورغم أن ليحي لم تر هتلر إلا بوصفه قاتل اليهود ، إلا أنها بررت لنفسها ـ حسب قول شتيرن ـ "الاستعانة بالجزار الذي شاءت الظروف أن يكون عدواً لعدونا" ! واعتبرت ليحي أن الانضمام لجيش «العدو» البريطاني يُعَدُّ جريمة ، وسعت في المقابل للاتفاق مع ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وإن كان سعيها قد باء بالفشل . ونفذت المنظمة بعض العمليات التخريبية ضد المنشآت البريطانية بالإضافة إلى عمليات السلب كما حدث في السطو على البنك البريطاني الفلسطيني في سبتمبر ١٩٤٠ . ووصل هذا النشاط إلى ذروته باغتيال اللورد موين ـ المفوض البريطاني بالقاهرة ـ في نوفمبر ١٩٤٤ . وقد أدَّى كل هذا إلى صدامات

بين ليحي وإتسل من ناحية، وبينها وبين الهاجاناه من ناحية أخرى، حيث تعاونت الهاجاناه مع السلطات البريطانية في مطاردة أعضاء ليحي واعتقالهم .

ولإبراز أهدافها وترويج مبادئها، أصدرت المنظمة دوريتين هما : «هافريت» أي «الجبهة»، و«هاماس» أي «العقل»، درجت على توزيعهما في أوساط التجمع الاستيطاني الصهيوني وأعضاء إتسل والبالماخ . كما أصدرت مجلة داخلية سُمِّيت «بمحتريت» أي «في العمل السري»، واعتمدت أيضاً على الدعاية الإذاعية، وكانت قد استولت عند انشقاقها على جهاز البث التابع لإتسل . والواقع أن مبادئ ليحي كانت أقرب إلى الشعارات الإنشائية منها إلى البرنامج السياسي، "فشعب إسرائيل" - كما تُعرِّفه - هو "شعب مختار، خالق دين الوحدانية، ومُشرِّع أخلاقيات الأنبياء، وحامل حضارات العالم، عظيم في التقاليد والبذل، وفي إرادة الحياة"، أما "الوطن" فهو "أرض يسرائيل في حدودها المفصلة في التوراة (من نهر مصر وحتى النهر الكبير - نهر الفرات) هي أرض الحياة يسكنها بأمان الشعب العبري كله" . وتمثلت أهداف المنظمة في "إنقاذ البلاد، وقيام الملكوت (مملكة إسرائيل الثالثة)، وبعث الأمة"، وذلك عن طريق جَمْع شتات اليهود بأسرهم وذلك بعد أن يتم حل مشكلة السكان الأجانب (أي العرب) بواسطة تَبادُل السكان.

وقد تعرضت ليحي لعدة صراعات وهزات داخلية بدأت بعد أشهر من تشكيلها بانسحاب اثنين من أبرز المؤسسين هما هانوخ قلعي وبنيامين زرعوني، وقد انضما إلى إتسل ثم انسحبا فيما بعد وسلّما نفسيهما للسلطات البريطانية . وجاءت الأزمة الثانية بعد مقتل شتيرن، إذ ألقت السلطات البريطانية القبض على عشرات من أعضاء المنظمة وحصلت منهم على اعترافات مهمة تتضمن أسماء زملائهم ومخابئ السلاح . وكادت هذه الأزمات أن تؤدي إلى تصفية المنظمة تماماً، إلا أنها استعادت قوتها بانضمام مجموعة من بيتار بزعامة يسرائيل شيف عقب هجرتهم من بولندا إلى فلسطين عام ١٩٤٢، وكذلك بعد نجاح اثنين من قادتها هما يتسحاق شامير وإلياهو جلعادي في الهرب من السجن عام ١٩٤٢، ثم نجاح نيثان فريدمان - يلين (مور) ومعه ١٩ من قادة ليحي في الهرب من السجن أيضاً عام ١٩٤٣ . إلا أن

صراعاً نشب من جديد بين شامير وجلعادي بسبب اختلاف الآراء حول توجهات المنظمة ، وقد حُسم الصراع لصالح شامير إذ تمكَّن من تدبير مؤامرة لاغتيال منافسه في رمال حولون .

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، شاركت ليحي مع كلٍّ من الهاجاناه وإتسل في العمليات المضادة للسلطات البريطانية ضمن ما سُمِّي «حركة المقاومة العبرية» . واستمر نشاط ليحي حتى بعد توَقُّف الحركة عام ١٩٤٦ . كما شاركت في الهجوم على القرى والممتلكات العربية ونفذت مع إتسل ـ وبمباركة الهاجاناه ـ مذبحة دير ياسين الشهيرة في ٩ أبريل ١٩٤٨ . وبعد إعلان قيام إسرائيل ، حُلَّت ليحي مع غيرها من المنظمات العسكرية وأُدمجت في جيش الدفاع الإسرائيلي . ومع هذا ، ثارت شكوك قوية حول مسئوليتها عن اغتيال برنادوت . ومع حل المنظمة ، فشلت مساعي تحويلها إلى حزب سياسي . وتقديراً للدور الإرهابي للمنظمة ، قررت الحكومة الإسرائيلية احتساب سنوات الخدمة فيها عند تقدير مكافآت الخدمة والمعاشات للموظفين ، كما حصلت أرملة شتيرن على وشاح التكريم الذي أهداه رئيس إسرائيل زلمان شازار إلى كل المنظمات والمجموعات التي شاركت في جهود تأسيس الدولة .

ورغم تباين الآراء حول دور ليحي ، وما تخلعه بعض الكتابات الصهيونية عليها من أوصاف «الخيانة» نظراً لموقفها من النازي ، فإن الوقائع التاريخية تؤكد أن المنظمة لم تَحِد عن الطريق الصهيوني المعتاد في القيام بدور الأداة لهذه القوة الإمبريالية أو تلك . ولم يكن الأسلوب الانتهازي في التحالف مع الجزار وقفاً على ليحي وحدها ، والحقيقة أن موقفها في ذلك لا يزيد عن تعاون هرتزل مع الوزير القيصري بليفيه (المسئول عن المجازر ضد اليهود في روسيا القيصرية) ، أو اتفاق جابوتنسكي مع بتليورا الأوكراني المعروف بعدائه لليهود إبان الثورة البلشفية ، أو عرض حاييم وايزمان التعاون مع إيطاليا الفاشية في مجال الصناعات الكيماوية مقابل تسهيل مرور اللاجئين اليهود عبر الموانئ الإيطالية ، أو اتفاق الهعفراه بين الوكالة اليهودية وألمانيا النازية .

الفصل الثالث عشر

الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي بعد عام ١٩٤٨

علي الرغم من أن الدولة الصهيونية وأعلنت في مايو ١٩٤٨ إلا أنها استمرت في إرهابها للسكان العرب. ويمكن القول أن الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ وحتي اعلان عن الدولة الصهيونية فترة مستقلة بذاتها، ومع هذا لم ينته الإرهاب الصهيوني بعد ذلك، وإنما استمر وإن كان قد أخذ أشكالا أخري.

الإرهاب الصهيوني منذ عام ١٩٤٥ وحتى إعلان الدولة الصهيونية : تاريخ

تكتسب طبيعة العلاقة بين المنظمات الإرهابية الثلاث الأساسية (الهاجاناه ـ إتسل ـ ليحي)، قبل أن يتقرر حلها ودمجها في جيش الدفاع الإسرائيلي مع قيام الدولة، أهمية خاصة. فرغم أن المنظمات الثلاث احتفظت باستقلالها التنظيمي فقد تبلور التعاون فيما بينها خلال هذه الفترة واتخذ شكلاً مؤسسياً حين وقَّع قادتها، مع نهاية الحرب العالمية وباشتراك الوكالة اليهودية، اتفاقاً ثلاثياً تضمنت بنوده :

١ ـ تدخل منظمة الهاجاناه المعركة العسكرية ضد السلطات البريطانية. وهكذا قامت حركة العصيان العبري.

٢ ـ يجب على منظمتي ليحي وإتسل عدم تنفيذ خططها القتالية إلا بموافقة قيادة حركة العصيان.

٣ ـ تنفذ ليحي وإتسل الخطط القتالية التي تكلفان بها من قبَل قيادة الحركة .

٤ ـ يجب ألا يكون النقاش حول العمليات المقترحة شكلياً فيجتمع مندوبو المنظمات الثلاث في جلسات ثابتة أو حسب الحاجة ، على أن يتم خلال هذه الجلسات مناقشة الخطط من الناحيتين السياسية والعملية .

٥ ـ بعد أخذ الموافقة المبدئية على العمليات المقترحة يناقش خبراء المنظمات الثلاث تفاصيل تنفيذ هذه العمليات .

٦ ـ ضرورة الحصول على موافقة قيادة حركة العصيان لتنطبق على العمليات التي يجري تنفيذها ضد الممتلكات مثل الاستيلاء على الأسلحة من أيدي البريطانيين أو الحصول على الأموال .

٧ ـ الاتفاق بين المنظمات الثلاث يرتكز على " أمر افعل " .

٨ ـ إذا أمرت منظمة الهاجاناه في يوم من الأيام بالتخلي عن الحرب ضد البريطانيين تواصل المنظمات إتسل وليحي حربهما .

وهكذا تشكَّل ما سُمِّي " حركة العصيان العبري " وتمثلها قيادة حركة المقاومة المتحدة للإشراف على الأمور التنفيذية . وضمت هذه القيادة ممثلين عن الهاجاناه مثل إسرائيل جاليلي وموشي سنيه ومن إتسل مناحم بيجين ومن ليحي أبراهام شيترن وياليني مور . وتوضح نصوص الاتفاقية المسئولية المشتركة للمنظمات الإرهابية الصهيونية وهو الأمر الذي سعت الهاجاناه إلى التنصل منه تاريخياً .

وكانت باكورة أعمال حركة العصيان نسف محطة سكك حديد رام الله في أول نوفمبر عام ١٩٤٥ . إلا أن العلاقة بين المنظمات الثلاث لم تكن بسيطة بأي حال . فقد عادت العلاقة بين أطراف حركة العصيان للتوتر وبخاصة بين إتسل والهاجاناه ، وعادةً ما كان الخلاف بينهما يتخذ طابع المنافسة على السيطرة على المُستوطَن الصهيوني . ولم يكن اللجوء إلى العنف بعيداً عن خلافات العصابات الصهيونية نفسها إلى الحد الذي أثار مخاوف الصهاينة من نشوب حرب أهلية بين منظمات الإرهاب . ولأكثر من مرة تبادلت إتسل والهاجاناه أعمال خطف لعناصرهما . كما كوَّنا فرقاً للاعتداء والضرب لتأديب بعضهما البعض شمل ضررها عائلات يهودية

بكاملها . ووصلت موجة الاختطاف إلى ألمانيا حين تولت عناصر الهاجاناه أمر أربعة من أعضاء إتسل ولقي أحدهم مصرعه تحت التعذيب . وحتى عقب التوصل إلى اتفاق جديد بين إتسل والهاجاناه في ٧ مارس ١٩٤٨ تعرَّض الاتفاق وفي وقت حرج إلى اختبار صعب حين جرت معركة مسلحة بين إتسل ورجال البالماخ كادت تعرِّض وحدة جيش الدولة المنتظرة للخطر بسبب النزاع على شحنة سلاح كانت قادمة على ظهر السفينة التالينا . وكادت الاشتباكات أن تودي بحياة مناحم بيجين زعيم إتسل ، كما سقط عدد من الجرحى والقتلى من الجانبين قبل احتواء الموقف . وبصفة عامة تبادل زعماء هذه المنظمات اتهامات الخيانة والتعاون مع البريطانيين واغتصاب أموال بعضهم البعض .

وعلى أية حال فإن العنف المتبادل بين المنظمات الإرهابية الصهيونية قد تجاوز مراراً حدود التراشق بالاتهامات مثل اتهام الهاجاناه لإتسل وليحي "بالفاشية اليهودية" أو إطلاق هاتين المنظمتين صفة "قتلة الأطفال" على الهاجاناه التي قامت بعملية قتلت خلالها أمّاً عربية وستة من أطفالها ، أو التهديدات المتبادلة .

وإذا كان التنافس على النفوذ والسيطرة على قيادة الحركة الصهيونية فضلاً عن الاختلاف حول السياسة التي يتعين اتباعها إزاء بريطانيا قد يكونان عاملين أساسيين في تصعيد الخلافات بين منظمات الإرهاب الصهيونية ، فقد كان الاتفاق على الغايات الصهيونية وتنفيذ المخطط الاستيطاني على حساب العرب هو عامل الوحدة والتعاون الحاسم فيما بينها .

الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧: تاريخ

بعد الإعلان عن قيام إسرائيل في مايو ١٩٤٨ ، أسرعت القيادة الصهيونية إلى إطلاق تسمية «جيش الدفاع الإسرائيلي» على جماعة الهاجاناه في ٢٦ مايو وإلى إدماج الجماعات العسكرية الأخرى في الجيش ، مثلما جرى مع منظمة إتسل في أول يونيه من العام نفسه . وإذا كانت جماعات الإرهاب قبل عام ١٩٤٨ ظلت تحتفظ باستقلالية تنظيمية عن الجيش لحوالي عام في مدينة القدس فقط فإن سياسة

النخبة الإسرائيلية الحاكمة كانت تهدف بالأساس إلى ما يمكن تسميته بمركزية الإشراف والتخطيط للعمل العسكري الإرهابي الصهيوني ، وذلك بصرف النظر عما حاولت أن تروجه بأن عصراً جديداً قد بدأ وأن سلطة الدولة قد وضعت حداً للممارسات السابقة . ولذا فإن القانون الذي يُسمَّى «قانون منع الإرهاب» الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨ لا يعني وضع حد فاصل في تاريخ الإرهاب الصهيوني وإنما وضع حد لحرية الحركة التي يتمتع بها تنظيم شتيرن .

ولقد انقطعت عن الذكر أسماء إتسل وشتيرن وربما باستثناء الهاجاناه التي احتفظ الجيش الإسرائيلي نفسه بتسميتها ، وسواء أكان ذلك بهدف ضبط وسيطرة هيكل سياسي عسكري موحد أطلق عليه الصهاينة اسم " الدولة " على النشاط الإرهابي باتفاق وتراضي أجنحة الحركة الصهيونية ، أم كان ذلك حلقة في صراع السيطرة بين أجنحة الحركة الصهيونية ومنظماتها العسكرية الإرهابية جاءت نتائجه لصالح العماليين وزعامة بن جوريون (حيث قام أيضاً بحل البالماخ التابعة للمابام في نوفمبر ١٩٤٨) الذي لم يتورَّع عن اللجوء إلى العنف للضغط على إتسل وشتيرن لتصفية استقلالهما ، أم كان الأمر مزيجاً من الاعتبارين السابقين . إلا أن هذا لا يعني ، بأية حال، أن الإرهاب الصهيوني قد اختفى . فما حدث هو تحوُّله من إرهاب ميليشيات غير منظمة إلى إرهاب مؤسسي منظم من خلال الجيش الإسرائيلي ، إذ أن الحقيقة البنيوية التي تسببت في الإرهاب ظلت قائمة ، وهي أن الأرض التي تصور الصهاينة أنها بلا شعب، أثبتت أنها ذات شعب يعي تاريخه وحضارته ، ولذا استمر الإرهاب واستمر تصاعد عنفوانه حتى بعد ١٩٤٨ لإفراغ الأرض التي لا شعب فيها من الشعب الذي " تصادف " وجوده فيها (حسب التصور الصهيوني للقضية) .

وقد احتل أبطال العمليات العسكرية الإرهابية الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ أعلى مراكز الجهاز السياسي والعسكري في البلاد ، الذي استمر في ممارسة نشاطه الإرهابي والعنصري متكامل الأبعاد (عسكرياً ـ اقتصادياً ـ سياسياً ـ أيديولوجياً ـ دعائياً . . . إلخ) على جبهتين أساسيتين : الأولى ضد الشعب الفلسطيني بالداخل بهدف طرده خارج أرضه ودفعه بعيداً عن الوطن استمراراً لمهام الاستعمار

الاستيطاني الإحلالي . والثانية العمل على بناء هيبة القوة ضد البلدان العربية بل إلى ما يتجاوز المنطقة العربية بالتعاون مع الإمبريالية الأمريكية .

وفي سياق استمرار الإرهاب الصهيوني وتطوُّره في أعقاب ١٩٤٨ ، عملت ، وتعمل ، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في الداخل والخارج . وإن لم يمنع ذلك من استحداث فروع خاصة لأغراض إرهابية محددة مثل إنشاء الوحدة ١٠١ عام ١٩٥٣ التي عُيِّن أرييل شارون قائداً لها . وقد ظل أمر إنشائها إلى فترة ما من الأمور السرية (فهي تتبع الجيش الإسرائيلي) ، وقد أوكل إليها العديد من المذابح ضد اللاجئين الفلسطينيين في مناطق الهدنة مثل مذبحة قبية . وهكذا قد يجري من آن لآخر إنشاء وحدات إرهابية خاصة من رحم الأجهزة الرئيسية التي يدخل ضمن وظائفها ونشاطها العمل الإرهابي مثل الجيش والموساد التي تختص بأعمال الإرهاب خارج إسرائيل والتي من بين أشهر فضائحها قضية لافون عام ١٩٥٤ ، حيث قامت شبكة تخريب وتجسس إسرائيلية بتفجير بعض المرافق الأمريكية والبريطانية والمصرية في القاهرة والإسكندرية . وهناك كذلك جهاز الشين بيت الذي يُعَدُّ المخابرات الداخلية في فلسطين المحتلة والمعروف بجرائمه العديدة ضد الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال . كما تم إعادة تشكيل فرقة المستعربين الخاصة بالاغتيالات .

المستعربون (المستعرفيم)

إذا كانت المنظمات العسكرية الصهيونية الثلاثة تبين استمرارية الإرهاب الصهيوني قبل ١٩٤٨ وبعده، فإن منظمة المستعربون (المستعرفيم)، تبين هذه الاستمرارية بشكل واضح . و«المستعرفيم» كلمة عبرية تعني «المستعربون» وهي وحدات عسكرية سرية صهيونية كانت تعمل في فلسطين والبلاد العربية المجاورة منذ عام ١٩٤٢ ، وكان هدف هذه الوحدات ، التي كانت آنئذ جزءاً من البالماخ ، الحصول على معلومات وأخبار ، والقيام بعمليات اغتيال للعرب من خلال تَسلُّل أفرادها إلى المدن والقرى العربية متخفين كعرب محليين . وكانت وحدات «المستعرفيم» تجنِّد في المقام الأول ، من أجل عملياتها السرية ، اليهود الذين كانوا في الأصل من البلاد العربية . واعترف شيمون سوميخ ، الذي كان قائداً في

المستعرفيم خلال السنوات ١٩٤٢ ـ ١٩٤٩ ، بأن الاغتيال كان جزءاً من عمل الوحدات السرية المبكرة .

وقد تم بعث فرق المستعرفيم عام ١٩٨٨ لمواجهة الانتفاضة وكانت تنقسم إلى قسمين : «الدُّفْدُفان» (الكراز) وقد أسسها إيهود باراك (رئيس حزب العمل ورئيس الأركان السابق)، والأخرى تعمل في غزة واسمها السري «شمشون» . وهدف فرق المستعرفيم هو التسلل إلى الأوساط الفلسطينية النشيطة في الضفة والقطاع ، والعمل على إبطال نشاطها أو تصفيتها . وعادةً ما يستقل أعضاء هذه الفرق سيارات غير عسكرية تحمل اللوحات الخاصة بالضفة الغربية أو قطاع غزة ويرتدون ملابس مدنية صنعت محلياً أو ألبسة عربية تقليدية . وقد يرتدي الجنود الشعر الاصطناعي والعكازات المزيفة والثياب الفضفاضة لإخفاء الأسلحة (كانت الأزياء التنكرية في بداية الأمر تشمل التنكر كصحافيين أجانب إلى أن قدَّمت جمعية الصحافة الأجنبية احتجاجاً رسمياً) . وعادةً ما يجيد أحد أعضاء الوحدة الخاصة اللغة العربية . وتقوم وحدات المستعرفيم بالتنسيق والتخطيط مع وحدات أخرى من الجيش ومع جهاز الشين بيت الذي يوفر المعلومات والخلفيات في شأن الضحية المقصودة . ويتم دعم هذه الوحدة من أعلى درجات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية .

الإرهاب الصهيوني/الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ حتى الثمانينيات : تاريخ

كان من الطبيعي أن تنشط آلة الإرهاب الصهيوني مع عدوان ١٩٦٧ وبعده ، الذي أسفر عن ضم المزيد من الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وغزة والقطاع الشرقي من القدس) وهي ذات تركيب سكاني عربي خالص .

ولتمهيد الطريق أمام الاستيطان الإحلالي في الضفة الغربية وقطاع غزة اختار المخطط الإسرائيلي بعناية نمط القتل الجماعي/ المذبحة بوصفه أكثر أنواع الإرهاب دموية وأوضحها فجاجة . ولذا فإن الأيام والأسابيع القليلة التي تلت دخول القوات الإسرائيلية إلى الضفة وغزة في ٥ يونيه ١٩٦٧ شهدت سلسلة من عمليات القتل الجماعي للمدنيين دون تمييز . كما لابد وأن يذكر مئات الأسرى والجرحى

المصريين الذين تم قتلهم ودفنهم في مقابر جماعية. وسجل مراقبو الأمم المتحدة وهيئة غوث اللاجئين التابعة لها في تقارير عديدة جانباً من هذا السلوك الإرهابي الفج الذي لم يَسلَم منه حتى اللاجئون الفلسطينيون الذين أخذوا في الفرار عَبْر معبر اللنبي/ الملك حسين على نهر الأردن . وفيما بعد جرى اكتشاف العديد من القبور الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية .

واقترنت ممارسات القتل الجماعي/ المذابح بإزالة قرى وأحياء بكاملها وطَرْد سكانها الفلسطينيين وتشريدهم بدعوى شق الطرق الأمنية للقوات الغازية .

المذابح الصهيونية/الإسرائيلية بعد عام ١٩٤٨

لم تتوقف المذابح الصهيونية بعدما تأسست الدولة وإنما استمرت دون توقف . فيما يلي أهم هذه المذابح التي ارتكبت بعد تأسيس الدولة الصهيونية .

* مذبحة قلقيلية (١٠ أكتوبر ١٩٥٣): حرص أهل قلقيلية على جمع المال وشراء أسلحة وذخيرة للجهاد ضد الصهاينة ، ولم تنقطع الاشتباكات بينهم وبين عدوهم . ولم يكتم الإسرائيليون غضبهم من فشلهم في كسر شوكة سكان القرية ، حتى أن موشيه ديان قال في اجتماع له على الحدود إثر اشتباك في يونيه ١٩٥٣ : "سأحرث قلقيلية حرثاً" .

وفي الساعة التاسعة من مساء العاشر من أكتوبر عام ١٩٥٣ تسللت إلى قلقيلية مفرزة من الجيش الإسرائيلي تقدَّر بكتيبة مشاه وكتيبة مدرعات تساندهما كتيبتا مدفعية ميدان ونحو عشر طائرات مقاتلة ، فقطعت أسلاك الهاتف ولغمت بعض الطرق في الوقت الذي احتشدت فيه قوة كبيرة في المستعمرات القريبة تحركت في الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه وهاجمت قلقيلية من ثلاثة اتجاهات مع تركيز الجهد الأساسي بقوة كتيبة المدرعات على مركز الشرطة فيها . لكن الحرس الوطني تصدى بالتعاون مع سكان القرية لهذا الهجوم وصمدوا بقوة وهو ما أدَّى إلى إحباطه وتراجُع المدرعات . وبعد ساعة عاود المعتدون الهجوم بكتيبة المشاه تحت حماية المدرعات بعد أن مهدوا للهجوم بنيران المدفعية الميدانية ، وفشل هذا الهجوم أيضاً وتراجع العدو بعد أن تكبد بعض الخسائر .

شعر سكان القرية أن هدف العدوان هو مركز الشرطة فزادوا قوتهم فيه وحشدوا عدداً كبيراً من الأهالي المدافعين هناك . ولكنهم تكبدوا خسائر كبيرة عندما عاودت المدفعية القصف واشتركت الطائرات في قصف القرية ومركز الشرطة بالقنابل . وفي الوقت نفسه هاجم العدو الإسرائيلي مرة ثالثة بقوة وتمكّن من احتلال مركز الشرطة ثم تابع تقدُّمه عبر الشوارع مطلقاً النار على المنازل وعلى كل من يصادفه . وقد استُشهد قرابة سبعين من السكان ومن أهل القرى المجاورة الذين هبوا للنجدة ، هذا فضلاً عن الخسائر المادية الكبيرة .

وكانت وحدة من الجيش الأردني متمركزة في منطقة قريبة من قلقيلية فتحركت للمساعدة في التصدي للعدوان غير أنها اصطدمت بالألغام التي زرعها الصهاينة فتكبدت بعض الخسائر ، وقد قصفت المدفعية الأردنية العدو وكبدته بعض الخسائر ، ثم انسحب الإسرائيليون بعد أن عاثوا بالقرية فساداً وتدميراً .

* مذبحة قبية (١٥ أكتوبر ١٩٥٣) : في منتصف شهر أكتوبر عام ١٩٥٣ أغار جنود الفرقة ١٠١ التابعة للجيش الإسرائيلي بقيادة أرييل شارون على القرية التي تقع شمال مدينة القدس في المنطقة الحدودية تحت إدارة الأردن . وطوّق ٦٠٠ جندي إسرائيلي القرية تماماً وقصفوها بصورة مركّزة ودون تمييز ، ثم دخلت قوة منهم إليها وهي تطلق النار عشوائياً بعد أن تمكنت من التخلص من المقاومة التي أبدتها قوة الحرس الوطني المحدودة في القرية . وبينما كان يجري حصد المدنيين العُزّل بالرصاص قامت عناصر أخرى بتلغيم العديد من منازل الفلسطينيين وتدميرها على من فيها .

وقد تذرعت إسرائيل في البداية بأن الهجوم يأتي انتقاماً لمقتل امرأة يهودية وطفلها . كما مارست الخداع بادعائها أن مرتكبي المذبحة هم من المستوطنين الصهاينة وليسوا قوات نظامية . إلا أن مجلس الأمن الذي أدان الجرم الصهيوني قد اعتبره عملاً تم تدبيره منذ زمن طويل ، وهو الأمر الذي أيدته اعترافات بعض القيادات الصهيونية/ الإسرائيلية فيما بعد .

وأسفرت المذبحة عن سقوط ٦٩ قتيلاً بينهم نساء وأطفال وشيوخ ، ونسف ٤١

منزلاً ومسجد وخزان مياه القرية في حين أُبيدت أسر بكاملها مثل عائلة عبد المنعم قادوس المكونة من ١٢ فرداً .

وتُعَد مذبحة قبية علامة شهيرة في انتهاك إسرائيل للقانون والأعراف الدولية فضلاً عن حقوق الإنسان ، ونموذجاً سافراً لسياستها الهادفة إلى مطاردة الشعب الفلسطيني واقتلاعه بتفريغ مناطق الهدنة عام ١٩٤٨ . وقد قام فدائيان عربيان يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٨٧ (في الذكرى الحادية والثلاثين لمذبحة قبية) بعملية فدائية سمياها «عملية قبية» . وقد استُشهد الفدائيان بعد أن قتل أحدهما ستة إسرائيلين .

* مذبحة مخالين (٢٩ مارس ١٩٥٤) : قامت قوة من الجيش الإسرائيلي مؤلفة من ٣٠٠ جندي باجتياز خط الهدنة وتوغلت في أراضي الضفة الغربية مسافة أربعة كيلو مترات حتى وصلت إلى قرية مخالين بالقرب من بيت لحم ، حيث ألقت كمية من القنابل على تجمعات السكان وبثت الألغام في بيوت القرية وفي المسجد الجامع . وأسفرت هذه المذبحة عن استشهاد أحد عشر عربياً وجُرح أربعة عشر آخرون .

* مذبحة دير أيوب (٢ نوفمبر ١٩٥٤) : في الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم خرج ثلاثة أطفال من قرية يالو الغربية لجمع الحطب، تراوحت أعمارهم بين الثامنة والثانية عشرة ، وعند وصولهم إلى نقطة قريبة من دير أيوب على بُعد نحو أربعمائة متر من خط الهدنة فاجأهم بعض الجنود الإسرائيليين فولت طفلة منهم هاربة فأطلق الجنود النار عليها وأصابوها في فخذها ، لكنها ظلت تجري إلى أن وصلت إلى قريتها وأخبرت أهلها .

أسرع أهل الطفلين المتبقين إلى المكان المذكور فشاهدوا نحو اثنى عشر جندياً إسرائيلياً يسوقون أمامهم الطفلين باتجاه بطن الوادي في الجنوب حيث أوقفوهما وأطلقوا عليهما النار ثم اختفوا وراء خط الهدنة . وقد توفي أحد الطفلين لتوه ، بينما ماتت الطفلة الأخرى صبيحة اليوم التالي في المستشفى الذي نُقلت إليه .

* مذبحة غزة الأولى (٢ فبراير ١٩٥٥) : بسبب طبيعة إسرائيل كدولة وظيفية حرص الاستعمار على استغلال وجودها لتصفية العداء المصري لسلسلة الأحلاف الاستعمارية ومنها حلف بغداد الذي كان يتزعم الدعوة إليه وتنفيذه نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي آنذاك . ومع وضوح الموقف المصري صعَّدت إسرائيل موقفها العدواني تجاه مصر وعمدت إلى تنفيذ مذبحة في قطاع غزة الذي كانت الإدارة المصرية تشرف عليه .

وبدايةً حاولت إدارة الصهاينة توجيه تهديد صريح لمصر بإمكان استعمالها سياسة القوة لتأديب الثورة المصرية وردعها . ومن ثم ، ففي الوقت الذي كان فيه صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصري يجتمع مع نوري السعيد رئيس وزراء العراق في ١٤ من أغسطس ١٩٥٤ لإقناعه بالعدول عن ربط العراق بالأحلاف الاستعمارية ودعوته إلى توقيع معاهدة دفاع مشترك مع مصر ، كانت قوة من الجيش الإسرائيلي تتسلل عبر خط الهدنة وتتوغل نحو ثلاثة كيلو مترات داخل حدود قطاع غزة حتى وصلت إلى محطة المياه التي تزود سكان غزة بالماء ، فقتلت الفني المشرف على المحطة وبثت الألغام في مبنى المحطة وآلات الضخ .

ومع رفض الإدارة المصرية هذه التهديدات ومع استمرارها في الاتجاه الذي اختارته لنفسها ، قامت قوات الصهاينة بتنفيذ مذبحة حقيقية في القطاع .

ففي الساعة الثامنة والنصف من مساء ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥ اجتازت عدة فصائل من القوات الإسرائيلية خط الهدنة ، وتقدمت داخل قطاع غزة إلى مسافة تزيد عن ثلاثة كيلو مترات ، ثم بدأ كل فصيل من هذه القوات يُنفذ المهمة الموكولة إليه . فاتجه فصيل لمداهمة محطة المياه ونسفها ، ثم توجَّه إلى بيت مدير محطة سكة حديد غزة ، واستعد فصيل آخر لمهاجمة المواقع المصرية بالرشاشات ومدافع الهاون والقنابل اليدوية ، ورابط فصيل ثالث في الطريق لبث الألغام فيه ومنع وصول النجدة . ونجح المخطط إلى حدٍّ كبير .

وانفجرت محطة المياه ، ورافق ذلك الانفجار انهمار الرصاص الإسرائيلي على معسكر الجيش المصري القريب من المحطة . وطلب قائد المعسكر النجدة من أقرب

موقع عسكري فأسرعت السيارات الناقلة للجنود لتلبية النداء لكنها وقعت في الكمين الذي أعده الإسرائيليون في الطريق وارتفع إجمالي عدد ضحايا هذه المذبحة ٣٩ قتيلاً و٣٣ جريحاً .

* مذبحة غزة الثانية (٤ و٥ أبريل ١٩٥٦) : قصفت مدافع الجيش الإسرائيلي مدينة غزة ، حيث استشهد ٥٦ عربياً وجُرح ١٠٣ آخرون .

* مذبحة خان يونس الأولى (٣٠ مايو ١٩٥٥) والثانية (١ سبتمبر ١٩٥٥) : وقعت بهذه المدينة مذبحتان في عام واحد ، حيث شن الصهاينة عليها غارتين وقعت أولاهما في فجر يوم ٣٠ من شهر مايو ، وثانيتهما في الثانية من بعد منتصف ليلة الفاتح من سبتمبر في عام ١٩٥٥ . وراح ضحية العدوان الأول عشرون شهيداً وجرح عشرون آخرون . أما العدوان الثاني فشاركت فيه توليفة من الأسلحة شملت سلاح المدفعية والدبابات والمجنزرات المصفحة ووحدات مشاة وهندسة . وكانت حصيلة هذه المذبحة الثانية استشهاد ستة وأربعين عربياً وجرح خمسين آخرين .

* مذبحة الرهوة (١١-١٢ سبتمبر ١٩٥٦) : قامت قوات الاحتلال الصهيوني في اليومين بمهاجمة مركز شرطة ومدرسة في قرية الرهوة حيث تم قتل خمسة عشر شهيداً عربياً ونُسفت المدرسة .

* مذبحة كفر قاسم (٢٩ أكتوبر ١٩٥٦) : في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وعشية العدوان الثلاثي على مصر تولت قوة حرس حدود تابعة للجيش الإسرائيلي تنفيذ حظر التجول على المنطقة التي تقع بها قرية كفر قاسم في المثلث على الحدود مع الأردن . وقد تلقَّى قائد القوة ، ويُدعى الرائد شموئيل ملنيكي ، الأوامر بتقديم موعد حظر التجول في المنطقة إلى الساعة الخامسة مساءً وهو الأمر الذي كان يستحيل أن يعلم به مواطنو القرية ، وبخاصة أولئك الذين يعملون خارجها ، وهو ما نبه إليه مختار القرية قائد القوة الإسرائيلية . كما تلقَّى ملنيكي توجيهات واضحة من العقيد شدمي بقتل العائدين إلى القرية دون علم بتقديم ساعة حظر التجول . "من الأفضل أن يكون هناك قتلى . . لا نريد اعتقالات . . دعنا من العواطف . . " .

وكان أول الضحايا أربعة عمال حيوا الجنود الإسرائيليين بكلمة " شالوم " فردوا إليهم التحية بحصد ثلاثة منهم بينما نجا الفلسطيني الرابع حين توهموا أنه لقى مصرعه هو الآخر . كما قتلوا ١٢ امرأة كن عائدات من جمع الزيتون وذلك بعد أن استشار الملازم جبرائيل دهان القيادة باللاسلكي . وعلى مدى ساعة ونصف سقط ٤٩ قتيلاً و١٣ جريحاً هم ضحايا مذبحة كفر قاسم . ويُلاحَظ أن الجنود الإسرائيليين سلبوا الضحايا نقودهم وساعات اليد .

أدَّت المذبحة إلى قتل ١٨ وجرح ١٣٠ جميعهم من المدنيين بينهم نساء وأطفال وشيوخ . وتُعَد المذبحة نموذجاً للإرهاب المؤسسي المنظم الذي تمارسه الدولة الصيهونية .

وقد التزمت السلطات الإسرائيلية الصمت إزاء المذبحة لمدة أسبوعين كاملين إلى أن اضطرت إلى إصدار بيان من مكتب رئيس الوزراء عقب تسرُّب أنبائها إلى الصحف ووسائل الإعلام . وللتغطية على الجريمة أجرت محاكمة لثلاثة عشر متهماً على رأسهم العقيد شدمي . وأسفرت المحاكمة عن تبرئة شدمي حيث شهد لصالحه موشي ديان وحاييم هيرتزوج ، بينما عوقب ملنيكي بالسجن ١٧ عاماً وعوقب دهان وشالوم عوفر بالسجن ١٥ عاماً في حين حُكم على خمسة آخرين بأحكام تصل إلى سبع سنوات . وحظي الباقون بالبراءة .

وإذا كانت محاكمة المتهمين الصهاينة قد بدأت بعد عامين كاملين من المذبحة ، فإنه قبل عام ١٩٦٠ كانوا جميعاً خارج السجن يتمتعون بالحرية ، حيث أصدر إسحق بن تسفي رئيس الدولة عفواً عنهم . والطريف أن الملازم دهان قد سارع بالرحيل إلى فرنسا معلناً سخطه على التمييز بين اليهود السفارد والإشكناز في الأحكام القضائية التي صدرت على مرتكبي مذبحة كفر قاسم .

وتُعَد مذبحة كفر قاسم مثالاً على إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل تجاه الفلسطينيين وبتدبير وتواطؤ مختلف سلطاتها . كما يُعَد كل من بن جوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع وموشيه ديان رئيس أركان الجيش وشيمون بيريس نائب وزير

الدفاع المسئولين الأساسيين عن المذبحة ورغم ذلك لم يحاكمهم القضاء الصهيوني .

* مذبحة خان يونس الثالثة (٣ نوفمبر ١٩٥٦) : وقعت المذبحة أثناء احتلال الجيش الصهيوني بلدة خان يونس حيث تم فتح النار على سكان البلد ، ومخيم اللاجئين المجاور لها حيث كان عدد الشهداء المدنيين من القرية والمخيم معاً ٢٧٥ شهيداً .

* مذبحة السموع (١٣ نوفمبر ١٩٦٦) : شنت قوات المظليين الإسرائيلية هجوماً على قرية السموع في منطقة جبال الخليل . وقد خطط للعملية روفائيل إيتان واشترك في تنفيذها لواء دبابات ولواء مشاة تعززهما المدفعية وسلاح الجو الإسرائيلي .

بعد قصف القرية التي كانت خاضعة للإدارة الأردنية تسللت القوات الإسرائيلية إليها ونسفت ١٢٥ منزلاً وبناية بينها المدرسة والعيادة الطبية والمسجد ، وذلك رغم المقاومة الباسلة التي أبداها سكان القرية والحامية الأردنية صغيرة العدد .

وقد أدان مجلس الأمن الدولي بقرار رقم ٢٨٨ في ديسمبر من نفس العام المذبحة الإسرائيلية ، ورفض تذرُّع إسرائيل الواهي بانفجار لغمين في أكتوبر ١٩٦٦ جنوبي الخليل كمبرر للعدوان .

المذابح الصهيونية/الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧

بعد حرب ١٩٦٧ واستيلاء الدولة الصهيونية علي المزيد من الأراضي ومع رفض العرب الاستسلام للشروط الصهيونية كان لا بد للدولة الصهيونية الاستيطانية الإحلالية أن تستمر في «تأمين» نفسها ولذا ارتكبت العديد من المذابح بعد عام ١٩٦٧ من أهمها ما يلي :

* مذبحة مصنع أبي زعبل (١٢ فبراير ١٩٧٠) : بينما كانت حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل محصورة في حدود المواقع العسكرية في جبهة القتال وحسب ، أغارت الطائرات الإسرائيلية القاذفة على مصنع أبي زعبل ، وهو مصنع

تملكه الشركة الأهلية للصناعات المعدنية وذلك صبيحة يوم ١٢ من فبراير عام ١٩٧٠ ، حيث كان المصنع يعمل بطاقة ١٣٠٠ عامل صباحاً . وقد أسفرت هذه الغارة عن استشهاد سبعين عاملاً وإصابة ٦٩ آخرين ، إضافة إلى حرق المصنع .

* مذبحة بحر البقر (٨ أبريل ١٩٧٠) : وقعت هذه المذبحة أيضاً بتأثير وجع حرب الاستنزاف من قلب إسرائيل حيث قامت الطائرات الإسرائيلية القاذفة في الثامن من أبريل عام ١٩٧٠ بالهجوم على مدرسة صغيرة لأطفال الفلاحين في قرية بحر البقر ، إحدى القرى التي تقع على أطراف محافظة الشرقية ، ودكتها بالقذائف لمدة زادت عن عشر دقائق متواصلة وراح ضحيتها من الأطفال الأبرياء تسعة عشر طفلاً وجُرح أكثر من ستين آخرين . وجدير بالذكر أن القرية كانت خاوية من أية أهداف عسكرية .

* مذبحة صيدا (١٦ يونيه ١٩٨٢) : وقعت إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان حين أجرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في لبنان عملية قتل جماعي لما لا يقل عن ٨٠ مدنياً ممن كانوا مختبئين في بعض ملاجئ المدينة .

* مذبحة صبرا وشاتيلا (١٦ ـ ١٨ سبتمبر ١٩٨٢) : وقعت هذه المذبحة بمخيم صابرا وشاتيلا الفلسطيني بعد دخول القوات الإسرائيلية الغازية إلى العاصمة اللبنانية بيروت وإحكام سيطرتها على القطاع الغربي منها . وكان دخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت في حد ذاته بمنزلة انتهاك للاتفاق الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية والذي خرجت بمقتضاه المقاومة الفلسطينية من المدينة .

وقد هيأت القوات الإسرائيلية الأجواء بعناية لارتكاب مذبحة مروعة نفَّذها مقاتلو الكتائب اللبنانية اليمينية انتقاماً من الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين . وقامت المدفعية والطائرات الإسرائيلية بقصف صابرا وشاتيلا ـ رغم خلو المخيم من السلاح والمسلحين ـ وأحكمت حصار مداخل المخيم الذي كان خالياً من الأسلحة تماماً ولا يشغله سوى اللاجئين الفلسطينيين والمدنيين اللبنانيين العزل . وأدخلت هذه القوات مقاتلي الكتائب المتعطشين لسفك الدماء بعد اغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميل . واستمر تنفيذ المذبحة على مدى أكثر من يوم كامل تحت سمع وبصر

القادة والجنود الإسرائيليين وكانت القوات الإسرائيلية التي تحيط بالمخيم تعمل على توفير إمدادات الذخيرة والغذاء لمقاتلي الكتائب الذين نفّذوا المذبحة .

وبينما استمرت المذبحة طوال يوم الجمعة وصباح يوم السبت أيقظ المحرر العسكري الإسرائيلي رون بن يشاي إرييل شارون وزير الدفاع في حكومة مناحم بيجين ليبلغه بوقوع المذبحة في صابرا وشاتيلا فأجابه شارون ببرود " عام سعيد " . وفيما بعد وقف بيجين أمام الكنيست ليعلن باستهانة " جوييم قتلوا جوييم . . . فماذا نفعل؟ " أي " غرباء قتلوا غرباء . . . فماذا نفعل ؟ " .

ولقد اعترف تقرير لجنة كاهان الإسرائيلية بمسئولية بيجين وأعضاء حكومته وقادة جيشه عن هذه المذبحة استناداً إلى اتخاذهم قرار دخول قوات الكتائب إلى صابرا وشاتيلا ومساعدتهم هذه القوات على دخول المخيم . إلا أن اللجنة اكتفت بتحميل النخبة الصهيونية الإسرائيلية المسئولية غير المباشرة . واكتفت بطلب إقالة شارون وعدم التمديد لروفائيل إيتان رئيس الأركان بعد انتهاء مدة خدمته في أبريل ١٩٨٣ .

ولكن مسئولاً بالأسطول الأمريكي الذي كان راسياً قبالة بيروت أكد (في تقرير مرفق إلى البنتاجون تسرب إلى خارجها) المسئولية المباشرة للنخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية وتساءل : " إذا لم تكن هذه هي جرائم الحرب ، فما الذي يكون ؟ " . وللأسف فإن هذا التقرير لم يحظ باهتمام مماثل لتقرير لجنة كاهان ، رغم أن الضابط الأمريكي ويُدعَى وستون بيرنيت قد سجل بدقة وساعة بساعة ملابسات وتفاصيل المذبحة والاجتماعات المكثفة التي دارت بين قادة الكتائب المنفذين المباشرين لها (إيلي حبيقة على نحو خاص) وكبار القادة والسياسيين الإسرائيليين للإعداد لها .

ولقد راح ضحية مذبحة صابرا وشاتيلا ١٥٠٠ شهيداً من الفلسطينيين واللبنانيين العزل بينهم الأطفال والنساء . كما تركت قوات الكتائب وراءها مئات من أشباه الأحياء . كما تعرّضت بعض النساء للاغتصاب المتكرر . وتمت المذبحة في غيبة السلاح والمقاتلين عن المخيم وفي ظل الالتزامات الأمريكية المشددة بحماية الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين من المدنيين العزل بعد خروج المقاومة من لبنان .

وكانت مذبحة صابرا وشاتيلا تهدف إلى تحقيق هدفين : الأول الإجهاز على معنويات الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين ، والثاني المساهمة في تأجيج نيران العداوات الطائفية بين اللبنانيين أنفسهم .

* مذبحة عين الحلوة (١٦ مايو ١٩٨٤) : عشية الانسحاب الإسرائيلي المنتظر من مدينة صيدا في جنوب لبنان ، أوعزت إسرائيل إلى أحد عملائها ويُدعى حسين عكر بالتسلل إلى داخل مخيم عين الحلوة الفلسطيني المجاور لصيدا ، واندفعت قوات الجيش الإسرائيلي وراءه بقوة ١٥٠٠ جندي و١٥٠ آلية . وراح المهاجمون ينشرون الخراب والقتل في المخيم دون تمييز تحت الأضواء التي وفرتها القنابل المضيئة في سماء المخيم . واستمر القتل والتدمير من منتصف الليل حتى اليوم التالي حيث تصدت القوات الإسرائيلية لمظاهرة احتجاج نظمها أهالي المخيم في الصباح . كما فرضوا حصاراً على المخيم ومنعوا الدخول إليه أو الخروج منه حتى بالنسبة لسيارات الإسعاف وذلك إلى ساعة متأخرة من نهار ذلك اليوم .

وأسفرت المذبحة عن سقوط ١٥ فلسطينياً بين قتيل وجريح بينهم شباب وكهول وأطفال ونساء فضلاً عن تدمير ١٤٠ منزلاً واعتقال ١٥٠ بينهم نساء وأطفال وشيوخ .

* مذبحة سحمر (٢٠ سبتمبر ١٩٨٤) : داهمت قوات الجيش الإسرائيلي وعميلها أنطون لحد (جيش لبنان الجنوبي) قرية سحمر الواقعة بجنوب لبنان . وقامت القوات بتجميع سكان القرية في الساحة الرئيسية لاستجوابهم بشأن مصرع أربعة من عناصر العميل لحد على أيدي المقاومة الوطنية اللبنانية بالقرب من القرية . وأطلق الجنود الإسرائيليون وأتباع "لحد" النار من رشاشاتهم على سكان القرية العزل وفق أوامر الضابط الإسرائيلي ولحد شخصياً . فسقط من ساحة القرية على الفور ١٣ قتيلاً وأربعون جريحاً .

وقد حاولت إسرائيل التهرب من تبعة جرمها بالادعاء أن قوات لحد هي وحدها المسئولة عن المذبحة ، وذلك على غرار محاولتها في صابرا وشاتيلا . إلا أن العديد من الناجين من المذبحة أكدوا أن عدداً كبيراً ممن نفذوها كانوا يتحدثون العبرية فيما

بينهم ، بينما يتحدثون العربية بصعوبة . كما أن ما حدث في سحمر يمثل نموذجاً لوقائع يومية شهدها لبنان وجنوبه أثناء غزو القوات الإسرائيلية في يونيه ١٩٨٢ واحتلاله .

* مذبحة حمامات الشط (١١ أكتوبر ١٩٨٥) : بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت بنحو ثلاثة سنوات تعقبت الطائرات الإسرائيلية مكاتبها وقيادتها التي انتقلت إلى تونس . وشنت هذه الطائرات في ١١ أكتوبر ١٩٨٥ غارة على ضاحية حمامات الشط جنوبي العاصمة التونسية ، وأسفرت عن سقوط ٥٠ شهيداً ومائة جريح حيث انهمرت القنابل والصواريخ على هذه الضاحية المكتظة بالسكان المدنيين التي اختلطت فيها العائلات الفلسطينية بالعائلات التونسية .

واستمراراً في نهج الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي لم تتورَّع تل أبيب عن إعلان مسئوليتها عن هذه الغارة رسمياً متفاخرة بقدرة سلاحها الجوي على ضرب أهداف في المغرب العربي .

الفصل الرابع عشر
الإرهاب الصهيوني حتي أوسلو

يبدو أن جيل ما بعد ١٩٦٧ من الصابرا (أي المستوطنين من مواليد فلسطين) رغم احجامه عن تأدية الخدمة العسكرية يبرز استعداداً أكبر لممارسة التطرف العنصري والسلوك الإرهابي الدموي إزاء العرب والفلسطينيين ، وقد أدي هذا إلى ظهور العديد من المنظمات الصهيونية الإرهابية الجديدة التي أثارت. العديد من التساؤلات المهمة داخل التجمُّع الصهيوني وخارجه . ومما يلفت النظر أن الكتابات الإسرائيلية تتهم هذه المنظمات بالخروج على شرعية الدولة. والشرعية هنا ذات معنى زائف ، لأن ممارسات هذه الجماعات تصب في مجرى الشرعية العام للكيان الصهيوني الذي يقوم على الإرهاب. ومحاولة فهم جماعات الإرهاب الصهيوني الجديدة بصورة صحيحة لا يمكن أن تتم دون وضع هذه الجماعات في سياق تراث الإرهاب الصهيوني السابق ، وهو تراث تمتلك هذه الجماعات حساً عالياً تجاهه . وقد حملت أكثر من عملية إرهابية تسميات ذات دلالة تاريخية بالنسبة لتراث الإرهاب الصهيوني قبل عام ١٩٤٨ ، مثل تسمية إحدى عمليات منظمة ت . ن . ت . بلقب شلومو بن يوسف (الإرهابي الصهيوني عضو إتسل الذي أعدمه البريطانيون لارتكاب حادث مماثل في الثلاثينيات). وقد قام كثير من إرهابيي الجماعات الجديدة ، ممن جرى التحقيق معهم ، بالتأكيد على أن ما يقومون به متصل تمام الاتصال مع تراث الإرهاب الصهيوني السابق. حيث كانت الإجابات تأتي على النحو التالي : "لقد عملنا كما عمل سابقاً في إتسل والهاجاناه وليحي كل من بن جوريون وبيجين وشامير" .

ولقد تساءل الإرهابي الصهيوني أندي جرين ، عضو منظمة ت . ن . ت . ، في مقابلة منشورة بالصحف الإسرائيلية قائلاً : " لا أستطيع أن أحصي عدد الشوارع التي تحمل اسم «ديفيد رازل» الذي زرع قنبلة في سوق عربي عام ١٩٣٩ فقتل ٢٠ شخصاً . وإذا كان ما فعله هو الصواب ، فكيف يصبح ما أفعله أنا من قبيل الخطأ؟ ! " .

ولا يمكن القول بأن هذه الجماعات " ظاهرة هامشية " أو " دخيلة " على الكيان الصهيوني ، ولا جدوى من ادعاء الانزعاج أو الاندهاش أو حتى الجهل ، أو عن التفتيش عن تبريرات نفسية خاصة أو أسباب اجتماعية شاذة لهؤلاء الإرهابيين . فهذه الجماعات مرتبطة تماماً بالاستيطان ، ولذا تصاعَد نشاطها مع تصاعُد النشاط الاستيطاني . ولذا فليس غريباً أن نجد أن المستوطنات هي الأرضية الديموجرافية لمنظمات الإرهاب الجديدة ولعضويتها . ومما يجدر ذكره أن حركات الاستيطان النشيطة مثل جوش أيمونيم والأحزاب الأعلى صوتاً في الدعوة السياسية للاستيطان مثل هتحيا وتسوميت توفر الإطار السياسي لهذه المنظمات .

وتفسر طبيعة الوحدة الجدلية في علاقة إرهاب الدول بالجماعات الإرهابية الصهيونية في السبعينيات والثمانينيات ذلك الاختفاء الهادئ لغالبية هذه الجماعات . وهو اختفاء أقرب إلى " الذوبان " في إطار استمرار السمات العامة للإرهاب الصهيوني الإسرائيلي . ويمكن أن نعزو هذا الاختفاء الهادئ أو " الذوبان " الذي يحدث لهذه الجماعات إلى أنها تلعب دور الحلقات الوسيطة المشتعلة بين إرهاب الدولة وبين إرهاب المستوطنين المسلحين . ويمكننا القول أن أهم جماعتين إرهابيتين هما جوش إيمونيم وكاخ .

جـوش إيمونيم

«جوش إيمونيم» عبارة عبرية تعني «كتلة المؤمنين» . وهي حركة صهيونية استيطانية ذات ديباجات دينية (حلولية عضوية) تطالب بصهيونية الحد الأقصى . والحركة ليست حزباً وإنما حركة شعبية غير ملتزمة إلا بالحفاظ على أرض إسرائيل . ولكن رغم توجهها الديني الواضح ، فإنه توجُّه ديني في إطار حلولي ، ومن ثم يتداخل الديني والقومي . وقد تأسست الحركة رسمياً في نهاية شتاء ١٩٧٤ بعد أن

تمردت مجموعة من أعضاء حزب المفدال على قيادة الحزب بعد أن وافقت على الانضمام إلى حكومة رابين الائتلافية . ولكن تأسيس الحركة الفعلي كان بعد يونيه ١٩٦٧ . ومن وجهة نظر جوش إيمونيم، يُعَدُّ احتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ أمراً ربانياً لا يمكن للاعتبارات الإنسانية أو العملية أن تجُبه . ورغم أن هذه المنظمة تتحدث عن بعث الحياة اليهودية في كل المجالات فإنها ركزت جل نشاطها على عملية الاستيطان وتصعيده حتى لا يمكن عودة الضفة الغربية للعرب ، أي أنها تحاول أن تترجم سياسة الوضع القائم الصهيونية إلى وجود مادي صلب من خلال إقامة المستوطنات .

وبعد أن وصل حزب الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧ قدَّمت الجماعة مشروعاً للحكومة لإنشاء ١٢ مستوطنة في الضفة الغربية (كانت حكومة العمال السابقة قد رفضت إنشاءها) ، فوافقت الحكومة الجديدة وتم إنشاء المستوطنات خلال عام ونصف . ثم قدَّمت الجماعة مشروعاً آخر عام ١٩٧٨ عبارة عن خطة شاملة للاستيطان من خلال إقامة شبكة من المستوطنات الحضرية والريفية لتأكيد السيادة الإسرائيلية على المنطقة . ورغم أن الحكومة لم توافق على الخطة رسمياً فإنه تم تدبير الاعتمادات اللازمة لتنفيذها تدريجياً . ويشرف الجناح الاستيطاني للجماعة (أمانا) على تنفيذ هذه المخططات ويتبعها في الوقت الحاضر حوالي ٥٠ مستوطنة . ولكن معظم هذه المستوطنات من النوع الذي يُسمَّى «مستوطنات الجماعة» (بالعبرية : يشوف قهيلاتي) وهي «المستوطنات المنامة» التي يعيش فيها مستوطنون يعملون في المدن الكبرى مثل تل أبيب والقدس ويقضون سحابة ليلتهم في المستوطنة . ويتراوح حجم سكان المستوطنة من ١٥ عائلة إلى . . ٥ عائلة . وكانت منظمة جوش إيمونيم تتمتع بتأييد قطاعات كبيرة من الرأي العام الإسرائيلي والأحزاب الإسرائيلية التي تطالب بصهيونية الحد الأقصى . وقد أصبح كثير من أعضاء الجماعة هم مديرو مجالس المناطق التي تقدم الخدمات البلدية للمستوطنين ، وتحصل هذه المجالس على ميزانيتها من وزارة الداخلية .

وكان موشيه ليفنجر هو الرئيس الروحي للجماعة (وقد دخل مصحة نفسية في شبابه) وقد هُمِّش قليلاً بعد تعيين دانييلا فايس سكرتيرة عمومية للجمعية . وتعبِّر

الجمعية عن أفكارها في مجلة **نيكوداه** (العبرية) ومجلة **كاونتر بوينت** (الإنجليزية) . وقد انتهت الجماعة تقريباً عام ١٩٩٢ حينما رشح ليفنجر وفايس أنفسهما في الانتخابات ولم يحصلا على الأصوات الكافية ليصبحا أعضاء في الكنيست ، كما أدّى ترشيحهما لأنفسهما إلى فشل حزب هتحيا ـ الذي كان يدعم الجماعة ـ هو الآخر في الحصول على أية أصوات . وقد ظهرت جماعات أخرى صغيرة تضم المستوطنين الذين يطالبون بصهيونية الحد الأقصى .

منظمة كاخ الصهيونية / الإسرائيلية

«كاخ» كلمة عبرية تعني «هكذا» وهو اسم جماعة صهيونية سياسية إرهابية صاغت شعارها على النحو التالي : يد تمسك بالتوراة وأخرى بالسيف وكتب تحتها كلمة «كاخ» العبرية ، بمعنى أن السبيل الوحيد لتحقيق الآمال الصهيونية هي التوراة والسيف (أي العنف المسلح والديباجات التوراتية) وهذه أصداء لبعض أقوال جابوتنسكي . وتضم حركة كاخ مجموعة من الإرهابيين ذوي التاريخ الحافل من بينهم إيلي هزئيف ، وهو صهيوني غير يهودي كان يعمل جندياً في فيتنام ثم تهود واستقر في إسرائيل . ويبدو أنه ارتكب جريمة قتل وقُدِّم للمحاكمة بتهمة قتل جاره، وحيازة سلاح بشكل غير قانوني ، وكان يُسمَّى «الذئب» أو «القاتل» . وقد قُتل أثناء إحدى الهجمات الفدائية . ومن بين مؤسسي رابطة الدفاع ، يوئيل ليرنر الذي قبض عليه عام ١٩٧٥ بتهمة محاولة اغتيال كيسنجر ، ثم قبض عليه مرة أخرى عام ١٩٨٢ بتهمة تنظيم فريق من الفتيان والفتيات للاعتداء على المسجد الأقصى . وهناك أيضاً يوسي ديان الذي اعتقل عام ١٩٨٠ بتهمة محاولة اغتيال سائق تاكسي عربي . وكان قد انسحب من كاخ بسبب صراعه مع كاهانا على السلطة . وتضم الجماعة أيضاً يهودا ريختر الذي حققت معه الشرطة للاشتباه بضلوعه في مقتل أحد أعضاء حركة السلام الآن . ومع هذا يظل مائير كاهانا أهم شخصيات الحركة ، التي كانت تدور حول شخصيته، وهو "مفكرها" الأساسي (إن كان من الممكن إطلاق كلمة «فكر» أو حتى «أفكار» على تصريحاته المختلفة) .

ورغم أن البعض يشيرون إلى كاهانا باعتباره حاخاماً فإنه لم يتلق أي تعليم ديني ، بل ادعى اللقب لنفسه . عمل كاهانا بعض الوقت عميلاً للمخابرات المركزية الأمريكية ولمكتب المخابرات الفيدرالية الأمريكية وأسس رابطة الدفاع اليهودي في الولايات المتحدة عام ١٩٦٨ التي قُسِّمت إلى مجموعات من فئتين أُطلق على الأولى لقب «حيا» وهي كلمة عبرية تعني «وحش» أو «حيوان» وعلى الثانية لقب «أهل العلم والفكر» . ثم نقل نشاطها إلى إسرائيل عام ١٩٧١ وتخلى عن التقسيم الثنائي ، وتحولت إلى منظمة سياسية باسم كاخ قبيل انتخابات ١٩٧٣ .

وقد رشَّحَ كاهانا نفسه لانتخابات الكنيست في سنوات ١٩٧٢ و١٩٧٧ و١٩٨١ وفشل في الحصول على عدد كاف من الأصوات لانتخابه . ولكن مع تغيُّر المناخ السياسي ونمو الديباجات الدينية اليهودية المتطرفة واليمين العلماني المتطرف وازدياد مشاعر العداء ضد العرب بدأت كاخ تتحرك من الهامش إلى المركز . ولذا عندما رشَّحَ كاهانا نفسه في انتخابات عام ١٩٨٤ حصل على نحو ٢٦ ألف صوت وفاز بمقعد في الكنيست . وقد تصاعدت شعبيته حتى أن استطلاعات الرأي تنبأت بفوز حزبه بخمسة مقاعد برلمانية . ولكن المؤسسة الحاكمة أدركت خطورته على صورة الدولة الصهيونية فقامت بتعديل قانون الانتخابات بحيث تم حظر الأحزاب الداعية إلى التمييز العنصري وإثارة مشاعر الكراهية والعداء ضد العرب .

ويمكن القول بأن صهيونية كاخ هي الصيغة الشعبوية للصهيونية العضوية الحلولية . فالشعب اليهودي في تصوُّره هو شعب مختار فريد ومتميِّز ، بل شعب مقدَّس ، حقوقه مقدَّسة ، ولذا فهو مكتف بذاته ومرجعية ذاته يستمد معاييره من ذاته ، ولا يكترث بمعايير الشعوب الأخرى .

وكما هو الحال دائماً في المنظومات الحلولية العضوية ، لا تقل الأرض قداسة عن قداسة الشعب ، فالإله يحل في كل من الشعب والأرض بنفس الدرجة ويربط بينهما برباط عضوي لا تنفصم عراه . ومن ثم فليس بإمكان الشعب اليهودي المقدَّس أن يُفرط في حقوقه المقدَّسة في الأرض المقدَّسة ويتنازل عن أجزاء منها للشعوب الأخرى (غير المقدَّسة) .

والتوجُّه السياسي لجماعة كاخ هو توجُّه مشيحاني قوي ، فخلاص الشعب اليهودي المقدَّس بات قريباً ولكنه لن يتحقق إلا بعد ضم المناطق المحتلة وإزالة كل عبادة غريبة من جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى) وإجلاء جميع أعداء اليهود من أرض فلسطين .

في هذا الإطار يتناول كاهانا قضية علاقة اليهودية بالصهيونية (وبالحضارة الغربية). يتحرك كاهانا في إطار حلولي عضوي أحادي مصمت فيرفض الديباجات الصهيونية المتأثرة بالحضارة الغربية أو بقيم الديموقراطية أو الاشتراكية ، ويؤكد أن اليهودية دين بطش وقوة . ولذا ، فقد صرح بأنه لا يعرف يهودياً متديناً ليس على استعداد للقول بأن ما فعله العبرانيون بالكنعانيين أيام يشوع بن نون (أي أيام إبادتهم حسب الادعاء التوراتي) لم يكن عادلاً . وقد فقدت الصهيونية حسب تصوُّره قوتها وطاقتها حينما انفصلت عن هذه اليهودية الباطشة ، ولا سبيل لبعثها إلا عن طريق ربطها بها مرة أخرى . ولذا ، يطالب كاهانا بتغيير التعليم في إسرائيل تغييراً شاملاً ودمجه باليهودية دمجاً كاملاً . وأما بالنسبة إلى أعضاء الجماعات اليهودية ، فإن عليهم الهجرة إلى إسرائيل إذ لا مستقبل لهم إلا هناك . وهو يرى أن يهود العالم (الشعب العضوي المنبوذ) يتعرضون لعملية إبادة جديدة ، وأن المؤسسة اليهودية في العالم بأسره متعفنة وخائنة لأنها لا تنبه اليهود إلى الخطر المحدق بهم . ويقف الشعب اليهودي الآن على عتبات الخلاص النهائي ، وسيأتي الماشيَّح لا محالة ، وسيسود الشعب المختار كل الشعوب الأخرى .

وتترجم هذه الأفكار نفسها بشأن اليهود واليهودية إلى فكر محدد بشأن الدولة الصهيونية . فإسرائيل ، حسب رؤية كاهانا ، هي وطن الأمة اليهودية ، ومن ثم فإن اعتناق اليهودية يكون هو الأساس الوحيد لاكتساب الجنسية الإسرائيلية . فالدولة الصهيونية تخضع لشريعة التوراة وحسب ، ولذا فهي إما أن تكون دولة يهودية تستند إلى التوراة أو دولة ديموقراطية .

والدولة الصهيونية التي سيعبِّر اليهودي من خلالها عن هويته الفريدة المتميِّزة دولة عضوية تقوم على وحدة السلالة ونقاء الدم ، كما تقوم على أساس إعلان

السيادة اليهودية المطلقة على فلسطين من خلال حياة مستقلة في إطار من الثقافة اليهودية المهيمنة على جميع مناحي الحياة في إسرائيل .

لكل هذا يظل من لا يعتنق اليهودية غريباً لا يتمتع بأية حقوق سياسية أو ثقافية . ولن تسمح الدولة اليهودية العضوية بتكاثر هؤلاء الغرباء "كالبراغيث" (على حد قول كاهانا) حتى لا يهددوا أمنها ، ولن يُمنحوا سوى إقامة مؤقتة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ، وذلك بعد خضوعهم لتحقيق دقيق في نهاية كل عام . وعلى العرب الذين يبقون داخل الدولة اليهودية أن يقبلوا العبودية ، ويبقوا كعبيد ودافعي ضرائب . وسيُمنَع غير اليهود (أي العرب) من الإقامة في القدس ومن شغل الوظائف المهمة ، ومن التصويت في انتخابات الكنيست . كما سيمنع اختلاطهم باليهود في كثير من الأماكن العامة كحمامات السباحة والمدارس ، وسيُحظَر بطبيعة الحال الزواج المختلط . وكما هو ملاحَظ ، فإن ثمة تشابهاً كبيراً بين قوانين كاهانا (الصهيونية العضوية) وقوانين نورمبرج (النازية العضوية) كما بيّن مايكل إيتان عضو الكنيست الإسرائيلي . وتطالب كاخ بإزالة الآثار الإسلامية كافة .

ويوزع كاهانا خريطة لإسرائيل تمتد من النيل إلى الفرات ، إذ لا مجال للشك ، حسب رأيه ، فيما ورد في التوراة من أن "أرضنا تمتد من النيل إلى الفرات" . والعنصر الجغرافي مهم جداً في فكره ، كما هو الحال في الفكر الصهيوني بشكل عام . فالأرض ـ كما يقول ـ هي الوعاء الذي يضم جماعة من البشر عليهم أن يحيوا فيها حياة متميِّزة عن حياة غيرهم من الجماعات الإنسانية وأن يحققوا رسالتهم القومية والتراثية . والدولة هي الأداة لتحقيق ذلك الغرض ولتمكين الشعب من بلوغ غاياته ، فالأمة هي صاحبة الأرض وسيدتها ، والناس هم الذي يحددون هوية الأرض وليس العكس ، والشخص لا يصبح إسرائيلياً لأنه يعيش في أرض إسرائيل ولكنه يصبح إسرائيلياً عندما ينتمي إلى شعب إسرائيل ويغدو جزءاً من الأمة الإسرائيلية .

ولا يمكن تفسير تَطرُّف كاهانا إلا بالعودة إلى النسق الصهيوني . فهو نسق يحتوي على بذور معظم هذه الأفكار والممارسات . وإذا كان هرتزل قد تحدَّث عن طرد السكان الأصليين بشكل ليبرالي عام ، فذلك لأنه لم يكن (في أوربا) مضطراً

إلى الدخول في التفاصيل المحددة في تلك المرحلة . لقد كان مشغولاً بالبحث عن إحدى القوى العظمى لتقف وراءه وتشد أزره وتعضده وتقبله عميلاً لها ، ولذا كانت الصياغات العامة بالنسبة إلى السكان الأصليين مناسبة تماماً في تلك المرحلة . وإذا كانت الدولة الصهيونية قد احتفظت بعد عام ١٩٤٨ بالديباجة الاشتراكية ، فذلك لأنها كانت قد "نظفت" الأرض من معظم العرب ، وكان بوسعها أن تكبل الأقلية المتبقية بمجموعة من القوانين وأن تتحدث عن الاشتراكية وعن الإخاء الإنساني . وأما الآن ، فلقد زادت التفاصيل واحتدمت الأزمة وتصاعدت المقاومة . وهكذا ، فإن الديباجات تسقط ، وما كان جنينياً كامناً أسفر عن وجهه وبات صريحاً كاملاً .

وعلى مستوى الممارسة قامت كاخ بتنظيم مسيرات في النصف الأول من الثمانينيات للتحرش بالسكان العرب في فلسطين التي احتلت عام ١٩٤٨ "وإقناعهم" بأنهم ليس أمامهم مفر من الرحيل عن "أرض إسرائيل" . كما قامت بأنشطة إرهابية سرية شملت الاعتداء على الأشخاص والإضرار بالممتلكات وتخريب الأشجار والمزروعات وأحياناً القتل . ولا يوجد بين أعضاء كاخ البارزين من لم يُعتقَل أكثر من مرة أو منْ ليس له ملف إجرامي في سجلات الشرطة .

وقد نقلت كاخ نشاطها منذ أواخر الثمانينيات إلى الضفة الغربية حيث قاعدتها البشرية الأساسية ومقر قيادتها الموجودة في مستوطنة كريات أربع (بالقرب من الخليل) .

وقد أسس كاهانا معهدين لتدريس تعاليم اليهودية وتعاليمه : "معهد جبل الهيكل" (يشيفات هارهبيت) ، و"معهد الفكرة اليهودية" (يشيفات هرعيون هيهودي) . كما أسس تنظيمين سريين مسلحين الأول هو "لجنة الأمن على الطرق" الذي يُقدَّر عدد أعضائه بالمئات والذي يعود إلي عام ١٩٨٨ ولكن لم يظهر بقوة سوي بعد عام ١٩٩٣ . وقد قام هذا التنظيم بتوفير مواكبة مسلحة للمواصلات العامة الإسرائيلية وسيارات المستوطنين المسافرين على طرق الضفة الغربية . ثم انتقل التنظيم إلى العمل السري حيث كان ينظم حملات انتقامية ضد الفلسطينيين

وممتلكاتهم في المدن والقرى وعلى الطرق ، قُتل وجُرح بسببها عدد كبير من الأشخاص .

ولعل أكثر الإشكاليات المطروحة بشأن الإرهاب الإسرائيلي بعد أوسلو هي : العلاقة بين الدولة والمستوطنين . ويوحي اغتيال إسحق رابين رئيس الوزراء السابق على يد مستوطن يهودي - في سابقة تُعَد الأولى في تاريخ التجمُّع الصهيوني - بأن إرهاب المستوطنين يأخذ طابعاً مستقلاً عن الدولة إن لم نقل متحدياً لهيبتها وسياساتها . وربما يعزز ذلك الإيحاء عودة المستوطنين إلى اتخاذ المبادرة في أعمال إرهابية مدوية من قبيل مذبحة الحرم الإبراهيمي بالخليل وإطلاق النار على سوق المدينة نفسها قبيل أيام من التوصل إلى اتفاق إعادة الانتشار بها .

وتتجه أنشطة المستوطنين الإرهابية إلى التبلور مرة أخرى في أشكال تنظيمية بعد فترة سابقة من الكمون ورغم قرار الحكومة الإسرائيلية حظر جماعتي كاخ وكاهاناحي ، فإن اسمي هاتين الجماعتين وقيادتيهما يعود إلى الظهور في أعمال إرهابية متفرقة ضد الفلسطينيين .

ولعل أوضح الأشكال التنظيمية حضوراً بعد اتفاق أوسلو هو ما يُسمَّى "بلجنة الأمن على الطرق" والتي تعود أصلاً إلى عام ١٩٨٨ . ولكنها لم تظهر بقوة سوى بعد سبتمبر ١٩٩٣ . ويبدو دور هذا التنظيم الاستيطاني - الذي يتكون من مجموعات شبه مستقلة عن بعضها - متمماً لصيغة الطرق الالتفافية وآلية "الحصار الجماعي" .

ومن الواضح أن مجموعات الأمن على الطرق تحاول بث أقصى درجات الفزع بين الفلسطينيين لإجبارهم على التزام حالة من الوجود الهامشي حيث يتعين عليهم تحت تأثير الفزع التحرك في هامش بالغ الضيق داخل مناطق الحكم الذاتي وحولها . وتعتبر هذه المجموعات أن غايتها هي تكثيف شعور الفلسطينيين بانعدام الأمن والسلامة خارج مناطق أو معازل الحكم الذاتي وتأكيد انفصال هذه (المناطق/ المعازل) عن بعضها البعض .

وتتغاضى الحكومات الإسرائيلية بقيادة حزبي العمل والليكود عن النشاط الإرهابي لمجموعات الأمن على الطرق . ويدلي قادة هذه المجموعات بتصريحات متكررة عن أنشطتهم الإرهابية لوسائل الإعلام الإسرائيلية دون أن يتلقوا إشارة ردع من السلطات . بل إن هذه التصريحات تحمل الطابع التفاخري الذي بات شهيراً في تاريخ الإرهاب الصهيوني . ومن المعروف أن قوات الجيش الإسرائيلي تصل دائما إلي أماكن الحوادث التي يرتكبها لجان الأمن علي الطرق بعد أن يكون أعضاء التنظيم قد غادروا المكان .

أما المنظمة الثانية فهي "دولة يهودا المستقلة" التي أعلنت أنها موالية لدولة إسرائيل طالما أنها متمسكة بكامل أرض إسرائيل . وهذا يعني أن المنظمة لا تدين بالولاء للدولة الصهيونية إن تخلت عن أي جزء من أرض إسرائيل ، ويصبح من حق المنظمة أن تقوم بالاستيلاء بالقوة عليها وتعلن قيام دولة يهودا التي ستقوم بالدفاع عن هذه الأراضي ! وقد اقترن اسم كاخ أيضاً بتنظيمين سريين هما : ت . ن . ت (الإرهاب ضد الإرهاب) والسيكاريم (حملة الخناجر) .

وقد انشقت الحركة بعد مقتل كاهانا (في نيويورك عام ١٩٩٠ على يد مواطن أمريكي من أصل مصري) إلى قسمين : احتفظ الأول باسم كاخ وهو التنظيم الأكبر والأخطر ، يبلغ عدد أعضائه المسجلين عدة مئات أما أنصاره فهم عدة آلاف تنتمي لشرائح اجتماعية فقيرة ، قليلة التعلم ، متذمرة وناقمة على المؤسسة الحاكمة ، وتتسم بعداء وكراهية شديدين للعرب . وتشكل العناصر المهاجرة من الولايات المتحدة (ذات التوجُّه الحلولي العضوي الواضح) النواة الصلبة لهذا التنظيم وقيادته .

أما القسم الثاني فهو تنظيم كاهاناحي الذي يرأسه ابن مائير كاهانا ، وهذا أقل شأناً من تنظيم كاخ وإن كان يقوم بنفس النشاطات الإرهابية العلنية والسرية .

وفي إثر مذبحة الخليل حظرت الحكومة الإسرائيلية نشاط كل من كاخ وكاهاناحي . ولكن هذا لا يعني نهاية العنف في الكيان الصهيوني . فالعنف جزء من بنيته ، كما أن كثيراً من أفكار كاخ (وكاهاناحي) ترسخت في الوجدان الاستيطاني

الصهيوني وتسللت للخطاب الصهيوني نفسه ، رغم كل محاولات الصقل والمراوغة .

الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي والانتفاضة

مع اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني في ديسمبر ١٩٨٧ أصبحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مواجهة يومية مع حركة عصيان مدني تمتد جغرافياً بمسافة الضفة الغربية وقطاع غزة وتتخذ من الحجارة والعَلَم الفلسطيني رموزاً لمقاومة الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي استهدف محو الوجود العربي الفلسطيني . وبحكم طبيعته الاستيطانية الإحلالية لجأ الاستعمار الصهيوني إلى المزيد من الإرهاب ، فدخل حلقة مفرغة إذ جاء الرد على المزيد من الإرهاب بالمزيد من الانتفاضة .

وبعد اندلاع الانتفاضة بأيام معدودة (في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٧) أصدر القضاء العسكري حكماً على حسين أبو خاطر (٢٩ عاماً) من مخيم النعيرات بالسجن لمدة عام بتهمة الاشتراك في مظاهرة (وكانت أقصى عقوبة من قبل شهرين فقط) . ولكن المظاهرات تحولت إلى سلوك يومي لمئات الآلاف من الفلسطينيين .

ولقد لجأت سلطات الاحتلال إلى تكثيف آليات العقاب الجماعي من حظر تجوُّل وحصار أمني للبيوت فضلاً عن التوسع في الاعتقالات وأحكام السجن والتعذيب والطَرْد والإبعاد . لكن الجهود الإسرائيلية لتطوير آلة الإرهاب اتجهت أساساً إلى كيفية قمع حركة الاحتجاج اليومي الجماهيري في شوارع المدن والقرى ومخيمات اللاجئين . ومن هنا يمكن أن نلحظ مأزق فشل معالجة الإرهاب بالمزيد من الإرهاب عندما تلجأ سلطات الاحتلال للرصاص الحي والرصاص البلاستيكي والرصاص المطاطي . وقد بدأت في أغسطس عام ١٩٨٨ في استخدام ذخيرة جديدة تمزج بين المطاط (الغلاف الخارجي للطلقة) والمعدن وهو ما أسفر عن استشهاد ٤٧ فلسطينياً في الخمسة شهور الأولى من استخدام هذه الذخيرة . وفي العام نفسه (١٩٨٨) لجأت السلطات الإسرائيلية إلى طائرات الهليكوبتر بتوسُّع لمطاردة المتظاهرين وإطلاق النار عليهم .

ثم توسع جيش الاحتلال في استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع على نحو غير مسبوق وهو ما أسفر عن حالات اختناق بين النساء والصبية والأطفال على نحو خاص . ثم استخدمت سلطات الاحتلال قنابل غازية تدخل في نطاق أدوات الحرب الكيماوية تحتوي على مكونات كيماوية تفضي إلى الاختناق والموت . وخلال عام ١٩٨٨ بدأت في استخدام هذه القنابل (الأمريكية الصنع) في بلدة حلحول واستشهد خمسة فلسطينيين من جرائها في قباطية خلال العام نفسه .

ولكن تكنولوجيا الإرهاب المدعومة أمريكياً أخفقت في قمع الانتفاضة وصبية الحجارة ، فحاول إسحق رابين وزير الدفاع أن يعيد استخدام بربرية القمع البدائي فأصدر أوامره لقواته "بتكسير عظام الفلسطينيين" وكأنه كان يبحث عن لغة يفهمها من لا يعبأون بآخر منجزات تكنولوجيا قمع المتظاهرين . ولمعاونة الجنود الإسرائيليين في مهمة القمع البدائي البربري تم إنتاج هراوة من ألياف زجاجية ومعدنية لتحل محل الهراوات الخشبية .

وقد حاول الإسرائيليون اكتشاف سر الحجارة فقامت ورش الجيش بتطوير مقلاع لقذف الأحجار لاستخدامه ضد المظاهرات الفلسطينية ، وبدأ أولى تجاربه في مخيم بلاطة قرب نابلس .

وقد تعمقت أزمة الإرهاب الصهيوني/ الإسرائيلي ، فالمواجهات اليومية مكشوفة أمام أعين العالم . فوجهت آلة الإرهاب جانباً من نشاطها ضد رجال الإعلام وضمن ذلك وسائل الإعلام الأمريكية والغربية الحليفة للمشروع الاستيطاني . وتلقى العديد من الصحفيين والمصورين الضرب على أيدي جنود جيش يزعم قادته أنهم يمثلون الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة . وقد بيَّن أن الجيش الإسرائيلي قد استورد تكتيكات عصابات الموت في أمريكا اللاتينية ، إذ قام جنوده (من فرقة المستعربين) والمتخفون في ملابس عربية بقتل الفلسطينيين .

وقد قامت الدولة الصهيونية برفع عدد جنود جيشها في الضفة وغزة بما يزيد عن خمس مرات مقارنةً بالفترة السابقة على الانتفاضة . وبالمقابل فإن ظاهرة محاكمة الجنود والضباط الذين يرفضون أو يتهربون من الخدمة هناك قد طرحت نفسها بقوة على التجمُّع الصهيوني .

وقد أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية أوامر ترخص للمستوطنين إطلاق النار فوراً على من يُشتبه في شروعه في إلقاء الزجاجات الحارقة ، وشاع أن إطلاق النار يجرب حتى إزاء من يحمل زجاجات مياه غازية . ويمكن القول بأن المستوطنين المسلحين تحولوا إلى احتياطي لجيش الاحتلال يعاونه في تنفيذ سياسته الإرهابية ويقوم بأعمال البلطجة الفجة التي لا تلائم الزي العسكري الرسمي الذي تطارده عدسات الإعلام العالمي . ولذا فإن الشكل التنظيمي لإرهاب المستوطنين الصهاينة انتقل من الجماعة شبه السرية التي تخطط لعمليات مدروسة من اغتيالات ونسف لأهداف مختارة بعناية إلى عصابات يَغلب على حركتها المظهر التلقائي . وتندفع هذه العصابات في موجات عنف عشوائي المظهر لتحرق السيارات والمتاجر الفلسطينية في الشوارع وتختطف الأطفال الفلسطينيين وتعتدي عليهم بالضرب المفضي إلى الموت أحياناً .

وتقدر حصيلة الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي أثناء الانتفاضة (من ١٩٨٧ - ١٩٩١) بحوالي ألف شهيد ونحو ٩٠ ألف جريح ومصاب و١٥ ألف معتقل فضلاً عن تدمير ونسف ١٢٢٨ منزلاً واقتلاع ١٤٠ ألف شجرة من الحقول والمزارع الفلسطينية .

ولقد ظلت السياسة الأمريكية تمارس دور الراعي والحامي للإرهاب الصهيوني الإسرائيلي رغم ذلك . ويعكس اتجاه تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة الإصرار على الوقوف إلى جانب إسرائيل . وإن كان صمود الانتفاضة في وجه الإرهاب قد عمَّق انقساماً بين الإدارة الأمريكية وبين قطاعات من الرأي العام الأمريكي .

ولكن يتعين تأكيد أن أبرز نتائج سنوات الانتفاضة هي تعميق أزمة الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي بسبب فشله في تحقيق أهدافه الإستراتيجية ، إذ جاء الرد بليغاً من أبناء الشعب الفلسطيني الذين وُلدوا بعد الاحتلال (١٩٦٧) وكأنهم - رغم كثافة الإرهاب الذي ظل يطاردهم في مدارسهم وبيوتهم - استجابوا لنبوءة القاص الفلسطيني (يحيى يخلف) عن "تفاح الجنون" الذي أكله "الحمار الوديع" في غزة فعلَّم أطفالها فضيلة التمرد والثورة خروجاً عن حسابات العقل البليد وموازين

القـوى بين المسـتـوطن المحـتل المدجج بالسـلاح وصـاحب الأرض والوطن الأعزل . ولذا كان لا بد من الالتفاف بدلا من المواجهة ، والإغوء بدلا من القمع .

الإرهاب الصهيوني / الإسرائيلي بعد أوسلو

لم يتضمن إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (واشنطن ١٣ سبتمبر ١٩٩٣) والمعروف باتفاقات أوسلو نصوصاً محددة تنطوي على تعهد إسرائيلي أساسي وصريح وشامل بالتخلي عن ممارسة العنف ضد العرب . ومع هذا كان من المتصور أن توقيع اتفاقية أوسلو سيخلق واقعاً جديداً في العلاقة بين الشعب الفلسطيني وحكومة المستوطنين الصهاينة لاعتبارات عدة يمكن أن نوجزها فيما يلي :

١ ـ تراجُع الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوة العسكرية الصهيونية بسبب تقلص سلطات الاحتلال فوق مناطق تركز الكثافة السكانية للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة .

٢ ـ كان المفروض أن السوق الشرق أوسطية والمؤتمرات الاقتصادية المختلفة ستؤدي إلى ظهور علاقات اقتصادية قوية بين الدول العربية (وضمن ذلك السلطة الفلسطينية) وهي علاقات تتجاوز الخلافات العقائدية والحضارية السابقة .

٣ ـ كان المفروض أن تقوم السلطة الفلسطينية بمكافحة "الإرهاب" والقضاء على أية مقاومة للاحتلال الصهيوني ، الأمر الذي يعفي سلطات الاحتلال الصهيوني من هذه المهام .

وكل هذه العناصر إن هي إلا تعبير عن صهيونية عصر ما بعد الحداثة والنظام العالمي الجديد ونهاية التاريخ ، فهي تفضل اللجوء إلى التفكيك من خلال آليات غير مباشرة بدلاً من المواجهة القتالية المباشرة (على أن يقوم بهذا الدور أفراد "متطرفون" يمكن التحلل من جرائمهم) . وقد لوحظ أنه مع مذبحة الخليل تم استنفار الجماهير العربية واستعادة الروح الجهادية والذاكرة التاريخية وهو ما يتنافى ومرامي النظام الاستعماري الجديد .

ولكن رغم كل هذا يبدو أن البنية الاستيطانية الإحلالية العنصرية للكيان الصهيوني، بما تحتويه من إرهاب حتمي، تجعل توقُّع تلاشي الإرهاب الصهيوني أو حتى احتواؤه دون فك هذه البنية أو التخلص منها أمراً شبه مستحيل.

والجدير بالذكر أن تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية بما في ذلك منظمة العفو كانت قد التفتت مبكراً وفور اتفاقات أوسلو إلى خلو النصوص من الضمانات الأساسية اللازمة لحقوق الفلسطينيين. وجاءت ممارسات إسرائيل على الأرض خلال الفترة الانتقالية (الحكم الذاتي) لتعزيز الاعتقاد بأن الدولة التي لم تعلن تخليها عن عقيدتها الصهيونية العنصرية لم تتجه إلى التفريط في آليات العنف الإرهابي الذي طالما ظلت ولا تزال تعتمده مكوناً أساسياً في تعاملها مع الآخر (الفلسطيني والعربي).

ولقد شهدت الشهور القليلة التي تلت اتفاق أوسلو استمرار السلطات الإسرائيلية في أعمال قتل وإصابة الفلسطينيين فوق أراضيهم المحتلة فضلاً عن اعتماد الاعتقال والسجن والتعذيب سياسة مستقرة في التعامل مع الشعب الفلسطيني.

وإذا كانت عمليات الإفراج عن أعداد من المعتقلين الفلسطينيين قد اجتذبت جهود المفاوضين واهتمام وسائل الإعلام، فإن تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية اللاحقة على أوسلو تسجل مواصلة حملات الاعتقال الجماعي (ويقول تقرير لمنظمة العفو الدولية ـ استناداً إلى إحصاءات رسمية ـ إن ما يزيد عن ٦ آلاف فلسطيني اعتقلتهم إسرائيل بعد سبتمبر ١٩٩٣ وحتى نهاية عام ١٩٩٤).

وأبقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بقيادة العمل أو الليكود على نفس القوانين العسكرية العنصرية (التمييزية) ضد الفلسطينيين لتلاحقهم بها أينما ظلت سلطاتها فاعلة في الضفة وغزة والقدس. بل استمر اتجاه السياسات الإرهابية الإسرائيلية نحو المزيد من التشدد حيث اتخذت قرارها في ٥ فبراير ١٩٩٥ بتمديد فترة الاعتقال الإداري في حدها الأقصى من ٦ شهور إلى عام كامل قابل للتجديد.

ولا يخلو تقرير لمنظمات حقوق الإنسان الدولية بعد أوسلو من رصد إدانة لاتخاذ إسرائيل التعذيب سياسة معتمدة رسمية ضد الفلسطينيين. وفي عام ١٩٩٧

دعا بيان لجنة الأمم المتحدة إسرائيل مجدداً إلى التوقف الفوري عن ممارسة التعذيب. ويلفت النظر أن حكومة رابين التي كانت تلبس ثياب الإيمان بالسلام حاولت إصدار تشريعات خلال عام ١٩٩٥ لإضفاء المشروعية على ممارسة التعذيب ولكنها اضطرت للتراجع تحت ضغط دولي. إلا أن تجذر الإرهاب العنصري داخل المؤسسات الإسرائيلية دفع المحكمة العليا في نوفمبر ١٩٦ للإقرار للمحققين الإسرائيليين باستخدام ما وصفه بدرجة محددة من الإجبار والضغط البدنيين للحصول على معلومات من الفلسطينيين وذلك تحت دعوى "أمن إسرائيل" والحق في مكافحة ما وصفته "بالإرهاب الفلسطيني الأصولي".

وكما أسلفنا، كان من المتصور أن تنحسر ممارسات إطلاق النار والاعتقال والسجن والتعذيب وهدم المنازل مع تقلُّص سلطات الاحتلال فوق الضفة والقطاع ومع تقدُّم عملية الحكم الذاتي الفلسطيني، إلا أن آليات العقاب الجماعي شهدت تطوراً في اتجاه ترسيخ أسلوب الحصار والتجويع عن طريق ما يُسمَّى "بالإغلاق الأمني" سواء لكل أنحاء الضفة والقطاع أو لمناطق محددة منهما.

وتؤكد خبرة السنوات الماضية منذ توقيع اتفاق أوسلو وبدء إعادة الانتشار الإسرائيلي أن الحكومات بقيادة حزبي العمل أو الليكود تنتهج فرض الحصار والتجويع عقب أية عملية تستهدف الإسرائيليين أو لأغراض الضغط على المفاوض الفلسطيني. ولا يمكن فهم ما يُسمَّى "بالإغلاق الأمني" بمعزل عن الطبيعة الاستعمارية الصهيونية التي تسعى لتحويل مناطق الحكم الذاتي إلى "معازل" على غرار تجربة جنوب أفريقيا العنصرية في السابق.

كما تقترن سياسة الحصار والتجويع هذه عادةً بتهديدات إرهابية من كبار المسئولين الإسرائيليين بإعادة اقتحام مناطق الحكم الذاتي لشن "عمليات تأديب" داخلها. وبحجة الأمن الإسرائيلي أيضاً يمتد نشاط إرهاب الدولة إلى الدول العربية وذلك في ظل الترويج لمشروع التعاون الشرق أوسطي. وتظل الاعتبارات المتحكمة في المشروع الصهيوني هي السائدة في مواجهة مقاومة الاحتلال. وتجسد حالة لبنان سطوة هذه الاعتبارات الصهيونية إذ لم يتورع شيمون بيريز "مهندس"

الشرق أوسطية عن شن عدوان وحشي على لبنان في مارس وأبريل ١٩٩٦ وارتكاب مذبحة " قانا " .

وإذ كان هناك تصور يقضي بأن المستوطنين يمارسون ضغوطاً على الحكومة الإسرائيلية لقطع الطريق على احتمال إخلاء المستوطنات وأن هذه الضغوط وصلت إلى حد التهديد بالعصيان ضد الحكومة نفسها ، فإن علاقة إرهاب المستوطنين بالدولة تظل تميل إلى كونها أقرب إلى علاقات التعاون والتكامل في إطار ثوابت المشروع الصيهوني .

وبعد مرور سنوات على اتفاق أوسلو فإن الدولة الصهيونية تُبقي على قوانينها التمييزية العنصرية لصالح مشروعية إرهاب المستوطنين الموجه إلى الفلسطينيين . كما أن الحكومات بقيادة حزبي الليكود أو العمل لم تقترب مطلقاً من محاولة التفكير في المساس بصورة المستوطن اليهودي المسلح . ورغم مذبحة الخليل فإن السلطات الإسرائيلية لم تسع مطلقاً لنزع سلاح المستوطنين ، بل يحق التساؤل عن وجود تخطيط مسبق في قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية قبل أسابيع معدودة من اتفاق أوسلو يقضي بتحديث تسليح المستوطنين والسماح بحرية حركة مطلقة في تجولهم بأسلحتهم بالضفة وغزة (القرار صدر في مارس ١٩٩٣) .

ويؤكد المفكر والباحث الإسرائيلي إسرائيل شاهالو أن ثمة علاقة وثيقة بين الدولة والجيش والمستوطنين في القضايا الأمنية بعد اتفاق أوسلو . كما يرصد التحول في خصائص المستوطن اليهودي من أجل الكيبوتس بوصفه "مزارعاً أو عاملاً مسلحاً" إلى رجل المستوطنات الأمنية والدينية بوصفه "موظفاً ومجنداً لدى جهاز الدولة" . فأعتى المستوطنين اليهود تطرفاً هم بالأساس يعملون كموظفين مدنيين أو عسكريين يعيشون على أموال ودعم الحكومة الإسرائيلية . ومع حلول النصف الثاني من التسعينيات ، تقدَّر نسبة الموظفين التابعين لأنشطة الدولة بين المستوطنين بأكثر من الثلثين .

والحكومة الإسرائيلية تبدو بعد أوسلو رهينة لميول المستوطنين المتطرفة والإرهابية ولذا فإنها لم تبد بعد أي استعداد للتخفف بجدية من بعض مهامها القمعية والإرهابية الرسمية ضد الفلسطينيين في ظل التفاوض مع قيادتهم .

ومن الواضح أن عمليات الإرهاب المؤسسية ، أي التي تقوم بها أجهزة الدولة الصهيونية ، لا تزال نشيطة لأقصى درجة ، الأمر الذى يتضح في اغتيال الشهيد "المهندس" يحيى عياش ، وفي محاولة اغتيال خالد مشعل ، ومن خلال استخدام سلاح لا تزال هويته غير معروفة ، وإن كان يبدو أنه من الأسلحة الميكروبية التي تحظر هيئة الأمم استخدامها .

وفي ضوء خبرة ما بعد أوسلو يمكن القول بأن حدود وأشكال الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي قد انحسرت جزئياً على رقعة الجغرافيا وذلك بحكم تسلُّم الحكم الذاتي لسلطاته في أكثر من بقعة بالضفة والقطاع ، ولكن يبقى صحيحاً أن الدوافع التاريخية المزمنة لهذا الإرهاب لم تنتف بعد .

مذبحتان صهيونيتان/إسرائيليتان بعد أوسلو: مذبحة الحرم الإبراهيمي ومذبحة قانا

لم تغير اتفاقية أوسلو ـ كما أسلفنا ـ من طبيعة الكيان الصهيوني الاستيطانية الإحلالية فقد استمر مسلسل القمع والمذابح . ونتناول هنا أهم مذبحتين : مذبحة الحرم الإبراهيمي ومذبحة قانا (التي ارتكبت في عصر بيريس الليبرالي الرحيم!)

١ ـ مذبحة الحرم الإبراهيمي (٢٥ فبراير ١٩٩٤-الجمعة الأخيرة في رمضان)

بعد اتفاقات أوسلو أصبحت مدينة الخليل بالضفة الغربية موضع اهتمام خاص على ضوء أجواء التوتر التي أحاطت بالمستوطنين الإسرائيليين بعد طرح السؤال : هل يجري إخلاء المستوطنات وترحيل المستوطنين فيها في إطار مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ؟ وتكمن هذه الأهمية الخاصة في أن مدينة الخليل تُعَد مركزاً لبعض المتطرفين من المستوطنين نظراً لأهميتها الدينية . وإن جاز القول فالخليل ثاني مدينة مقدَّسة في أرض فلسطين بعد القدس الشريف .

وفجر يوم الجمعة الأخيرة من شهر رمضان الموافق ٢٥ فبراير عام ١٩٩٤ سمحت القوات الإسرائيلية التي تقوم على حراسة الحرم الإبراهيمي بدخول المستوطن اليهودي المعروف بتطرفه باروخ جولدشتاين إلى الحرم الشريف وهو يحمل بندقيته الآلية وعدداً من خزائن الذخيرة المجهزة . وعلى الفور شرع

جولدشتاين في حصد المصلين داخل المسجد . وأسفرت المذبحة عن استشهاد ٦٠ فلسطينياً فضلاً عن إصابة عشرات آخرين بجراح ، وذلك قبل أن يتمكن من تبقّى على قيد الحياة من السيطرة عليه وقتله .

ولقد تردد أن أكثر من مسلح إسرائيلي شارك في المذبحة إلا أن الرواية التي سادت تذهب إلى انفراد جولدشتاين بإطلاق النار داخل الحرم الإبراهيمي . ومع ذلك فإن تعامل الجنود الإسرائيليين والمستوطنين المسلحين مع ردود الفعل التلقائية الفورية إزاء المذبحة التي تمثلت في المظاهرات الفلسطينية اتسمت باستخدام الرصاص الحي بشكل مكثّف ، وفي غضون أقل من ٢٤ ساعة على المذبحة سقط ٥٣ شهيداً فلسطينياً أيضاً في مناطق متفرقة ومنها الخليل نفسها .

وسارعت الحكومة الإسرائيلية إلى إدانة المذبحة معلنةً تمسكها بعملية السلام مع الفلسطينيين . كما سعت إلى حصر مسئوليتها في شخص واحد هو جولد شتاين واكتفت باعتقال عدد محدود من رموز جماعتي كاخ وكاهانا ممن أعلنوا استحسانهم جريمة جولد شتاين ، وأصدرت قراراً بحظر نشاط المنظمتين الفج . ولكن من الواضح أن كل هذه الإجراءات إجراءات شكلية ليس لها مضمون حقيقي . فالنخبة الإسرائيلية، وضمنها حكومة ائتلاف العمل ، تجاهلت عن عمد المساس بأوضاع المستوطنين ومن ذلك نزع سلاحهم .

ولا شك في أن مستوطنة كريات أربع في قلب الخليل (وهي المستوطنة التي جاء منها جولد شتاين) تمثل حالة نماذجية سافرة لخطورة إرهاب المستوطنين الذين ظلوا يحتفظون بأسلحتهم ، بل حرصت حكومة العمل ، ومن بعدها حكومة الليكود على الاستمرار في تغذية أحلامهم الاستيطانية بالبقاء في الخليل ودغدغة هواجسهم الأمنية بالاستمرار في تسليحهم في مواجهة الفلسطينيين العزل . بل تعمدت حكومتا العمل والليكود كلتاهما تأجيل إعادة الانتشار المقرر بمقتضى الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية كي تضمن لحوالي أربعة آلاف مستوطن يهودي بالخليل أسباب البقاء على أسس عنصرية متميِّزة (أمنية ومعيشية) في مواجهة مائة ألف فلسطيني لا زالوا معرَّضين لخطر مذابح أخرى على طراز جولد شتاين .

وتكمن أهمية جولد شتاين في أنه يمثل نموذجاً للإرهابي الصهيوني الذي لا يزال من الوارد أن تفرز أمثاله مرحلة ما بعد أوسلو . ورغم أن مهنة جولد شتاين هي الطب فقد دفعه النظام الاجتماعي التعليمي الذي نشأ فيه كمستوطن إلى ممارسات عنصرية اشتهر بها ومنها الامتناع عن علاج الفلسطينيين ، وجولد شتاين يطنطن بعبارات عن استباحة دم غير اليهود ويحتفظ بذكريات جيدة من جيش إسرائيل الذي تعلَّم أثناء خدمته به ممارسة الاستعلاء المسلح على الفلسطينيين . وهو في كل الأحوال كمستوطن لا يفارقه سلاحه أينما ذهب .

ومما يبرهن على قابلية تكرار نموذج جولد شتاين مستقبلاً قيام مستوطن آخر بإطلاق النار في سوق الخليل على الفلسطينيين العزل بعد ثلاثة أعوام من مذبحة الحرم الإبراهيمي . وقد تحوَّل قبر جولد شتاين إلى مزار مقدَّس للمستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية !

٢ ـ مذبحة قانا (١٨ أبريل ١٩٩٦):

وقعت مذبحة قانا في يوم ١٨ أبريل ١٩٩٦ ، وهي جزء من عملية كبيرة سُمِّيت «عملية عناقيد الغضب» بدأت في يوم ١١ من الشهر نفسه واستمرت حتى ٢٧ منه حين تم وقف إطلاق النار . وتُعَد هذه العملية الرابعة من نوعها للجيش الإسرائيلي تجاه لبنان بعد اجتياح ١٩٧٨ وغزو ١٩٨٢ ، واجتياح ١٩٩٣ ، واستهدفت ١٥٩ بلدة وقرية في الجنوب والبقاع الغربي .

كانت هذه العملية تستهدف ثلاثة أهداف أساسية غير تلك التي أعلنها القادة والزعماء الرسميون والإعلاميون في إسرائيل : الحد من عملية تآكل هيبة الجيش الإسرائيلي ، ومحاولة نزع سلاح حزب الله أو على الأقل تحجيمه وتقييد نشاطه من خلال الضغط إلى الدرجة القصوى على القيادتين اللبنانية والسورية لتحقيق هذا الهدف، ورفع معنويات عملاء إسرائيل في جيش لبنان الجنوبي الموالي للكيان الصهيوني الذي يعيش جنده وقادته حالة رعب وقلق وارتباك وخوف على المصير المتوقع بعد الوصول لتسوية نهائية للوضع في لبنان . وكانت الزعامات الصهيونية في إسرائيل قد أعلنت أن الهدف من وراء هذه العملية هو أمن مستعمرات الشمال

وأمن الجنود الإسرائيليين في الحزام المحتل في جنوب لبنان ، إلا أن المراقبين رصدوا تصريحات لوزراء الدفاع والخارجية ، بل شيمون بيريز نفسه (رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت) تشير للأهداف الثلاثة التي ذكرناها سلفاً .

ولا يمكن تجاهل اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية ورغبة رئيس الوزراء (شيمون بيريز) آنذاك في استعراض سطوته وجبروته أمام الناخب الإسرائيلي حتى يواجه الانتقادات التي وجهها له المتشددون داخل إسرائيل بعد الخطوات التي قطعها في سبيل تحقيق هذا قدر يسير من التفاهم مع العرب .

فمنذ تفاهم يوليه ١٩٩٣ الذي تم التوصل إليه في أعقاب اجتياح ١٩٩٣ المعروف بعملية «تصفية الحسابات» ، التزم الطرفان اللبناني والصهيوني بعدم التعرض للمدنيين . والتزم الجانب اللبناني بهذا التفاهم وانصرف عن مهاجمة شمال إسرائيل إلى محاولة تطهير جنوب لبنان من القوات التي احتلته في غزو ١٩٨٢ المعروف بعملية «تأمين الجليل» . ومع تزايد قوة وجرأة حزب الله في مقاومة القوات المحتلة لجنوب لبنان فزعت إسرائيل وشرعت في خرق التفاهم ومهاجمة المدنيين قبل العسكريين في عمليات محدودة إلى أن فَقَدت أعصابها ، الأمر الذي ترجمه شيمون بيريز إلى عملية عسكرية يحاول بها أن يسترد بها هيبة جيش إسرائيل الذي تحطّم على صخرة المقاومتين اللبنانية والفلسطينية ويستعيد بها الوجه العسكري لحزب العمل بعد أن فَقَدَ الجنرال السابق رابين باغتياله .

ومما يُعَد ذا دلالة في وصف سلوك الإسرائيليين بالهلع هو حجم الذخيرة المُستخدَمة مقارنةً بضآلة القطاع المُستهدَف . فرغم صغر حجم القطاع المُستهدَف عسكرياً وهو جنوب لبنان والبقاع الغربي إلا أن طائرات الجيش الإسرائيلي قامت بحوالي ١٥٠٠ طلعة جوية وتم إطلاق أكثر من ٣٢ ألف قذيفة ، أي أن المعدل اليومي لاستخدام القوات الإسرائيلية كان ٨٩ طلعة جوية ، و١٨٨٢ قذيفة مدفعية .

وقد تدفّق المهاجرون اللبنانيون على مقار قوات الأمم المتحدة المتواجدة بالجنوب ومنها مقر الكتيبة الفيجية في بلدة قانا . فقامت القوات الإسرائيلية بقذف الموقع

الذي كان يضم ٨٠٠ لبنانياً (إلى جانب قيامها بمجارز أخرى في الوقت نفسه في بلدة النبطية ومجدل زون وسحمر وجبل لبنان وعاث في اللبنانيين المدنيين العزل تقتيلاً) .

وأسفرت هذه العملية عن مقتل ٢٥٠ لبنانياً منهم ١١٠ لبنانيين في قانا وحدها ، بالإضافة للعسكريين اللبنانيين والسوريين وعدد من شهداء حزب الله . كما بلغ عدد الجرحى الإجمالي ٣٦٨ جريحاً، بينهم ٣٥٩ مدنياً ، وتيتَّم في هذه المجزرة أكثر من ٦٠ طفلاً قاصراً .

وبعد قصف قانا سرعان ما تحوَّل هذا إلى فضيحة كبرى لإسرائيل أمام العالم فسارعت بالإعلان أن قصف الموقع تم عن طريق الخطأ . ولكن الأدلة على كذب القوات الإسرائيلية بدأت تظهر وتمثَّل الدليل الأول في فيلم فيديو تم تصويره للموقع والمنطقة المحيطة به أثناء القصف وظهرت فيه لقطة توضح طائرة استطلاع إسرائيلية بدون طيار تُستخدَم في توجيه المدفعية وهي تُحلق فوق الموقع أثناء القصف المدفعي . بالإضافة لما أعلنه شهود العيان من العاملين في الأمم المتحدة من أنهم شاهدوا طائرتين مروحيتين بالقرب من الموقع المنكوب . ومن جانبه علَّق رئيس الوزراء الإسرائيلي (شيمون بيريز) بقوله : "إنها فضيحة أن يكون هناك ٨٠٠ مدني يقبعون أسفل سقف من الصاج ولا تبلغنا الأمم المتحدة بذلك" . وجاء الرد سريعاً واضحاً، إذ أعلن مسئولو الأمم المتحدة أنهم أخبروا إسرائيل مراراً بوجود تسعة آلاف لاجئ مدني يحتمون بمواقع تابعة للأمم المتحدة . كما أعلنوا للعالم أجمع أن إسرائيل وجهت نيرانها للقوات الدولية ولمنشآت الأمم المتحدة ٢٤٢ مرة في تلك الفترة ، وأنهم نبَّهوا القوات الإسرائيلية إلى اعتدائها على موقع القوات الدولية في قانا أثناء القصف .

ولقد أكد تقرير الأمم المتحدة مسئولية حكومة شيمون بيريز وجيشه عن هذه المذبحة المتعمدة . ورغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي مورست على الدكتور بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة آنذاك لإجباره على التستر على مضمون هذا التقرير فإن دكتور غالي كشف عن جوانب فيه ، وهو الأمر الذي قيل إنه كان

من بين أسباب إصرار واشنطن على حرمانه من الاستمرار في موقعه الدولي لفترة ثانية .

وفي عام ١٩٩٧ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إسرائيل لدفع تعويضات لضحايا المذبحة ، وهو الأمر الذي رفضته تل أبيب .

وتكتسب هذه المذبحة أهمية خاصة على ضوء أن حكومة ائتلاف العمل الإسرائيلي تتحمل المسئولية عنها رغم ما روجته عن سعيها الصادق من أجل السلام مع العرب ودعوة شيمون بيريز لفكرة السوق الشرق أوسطية . ومن المفارقات التي تستحق التسجيل أنه رغم قيامه بعملية عناقيد الغضب (ومذبحة قانا) إلا أنها لم تحقق أياً من أغراضها المباشرة أو غير المباشرة ، فالمقاومة لا تزال مستمرة في جنوب لبنان وبيريز لم يُنتخَب رئيساً للوزراء .


http://nj180degree.com

الإرهاب الصهيوني

الإسرائيلي وانتفاضة الأقصى

انطلقت انتفاضة الأقصى اعتبارا من يومي ٢٨ و٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠ . وفي اليوم الأول ، تصدى الفلسطينيون العُزل بأجسادهم لدخول إرييل شارون، زعيم حزب الليكود، إلى حرم المسجد الأقصى في حراسة جنود الاحتلال الإسرائيلي المدججين بالسلاح . وكان هذا «الدخول» - الذي وصف تضليلاً بأنه "زيارة" - قد اتخذ شكلاً إعلاميا استعراضيا أشبه بعملية غزو شارك فيها نحو ثلاثة آلاف جندي . وعندما حاولت السلطات الإسرائيلية لاحقا التخفيف من وطأة الحدث وتداعياته ، قالت إنهم ألف جندي فقط (!) .

وفي اليوم التالي وبعد صلاة الجمعة مباشرةً ، هاجم الجنود ساحة المسجد الأقصى. وقد قدم الفلسطينيون ، الذين استعادوا توظيف الحجارة في نضالهم (إلى جانب جرحى اليوم السابق) ، سبعة شهداء . وقد جدَّد توديع هؤلاء الشهداء في مختلف أنحاء فلسطين روح الانتفاضة وعنفوانها (آلية تشييع جنازات الشهداء) ، فقد كانت جنازات الشهداء هي مشاهد غضب تحمل معاني استعادة الحياة من الموت.

ويمكن القول بأن انطلاق الانتفاضة على هذا النحو يشكل صداماً بين رمزين : الإرهاب الصهيوني ممثلاً في شارون وبما يستدعيه في الذاكرة (مذبحتا قبيه وصابرا وشاتيلا) ، والمسجد الأقصى الذي يحمل دلالاته الوطنية والدينية والإنسانية .

وجاء اندلاع انتفاضة الأقصى بعد نحو شهرين من فشل مفاوضات كامب ديفيد

الثانية ، وهي المفاوضات التي أعادت التأكيد على استحالة الالتقاء بين الحدود الدنيا للمشروع الوطني الفلسطيني ولاءات المشروع الصهيوني وجوهره وأسسه . وكان فشل المفاوضات في حد ذاته كاشفًا لحقيقة عملية «أوسلو» التي لم تكن سوى إعادة إنتاج للاحتلال الاستيطاني الإحلالي في فلسطين والمنطقة العربية ، وعلى نحو يضمن بقاءه واستمراره مع تحويرات غير جوهرية .

وعنف الاستجابة الإسرائيلية لانتفاضة الأقصى لم نر مثله من قبل في عمليات القمع الإسرائيلية في الماضي ، رغم عنفها حينذاك ، الأمر الذي يدعو المرء للتوقف عنده ويجعله يتساءل عن سببه . ابتداءً يجب أن نتذكر أن ما يحدد سلوك المرء وكيفية استجابته لما يدور حوله ليس الواقع في حد ذاته ، وإنما هو كل من الواقع وإدراك المرء له ، وما يحدد هذا الإدراك هو رؤية الإنسان التي تحدد توقعاته . والصهاينة ليسوا استثناءً من القاعدة ، فما يحدد سلوكهم هو واقعهم وإدراكهم لهذا الواقع كما تحدده رؤيتهم . وقد تناولنا هذه الرؤية عبر فصول هذا الكتاب ، ولكن قد يكون من المفيد تذكير القارئ ببعض معالمها الأساسية :

١ ـ جوهر الرؤية الصهيونية للواقع هو ما نسميه «الإجماع الصهيوني» الذي يذهب إلى أن فلسطين أرض بلا شعب ومن ثم لليهود حقوق مطلقة فيها، وإن وُجد شعب آخر على هذه الأرض، فوجوده عرضي وحقوقه هامشية. هذا الإجماع هو ما يتفق عليه كل الصهاينة ، متطرفهم ومعتدلهم، يمينيهم ويساريهم ، رأسماليهم واشتراكيهم ، وهو شكل من أشكال العنف الفكري ، فهو رؤية اختزالية للواقع المركب يستبعد من وجدان الصهاينة فلسطين وشعبها وتاريخها بل وجغرافيتها .

٢ ـ مما عمق من العنف الإدراكي لدى الصهاينة ، هو تفسيرهم للعقيدة اليهودية كما بينا من قبل . فقد حوَّلوا العهد القديم إلى فلكلور الشعب اليهودي ، وهو كتاب تفيض صفحاته بوصف حروب كثيرة خاضها العبرانيون ضد الكنعانيين وغيرهم من الشعوب التي أبادوا بعضها ، وهو يفصل فصلاً حادا بين الشعب اليهودي المقدس والأغيار (أي غير اليهود) ، بكل ما يتبع ذلك من ازدواجية في المعايير تجعل الآخر مباحا تماما وتجعل استخدام العنف تجاهه أمرا مقبولاً .

٣ ـ من أهم محددات الرؤية الصهيونية الصورة الإدراكية للعربي التي طورها الصهاينة ، وهي التي تنزع عنه إنسانيته وتُجرده تماما حتى تُغيِّبه . وتتسم هذه النظرية بتصاعد معدلات التجريد إلى أن نصل إلى النقطة التي يتحقق فيها النموذج الصهيوني الإدراكي وهي التغييب الكامل للعرب ، كما بينا من قبل .

٤ ـ ولكن كما بينا من قبل هناك الهاجس الأمني وعقلية الحصار الذي يشعر به الإسرائيليون ، وهما ناجمان عن الإحساس العميق لدى المستوطن الصهيوني بأن العربي الغائب لم يغب ، وهو إحساس في جوهره صادق ، فالكيان الصهيوني محاصر بالفعل ومهدد دائما ، والعرب في واقع الأمر لا يمكن «الثقة بهم» ، لأن الجماهير العربية لن تقبل حالة الظلم باعتبارها حالة نهائية رغم توقيع معاهدات السلام الكثيرة ! وأقصى ما يطمح إليه المستوطنون الصهاينة هدنة مؤقتة تنتهي عادةً بمواجهات عسكرية . فالصراع مع الكيان الصهيوني صراع شامل على الوجود ، لأن وجود الشعب الفلسطيني لا يهدد حدود الدولة الصهيونية أو سيطرتها على أجزاء من الأرض الفلسطينية وحسب ، وإنما يهدد وجودها كله .

٥ ـ تولِّد حالة الصراع الدائمة إحساس عميق باليأس (آين بريرا ـ لا خيار). والإحساس باليأس قد يؤدي في النهاية إلى الفرار والهزيمة ، ولكنه في المراحل الأولى يؤدي إلى مزيد من العنف الفكري الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الإرهاب الفعلي ، وكلما زادت المقاومة الفلسطينية زاد البطش إلى أن يصل المستوطن الصهيوني إلى اللحظة التي يدرك فيها أن العنف لن يجدي فتيلاً أمام المقاومة وأن تحالف إسرائيل الإستراتيجي مع الولايات المتحدة والعالم الغربي (وهذه هي آخر بنود الإجماع الصهيوني) لن يفيدها كثيرا في محاولة قمع الفلسطينيين . عندئذ سيمارس هذا المستوطن تحولاً إدراكيا إذ إنه لن يمكنه الاستمرار في الادعاءات أمام نفسه بأن فلسطين هي إرتس يسرائيل وأنها أرض بلا شعب تنتظر عودته منذ آلاف السنين ، عندئذٍ ستسقط الأسطورة وتبدأ النهاية .

وقد كشفت الانتفاضة عن تناقضات إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي

«العلماني» الذي عاد من كامب ديفيد ليردد عبارة «مقدسات الأمة اليهودية لا يمكن التنازل عنها» ، و«صانع السلام» الذي عاد وفيا لتراثه الإرهابي انطلاقًا من رؤية المؤسسة العسكرية التي ينتمي إليها والتي تربّى في أحضانها . فقد بيّن باراك ، باعتباره «التلميذ» النجيب لرابين ، أنه سيعيد إنتاج مقولة أستاذه الشهيرة بضرورة «تكسير العظام» . ولا شك أن كشف حقيقة باراك كان له تأثيره على مشاركة وفعالية قطاعات ، كانت هي الأقرب لسلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات ، في انتفاضة الأقصى . ومع هذا من الخطأ إسقاط المقاومة المستمرة للشعب الفلسطيني خلال سنوات أوسلو السبع (أعمال فدائية واستشهادية - مواجهات في الشوارع - احتكاكات شبه يومية مع جنود الاحتلال) .

واعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠٠٠ استهدف المنتفضون بالحجارة عصب المشروع الصهيوني ، أي «المستوطنات» ، والتي ظلت تنمو وتتوحش على حساب الأرض وأهلها على مدى أعوام أوسلو ، حتى وصل عددها نحو ١٤٥ مستوطنة تقطع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتُقسِّم الوطن الفلسطيني إلى معازل يستعمرها نحو ٢٠٠ ألف مستوطن يهودي ، وتضع الخطوط لحدود دولة فلسطينية غير مستقلة بأي حال . يضاف إلى كل هذا طرق التفافية ومعابر ونقاط أمن ، وجميعها ظلت رموزًا لإذلال متصل للشعب الفلسطيني في تنقله وحياته اليومية فوق أرضه .

ومنذ البداية استخدم الجيش الإسرائيلي الرصاص الحي ، والرصاص المطاطي والمعدني "مكعب الشكل" الذي يفوق الأنواع الشائعة (الأسطواني والدائري) في قدرته على اختراق عظام الضحايا وبكفاءة غير مسبوقة في تكنولوجيا قمع التحركات الجماهيرية للشعوب . وقد استخدم الجنود الإسرائيليون هذه الأنواع المتكررة من الذخيرة وفق قواعد اشتباك ترخص لهم إطلاق النار على الرأس والصدر ومن خلف الضحايا لإسالة دماء أغزر وإزهاق أرواح أكثر ولتخويف وإرهاب الشعب الفلسطيني ورفع تكلفة تمرده على واقع المشروع الصهيوني وما يطرحه مستقبلاً . ويفسر ذلك ارتفاع عدد الشهداء في انتفاضة الأقصى مقارنةً بالانتفاضة الممتدة السابقة (٨٧ - ١٩٩١). ومن الأرقام ذات الدلالة في هذا السياق أن شهداء انتفاضة الأقصى في

شهريها الأولين بلغوا نحو ثلاثمائة شهيد بينما تدور تقديرات شهداء انتفاضة ١٩٨٧ التي استمرت زهاء ست سنوات في مجملها حول الألف شهيد . وفي السياق ذاته يمكن أن نشير إلى أن القيادة الإسرائيلية أسرعت ، فور بدء انتفاضة الأقصى ، بالترخيص باستخدام الرصاص القاتل وبقواعد الاشتباك المميتة ، على عكس حالة انتفاضة ١٩٨٧ حيث تطلب اللجوء إلى مثل هذه المعالجة ، الإرهابية الدموية ، الانتظار لنحو تسعة أشهر .

ومما يلفت النظر أنه منذ بداية أحداث الانتفاضة ، استهدفت آلة الإرهاب الإسرائيلية وبشكل مكثف الأطفال الصبية (أكثر من ٩٠ طفلاً خلال الشهرين الأولين) وسيارات الإسعاف ورجالها (حتى يوم ٢٣ أكتوبر كانت ٢٤ سيارة إسعاف قد تعرضت أثناء قيامها بمهام الطوارئ في الضفة وغزة إلى إصابات مباشرة برصاص جنود الاحتلال والمستوطنين وانضم عدد من رجال الإسعاف إلى قافلة الشهداء والمصابين . ويضاف إلى ذلك التعطيل المتعمد لحركة سيارات الإسعاف والتضييق الشامل على وصول مستلزمات العلاج والأدوية، وذلك وفق تقارير منظمات حقوقية محلية ودولية) .

وسجلت انتفاضة الأقصى استخدامًا واسع النطاق ، من جانب إسرائيل ، «للقناصة» في مواجهة حركة المتظاهرين ورماة الحجارة عند المواقع الأمنية العسكرية الحصينة في الضفة وغزة . وقد ذكرت مصادر صحفية عبرية أن الجيش الإسرائيلي خفَّف أخيرًا القيود المتعلقة بأوامر إطلاق النار على رماة الحجارة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقالت صحيفة **هآرتس** في عددها الصادر في ١٥ أكتوبر إن التعليمات الجديدة التي صدرت في الأيام الأخيرة إلى قادة قوات الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتسم "بمرونة معينة" ، فهي تخول هؤلاء القادة والجنود العاملين تحت إمرتهم بفتح النار على راشقي الحجارة الفلسطينيين في كل حالة ينطوي فيها إلقاء الحجارة على خطر على حياة أفراد القوات الإسرائيلية وفق تقدير القادة والجنود الإسرائيليين للحالة الملموسة .

وقد ادعت المصادر العسكرية الإسرائيلية أن التعليمات مؤقتة فقط وأنها صدرت

في ضوء تصاعد أعمال رشق الحجارة والمواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال والمستوطنين اليهود في الضفة الغربية . وفي مقابلة لصحيفة **هآرتس** مع أحد هؤلاء القناصة الإسرائيليين بالضفة (والمنشورة في عدد ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠) قال : «إذا صرحوا للقناص بأن يطلق النار فإنه يتطلع فورًا إلى إصابة الرأس . . الهدف بالتأكيد هو الرأس» . وقد أكد القناص أن «إصابة الرأس ليست مشكلة ، وأنه يستخدم رصاصًا قاتلاً أكبر من رصاص البندقية م ـ ١٦ ، وهي متفوقة على رصاص البنادق الرشاشة». وتكشف المقابلة عن أن القناصة الإسرائيليين يعملون وفق قواعد اشتباك فضفاضة أو غائبة ، فالقناص المشار إليه قال : «لا توجد كراسة بقواعد إطلاق النار». والقناص ذاته لا يعرف عدد الأطفال الذين قتلوا من جراء عمليات القنص خلال الانتفاضة سواء في موقعه أو في عموم الضفة والقطاع . وبلغة باردة ، راح يؤكد أن هدفه هو إطلاق النيران على الرءوس المتحركة التي يتابعها بمنظار بندقيته الأمريكية الحديثة . والتمييز الوحيد الذي استقر في ذاكرة هذا القناص أن قيادته أصدرت تعليمات بعد استشهاد الطفل محمد الدرة ، قرب مستوطنة نتساريم بقطاع غزة ، بأن يتجنبوا قدر الإمكان استهداف رءوس أطفال تحت سن ١٢ عامًا ، ويوصف هذا السن بأنه «حد البلوغ» الذي اضطرت السلطات الإسرائيلية إلى تحديده نتيجة غضبة وسائل الإعلام التي سجلت ما بات يصفه الفلسطينيون بخمس وأربعين دقيقة من «الموت الحي» لمحمد الدرة بين ذراعي والده (بموجب القانون الدولي الذي يُعرِّف الطفل على أنه شخص لا يتجاوز الثمانية عشرة) . ولكن نص المقابلة مع القناص الإسرائيلي بالضفة لا يكشف عن أي حيرة أو تردد من جانبه حتى فيما يتعلق بصعوبة تحديد ما إذا كان الهدف (الضحية) لهذا الإرهاب الصهيوني فوق أو تحت الثانية عشرة من العمر؟ وهل في بندقية أو منظار القناص «أداة قياس للأعمار»؟!

وعلاوة على «القناصة» لوحظ استعانة إسرائيل «بوحدة المستعربين» (التي سبقت الإشارة إليها) لتنفيذ عمليات على نطاق واسع لم تعرفه الانتفاضة السابقة . وقد ذكرت صحيفة **يديعوت أحرونوت** أن وحدة المستعربين المسماه «دوفدفان» عادت لتمارس كامل نشاطها . ويبدو أن القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية منحت

رجال هذه الوحدة فرصة «لرد الاعتبار» بعد فشلها المدوي قبل أسابيع معدودة من اندلاع الانتفاضة (الإخفاق في اعتقال أو تصفية محمود أبو هنود في عملية عصيرة الشمالية بالضفة) . والملاحظ أن عمليات «المستعربين» انتقلت بكثافة إلى عمق المدن والبلدات التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية والمعروفة بالمنطقة (أ) في اتفاقات الحكم الذاتي ، كما أنها استهدفت حصد وتصفية القيادات الميدانية للحركة الجماهيرية للانتفاضة أولاً بأول . وبالطبع لم تُستثن عناصر فتح من عمليات الاغتيال . ولوحظ أن نشاط المستعربين قد تزايد عشية قمة شرم الشيخ التي انعقدت لدفع السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية «لاحتواء الموقف» ، علمًا بأن المستعربين كانوا قبل أيام معدودة من انعقاد القمة قد أصيبوا بصفعة جديدة حين جرى اكتشاف عناصر لهم قبل تنفيذ عملية إرهابية في رام الله . وعجزت السلطات الفلسطينية عن الحيلولة دون غضب الجمهور الفلسطيني الذي اقتحم مركزًا للشرطة واقتص من اثنين من عناصر المستعربين .

ومن الأمور التي يجدر ذكرها أن عددًا من المستعربين المندسين بين المتظاهرين الفلسطينيين تعرّضوا للضرب خطأ من قِبَل الشرطة الإسرائيلية خلال مواجهة وقعت بالقرب من بوابة نابلس في البلدة القديمة في القدس . وقد أبلغ قائد الشرطة الإسرائيلية بوجود عناصر من المستعربين وطلب منه توخي الحذر في التعامل مع المشاركين في حشد المتظاهرين !

ويعد «القناصة» و«المستعربين» من العناصر التي تحظى باهتمام خاص وبامتيازات غير عادية بين الجنود الإسرائيليين العاملين في الضفة وغزة والقدس ، الأمر الذي يشير ، على ضوء عبارات «القناص» في مقابلة **هآرتس** المشار إليها سلفاً ، إلى تطوير الاستعمار الاستيطاني الإحلالي في فلسطين لشخصية «القاتل المحترف» الذي لا يحتاج إلى تبريرات أيديولوجية لسفك دماء ضحاياه .

ولعل التركيز المبالغ فيه على «المهنية» و«كفاءة الأداء» وإخفاء حقيقة الغايات ومشروعية الوسائل والأدوات هو الذي يقف وراء تساؤل الكاتب الصحفي بصحيفة **معاريف** كوبي نيف (عدد ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠) : «لماذا نحن غير قادرين على رؤية

الفلسطينيين كـآدميين ؟» . وقـد وردت ملاحظات الـكاتب في إطار تناوله التغطـية الإعلامية المتميزة والكفء لاستشهاد مـحمد الدرة ، من جانب الصحفية الإسرائيلية إيلانا ديان ، وإذاعـة الجيـش الإسرائيلي . فـقـد لاحظ نيف أن إيلانا ديان أدارت مقابلة مطولة وممتازة مع والد محمد ولكنها لم تواس الأب المتأثر ولو بكلمة واحدة. وعـاد نيف للتساؤل : «هل كـانت إيلانا تتـصرف على هـذا النحو لو كـان الأب يهـوديا؟» . إلا أن ما لم يتطرق له نيف هـو أيضًا : «لماذا لم تكشف إسـرائيل عن أسماء القـاتل أو القتلة المحترفين من جـنودها الذين أطلقوا النار على الدرة رغم أن موقعهم محدد ومعلوم للجميع ؟!» .

وقد فضح الإرهاب الصهيـوني ضد فلسطيني ١٩٤٨ أوهام «الكفاءة» و«الحداثة» و«المجتمع الديمقـراطي المتقدم» داخل إسرائيل (فلسطين ١٩٤٨) وكـشف عن حقائق العنصرية والخواء الإنسـاني . وتظهر هذه العنصرية بصراحة في الاسـتخدام المكثف لآلة الإعلام الإسرائيلية لتعبير «المدن المختلطة» للإشارة إلى وجود هؤلاء الفلسطينيين في المدن التي يقطنون فيـها (والتي يُفترض فـيها أن تكون مدنًا يهـودية خالصة ، لا تشوبهـا عناصر عربية غـريبة) ، والعبارة تبـيِّن طبيعة المنطق العنصـري الساعي إلى أوهام «النقاء العرقي» فوق أرض جرى اغـتصابها وتهجير غالبيـة سكانها التاريخيين بالقوة والإرهاب . وقـد واجهت السلطات الرسمـية الإسرائيليـة بالرصاص وقنابل الغاز المتظاهرين الفلسطينـيين في هذه المدن وفيما تطلق عليـه التجمعات الـعربية في الشمال (الجليلي) وبخاصة أم الفحم والناصرة وصفد ، فضلاً عن حيفا ويافا . ولم تحتمل ديمقراطية الاستعمار الاستيطاني الحديث محطة إذاعة عربية محدودة الانتشار ، تُبث من بلدة الناصرة (راديو ٢٠٠٠) وتُغطي أحداث الانتفـاضة بأمانة . وقد تلقت هذه المحطة تهديدات رسمية قاطعة بوقف تمديد امـتيازها فورًا . أما في الشوارع فقد كانت طلقات الـشرطة الإسرائيلية مزودة بحـاسة عنصرية ممتازة يمكنـها أن تفرق بين اللحم العـربي «الحـلال» واللحم اليـهودي «الحـرام» عندمـا تنطلق النيـران لتفـريق المظاهرات أو في الاشـتباكـات بين جمـوع من الجانبين . حـتى العمـال العرب في مستوطنة (بتاح تكفـا) الشهيرة تعرضوا للتهديد وجرى إحراق سـيارة أجرة لمستوطن

صهيوني في الناصـرة لأنه استمر في تشغيل سائق عـربي فلسطيني . وبعد حملات الإرهاب الليليـة لقطعان المستـوطنين اليهـود على منازل فلسطينيّ ١٩٤٨ ، انطلقت حملة مقاطعة من جانب المستهلكين اليهود لمتاجر ومطاعم الفلسطينيين .

ولقد ترك امـتداد الانتفاضة إلـى داخل فلسطين ١٩٤٨ أجواء قلق ممزوج بنوازع الإرهاب لدى النخبة والجـمهور الإسرائيليين إزاء ما يمثله استـمرار وجود نحو ١,٢ مليون فلسطيني فوق أرض زعمت الأيديولوجيا الصـهيونية أنها بلا شعب ، فلجأت إسرائيل إلى المـزيد من الإرهاب في محاولة للتـغطية على فـشل سيـاستهـا لفرض «الأسرلة» وعلى مدى أكثر من نصف قرن كامل على المواطنين الفلسطينيين العرب.

وإجـمالاً ، تجلت أزمـة الإرهاب الصـهيـوني في اللجـوء إلى المزيد من العنف والمجازر مع العجز المسـتديم في قمع الانتفاضة وكسر إرادة المنتـفضين . وقد قامت عمليـة أوسلو، من منظور أمريكي صـهيوني ، على أسـاس أن يوكل لسلطة الحكم الذاتي مهمة أمنية ، وهي حراسة الاحتلال الإسرائيلي وتحصينه ضد عمليات المقاومة (المشروعـة أخلاقـيًا ودوليًـا) . ولكن بعد انتـفاضـة الأقصى، اكـتشف الصهـاينة والأمريكيون عبث هذه المحـاولة فقامت آلة الإرهاب الصهيوني بمعـاقبة هذه السلطة اقتصاديًا وعسكريًا بمبرر عدم تعاونها أمنيًا وعجزها (أي السلطة الفلسطينية) عن وقف الانتفاضـة والتي أخذت هي الأخرى في التطور رويدًا لاستخدام السـلاح دفاعًا عن الفلسطينيين (سواء بعـمليات فدائيـة نوعية ، أو بإطلاق النيران من البنـادق محدودة المدى للشرطة الفلسطينية وهي لا تتجاوز ٣٠ مترًا دفاعًا عن التجمعات السكانية) .

وانتقل الإرهاب الصهـيوني إلى استخدام الدبابات وطائرات الـهليكوبتر في إغارات صباحية وليلية على المدن وبينها غزة ونابلس ورام الله . وشملت الغارات قصف أحياء سكنية ومرافق خدميـة واقتصادية فضلاً عن مقار للسلطة الفلسطينية وشـرطتها وأجهزة أمنها ، بما في ذلك الوحدة المكلفة بحماية الرئيس عرفات شخصيا (القوة ١٧) .

وكان اختـيـار ساعات الليل وقـطع الكهرباء عن المدن قـبيل قصـفهـا بصواريخ الدبابات والطائرات والزوارق الحربية نوعًا فـريدًا من إرهاب الدولة استهدف تخويف الفلسطينيين كـشعب ، وسلطة (الحكم الذاتي) ، وقيـادة (منظمة التـحرير) ، وهي

القيادة المفترض أنها في حالة تفاوض مع إسرائيل . وزاد من تفرد هذه الممارسات الإسرائيلية أن قصف المدن الفلسطينية كان يجري نقله على شاشات التليفزيون (مشاهد تعيد للأذهان التفوق الساحق للتكنولوجيا العسكرية الأمريكية والأطلسية واستعراضاتها الإعلامية خلال قصف العراق وصربيا . ولكن هذه المرة بدون صدَّام وميلسوفيتش ، وكذا في غياب بنية تحتية عسكرية كهدف للصواريخ الذكية وكاميرات التليفزيون والأقمار الصناعية) .

وصاحب هذا التصعيد العسكري (معدات حرب نظامية للقرن المقبل في مواجهة شعب مسلح بالحجارة) ، تصعيد في آليات الإرهاب الاقتصادي الإسرائيلي . وقد تعددت مظاهر أساليب العقاب الجماعي اقتصاديا من إغلاق تام للضفة وغزة ومنع للعمال الفلسطينيين من الذهاب للعمل داخل إسرائيل ، إلى الحرمان من أحد منجزات العولمة ومظاهرها (تصريحات إسرائيلية بوقف خدمة الهاتف المحمول لنحو ٣٠٠ ألف مشترك في الضفة وغزة في ظل ضعف شبكة الاتصالات الهاتفية أصلاً).

وقد تزايد الضغط الإرهابي على مناطق الحكم الذاتي بما في ذلك القيادة الفلسطينية ذاتها ، فقد تم ضرب المرافق ومقار السلطة الفلسطينية ، كما تم طرد شرطتها من المعابر المشتركة بعد معارك دموية . بل إن الرئيس عرفات شخصيا هو الآخر محاصر وعاجز عن التنقل إلى خارج مناطق الحكم الذاتي . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، أغلقت إسرائيل مطار غزة في وجهه ثلاث مرات خلال شهر أكتوبر . وقد أدى هذا التصعيد أن بدأت قطاعات من النخبة الإسرائيلية ذاتها تتساءل: هل من مصلحة إسرائيل انهيار أجهزة السلطة الفلسطينية وتحطيم مكانة عرفات على هذا النحو ؟ وألن يؤدي مثل هذا الانهيار والتحطيم إلى حالة من «الفوضى» لن تكون في صالح إسرائيل ذاتها؟ وأحد الإجابات على هذا السؤال تحدث عنها الكاتب العسكري الإسرائيلي زئيف شيف تحت مسمى الحاجة إلى نوع «من الردع الذكي» (**هآرتس** – عدد ٢٢/١١/ ٢٠٠٠) !.

ويلاحظ التصعيد المستمر على عدة جبهات ، فقد ذكرت تقارير صحفية نُشرت

في تل أبيب (٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠) أن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك تقوم بإعداد وتهيئة الجبهة الداخلية الإسرائيلية لحالة طوارئ طويلة في ظل توقعات الجيش الإسرائيلي حول استمرار وتصاعد المواجهات مع الفلسطينيين ، واحتمال تفاقم الأزمة إلى نزاع عسكري إقليمي شامل لا سيما على الجبهة الشمالية مع لبنان وسورية . وقالت صحيفة **يديعوت أحرونوت** إن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية يقوم الآن بتهيئة الرأي العام الإسرائيلي لإمكانية أن تستمر حالة الطوارئ التي تمر بها الدولة العبرية لفترة طويلة .

وربطت الصحيفة بين «حملة التعبئة والتهيئة» هذه وبين تصريحات عديدة صدرت أمس عن متحدثين رسميين باسم الحكومة والجيش الإسرائيلي. وكان المتحدث العسكري الإسرائيلي الجنرال رون كيتري أكد أن الجيش الإسرائيلي يستعد لخوض «معركة طويلة» مع الفلسطينيين. وقال كيتري إن «الجيش يستعد لمعركة طويلة مع جيراننا الفلسطينيين لأن المواجهات لن تتوقف بين ليلة وضحاها».. مضيفًا «إنها ظاهرة عميقة وليست قصيرة المدى».. هذا فيما كان رئيس الأركان الجنرال شاءول موفاز قد صرح خلال اجتماع لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي أن «المواجهات مع الفلسطينيين قد تستمر سنة على الأقل». معتبراً أن «هناك أيضًا فرصة كبيرة لأن تشتعل الجبهة مع لبنان مجدداً».. لكن موفاز قلل من مخاطر نشوب نزاع إقليمي معتبرًا أنها «تبقى ضئيلة» .

وتقول نفس الصحيفة إنه سجل في الأيام الأخيرة طلب وإقبال متزايدين من جانب الإسرائيليين على استبدال القناعات القديمة الواقية من الغازات الموجودة في حوزتهم منذ حرب الخليج الثانية بقناعات جديدة صالحة للاستخدام . وأشارت إلى أنه منذ اندلاع موجة المواجهات الحالية مع الفلسطينيين سُجل ارتفاع بمئات النسب المئوية على عدد الإسرائيليين المتوجهين إلى مراكز توزيع القناعات الواقية خاصةً في أعقاب ما نُشر أخيرًا من معلومات وتقارير تتحدث عن تحركات تقوم بها قوات عراقية باتجاه الحدود مع الأردن ومع سورية وما تبعها من تهديدات أطلقها الرئيس العراقي صدام حسين بالرد على «عدوان الكيان الصهيوني» على الشعب الفلسطيني.

وقالت الصحيفة (التي نشرت في عددها الصادر بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠ رقم هاتف مركز المعلومات المتعلق بمراكز ومحطات توزيع القناعات الواقية من الغازات السامة والمواد الكيميائية) إن معدل الإسرائيليين الذين توجهوا إلى هذه المراكز والمحطات بلغ خلال الأسبوع الأخير حوالي عشرة آلاف شخص في اليوم .

وتلخص افتتاحية **يديعوت أحرونوت** صورة الوضع كما هي عليه اليوم بأنها «صعبة وعصيبة ومعقدة وتنطوي على مؤشرات ودلائل فوضى وفقدان سيطرة» . . وتمضي إلى القول «في هذه الأيام تحولت البلاد كلها إلى جبهة من جيلو في ضواحي القدس وحتى مزارع شبعا في منحدرات جبل الشيخ . . » .

وقد وُضعت مؤخرًا سيناريوهات في هيئة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تشمل اندلاع مواجهات عنيفة محتملة داخل حدود الدولة العبرية وخارجها أيضًا . وقد أوعز رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في الأيام الأخيرة إلى سلاح الجو الإسرائيلي بأن يستنفر ويعيد فورًا إلى الجاهزية التنفيذية طائرات مقاتلة ومروحيات عسكرية خرجت من دائرة الخدمة العسكرية .

وتابعت الصحيفة أن هذه الخطوة تأتي لتنضم إلى سلسلة خطوات وتحضيرات تم اتخاذها ويضمنها تقديم الإعلان عن بطارية صواريخ «حيتس» المعترضة للصواريخ العابرة الأولى الموجودة في حوزة جهاز الدفاع الجوي الإسرائيلي كبطارية تنفيذية بمدة شهر ونصف الشهر عن الموعد الأصلي الذي كان من المفروض أن يتم الإعلان فيه عن هذه البطارية الأولى (في نهاية العام الحالي) .

كذلك طلب الجيش الإسرائيلي مؤخرًا من الحكومة ميزانية عسكرية إضافية بما يمكنه من الاستعداد والتهيؤ للوضع الجديد المحتمل ، وقد حولت وزارة المالية بالفعل قبل عدة أيام دفعة بقيمة ١٥٠ مليون شيكل (٣٧ مليون دولار) على حساب الميزانية الإضافية التي طلبها الجيش .

وفي السياق ذاته أيضًا أعلن أن وزارة الدفاع الإسرائيلية طلبت من الصناعات الحربية التابعة لها مضاعفة وتيرة إنتاجها من الأسلحة والذخائر ، وأن تهيئ طواقمها

ومستخدميها لإمكان العمل دون توقف كما في أحوال الحرب . وفي سياق هذا التوجه الإسرائيلي الرسمي نُسب إلى قائد سلاح الجو الإسرائيلي الجنرال دان حلوتس قوله إنه «في حال تفاقم الأوضاع في المناطق الفلسطينية ، فإن سلاح الجو يضطر إلى تغيير طابع ووتيرة نشاطاته باتجاه القيام بعمليات مكثفة ضد تشكيلة واسعة أكثر من الأهداف» .

وقد ذكر تقرير نشرته صحيفة **هآرتس** العبرية في عدد الصادر ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠ أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة قررت أخيراً توحيد وتنسيق جهودها أكثر في نطاق توجه لتكثيف وزيادة نشاطات الجمع والمراقبة والتجسس الاستخباراتي الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية ، وذلك في ضوء توقعات هذه الأجهزة لإمكان استمرار وتصاعد فعاليات الانتفاضة التي تجتاح الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ثلاثة أسابيع .

وجاء في تقرير الصحيفة الذي كتبه مراسلها المطلع على شئون أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلي يوسي ميلمان : الأحداث الدامية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية عززت الإقرار لدى أوساط «مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي» بوجوب إحلال نظام في توزيع العمل بين الأجهزة والأذرع المخابراتية المختلفة . فلأجل الحصول على تغطية استخبارية أفضل مما يحدث، خصوصاً في ظل إمكانية حصول تصعيد وتفاقم كبير في الوضع الأمني كان لابد لأجهزة ووكالات المجمع الاستخباري الإسرائيلية الشاباك والموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) أن تقرر زيادة وتعزيز التعاون وتوزيع مهام العمل فيما بينها بصورة مدروسة ومتوازنة أكثر .

ومن أشكال التصعيد الأخرى أن مصادر صحفية عبرية أفادت أن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أعطت أخيراً الضوء الأخضر للمستوطنين اليهود بإعادة إحياء وتعبئة العديد من مواقع الاستيطان «غير الشرعية» التي كان مستوطنون متطرفون أقاموها بصورة عشوائية في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية في

الضفة الغربية قبل أكثر من عام، لكن حكومة باراك قامت في حينه بتجميد عملية إقامتها وتعبئتها بالمستوطنين .

وذكرت صحيفة **هآرتس** في تقرير نشرته في عددها الصادر ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠ أن عائلات من المستوطنين دخلت سرا قبل يومين إلى موقع استيطاني مهجور إلى الشرق من رام الله ، مشيرةً إلى أن هذا الموقع الاستيطاني المسمّى «متسبيه حاجيت» كان قد أُخلي في إطار ما يُعرف بـ «اتفاق المواقع» الذي تم التوصل إليه بين مجلس المستوطنات اليهودية ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك قبل أكثر من عام . وأضافت الصحيفة أن مؤسسات وسلطات التنظيم الإسرائيلية تبحث الآن بضوء أخضر من الحكومة إمكانية إصدار التصاريح والأذون اللازمة لإعادة تعبئة عدد من مواقع الاستيطان المجمدة الأخرى في الضفة الغربية بعائلات المستوطنين وبضمها موقع «نافيه إيرز» الواقع على ما يسمى بـ «طريق آلون» في نفس المنطقة جنوب شرقي رام الله . وكان الموقع الاستيطاني الأول (متسبيه حاجيت) الذي أعيدت تعبئته مجددًا بالمستوطنين قبل أيام أقيم قبل حوالي سنتين لتخليد ذكرى مستوطنة يهودية قُتلت مع صديقها على يد مقاولين فلسطينيين في منطقة «وادي القلط» شمال شرقي القدس العربية المحتلة على مسافة تبعد حوالي أربعة كيلومترات عن قرية «مخماس» الفلسطينية .

وفي إطار الحرب الإلكترونية المستمرة بين العرب والدولة العبرية ، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى (سبتمبر ٢٠٠٠) ، ابتكرت جهة إسرائيلية - كما يُعتقد - فكرة إرسال فيروس جديد يختبئ هذه المرة خلف رسالة تصل عبر البريد الإلكتروني يقول عنوانها إن الرسالة تحمل صوراً للشهداء الفلسطينيين.

وقد ذكرت وكالة القدس برس أن الفيروس الذي أخذ في الوصول إلى عناوين أشخاص ومؤسسات عربية في الأيام الأخيرة ، يصل على هيئة رسالة إلكترونية من شخص اسمه «أحمد محمود Ahmad Mahmud » ، وتزعم الرسالة أن فيها صوراً للفلسطينيين الذين قتلهم الإسرائيليون ، ولكن لا يوجد فيها سوى فيروس بسيط ، رغم أن أثره على جهاز الحاسوب خطير .

وثمة توجس إسرائيلي من أن تتطور الأمور إلى حد استدعاء قوات دولية (على غرار سوابق شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة في تيمور الشرقية ويوغسلافيا ودول إفريقية عديدة) . وكان تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٠ قد تضمن إدانة واضحة للإرهاب الصهيوني ورد فيه نصا يذكر أن : «القوات الإسرائيلية لجأت بصورة متكررة إلى الاستخدام المفرط للقوة المميتة في ظروف لم تكن فيها حياة قوات الأمن أو سواهم عُرضة لخطر داهم مما أدى إلى قتل بغير وجه حق» و«أن الأسلحة المستخدمة لتفريق المتظاهرين الفلسطينيين تلائم المعارك الحربية بين الجيوش . . ولا تناسب مطلقًا أعمال الحفاظ على الأمن أثناء مظاهرات مصحوبة بالعنف» .

ومثل هذا التقرير من شأنه أن يؤسس لمشروعية وضرورة الإسراع إلى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني ضد الإرهاب الصهيوني، الأمر الذي يضع حدودًا على هذا الإرهاب في مواجهة انتفاضة الأقصى . إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية - استمرارًا لدورها الإمبريالي وتأكيدًا لعلاقتها العضوية بالمشروع الصهيوني - تظل توفر غطاءً دبلوماسيًا في مجلس الأمن سواء ضد التحقيق الدولي أو القوات الدولية وحتى ضد صيغة المراقبين الدوليين . وواقع الحال أن الإرهاب الصهيوني ما كان ليستمر ضد انتفاضة الأقصى بدون الدعم الأمريكي . ولقد أشار المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي في مقال له حول الانتفاضة (في شهر أكتوبر ٢٠٠٠) إلى أن التفاوض بين واشنطن وتل أبيب بدأ عقب الأسبوع الأول من انتفاضة الأقصى حول صفقة ضخمة لشراء طائرات هليكوبتر أمريكية من طرازي «بلاك هول» و«أباتشي» وقطع غيار لهذه الطائرات المستخدمة في ضرب المدن الفلسطينية . وأن هذه الصفقة هي الأكبر بالنسبة لسلاح الجو الإسرائيلي على مدى عقد كامل . وكانت صحيفة **هآرتس** قد كشفت في ١٨ أكتوبر عن أن باراك طلب من الرئيس الأمريكي كلينتون وعلى هامش اجتماعات قمة (شرم الشيخ) مساعدات أمنية طارئة وإضافية تقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار .

وعلاوة على الدعم الدبلوماسي والعسكري للتغطية على الإرهاب الإسرائيلي

ولمساعدته على التعايش مع أزمته في مواجهة انتفاضة متواصلة وعصبية الإرادة ، كان يتعين توظيف آلة الدعاية الأمريكية الصهيونية لصالح هذه التغطية . وفي هذا السياق جرى الترويج لمصطلح «وقف النار» أو «وقف العنف» وكأن هناك حالة حرب بين طرفين متكافئين أو شبه متكافئين . . أو أصلاً بين جيشين (!) . كما جرى كذلك التلاعب بمصطلحي «ألندع الجيش الإسرائيلي يعمل ويقوم بواجبه» و«ضبط النفس» ، وكأن قوة الإرهاب الإسرائيلية تحكمها ضوابط وروادع أو أن لديها المزيد الذي تمتنع طوعًا عن استخدامه (!) . وكلا المقولتين رغم تناقضهما الظاهر قد جرى توظيفهما لصالح الإرهاب الصهيوني .

وترتبط أزمة المشروع الصهيوني وإرهابه في مواجهة انتفاضة الأقصى بالاستيطان على نحو لا يحتمل التضليل أو الخداع . ولقد امتدت مواجهات المتنفضين على أنحاء الجسم الاستيطاني في الضفة وقطاع غزة والقدس والذي أريد له أن يشكل خريطة المعازل الفلسطينية . (مشروع الدولة في الرؤية الإسرائيلية الأمريكية) . ويمكن القول بأن أبرز النتائج الأولى للانتفاضة تتمثل في خلق تناقضات داخل الإسرائيليين أنفسهم حول الاستيطان في الضفة وغزة . فاستهداف المستوطنات والطرق الالتفافية والنقاط الأمنية الإسرائيلية بحجارة منتفضين على استعداد للاستشهاد ، وإطلاق النيران والعبوات الناسفة ، قد استدعى المزيد من التدابير الإرهابية ومنها تزويد المستوطنين بالمزيد من السلاح وبقنابل الغاز وبسيارات مصفحة لتنقلهم وبشق طرق التفافية جديدة وبناء أسوار ترابية عالية حول هذه الطرق لتأمين مستخدميها (فكرة الحصون والأبراج في الأيديولوجيا الصهيونية) . وصحب كل ذلك رواج في الشراء من محلات بيع الأسلحة الشخصية ، وحتى في شراء «الكمامات الواقية» من الغازات بعد تلويح بغداد بالتعبئة دفاعًا عن فلسطين (وبصرف النظر عن مدى جدية الإعلان العراقي) .

ومن جانب آخر بدأ يثور الجدل بين الإسرائيليين أنفسهم حول جدوى الاحتفاظ بالمستوطنات في الضفة وغزة وحول تحول المستوطنين هناك بوصفهم «مادة بشرية»

إلى عبء على الجيش يجب التخلص منه حفاظًا على «الدولة الوظيفية» ، في إطار المشروع الصهيوني الإمبريالي .

وتتجلى ملامح وعي مبتور بمأزق الاستيطان في اقتراح كان قد تقدم به نائبان في الكنيست عن حزب (ميرتس) ويقضي بتفكيك وإخلاء ١١ مستوطنة وصفت بأنها معزولة . ويتضح من استعراض أسماء وعدد سكان هذه المستوطنات حقيقة الكلفة الباهظة للاستيطان .

١ ـ نتساريم ٢٩١ مستوطنًا .

٢ ـ كفار داروم ٢٤٢ مستوطنًا .

٣ ـ الجيب الاستيطاني داخل الخليل ٤٠٠ مستوطنٍ .

٤ ـ بسفوت ٩٠٠ مستوطنٍ .

٥ ـ تفوح ٣٥٠ مستوطنًا .

٦ ـ يتسهار ٢٩٠ مستوطنًا .

٧ ـ برخاه ٦٨٠ مستوطنًا .

٨ ـ إتيمار ٤٣٩ مستوطنًا .

٩ ـ ألون موريه ١٠٣٠ مستوطنًا .

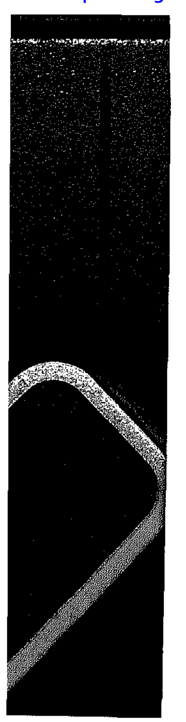
١٠ ـ جانيم ١٤٤ مستوطنًا .

١١ ـ كديم ١٤١ مستوطنًا .

وفي نوفمبر بدأت أصوات إسرائيلية تتعالى مطالبة بإخلاء مستوطنات الضفة والقطاع ، وفي هذا السياق وجه ٢٤ مثقفًا يساريا خطابًا مفتوحًا إلى الإسرائيليين ينتقدون فيه مفهوم قدسية المستوطنات اليهودية ويطالبون بالتنازل عنها حتى لا يظل الإسرائيليون رهينة لها . وترددت أصداء هذا المنطق في مقال للكاتب أ. ب. يهوشع في صحيفة **يديعوت أحرونوت** العدد ٢٠٠٠/١١/٢٢ وباروخ كيمرلينج في صحيفة **هآرتس** في ذات اليوم كذلك.

ولكن مثل هذا المنطق يبدو واهن النفوذ والتأثير في ظل ما يجري على الأرض ، فالاعتماد على آلة الإرهاب مستمر ، وتتجلى في القصف المتكرر لبلدة بيت جالا الفلسطينية قرب نابلس والذي يهدف إلى تهجير سكانها لصالح الإبقاء على مستوطنة جيلو . كما يتجلى الإرهاب الصهيوني في المخططات الرسمية لحكومة باراك التي تبنت الخطة التي طرحتها قطاعات مهمة من المؤسسة العسكرية «للفصل من جانب واحد» . وتقضي هذه الخطة بالاحتفاظ بالمستوطنات وبترسيم الحدود من جانب واحد في الضفة وغزة على أساس وجود وتأمين هذه المستوطنات ، مع اتخاذ تدابير اقتصادية لازمة.

وبينما تذهب توقعات القادة الإسرائيليين ، وبينهم شاءول موفاز رئيس أركان الجيش إلى أن هذه الانتفاضة ستكون ممتدة وربما لعام كامل أو أكثر ، فإن أزمة العجز عن إخضاع الشعب الفلسطيني والحقائق التاريخية بالقوة والتي يواجهها الإرهاب الصهيوني ، ستظل مفتوحة ومؤثرة .



ملحـــق
تعريف بعض المصطلحات

نظرا لأن استخدامنا للمصطلح جديد بعض الشيء لأننا نعيد تعريف بعض المصطلحات ونسك بعض المصطلحات الجديدة، وجدنا أنه قد يكون من المفيد تعريف أهمها .

الحلولية والعلمانية الشاملة

ولنبدأ بمصطلح «الحلولية الكمونية الواحدية» وهي عبارة تشير إلي مذهب الحلول أو الكمون القائل بأن كل ما في الكون (الإله والإنسان والطبيعة) مُكوَّن من جوهر واحد ، مكتف بذاته يحتوي على مركزه وركيزته الأساسية (مطلقة) داخله . ومن ثم فإن العالم متماسك بشكل عضوي لا تتخلله أية ثغرات ولا يعرف الانقطاع أو الثنائيات ، خاضع لقوانين واحدة كامنة فيه لا تُفرِّق بين الإنسان وغيره من الكائنات (وهذه كلها صفات الطبيعة/المادة) . ومن ثم ينكر هذا المذهب وجود الحيز الإنساني المستقل كما ينكر إمكانية التجاوز . وفي إطار الحلولية الكمونية يمكن رد كل الظواهر، مهما بلغ تنوعها وعدم تجانسها ، إلى مبدأ واحد كامن في العالم . ومن ثم تتم تسوية الإنسان بالكائنات الطبيعية وتُلغَى كل الثنائيات وتسود وحدة الوجود التي تتسم بالواحدية الصارمة التي تنزع القداسة عن كل الأشياء وتصبح كل الأمور نسبية . وتؤدي الحلولية إلي «وحدة الوجود» التي تعني القول بأن مركز العالم (المبدأ الواحد) حالّ وكامن فيه ، وهو يتبدَّى في صيغتين مختلفتين ظاهراً ، هما في واقع الأمر صيغة واحدة رغم اختلاف التسميات التي تُطلَق عليه :

أ) في المنظومات الحلولية الكمونية الروحية (وحدة الوجود الروحية)، يُسمَّى المبدأ الواحد «الإله»، ولكنه إله يَحلُّ في مخلوقاته ويمتزج ثم يتوحد معها ويذوب فيها تماماً بحيث لا يصير له وجود دونها ولا يصير لها وجود دونه («حلولية شحوب الإله»). فهو إله اسماً ولكنه هو الطبيعة/ المادة فعلاً. وقد طوَّر هيجل هذه الصياغة ولذا نجده يتحدث عن «الروح المطلق» أو «روح التاريخ» فيبدو وكأنه يتحدث عن أمور روحية مثالية، ولكنه في واقع الأمر يتحدث عن عناصر محسوسة، كامنة في عالم الطبيعة/ المادة.

ب) في المنظومات الحلولية الكمونية المادية (وحدة الوجود المادية)، يتم الاستغناء تماماً عن أية لغة روحية أو مثالية ويُسمَّى المبدأ الواحد «قوانين الطبيعة» أو «القوانين العلمية» أو «القوانين المادية» أو «قانون الحركة» (ولذا فنحن نسميها «حلولية بدون إله»). هذا القانون هو قانون شامل يمكن تفسير كل الظواهر ـ ومن بينها الظاهرة الإنسانية ـ من خلاله.

ورغم الاختلاف الظاهر بين وحدة الوجود الروحية ووحدة الوجود المادية فإن بنيتهما واحدة يتسمان بالواحدية وبمحو الثنائيات والمقدرة على التجاوز.

ويمكن القول أن وحدة الوجود المادية هي ذاتها العلمانية الشاملة. ونحن نفرق بين العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. أما «العلمانية الجزئية» فهي رؤية جزئية للواقع تنطبق على عالم السياسة وربما على عالم الاقتصاد، وهو ما يُعبَّر عنه بفصل الكنيسة عن الدولة. والكنيسة هنا تعني «المؤسسات الكهنوتية»، أما الدولة فهي تعني «مؤسسات الدولة المختلفة». ويُوسِّع البعض هذا التعريف ليعني فصل الدين (والدين وحده) عن الدولة بمعنى الحياة العامة في بعض نواحيها. ونحن نُسمِّي هذه الصيغة «علمانية جزئية» لسببين:

١ ـ الدولة التي يشير لها التعريف هي دولة القرن التاسع عشر التي لم تكن قد تغوَّلت بعد، ولم تكن قد طوَّرت بعد مؤسساتها التربوية والأمنية المختلفة التي تُمكِّنها من محاصرة المواطن أينما كان، ولذا تركت له رقعة واسعة يتحرك فيها ويديرها حسب منظومته القيمية.

٢ ـ تلزم العلمانية الجزئية الصمت تماماً بشأن المرجعية الأخلاقية والأبعاد الكلية والنهائية للمجتمع ولسلوك الفرد في حياته الخاصة وفي كثير من جوانب حياته العامة .

كل هذا يعني أن العلمانية الجزئية تترك حيزاً واسعاً للقيم الإنسانية والأخلاقية المطلقة ، بل للقيم الدينية مادامت لا تتدخل في عالم السياسة (بالمعنى المحدد) ، أي أنها صيغة لا تسقط في النسبية أو العدمية . وهذه الصيغة هي الشائعة بين عامة الناس في الشرق والغرب ، بل بين الكثير من المفكرين العلمانيين . ويمكن تسميتها «العلمانية الأخلاقية أو الإنسانية» (وهناك بعض المفكرين الإسلاميين يرون أن هذه العلمانية الجزئية الأخلاقية لا تناقض بأية حال مع المنظومة الدينية الإسلامية وأنهما يمكنهما التجاور والتعايش بل والتكامل) .

أما «العلمانية الشاملة» فيمكن أن نسميها أيضاً «العلمانية الطبيعية/ المادية» أو «العلمانية العدمية» ، وهي رؤية شاملة للكون بكل مستوياته ومجالاته ، لا تفصل الدين عن الدولة وعن بعض جوانب الحياة العامة وحسب ، وإنما تفصل كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن كل جوانب الحياة العامة في بادئ الأمر ثم عن كل جوانب الحياة الخاصة في نهايته ، إلى أن يتم نزع القداسة تماماً عن العالم (الإنسان والطبيعة) . وهي شاملة ، فهي تشمل كلاً من الحياة العامة والخاصة ، والإجراءات والمرجعية . والعالم ، من منظور العلمانية الشاملة (شأنها في هذا شأن الحلولية الكمونية المادية) ، مكتف بذاته وهو مرجعية ذاته ، عالم متماسك بشكل عضوي لا تتخلله أية ثغرات ولا يعرف الانقطاع أو الثنائيات ، خاضع لقوانين واحدة كامنة فيه ، لا تُفرِّق بين الإنسان وغيره من الكائنات ، فهو عالم يتسم بالواحدية المادية الصارمة (وهذه هي كلها صفات الطبيعة/ المادة) . والمبدأ الواحد كامن (حال) في العالم لا يتجاوزه ويُسمَّى «قانون الحركة» أو «القانون الطبيعي/ المادي» ، الأمر الذي يعني سيادة الواحدية المادية وأن كل الأمور ، في نهاية الأمر وفي التحليل الأخير ، مادية نسبية متساوية لا قداسة لها ، وأنه يمكن معرفة العالم بأسره (الإنسان والطبيعة) من خلال الحواس الخمس . والعلمانية الشاملة بطبيعة الحال لا تؤمن بأية مطلقات أو كليات ، ولعل المنظومة الداروينية الصراعية هي أكثر المنظومات اقتراباً من نموذج العلمانية الشاملة .

ونحن نذهب إلي أن «الرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية» هي النتيجة الحتمية للعلمانية الشاملة التي تنزع القداسة عن العالم وتفصله عن كل القيم الأخلاقية والإنسانية ، وتُحوسل الطبيعة والإنسان وتحاول التحكم فيهما والهيمنة عليهما لصالح الأقوى (السوبرمان) أو لصالح أي مطلق علماني (الدولة ـ العرْق الأرقى . . . إلخ) . وقد قامت المنظومة العلمانية الشاملة (في الغرب) بترشيد الداخل الغربي في الإطار المادي ودجَّنته وحوَّلته إلى مادة استعمالية ، ثم جيَّشت الجيوش وهيمنت على العالم بأسره (الطبيعة والإنسان ـ المصادر الطبيعية والبشرية) وحوَّلته هو الآخر إلى مادة استعمالية لصالح الإنسان الغربي وحده (باعتباره العنصر الأرقى والأقوى) . فالعلمانية الشاملة والإمبريالية وجهان لعملة واحدة .

ويتم الانتقال من العلمانية الجزئية إلى العلمانية الشاملة من خلال عمليات تاريخية طويلة مركَّبة ، تأخذ شكل متتالية تاريخية متعددة الحلقات ، بعضها واضح ومُحدَّد والبعض الآخر يَصعُب إدراكه وتحديده . ولكن جوهر هذه العملية هو تصاعُد الترشيد المادي بحيث يصبح كل مجال من مجالات الحياة خاضعاً للقوانين الكامنة فيه يستمد معياريته من ذاته (أي أن تصاعُد الترشيد هو أيضاً تصاعُد معدلات الحلول) فيحكم على المجال الاقتصادي بمعايير اقتصادية ، وعلى المجال السياسي بمعايير سياسية ، وعلى المجال الديني بمعايير دينية وهكذا ، ويصبح كل مجال مكتفياً بذاته ، ومرجعية ذاته ، فهو متماسك بشكل عضوي لا يعرف الثنائيات ولا الثغرات والانقطاع (أي أنه يكتسب سمات الطبيعة/ المادة) ، منعزل عما سواه من المجالات ، لا يربطه رابط بها . وينتج عن هذه العملية الانفصال التدريجي لمختلف مجالات الحياة عن المنظومات الدينية والأخلاقية وعن الغائيات الإنسانية . وهكذا تتفتَّت مجالات الحياة الإنسانية وتتحوَّل إلى مجالات غير متجانسة غير مترابطة ، وحينما تواجه الذات الإنسانية العالم تجده منفصلاً عنها ، غريباً عليها ، مفتتاً ، مجرد مادة نسبية محايدة خاضعة لحركة المادة وحسب .

ويُلاحَظ أن معظم الناس لا ينادون ، في أغلب الأحيان ، إلا بالعلمانية الجزئية وحسب ، إذ لا يجرؤ أحد ، إلا قلة نادرة ، على المناداة بالعلمانية الشاملة (الطبيعية ـ العدمية ـ المتجاوزة للأخلاق) ، بماديتها الصارمة وعدائها الشرس للإنسان . ولكن ، على مستوى الواقع الفعلي في المجتمع الحديث ، يخضع السواد الأعظم

من الناس لعمليات علمنة كامنة (نسميها «علمنة بنيوية كامنة») هي في الواقع تعبير عن نموذج العلمانية الشاملة وليس العلمانية الجزئية . وهذه العلمنة تقوم بها مؤسسات عديدة من بينها الدولة المركزية (بمؤسساتها الأمنية والتربوية التي تزداد مركزية وقوة على مر الأيام) وقطاع اللذة (الذي تصل أذرعته الأخطبوطية إلى كل مكان وإلى مجالات الحياة الإنسانية الخاصة والعامة كافة) والمؤسسات الإعلامية . ويمكن أن نضرب مثلاً بالإعلانات التليفزيونية ، فهي تنزع القداسة عن الإنسان وتحوِّله إلى إنسان اقتصادي وجسماني ذي بُعد واحد ، ربما دون إدراك من جانب أصحاب هذه الإعلانات لحقيقة ما يمارسونه من علمنة شاملة ، ودون إدراك من جانب من يشاهدون هذه الإعلانات لطبيعة ما يتعرضون له هم وأولادهم من آراء ونماذج معرفية تُعيد صياغة رؤيتهم لأنفسهم وللعالم بطريقة قد لا يوافقون هم أنفسهم عليها إن أدركوا تضميناتها الفلسفية والمعرفية والأخلاقية .

ولعل أهم آليات هذه العلمنة البنيوية الكامنة الشاملة الكاسحة هو قطاع اللذة ككل ، وخصوصاً الأفلام الأمريكية والبرامج التليفزيونية التي تصل إلى السواد الأعظم من البشر ، وتقوم بإعادة صياغة رؤيتهم لأنفسهم (عادةً في إطار دارويني أو فرويدي أو برجماتي) بشكل بنيوي كامن غير واع ، ولكنه شامل . ونحن نرى أن عمليات الأمركة والعولمة هي في جوهرها عمليات علمنة شاملة كامنة تؤدي إلى إلغاء كل الثنائيات والخصوصيات الدينية والقومية ، وهذا هو جوهر النظام العالمي الجديد .

وفي هذا الإطار الإمبريالي العلماني الشامل تبني الصهاينة النظريتين العرقية والإثنية لتعريف اليهود وكل البشر .

الجماعات الوظيفية والدولة الوظيفية

قد يكون من المفيد أيضا أن نعرِّف الجماعات الوظيفية ، وما نسميه «الدولة الوظيفية» . و«الجماعات الوظيفية» هي مجموعات بشرية صغيرة يقوم المجتمع بإسناد وظائف شتى إليها يرى أعضاء هذا المجتمع أنهم لا يمكنهم الاضطلاع بها لأسباب مختلفة . قد تكون هذه الوظائف مشينة في نظر المجتمع ولا تحظى بالاحترام في سُلَّم القيم السائدة (التنجيم ـ البغاء ـ الربا) ، وقد تكون متميِّزة

ومهمة (الطب ، وخصوصاً أطباء النخبة الحاكمة ـ القتال) ، وقد يتطلب الاضطلاع بها قدراً عالياً من الحياد والتعاقدية لأن المجتمع يريد الحفاظ على قداسته وتَراحُمه ومثالياته (التجارة والربا) . وقد يلجأ المجتمع إلى استخدام العنصر البشري الوظيفي لملء فجوة أو ثغرة تنشأ بين رغبات المجتمع وحاجاته من ناحية ومقدرته على إشباع هذه الرغبات والوفاء بها من ناحية أخرى (الحاجة لمستوطنين جدد لتوظيفهم في المناطق النائية ـ خبرات غير متوافرة ـ الحاجة إلى رأس مال) . كما أن المجتمع يقوم بإسناد الوظائف ذات الحساسية الخاصة وذات الطابع الأمني (حرس الملك ـ طبيبه ـ السفراء والجواسيس) إلى أعضاء الجماعات الوظيفية . ويمكن أن تكون الوظيفة التي تُسنَد إلى أعضاء الجماعة الوظيفية مشينة ومتميِّزة وحساسة في آن واحد (مثل الخصيان والوظائف الأمنية على وجه العموم) . كما أن المهاجرين عادةً ما يتحولون إلى جماعات وظيفية (في المراحل الأولى من استقرارهم في وطنهم الجديد) لأن الوظائف الأساسية عادةً ما تكون قد شُغلَت من قبَل أعضاء المجتمع المضيف . ويحاول الاستعمار دائماً أن يحوِّل أعضاء الأقليات إلى جماعات وظيفية تضطلع بوظائف يسندها إليها وتتمتع بمزايا تُقدِّمها لها حتى تدين له بالولاء .

ويتوارث أعضاء الجماعة الوظيفية الخبرات في مجال تَخصُّصهم الوظيفي عبر الأجيال ويحتكرونها بل ويتوحَّدون معها وفي نهاية الأمر يكتسبون هويتهم ورؤيتهم لأنفسهم منها ، وهي عملية يساعد عليها مجتمع الأغلبية لأنه يُعرِّف عضو الجماعة الوظيفية من خلال وظيفته وحسب (لا من خلال إنسانيته الكاملة المتكاملة) وبذلك يصبح عضو الجماعة الوظيفية إنساناً ذا بُعد واحد ، يمكن اختزال إنسانيته إلى هذا البُعد أو المبدأ الواحد وهو وظيفته .

وبعد أن يتم استيراد أو تجنيد العنصر الوظيفي يحدث ما يلي :

أ) العلاقة التعاقدية النفعية :

يدخل أعضاء المجتمع المضيف ، مع أعضاء الجماعة الوظيفية ، في علاقة تعاقدية نفعية محايدة رشيدة واضحة لا تركيب فيها ولا إبهام ، ويقوم كل طرف في

العلاقة بحوسلة الطرف الآخر والنظر إليه باعتباره وسيلة لا غاية ، وباعتباره مادة نافعة يتم التعامل معها بمقدار نفعها .

ب) العزلة والغربة والعجز :

يحتفظ أعضاء المجتمع المضيف وأعضاء الجماعة الوظيفية بمسافة فيما بينهما . فيقوم المجتمع المضيف بعزل أعضاء الجماعة الوظيفية (عن طريق الزي أو المسكن أو اللغة أو العقيدة أو الانتماء الإثني ، كما أن الخَصيّ كان يُعدُّ أحد أشكال هذا العزل) ويمارسون هم إحساساً عميقاً بالغربة . وفي جميع الأحوال كان أعضاء الجماعة الوظيفية يصبحون قريبين من النخبة الحاكمة يمارسون إحساساً بالولاء العميق تجاهها (وهذه ميزة كبيرة من منظور النخبة) ، فهي التي تستوردهم وهي التي توظفهم وتوكل لهم مهام لا يمكن أن توكل لعضو المجتمع المضيف (حتى لا تزداد قوته) ، وهي التي تستخدمهم كأداة لقمع جماهير المجتمع ولامتصاص ما قد يتراكم من ثروات وفوائض لديهم ، وهي التي تضمن بقاءهم واستمرارهم . ولكنها في الوقت نفسه لا تشركهم في السلطة ، فهم بلا قاعدة بين الجماهير أو أساس للقوة في حالة خوف دائم منها ، ومن ثم لا يطمحون في المشاركة في السلطة بسبب وضعهم هذا . وقد يتعمق ولاء أعضاء الجماعة الوظيفية للنخبة الحاكمة إلى درجة أن تصبح في كثير من الأحيان جماعة وظيفية عميلة .

جـ) الانفصال عن المكان والزمان والإحساس بالهوية الوهمية :

ينتج عن هذا الوضع انفصال أعضاء الجماعات الوظيفية عن الزمان والمكان الذين يعيشون فيهما ، ومن ثم غالباً ما يرتبط أعضاء الجماعة الوظيفية عاطفياً بوطن أصلي (صهيون ـ الصين ـ القبيلة ـ العائلة) يصبح موضع ولائهم وحبهم وعاطفتهم المشبوبة ويتصورون أنهم جزء من تاريخه وتراثه ، فيتعمق شعورهم بالغربة نحو المجتمع المضيف ، ويعيشون فيه دون أن يكونوا منه ، ويتطور لديهم إحساس عميق بهويتهم المستقلة (مركب الشعب المختار المنفي أو الشعب العضوي المنبوذ) . ولكن الجماعة الوظيفية (والوظيفة ذاتها) هي ، في واقع الأمر ، موضع الولاء الفعلي والمباشر لعضو الجماعة الوظيفية ، فهي أساس وجوده وهويته . إلا أن المعجم

الحضاري لأعضاء الجماعة الوظيفية لا يختلف في واقع الأمر عن معجم مجتمع الأغلبية إلا في بعض التفاصيل الخاصة ، فهم آلة لا وطن لها اسماً ، ولكنهم يعيشون فعلاً في المجتمع المضيف ، يؤدون وظيفتهم فيه بشكل يومي ، ومن ثم فهويتهم هوية وهمية .

د) ازدواجية المعايير والنسبية الأخلاقية :

يُطوِّر طرفا العلاقة (أعضاء الجماعة الوظيفية والمجتمع المضيف) رؤية أخلاقية ثنائية ، فما يسري على الواحد من قيم أخلاقية مطلقة لا يسري على الآخر ، باعتبار أن الآخر في هذه العلاقة يقع خارج نطاق الحرمات والمطلقات الأخلاقية ، ويحاول كل طرف تعظيم منفعته ولذته مستخدماً الآخر .

هـ) الحركية :

لكل هذا ، يتسم أعضاء الجماعة الوظيفية بالحركية البالغة ، وهذا أمر مرتبط بكونهم عنصراً نافعاً وآلة يمكن نقلها من مكان إلى آخر .

و) التمركز حول الذات والتمركز حول الموضوع :

ينجم عن هذا الوضع تأرجُح شديد بين تمَركز حول الذات (الوظيفة باعتبارها الذات والهوية) وتمَركز حول الموضوع (الوظيفة باعتبارها خدمة تؤدى للمجتمع) . فعضو الجماعة الوظيفية قد يكون عضواً في شعب مختار ولكنه أيضاً أداة في يد المجتمع (التمركز حول الذات والتمركز حول الموضوع والثنائية الصلبة) ، وتظهر عقدة الاختيار ، الذي يواكبه شعور عميق بالحتمية .

وتوجد جماعات وظيفية في معظم المجتمعات التقليدية ، ولكن لاحظنا أن الحضارة الغربية تميل نحو حوسلة البشر ، ومن ثم تتضح ظاهرة الجماعات الوظيفية بشكل متبلور فيها . وقد لعب أعضاء الجماعات اليهودية فيها دور الجماعات الوظيفية ، بحيث أصبح اليهودي هو الإنسان الوظيفي ، وهذا هو أساس العداء لليهود واليهودية . وقد تفاقم الوضع مع عصر النهضة في الغرب حينما بدأت الجماعات الوظيفية اليهودية تفقد دورها الوظيفي .

ويرتبط مفهوم الدولة الوظيفية بمفهوم الجماعة الوظيفية ، والدولة الوظيفية هي الدولة التي تؤسس أو يُعاد صياغة توجُّهها أو توجِّه نخبتها الحاكمة لتضطلع بوظيفة معينة ويصبح جوهرها هو هذه الوظيفة . فالدولة الوظيفية هي إعادة إنتاج لدور الجماعة الوظيفية في العصر الحديث .

و«الدولة الصهيونية الوظيفية» هي دولة تتسم بكل سمات الجماعة الوظيفية ، فهي تدخل في علاقات تعاقدية نفعية مع الغرب (خدمة المصالح الغربية نظير أن يقوم الغرب بحمايتها) ، وهي دولة جيتو/ قلعة منعزلة عن محيطها الحضاري ذات رؤية حلولية كمونية ، فهي تتصوَّر أنها منفصلة عن الزمان والمكان ، ولديها إحساس عميق بتفوُّقها ، ورسالتها المقدَّسة ، تتبنَّى أخلاقيات مزدوجة في علاقتها مع الذات ومع الآخر .

الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وتهويدها

في محاولتنا تعريف الصهيونية توصلنا إلى ما سميناه «الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة» التي تحتوي على العناصر الأساسية المكوِّنة لتعريف الصهيونية بغض النظر عن الديباجات والاعتذاريات المستخدمة التي تشكل الأساس الكامن للإجماع الصهيوني . ويمكن تلخيصها فيما يلي :

أ) اليهود شعب عضوي منبوذ غير نافع (أي جماعة وظيفية فَقَدت وظيفتها) ، يجب نقله خارج أوربا ليتحوَّل إلى شعب عضوي نافع .

ب) يُنقل هذا الشعب إلى أي بقعة خارج أوربا [استقر الرأي ، في نهاية الأمر ، على فلسطين بسبب أهميتها الإستراتيجية للحضارة الغربية] ليُوطَّن فيها وليحل محل سكانها الأصليين ، الذين لابد أن يتم إبادتهم أو طردهم على الأقل [كما هو الحال مع التجارب الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية المماثلة] .

جـ) يتم توظيف هذا الشعب لصالح العالم الغربي الذي سيقوم بدعمه وضمان بقائه واستمراره ، داخل إطار الدولة الوظيفية في فلسطين .

وهذه الصيغة الشاملة لم يُفصح عنها أحد بشكل مباشر ، إلا بعض المتطرفين في بعض لحظات الصدق النماذجية النادرة . ولكن عدم الإفصاح عنها لا يعني غيابها ،

فهي تشكل هيكل المشروع الصهيوني والبنية الفكرية التي أدرك الصهاينة الواقع من خلالها .

ويُلاحَظ أن كثيراً من الأسس التي تستند إليها الصيغة الشاملة قد اختفى بفعل التطورات التاريخية . فيهود العالم الغربي قد تناقص عددهم واندمجوا بشكل شبه كامل في مجتمعاتهم ، ولم يعد هناك مجال للحديث عن " عدم نفعهم " . كما أن عملية نقل اليهود ونفي العرب اكتملت معالمها إلى حدٍّ كبير ، وخصوصاً أنه بعد تأسيس الدولة أصبح الترانسفير عملية هجرة تتم في ظلال قانون العودة . وما تبقى من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة هو دولة وظيفية يدعمها الغرب ويضمن بقاءها وتقوم هي على خدمته وعلى تجنيد يهود العالم وراءها لخدمتها وخدمة العالم الغربي ، وهذا ما يُشكِّل أساس الإجماع الصهيوني .

وقد تم تهويد «الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة» بعد أن اكتسبت ديباجات ومسوغات يهودية جعلت بإمكان المادة البشرية المستهدفة استبطانها . فالصيغة الشاملة تُعلمن اليهود تماماً وتُحوسلهم إلى أقصى حد وتجعلهم عنصراً نافعاً ، وهي أيضاً تُعلمن الهدف من نقلهم والأرض التي سيُنقلون إليها . وليس من السهل على المرء قبول أن يتحول إلى وسيلة وأن يُنقل كما لو كان شيئاً (لا قيمة له) من وطنه إلى أرض أخرى (أي أرض) . ولذا ، نجد أن المقدرة التعبوية للصيغة الشاملة تكاد تكون منعدمة ، إذ أنها تفترض أن ينظر اليهود إلى أنفسهم بشكل براني ، وأن يقبلوا أن يتحركوا من أوطانهم إلى أماكن أخرى لخدمة الحضارة الغربية التي تنبذهم وتناصبهم العداء ، وهذا أمر مستحيل بطبيعة الحال .

وقد طوَّر هرتزل الخطاب الصهيوني المراوغ الذي فتح الأبواب المغلقة أمام كل الديباجات اليهودية المتناقضة والتي غطت ، بسبب كثافتها ، على الصيغة الأساسية الشاملة وأخفت إطارها المادي النفعي حتى حلَّت ، بالنسبة لأعضاء الجماعات اليهودية في الغرب بل بالنسبة لمعظم قطاعات العالم الغربي ، محل الصيغة الأساسية الشاملة .

وقد تم إنجاز هذا بأن قامت الصهيونية الإثنية (الدينية والعلمانية) بإسقاط ديباجات الحلولية الكمونية (التي تلغي الحدود بين الإله والأرض والشعب وتخلع

القداسة على كل ما هو يهودي) على الصيغة الشاملة بحيث يتحول اليهود من مادة نافعة إلى كيان إنساني له هدف وغاية ووسيلة ورسالة . وتجعل عملية نقله مسألة ذات أبعاد صوفية أو شبه صوفية نبيلة . لكل هذا أصبح من السهل على المادة البشرية أن تستبطن الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة وأصبح من السهل التحالف بين الدينيين والعلمانيين : الجميع يتفق على قداسة الشعب ورسالته (ومطلقيته) ويختلفون حول مصدر القداسة وتجلياتها . ورغم كثافة الديباجات وإغراقها في الحلولية ، تظل الثوابت كما هي ، وتظل الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة كما هي .

الديباجات الصهيونية المختلفة

الديباجات التهويدية المختلفة تأخذ أشكالا مختلفة ، فهي تري أن العالم هو «المنفى» وأن اليهود يشكلون «شعباً عضوياً واحداً» لابد أن يُنقل من المنفى (فهو شعب عضوي منبوذ) إلى فلسطين «أرض الميعاد» . ورغم هذا الاتفاق المبدئي إلا أن الديباجات تختلف ، فالشعب العضوي المنبوذ لا يُنبَذ بسبب أنه جماعة وظيفية فقدت دورها أو لأنه قاتل المسيح ، وإنما لعدد من الأسباب تتغيَّر بتغيُّر صاحب الديباجة منها أنه شعب مقدَّس مكروه من الأغيار في كل زمان ومكان بسبب قداسته (الصهيونية الإثنية الدينية) أو بسبب تركيبه الطبقي غير السوي (الصهيونية العمالية) أو لأن هويته الإثنية العضوية لا يمكن أن تتحقق إلا في أرضه (الصهيونية الإثنية العلمانية [الثقافية]) أو لأنه شعب ليبرالي عادي يود أن يكون مثل كل الشعوب ، وخصوصاً الشعوب الغربية (الصهيونية السياسة) . ومهما اختلفت الأسباب ، فإن هذا الشعب ينظر إلى نفسه فيرى كياناً عضوياً مطلقاً له قيمة إيجابية ذاتية (بل يجد أنه المطلق وموضع الحلول والكمون) .

أما الهدف من النقل فليس التخلص من اليهود أو تأسيس دولة وظيفية تقوم على خدمة الغرب وإنما هو إصلاح الشخصية اليهودية وتطبيعها وتأسيس دولة اشتراكية تحقق مُثُل الاشتراكية (الصهيونية العمالية) أو الاستجابة للحلم الأزلي في العودة وتحقيق رسالة اليهود الإلهية وتأسيس دولة تستند إلى الشريعة اليهودية (الصهيونية الدينية) أو تحقيق الهوية اليهودية وتأسيس دولة يهودية بالمعنى العلماني تكون بمنزلة

مركز روحي وثقافي ليهود العالم (الصهيونية الإثنية العلمانية) أو تحقيق مُثُل الحرية وتأسيس دولة ديموقراطية غربية (الصهيونية السياسية) . كما اكتسب المكان الذي سيُنقل إليه الشعب معنى داخلياً إذ تصبح الأرض هي الأرض الوحيدة التي تصلح للخلاص (المشيحاني أو الاشتراكي أو الليبرالي) ، فهي «أرض الميعاد» الإثنية الدينية أو العلمانية ، بل إن خلاص الشعب هو خلاص الأرض ، وهو نفسه مشيئة الإله .

وآليات الانتقال ليست الاستعمار الغربي أو العنف والإرهاب وإنما هي "القانون الدولي العام" متمثلاً في وعد بلفور (في الصياغة الصهيونية السياسية) أو "تنفيذاً للوعد الإلهي والميثاق مع الإله" (في الصياغة الدينية) أو بسبب قوة اليهود الذاتية (في الصياغة الصهيونية التصحيحية) . كما أن النتيجة النهائية واحدة وهي تحويل اليهود إلى مستوطنين صهاينة وطرد الفلسطينيين من وطنهم وتحويلهم إلى مهاجرين . وعلى هذا ، فإن عملية نقل اليهود من المنفى إلى فلسطين (سواء بسبب الوعد الإلهي أو بسبب وعد بلفور) تؤدي إلى نقل الفلسطينيين خارج وطنهم (إلى المنفى) .

ويُلاحَظ أن الصهيونية التصحيحية هي أكثر التيارات الصهيونية صراحة ، فهي تُفصح عن الارتباط بالاستعمار ووظيفية الدولة وضرورة اللجوء للعنف ، فهي تقترب من الصيغة الصهيونية الأساسية الشاملة ولا تختفي إلا وراء الحد الأدنى من الديباجات .

وقد اتجهت الصيغة المُهوَّدة لقضية يهود الغرب المندمجين في مجتمعاتهم والذين لا ينوون (لعدة أسباب خاصة بهم) الانتقال إلى أرض الميعاد الاشتراكية أو الرأسمالية أو اليهودية . فقبلت قرارهم هذا نظير تلقِّي دعمهم والتفافهم حولها على أن تلزم الحركة الصهيونية الصمت تجاه فضيحة الصهاينة الذين لا يهاجرون . وقد أدي هذا إلي ظهور الصهيونتين الاستيطانية والتوطينية .

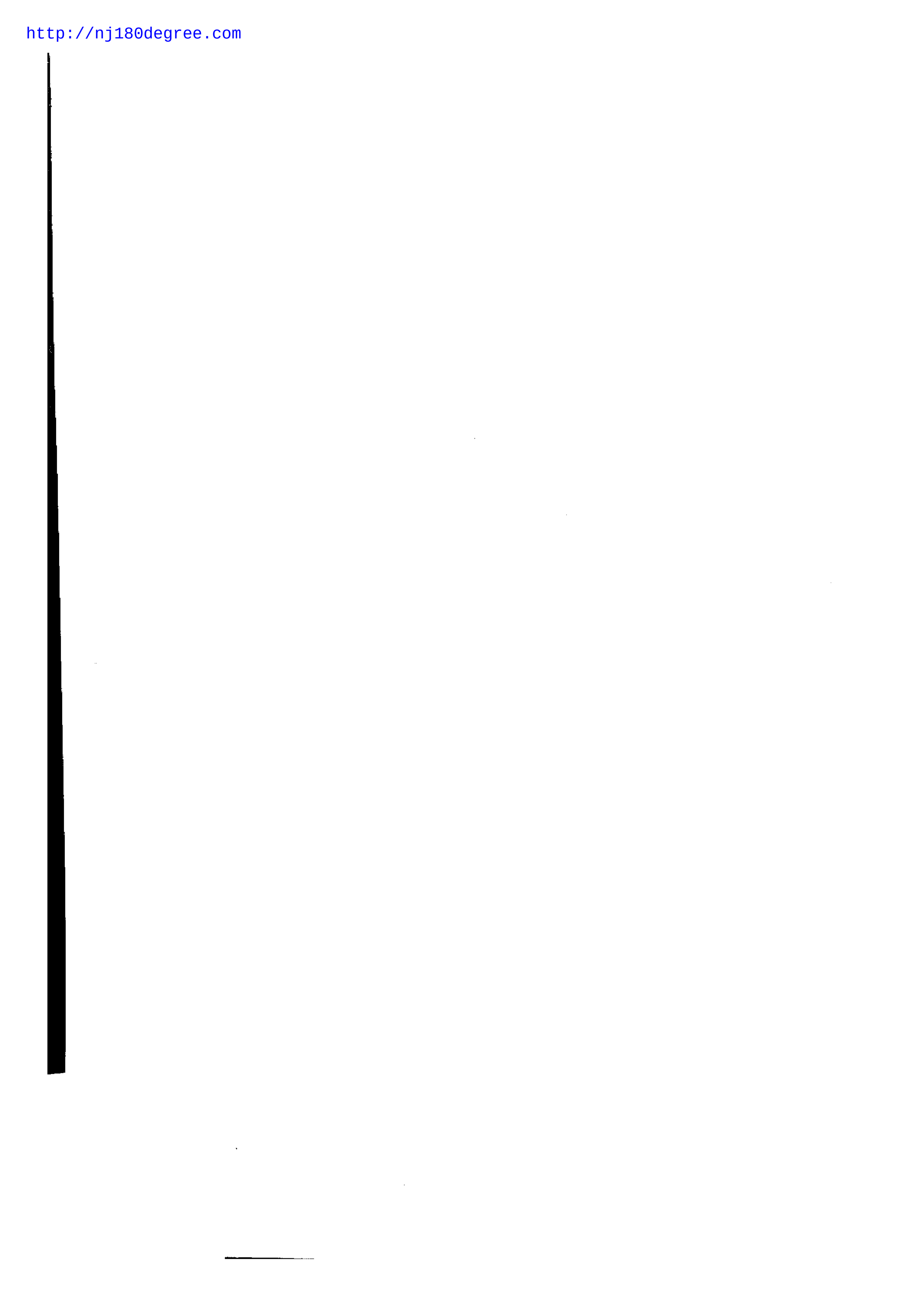
أما «الصهيونية الاستيطانية» فهي صهيونية اليهودي الذي يقبل الصيغة الصهيونية الأساسية فيستوطن في فلسطين (ويحل محل سكانها الأصليين) ، وهذه هي

الصهيونية الحقيقية . ولكن بعد أن قبلت الصيغة المُهوَّدة قرار يهود الغرب بالبقاء في بلادهم ، تم توسيع نطاق كلمة «صهيوني» بحيث أصبحت تضم كل من يستوطن في فلسطين ومن يظل في بلده . وتم تقسيم العمل الصهيوني بحيث تصبح الدولة الصهيونية الاستيطانية بمنزلة مركز يهود العالم الديني والثقافي الذي يمدهم بالهوية والإحساس بالانتماء واحترام الذات (أي أنهم يشاركون في الحلول اليهودي) ويمدونها هم بالدعم المادي والسياسي والمعنوي ، وضمن ذلك قبولهم أن توظفهم الدولة الصهيونية لصالحها ولصالح الراعي الإمبريالي ، فهم قد "لا يستوطنون" في فلسطين ولكنهم يساعدون في "توطين" الآخرين ، فصهيونيتهم من ثم «صهيونية توطينية» .

المحتويات

رقم الإيداع ١١٢٥٧/٩٨
الترقيم الدولى 7 - 0793 - 14 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى - ت:٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



تناولت عدة دراسات باللغة العربية قضيتي الإرهاب الصهيوني والعنصرية الصهيونية. وتميل معظم هذه الدراسات إلى التركيز على الجرائم (الإرهابية والعنصرية) التي ارتكبها الصهاينة (كأفراد وكجماعات وكمؤسسات) ضد الفلسطينيين العرب، ولا تتناول - إلا فيما ندر - الأسباب التي أدت إلى النتائج، والأنماط العامة المتكررة التي تنضوي تحتها هذه «الجرائم»، أي أن هذه الدراسات — في معظمها — تميل إلى السرد التاريخي (دون أن تتناول الاتجاه العام لهذا التاريخ) وإلى حشد المعلومات (دون أن تتناول النموذج الكامن وراءها). ونظراً لالتصاق هذه الدراسات بالأحداث المتفرقة، فقدنا الرؤية الكلية للظواهر، وأصبحت نماذجنا التفسيرية في غاية الضعف، وحل الدمغ والشجب محل الفهم والتحليل والتفسير.

لكل هذا وجدنا أن المكتبة العربية تحتاج لدراسة تتناول الأبعاد البنيوية للإرهاب والعنصرية الصهيونيين والنموذج الكامن وراء الحوادث المتفرقة. وقد وجدنا ضالتنا في موضوع العنف (الذي يتجاوز كلاً من الإرهاب والعنصرية ولكنه يتضمنهما في ذات الوقت). ومن هنا عنوان هذه الدراسة **الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**.

والعنف الصهيوني له أشكال عديدة، ولكن مهما تنوعت أشكاله وتجلياته، يمكن القول بأنه جزء عضوي من الظاهرة الصهيونية نفسها، وهي ظاهرة غربية، عرقية، إمبريالية وليست ظاهرة يهودية (كما يظن البعض وكما نبين في هذا الكتاب). والعنف - شأنه شأن العنصرية — جزء لا يتجزأ من التشكيل الإمبريالي الغربي الذي لم يحصل على ما حصل عليه من مكاسب، ولم ينهب ما نهب من ثروات من خلال المفاوضات والحديث العقلاني الهادئ، وإنما من خلال الإبادة والإحلال والقمع العسكري.



